

الحراسة القضائية

في ضوء القضاء والفقه

أولاً: الحراسة القضائية للصيانة من جهة الترميم -
ثانياً: تأمين المدة العام الاشتراكي

دكتور
عبدحميد الشواربي
رئيس محكمة والمفتش القضائي

الناشر: دار النشر
حلا لـ...
...
...

اهداءات ٢٠٠٩

١/ محمد محمود الخطاط

محامي بالقض - الإسكندرية

الدراسة القضائية

في ضوء القضاء والفقهاء

الحراسة المدنية والحراسة العارية من محكمة القيم -
شرح قانون المدعى العام الاشتراكي .

دكتور
عبد الحميد الشواربي
رئيس محكمة والمفتش القضائي

الناشر // مكتبة دار الفكر
جلال حزي وشركاه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوفُوا بِالْعُقُومِ

أهداء

إلى الذى كنت له مدخراً ، وكنت له أملاً ، وأصبحت له ذكراً حسناً .
إلى روح والدى الطاهرة فى عليائها أهدى مؤلفى هذا ، وأنى لأرجو من الله
عز وجل أن يجعل ثواب ما صنعت فى سجله . غفر الله له وأحسن جزاءه وجعل
الجنة مثواه أنه سميع مجيب .
« إن فى ذلك للذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد »

« مقدمة »

كثرت في العمل القضائي دغوى الحراسة . ونظرا لما تمثله من أهمية كبيرة . فقد رأيت أن أتعرض لها في هذا البحث . مبرزاً أوضاعها القانونية ومشكلاتها العملية . مع إضافة العديد من أحكام القضاء في كل جزئية من جزئيات البحث .

وقد قسم البحث على النحو التالى :

- القسم الأول : الحراسة القضائية فى المسائل المدنية
- الفصل الأول : تعريف الحراسة وطبيعتها وأنواعها والمحكمة المختصة بنظرها .
- الفصل الثانى : أركان الحراسة القانونية .
- الفصل الثالث : الاختصاص فى الدعوى الحراسة .
- الفصل الرابع : حالات الحراسة القضائية .
- الفصل الخامس : الحكم فى دعوى الحراسة .
- الفصل السادس : حقوق والتزامات الحارس .
- الفصل السابع : انتهاء الحراسة .
- الفصل الثامن : المسؤولية المدنية الناشئة عن الحراسة القضائية .
- الفصل التاسع : الحراسة الصادرة من محكمة القيم والمدعى العلم الاشتراكى
- القسم الثانى : الحراسة القضائية فى قانون الحراسات وجهاز المدعى العام الاشتراكى .

الاسكندرية ١ / ١ / ١٩٩٣

والله ولى التوفيق

القسم الأول

الحراسات القضائية

في المسائل المدنية

الفصل الأول

تعريف الحراسة وأنواعها وطبيعتها والحكمة المختصة بنظرها

١ — الحراسة هي وضع مال يقوم في شأنه نزاع أو يكون الحق فيه غير ثابت ليبدأ من. يتكفل بحفظه وإدارته لحساب جميع أصحاب الشأن ، ورده مع غلته إلى من يثبت له الحق فيه ، سواء أكان هو واضع اليد عليه قبل الحراسة أم لا .

٢ — النصوص التشريعية الخاصة بالحراسة :

وردت أحكام الحراسة في القانون المدلى في المواد من ٧٢٩ — ٧٨٣

المادة ٧٢٩ :

الحراسة عقد يعهد الطرفان بمقتضاه إلى شخص آخر بمنقول أو عقار أو مجموع من المال يقوم في شأنه نزاع أو يكون الحق فيه غير ثابت ، فيتكفل هذا الشخص بحفظه وإدارته ويرده مع غلته المقبوضة إلى من يثبت له الحق فيه .

المادة ٧٣٠ :

يجوز للقضاء أن يأمر بالحراسة :

١ — في الأحوال المشار إليها في المادة السابقة إذا لم يتفق ذو الشأن على الحراسة .

٢ — إذا كان صاحب المصلحة في منقول أو عقار قد تجمع لديه من الأسباب المعقولة ما يفتش معه خطراً عاجلاً من بقاء المال تحت يد حائزه .

٣ — في الأحوال الأخرى المنصوص عليها في القانون .

المادة ٧٣١ :

تجوز الحراسة القضائية على الأموال الموقوفة في الأحوال الآتية :

١ — إذا كان الوقف شاغراً أو قام نزاع بين نظاره أو نزاع من الأشخاص يدعون حق النظر عليه أو كانت هناك دعوى مرفوعة بعزل الناظر ، وكل هذا إذا تبين أن الحراسة إجراء لأبد منه للمحافظة على ما قد يكون للزوى الشأن من الحقوق ، وتنتهى الحراسة فى هذه الأحوال إذ عين ناظر على الوقف سواء أكان بصفة مؤقتة أم كان بصفة نهائية .

٢ — إذا كان الوقف مدنياً .

٣ — إذا كان أحد المستحقين مدنياً معسراً ، وتكون الحراسة على حصته وحدها أن أمكن فرزها ولو بقسمة مؤقتة والا فعلى الوقت كله ويشترط أن تكون الحراسة فى الحالتين هى الوسيلة الوحيدة لعدم ضياع حقوق الدائنين بسبب سوء إدارة الناظر أو سوء نيته .

مادة ٧٣٢ :

يكون تعيين الحارس سواء أكانت الحراسة اتفاقية أم كانت قضائية باتفاق ذوى الشأن جميعاً . فإذا لم يتفقوا تولى القاضى تعيينه .

مادة ٧٣٣ :

يحدد الاتفاق أو الحكم القاضى بالحراسة ماعلى الحارس من التزامات وماله من حقوق وسلطة ، والا فتطبق أحكام الوديعة وأحكام الوكالة بالقدر الذى لا تتعارض فيه مع الأحكام الآتية :

مادة ٧٣٤ :

يلتزم الحارس بالمحافظة على الأموال المعهودة إليه حراستها وبإدارة هذه الأموال ، ويجب أن يبدل فى كل ذلك عناية الرجل المعتاد .

ولا يجوز له بطريق مباشر أو غير مباشر أن يحمل محله فى أداء مهمته كلها أو بعضها أحد ذوى الشأن دون رضا الآخرين .

مادة ٧٣٥ :

لا يجوز للحارس في غير أعمال الإدارة أن يتصرف إلا برضاء ذوى الشأن جميعاً أو بتفويض من القضاء .

مادة ٧٣٦ :

للحارس أن يتقاضى أجراً مالم يكن قد نزل عنه .

مادة ٧٣٧ :

يلتزم الحارس بالتخاذ دفاتر حساب منظمة ويجوز للقاضي الزامه بالتخاذ دفاتر موقع عليها من المحكمة .

ويلتزم أن يقدم لذوى الشأن كل سنة على الأكثر حساباً بما تسلمه وبما أنفق ، معزلاً ، بما ثبت ذلك من مستندات ، وإذا كان الحارس قد عينته المحكمة وجب عليه فوق ذلك أن يودع صورة من هذا الحساب تلم كتابها .

مادة ٧٣٨ :

تنتهى الحراسة باتفاق ذوى الشأن جميعاً أو بحكم القضاء . وعلى الحارس حينئذ أو يبادر إلى رد الشيء المعهود إليه حراسته إلى من يختاره ذوى الشأن أو من يعينه القاضي .

الفرق بين الحراسة والوديعة والوكالة :

لاشك أن مهمة الحارس الأساسية هي المحافظة على الأشياء الموضوعة في حراسته ، وأن المادة ٧٣٣ تقضى بأن تطبق على الحراسة في الأصل أحكام الوديعة والوكالة .

فاللأول الموضوع تحت الحراسة هو في يد الحارس وديعة عنده ، ومن ثم تطبق أحكام الوديعة .

كما أن الحارس عليه حفظ المال وإدارته وأن يقدم حساباً عن إدارته ومن ثم تطبق أحكام الوكالة .

وسمع ذلك فالحراسة تختلف عن الوديعة في وجوه عدة أهمها :

١ - أن مصدر الوديعة هو الاتفاق دائما ، في حين أن الحراسة غالبا ما تفرد بحكم القاضي ، إذ يندر أن يتفق أصحاب الشأن على شخص الحارس عند نشوب النزاع بينهم .

٢ - أن الوديعة لا ترد إلا على منقول ، أما الحراسة فقد يكون موضوعها منقولا أو عقارا حسب الأحوال .

٣ - أن الأصل في الوديعة أن تكون بدون مقابل إلا إذا اشترطت أجره للمودع ، أما الأصل في الحراسة ، فهو أن تكون بمقابل إلا إذا صرح الحارس بتنازله عن أجره .

٤ - أن الوديع لا يكلف باستغلال المال المودع لديه لحساب المودع . بينما أستقر الفقه والقضاء على تكليف الحارس بإدارة العين الموضوعة في حراسته واستغلالها لحساب جميع أصحاب الشأن فيها ، وبعبارة أخرى أن الحارس مزود بسلطة القيام بأعمال الإدارة

٥ - إن في وسع الوديع أن يتخلص من الوديعة بردها إلى المودع لديه في أي وقت شاء ما لم يتفق على بقائها لديه مدة معينة أو يقضى القاضي بذلك ، وليس ذلك في وسع الحارس الذي يلتزم بالاستمرار في الحراسة حتى ينجلي النزاع ، بصدور حكم أو باتفاق أصحاب الشأن ، ما لم توجد أسباب جديدة تبرر أن يطلب معافاته واستبداله بغيره .

كما تتميز الحراسة عن الوكالة :

١ - في الحراسة يقوم الحارس بإدارة المال ، وليس له في الأصل أن يتصرف فيه ، أما في الوكالة فالوكيل قد يوكل في الإدارة وقد يوكل في التصرف وفي الترع وفي سائر التصرفات القانونية .

٢ - الأصل في الحراسة أن يحفظ الحارس المال وإدارته له تأتي تبعاً للحفاظ ، أما في الوكالة فالأصل أن يدير الوكيل المال وحفظه إياه تبعاً للإدارة .

٣ — في الحراسة يتقاضى الحارس في الأصل أجراً مجزئاً ومن ثم تكون الحراسة غالباً في عقود المضاربة ، أما في الوكالة فالأصل ألا يتقاضى الوكيل أجراً لا يقصد من ورائه الربح فالوكالة ليست من عقود المضاربة .

٤ — وإذا تقاضى في كل من الحارس والوكيل أجراً فأجر الحارس لا يجوز تعديله ، أما أجر الوكيل فيجوز إنقاذه أو زيادته .

٥ — الحارس في بدء الحراسة لا يعلم لمن يرد المال إذ هو ملتزم برد المال لمن يثبت له الحق فيه ، أما الوكيل فيعلم منذ البداية أنه ملزم برد المال للموكل .

٦ — لانتهى الحراسة بموت من يثبت له الحق في المال بل محل ورثته عمله ، وتنتهي الوكالة في الأصل بموت الموكل .

أهمية الحراسة :

تقول المذكرة الإيضاحية للمشروع المجهدي في هذا الصدد « ولم يرد في شأن الحراسة في التقنين الحالي » القديم « غير مادتين مقتضيتين تحللتا النصوص المتعلقة بالوديعة . ولكن الحراسة ، وعلى الأخص الحراسة القضائية ، قد أخذت في العمل أهمية كبرى ، حتى أصبح الخصوم كثيراً ما يلجأون إليها . وتوسع القضاء في أحوالها ، حتى زفت للمجاميع بأحكامه في شأنها ، وكان أكثر هذا القضاء اجتهاداً لقلة النصوص التي يستند إليها . فكان حراً بهذا المشروع أن ينظر في هذا القضاء ليستنبط منه المبادئ والقواعد التي ينبغي أن يتضمنها التشريع الجديد فيما يتعلق بالحراسة . وقد تضمن المشروع عشر مواد في الحراسة ، مرتبة ترتيباً منطقياً يبدأ بتعريف الحراسة باعتبارها عقداً ، ثم نص على أحوال الحراسة القضائية ، وخص حراسة الوقف ببعض أحكامه ، ثم يبدأ حقوق الحارس والتزاماته ، وانتهى بيان طرق انقضاء الحراسة وأحكامها .

أنواع الحراسة :

يستنتج من النصوص التشريعية أن هناك أنواعاً ثلاثة من الحراسة وهي :

١ — الحراسة الاتفاقية ، وهي التي يكون تعيين الحارس فيها باتفاق ذوى الشأن فيما بينهم .

- ٢ — الحراسة القضائية ، وهى التى يقرر تعيين الحارس فيها بأمر القاضى .
٣ — الحراسة القانونية ، وهى تكون فى الحالات التى يقضى القانون فيها بتعيين حارس ، ويزود أحد الموظفين العموميين بسلطة تعيينية .

١ — الحراسة الاتفاقية :

تختلف الحراسة الاتفاقية عن الحراسة القضائية من حيث مصدرهما . فمصدر الأولى الاتفاق ، ومصدر الثانية حكم القضاء . ويبنى على هذا الفرق الجوهري عدة فروق أخرى ثانوية منهما :

- ١ — الأصل فى الحراسة الاتفاقية أن تكون مجانا مالم يحصل الاتفاق على تقدير أجر الحارس بعكس الحارس القضائى ، الذى يتلقى مهمته بحكم القضاء فيكون من حقه ان يتقاضى أجراً مالم يتنازل عنه صراحة .
٢ — يرجع الحارس القضائى بأتعابه ونفقاته على من يعنيه القاضى من الخصوم لتحمل هذه المصاريف ، أما الحارس الاتفاقى فان رجوعه بما قد يستحق له من أتعاب ونفقات يختلف باختلاف الظروف .
٣ — تختلف مسؤولية الحارس الاتفاقى باختلاف كونه مأجوراً أو متطوعاً ، وتحدد مسؤوليته على أى الحالتين وفقاً للأحكام المحددة لمسئولية الوديع .
٤ — على الحارس الاتفاقى أن يمتنع عن رد الشيء موضوع الحراسة إلا لمن يثبت له الحق فيه بحكم نهائى ، أو بالاتفاق جميع الأشخاص .
وفيما عدا هذه الفوارق تسرى على الحارس الاتفاقى كل الأحكام المقررة . بالنسبة للحارس القضائى .

ب — الحراسة القانونية :

الحراسة القانونية هى التى تقرر بحكم القانون ودون تدخل من القاضى أو الأفراد ، ويندر أن يتدخل المشرع لتقرير الحراسة .
ولعل من أهم أنواع الحراسة هى الحراسة القانونية ، وهى موضوع هذا البحث وستعرض لها تفصيلاً فيما يلى :

الحراسة القضائية

١ — الطبيعة القانونية للحراسة القضائية :

عرف بعض شراح القانون المدلى الحراسة القضائية بأنها : إيداع الشيء الموضوع تحت يد القضاء عند شخص معين بأمر المحكمة إن كانت المصلحة قاضية بذلك ولكن هذا التعريف قد اعتراه النقص ، ذلك لأنه قصر الحراسة على الأشياء الموضوعة تحت يد القضاء ، فأخرج من حكمها الأشياء المتنازع عليها التى لا تكون موضوعة تحت يد القضاء .

وعرفها آخرون بأنها من إيداع شيء متنازع عليه ، بأمر القضاء ، عند شخص معين ، حتى ينتهى النزاع ...

وهذا التعريف ناقص أيضا ، لأنه قصر الحراسة على الأشياء المتنازع عليها ، مع أن الحراسة على الأشياء الحالية من النزاع جائزة أيضا .

والراجع أن الحراسة القضائية هى فى الواقع نيابة قانونية وقضائية ، فهى نيابة قانونية ، لأن القانون هو الذى يحدد نطاقها ويبين حالاتها ويوضح أركانها ويعين آثارها . وهى نيابة قضائية أيضا ، لأن القضاء هو الذى يضى على الحارس صفته ، فلا تزول إليه صفة النيابة إلا بمقتضى حكم منه . والقضاء هو الذى يتولى فى غالب الأحيان تحديد نطاق سلطته وفقا لنصوص القانون ، وهو الذى يؤدى له الحارس حساباً عن عمله ، وهو الذى ينهى سأمورية الحارس القضائى . وقد سارت وجهة النظر المتقدمة أمام محكمة النقض المصرية . فاعتبرت الحارس القضائى نائباً قضائياً يمثل طرفى الخصومة .

٢ — الصفة الحفظية للحراسة القضائية :

الأصل فى الحراسة القضائية أنها أجراء تحفظى تدعوا إليه ضرورة المحافظة على الأشياء المتنازع عليها حتى ينتهى النزاع القائم بشأنها . ولذلك وجب الأمر بها فى الظروف التى تبدو أكثر صلاحية للمحافظة على مصالح جميع الخصوم ، كما يجب

رفضها إذا كان إجراء الحراسة يترتب عليه نقص محسوس في قيمة الأشياء المطلوب وضعها تحت الحراسة :

على أنه وإن كانت الحراسة في الأصل إجراء تحفظياً بطبيعتها ولم تشرع ضد المدعين لمصلحة دائنية ، كوسيلة للضغط عليه وسبيلاً لاستيفاء ديون الدائنين من أمواله ، إلا أن القانون جعلها في بعض الحالات إجراءً متعلقاً بالتنفيذ الغرض منه حماية حقوق الدائنين .

٣ - القضاء المختص بتعيين حارس قضائي :

بموجب القضاء العادي يوجد القضاء المستعجل ، وهذا القضاء يختلف عن القضاء العادي . وقد ترفع دعوى الحراسة أمام القضاء المستعجل ، عندما لا تكون هناك دعوى موضوعية وقد يكون هناك محل للالتجاء للقضاء المستعجل في الوقت الذي توجد فيه القضية من حيث الموضوع أمام المحكمة العادية ، فترفع الدعوى المستعجلة بعد الدعوى الموضوعية ، فأى من القضاءين يختص بتعيين حارس قضائي ، أم هو قاضي الأمور المستعجلة ؟ أو المحكمة القائم أمامها الموضوع ؟

١ - القضاء المختص بتعيين حارس قضائي عند علم وجود دعوى موضوعية في هذه الحالة ترفع دعوى الحراسة بدعوى أصلية ، والقضاء المستعجل يختص بتعيين حارس قضائي حتى قبل رفع دعوى الموضوع ، بل أن اختصاص هذا القضاء بنظر دعوى الحراسة لا يشترط فيه قيام دعوى مرفوعة بموضوع الحق أمام المحكمة الموضوعية .

٢ - القضاء المختص بتعيين حارس قضائي أثناء قيام دعوى الموضوع : في حالة قيام دعوى الموضوع أمام المحكمة الموضوعية ، يكون هناك محل لتنازع الاختصاص بين المحكمة الموضوعية والقضاء المستعجل فيما يتعلق بتعيين حارس قضائي ، فأى القضاءين يكون مختصاً ؟

الرأي الراجح في الفقه والقضاء فيقضى باختصاص قاضي الأمور المستعجلة في جميع الأحوال حتى أثناء قيام دعوى الموضوع أمام المحكمة الموضوعية ، وأن

يكون للطالب الخيار بين أن يلجأ إلى المحكمة الموضوعية ، ليحصل منها على حكم وقضى أو إلى قاضى الأمور المستعجلة ليحصل منه على حكم مستعجل .

فقد نصت المادة ٤٥ مرافعات على اختصاص القضاء المستعجل بالفصل فى جميع الأمور المستعجلة رغم قيام دعوى الموضوع أمام المحكمة الموضوعية ، لإطلاق نص المادة المذكورة وعدم قصره على حالة عدم قيام النزاع أمام محكمة الموضوع . وفضلاً عن ذلك فقد يكون لطالب الحراسة مصلحة محققة عاجلة فى الالتجاء إلى قاضى الأمور المستعجلة ، نظراً لقربه من محل النزاع ولسهولة إجراءاته وسرعتها .

الاتفاق على اختصاص القضاء المستعجل بتعيين حارس :

قد يتفق الدائن ، سواء أكان دائناً عادياً أو دائناً مرتباً ، مع مدينه على تحويلة حق الالتجاء إلى القضاء المستعجل لتعيينه حارساً قضائياً على عين معينه فى حالات معينه ؟ فهل هذا الاتفاق صحيح من الناحية القانونية ؟

يجب التفرقة بين الاتفاق على تعيين حارس ، والاتفاق على اختصاص قاضى الأمور المستعجلة بتعيين حارس .

١ - الاتفاق على تعيين حارس

لاشك أن الاتفاق شرعية المتعاقدين ، ما لم يكن يخالف للنظام العام ، فهل فى الاتفاق على تعيين الدائن حارساً على عين معينه مملوكة لمدينه يستولى دينه من ربحها مخالفة للنظام العام ؟

أن للمدين حرية للاتفاق على الطريقة التى يختارها لالغاء دينه ، فاذا أختار تعيين حارس على عين معينه ليستولى الدائن دينه من ربحها لم يكن فى ذلك مخالفة للنظام العام ، فضلاً عن أنه ليس فى ذلك جبر للمدين على قبول الحراسة كطريق لوفاء دينه ، لأنه هو الذى قبلها بمحض إرادته .

ب — الاتفاق على اختصاص قاضى الأمور المستعجلة :

ان اختصاص قاضى الأمور المستعجلة يستند إلى قاعدة من النظام العام لا يجوز الاتفاق على عكسها . ولا يجبر القاضى المستعجل على الإخلال بها تنفيذ الاتفاق خاص ، وإلا خرج عن اختصاصه ، فلا يجوز له أن يعين حارساً إلا في حالة الاستعجال بشرط عدم المساس بالموضوع ، فإذا لم يتوافر هذان الشرطان فلا اختصاص لقاضى الأمور المستعجلة . رغم وجود الاتفاق على اختصاص قاضى الأمور المستعجلة بنظر النزاع .

الفصل الثاني

الأركان القانونية للحراسة القضائية

الحراسة القضائية هي إجراء تحفظي مؤقت يأمر به القاضي بناء على طلب صاحب المصلحة بوضع عقار أو منقول أو مجموع من المال يقوم لى شأنه نزاع أو يكون الحق فيه غير ثابت تحت يد أمين يتولى حفظه وإدارته ليوده مع اغلته المقبوضة لمن يثبت له الحق فيه .

وعلى هذا يتضح أن هناك أركانا عامة للحراسة ، وأركانا خاصة .

١ - الأركان العامة :

هي ذاتها الأركان العامة لاختصاص قاضى الأمور المستعجلة . وهما الاستعجال وعدم المساس بأصل الحق . باعتبار أن الحراسة أجراء مؤقت .

٢ - الأركان الخاصة :

١ - أن يقوم فى شأن المال محل الحراسة نزاع جدى أو يكون الحق فيه غير ثابت .

ب - أن يكون لرافع الدعوى مصلحة فى وضع هذا المال تحت الحراسة .

ج - أن يتوافر وجه الخطر من بقاء المال تحت يد الحائز .

د - قابلية المال موضوع الحراسة للتعامل فيه .

المبحث الأول

الأركان العامة للحراسة القضائية

المطلب الأول

الاستعجال

لم يحدد المشرع ماهية الاستعجال المبرر لنظر دعوى الحراسة ، والمبرر لاختصاص قاضي الأمور المستعجلة ، بل أن نص المادة ٤٥ مرافعات جاء في صيغة عامة على اختصاصه بالمسائل المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت ، وذلك لأن تلك المسائل لا يمكن تأجيلها أو حصرها .

ويمكن تعريف الاستعجال بأنه الخطر المحدق بالحق والمطلوب رفعه باجراء وقتي لاكتفائه إجراءات التقاضي العادية .

ويحقق ركن الاستعجال إذا استبان لقاضي الأمور المستعجلة أن الاجراء الوقتي المطلوب منه اتخاذه محافظة على الحق الذي يخشى عليه أمر لا يمحتمل الانتظار حتى يعرض أصل النزاع على قاضي الموضوع .

ويجب أن ينبع الاستعجال من طبيعة الحق المتنازع عليه وماهية الاجراء الوقتي المطلوب للمحافظة عليه . وعلى ذلك فليس للخصوم أن يسبقوا أمام القضاء المستعجل متى شاعوا على دعواهم صفة الاستعجال حتى تكون مقبولة ، إلى أن الاستعجال ليس وصفاً وإنما هو حالة يستظهرها القاضي المستعجل وتختلف باختلاف ظروف كل دعوى . وقد ترك تقدير توافره من عدمه له . ويتعين أن يتوافر الاستعجال من وقت رفع الدعوى حتى الحكم فيها ، فإذا تخلف في أى مرحلة من مراحلها ينتفى أحد شرطى اختصاص القضاء المستعجل ويتعين القضاء بعدم اختصاصه نوعياً بنظر الدعوى .

وتوافر الاستعجال شرط لازم سواء أمام محكمة الدرجة الأولى أو أمام المحكمة الاستئنافية ، ومن ثم فإن زوال الاستعجال أمام المحكمة الاستئنافية يؤدي إلى القضاء بعدم اختصاص القضاء المستعجل حتى ولو كان متوافراً أمام محكمة الدرجة الأولى .

كما فُضِيَ بتوافر الاستعجال عند توقع حصول خطر على حق أحد الطرفين .
وبعد خطراً يتوافر به الاستعجال عدم ملائمة المدعى عليه في دعوى الحراسة ، أو
ترجيح عساره في المستقبل ، أو عدم قيامه بسداد الرسوم المقررة لاستغلال محجر
متنازع عليه . ويشترط في الخطر أن يكون محققاً أو محتملاً جداً .

الاستعجال في حالة الحراسة على المال المشترك على الشيوع :

يتوافر الاستعجال في حالة المال المشترك على الشيوع عند قيام خلاف بين
الشركاء على الإدارة أو على الانصباء أو عند تعارض المصلحة بينهم أو إذا استأثر
بعضهم بالريع دون الباقيين وترتب على ذلك خطر أو ضرر من استعالة أو تعذر
الانتفاع .

ويتوافر الاستعجال أيضاً إذا كان الخلاف بين الشركاء من شأنه أن يجعل
الأعيان المشتركة عرضة لنزاع الملكية ، كان يتمتع أحدهم عن سداد الأقساط
المستحقة عليه .

فالاستعجال إذن هو ضرورة الحصول على الحماية القانونية العاجلة التي
لا تحقق من اتباع الإجراءات العادية للتقاضى نتيجة لتوافر ظروف تمثل خطراً على
حقوق الخصم أو تتضمن ضرراً قد يتعذر تداركه وأصلاحه .

وتقدير الاستعجال متروك لفظته وضمير القاضى المختص في دعوى الحراسة
وهو يتمتع في هذا الشأن بسلطة مطلقة غير محدودة . ولا يخضع في تقديره
للاستعجال لرقابة محكمة النقض .

ولما كان الاستعجال يتوافر ويتقدم ، فيما لظروف ووقائع كل دعوى ، كان
بحسب ودراسته متصلاً مباشرة بما يمرض على المحاكم من وقائع وظروف . فقصت بعض
الأحكام بأن الاستعجال يتوافر في كل حالة يقصد من الاجراء المستعجل فيها رفع
ضرر حقيقى لا يمكن تعويضه إذا وقع .

وتعتبر حالة الاستعجال موجبة للحراسة على الأعيان المطلوب قسمتها إذا اعتقد
الايثار الصادر لصالح أحد الشركاء قد انتهت مدته وكان الشركاء على خلاف فيما
بينهم على طريقة استغلال الأطلان .

الاستعجال في حالة الحراسة على الشركات :

يتوافر الاستعجال في حالة الحراسة على الشركة إذا أثنأثر بعض الشركاء بآدارتها واستولوا على أرباحها دون الآخرين ، أو في حالة ماإذا رفعت دعوى بتصفيها أو بقسمتها وتعرضت أثناء نظر الدعوى حقوق الشركاء لخطر الضياع بسبب قيام خلاف خطير بينهم ، أو إذا أدى الخلاف بين المديرين وأعضاء الشركة المرفوع بشأنها دعوى أمام المحكمة المختصة إلى عرقلة أعمال الشركة ، أو إذا وجدت شكوك قوية جداً على إدارة مدير الشركة ، كميانات ارتكباها أو مخالفات لشروط عقد الشركة .

الاستعجال في حالة الحراسة على العقار المنزوع ملكيته :

يتوافر الاستعجال في حالة العقار المنزوع ملكيته إذا كان هناك خطر محقق على حقوق الدائنين من استيلاء المدين على الثمرات ، ولايكون هناك خطر على حقوق الدائنين في الحالات التي يكون فيها ثمن العقار المنزوع ملكيته يكفى لسداد الديون ، أما إذا كان المدين مليئاً بحيث يمكن الرجوع عليه لرد ماحصله من الثمرات ، أو لاستيفاء باقي الدين منه .

الاستعجال في حالة الحراسة على العقار المبيع :

يتوافر الاستعجال الموجب للحراسة إذا كان من اشترى أرضاً للبقاء لايقوم بما تفرضه عليه السلطة الإدارية من أحكام يترتب على مخالفتها وعدم تنفيذها نزع ملكيتها وبيعها بنحس . الأمر الذي يؤدي إلى نقض ضمان امتياز البائع لباقي الثمن .

مع أن تأخر المشتري في دفع الثمن ليس سبباً وحده كافياً ليوفر حالة الاستعجال المبيرة للحراسة في هذه الحالة ، بل لابد من وجود ظروف أخرى تكون من شأنها المساس بضمان البائع وحقه في الحصول على باقي الثمن ، كما إذا أهمل في إدارة المبيع وأساء التصرف في الانتفاع به مما يعرضه لنقص قيمته أو تهديد ريعه .

الاستعجال في حالة الحراسة على الأعيان المؤجرة :

يتوافر الاستعجال في حالة النزاع بين المؤجر والمستأجر إذا ترك المستأجر الأعيان المؤجرة له من غير زراعة . وكانت الضرورة تقضى بتسوية الأرض للزراعة حالاً .

ويتوافر الاستعجال أيضاً في الخطر المترتب على تلاحق الضرر بحق المستأجرين في الانتفاع بالمصدر الكهربائي ، عندما يقيد المالك استعمالهم له ، بعد أن كان هذا الاستعمال مطلقاً من غير قيد .

وكذلك يتوافر الاستعجال إذا أهمل المالك أثناء مدة عقد الإيجار ملاحظة وصيانة العقار المؤجر مما يترتب عليه عدم انتفاع المستأجر به .

الاستعجال في حالة الحراسة على التركة :

يتوافر الاستعجال الموجب للحراسة على أموال التركة إذا قام خلاف بين بعض الورثة والبعض الآخر على قيمة الانصباء أو على قسمة أموال التركة أو على إدارتها ولم يتفقوا فيما بينهم على تعيين وكيل مشترك ليتولى إدارة أموال التركة . أو في الحالة التي يحاول فيها أحد الورثة أن يحمي عناصر الثروة التي تركها المورث بظهوره بمظهر المالك وإدعائه أن المورث لم يترك شيئاً خاصاً به .

مدى تأثير مضي الوقت على الاستعجال :

قد يكون لمضي وقت طويل على الحالة تأثير على الاستعجال الذي يبرر الحراسة ، حتى أن بعض الأحكام قضت بانعدام الاستعجال كلية في الحالة التي تستمر مدة طويلة قبل رفع الدعوى أو قبل استئناف الحكم الابتدائي الصادر منها .

كما قضت أحكام أخرى بانقضاء الاستعجال وزواله في الحالة التي تظل فيها الأشياء المتنازع عليها مدة طويلة تحت يد شخص لم توجه لادارته خلالها أية انتقادات .

إلا أن مضي المدة لإنهض وحده دليلا على زوال حالة الاستعجال المبرر للحراسة مادام الخطر لا يزال مستمرا ، فقد يكون سبب السكوت على رفع دعوى الحراسة محاولة التفاهم أو عمو أسباب النزاع . ففي هذه الحالة لا يكون لمضي الوقت أى تأثير على حالة الاستعجال .

هل يشترط توافر الاستعجال فى دعوى الحراسة التى ترفع أمام المحكمة الموضوعية ؟

من المقرر أن قاضى الأمور المستعجلة يشترط لاختصاصه توافر الاستعجال فى الدعاوى التى ترفع اليه ، فهل يشترط الاستعجال أيضا فى دعوى الحراسة اذا اختار الطالب منها إلى المحكمة المختصة بنظر الموضوع ؟

قضت بعض الأحكام بوجوب التفرقة بين دعوى الحراسة التى ترفع إلى المحكمة الموضوعية ، وبين دعوى الحراسة التى ترفع أمام قاضى الأمور المستعجلة . ففي الحالة الأولى لا يشترط أن يكون هناك استعجال ، أما فى الحالة الثانية فيجب أن يتوافر فيها الاستعجال .

وهذه التفرقة لاتستند إلى أساس صحيح من القانون . ذلك لأن نصوص الحراسة الواردة فى القانون المدنى إنما تقرر مبدأ الحراسة العام .

أما المادة ٤٥٠ مرافعات فتبين اختصاص قاضى الأمور المستعجلة بنظر الأمور المستعجلة ، والحراسة من هذه الأمور ، ولاشك أن طبيعة الحراسة واحدة ، ولايغير من هذه الطبيعة الجهة التى ترفع إليها دعوى الحراسة للفصل فيها .

الأحكام

يختص قاضي الأمور المستعجلة وفقا للمادة ٤٥ من قانون المرافعات بالحكم بصفته مؤقتة ومع عدم المساس بأصل الحق في المسائل المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت فأساس اختصاصه أن يكون المطلوب الأمر بالتخاذ قرار عاجل وألا يمس هذا القرار أصل الحق الذي يترك للنزاع بشأن يناضلون فيه أمام القضاء الموضوعي وإذا تبين أن الاجراء المطلوب ليس عاجلا أو يمس أصل الحق حكم بعدم اختصاصه بنظر الطلب .

(نقض مدنى جلسة ١٩٧٧/٦/٢٢ الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٣ ق) .

ان نص المادة ٤٥ من قانون المرافعات الواردة في الفصل الخاص بالاختصاص النوعي يدل على أن الشارع قد أفرد قاضي المسائل المستعجلة باختصاص نوعي محدد هو الأمر باجراء وقتي اذا توافر شرطان : هما عدم المساس بالحق وأن يتعلق الاجراء المطلوب بأمر مستعجل يخشى عليه من فوات الوقت وهذا الاختصاص متميز عن الاختصاص النوعي للمحاكم الجزئية والابتدائية التي تختص بالفصل في موضوع الأنزعة التي ترفع اليها واذا رفعت الدعوى لقاضي المسائل المستعجلة بطلب اتخاذ اجراء وقتي وتبين له أن الفصل فيه يقتضى المساس بالحق أو أن الاستعجال مع خشية فوات الوقت غير متوفر قضى بعدم اختصاصه بنظر الدعوى وبهذا القضاء تنتهى الخصومة أمامه ولا يبقى منها ما يجوز احالته لمحكمة الموضوع طبقا للمادة ١١٠ من قانون المرافعات أولا لأن هذا القضاء يتضمن رفضا للدعوى لعدم توافر الشرطين اللازمين لقبولها وهى الاستعجال وعدم المساس بالحق وثانيا لأن المدعى طلب في الدعوى الأمر بالتخاذ اجراء وقتي وهذا الطلب لا يختص به استقلالا لمحكمة الموضوع ولا تملك المحكمة تحويله من طلب وقتي الى طلب موضوعي لأن المدعى هو الذى يحدد طلباته في الدعوى .

(نقض مدنى جلسة ١٩٧٧/١٢/٢١ الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٤٣ ق) .

حيث أنه ولما كان الاستعجال ميذاً من غير محدد وبذلك يسمح للقاضي أن يقدر في وصفه للواقعة ظروف كل دعوى على حده . فالاستعجال حالة تتغير بتغير ظروف الزمان والمكان وتتلاءم مع التطور الاجتماعي في الأوساط والأزمنة المختلفة (الأستاذ محمد علي رشدي في قاضي الأمور المستعجلة طبعة ١٩٣٩ ص ٥١) .

ولما كان ذلك وكان الاستعجال ينشأ من طبيعة الحق المطلوب صيانتة ومن الظروف المحيطة به لا من فعل الخصم أو اتفاقهم . وإذا كان ذلك وكان المستأنف قد تأخر في رفع دعواه مدة تهدد على ستين من التاريخ المتفق عليه لتسلم العين محل النزاع وليس في الأوراق ثمة مرور لهذا التراخي الأخر الذي ينهل عن الدعوى صفة الاستعجال فيها ويضحي غير متوافر فيها وتكون الدعوى مستندة الى رغبة المستأنف في الحصول على حكم سريع وهذا وحده لايسغى عليها وجه الاستعجال وهو ما يستوجب القضاء بعدم اختصاص القضاء المستعجل نوعياً بنظر الدعوى .

ليس صحيحاً القول بأن مجرد التأخير في رفع الدعوى المستعجلة لا يؤثر بذاته في طبيعة الحق المستعجل ويجعله في عداد الحقوق العادية إذ أنه لا يوجد في القانون شيء اسمه حق مستعجل وحق غير مستعجل وإنما الصحيح أن هناك بعض الاختصاصات أنيط الفصل فيها لقاضي الأمور المستعجلة بموجب نص في القانون وفي هذه الحالة فإن المشرع يفترض في تلك الحالات توافر وجه الاستعجال ومن ثم فلا حاجة لقاضي الأمور المستعجلة الى اعادة بحثه من جديد . كما وأن الاختصاص الأسيل لقاضي الأمور المستعجلة والمنصوص عليها بموجب المادة ٤٥ مرافعات شروط توافر الاستعجال وأن يكون المطلوب مجرد اجراء وقضى لايمس أصل الحق والحالة المعروضة وهي طلب الطرد لتحقيق الشرط الفاسخ الصريح للتأخير في سداد الأجرة إنما تندرج تحت نطاق الاختصاص العام سالف الذكر . ومن ثم يتعين بحث توافر ركن الاستعجال من عدمه وهو لايفترض في الحالة الماثلة بل يتعين أن يستظهره قاضي الأمور المستعجلة أخذاً من ظاهر أوراق الدعوى ومستنداتها ومن ثم وإذا انتهى الحكم المستأنف الى تخلف ركن الاستعجال لتقاعس

الطالب عن اقامة دعواه من فبراير سنة ١٩٨٠ وحتى تاريخ اقامة الدعوى في ١٩٨٢/٤/٤ فانه يكون قد جاء على هدى من الصواب .

تقدير توالم الاستعجال هو من الأمور التي يستقل بها قاضي الأمور المستعجلة (نقض مدنى ١٤/٣/١٩٦٢ السنة ١٣ ص ٣٠٣) .

ان اختصاص القاضى المستعجل بالحكم فى الأمور التى يخشى عليها من فوات الوقت وفقا للفقرة الأخيرة من المادة ٢٨ من قانون المرافعات القديم (٤٥ الآن) بين مناطه قيام حالة الاستعجال وأن يكون المطلوب اجراء لا فصلا فى أصل الحق فان أسفر الخلاف بين الخصوم عن قيام منازعة فى أصل الحق المقصود حمايته بالاجراء المطلوب كان للقاضى أن يتناول مؤقتا فى نطاق الدعوى .

المستعجلة تقدير مبلغ الجدل فى المنازعة ، فان استبان له أن المنازعة جدية بحيث لم يعد أصل الحق واضحا وضوحا يستأهل حماية القضاء المستعجل حكم بعدم الاختصاص لتتول محكمة الموضوع الفصل فيه .

(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٥٠/١٢/٧) .
يتحقق اختصاص قاضى الأمور المستعجلة بالحكم فى المسائل التى يخشى عليها من فوات الوقت وفقا للمادة ٤٩ من قانون المرافعات (٤٥ الآن) بتوافر شرطين : الأول قيام حالة إستعجال يخشى معها من طول الوقت الذى تستلزمه اجراءات التقاضى لدى محكمة الموضوع ، فاذا أسفر الخلاف بين الخصوم عن قيام منازعة فى أصل الحق المقصود حمايته بالاجراء المطلوب كان للقاضى أن يتناول مؤقتا وفى نطاق حاجة الدعوى المستعجلة تقدير مبلغ الجدل فى المنازعة وأيا كان وجه الصواب أو لخطأ فى تقديره هذا فان ذلك ليس من شأنه أن يحسم النزاع بين الخصمين فى أصل الحق اذ هو تقدير وقتى عاجل يتحسس به القاضى المستعجل ما يبدو للنظرة الأولى أن يكون هو وجه الصواب فى خصوص الاجراء المطلوب مع بقاء أصل الحق سليما يناضل فيه ذور الشأن لدى محكمة الموضوع . والثانى أن يكون المطلوب اجراء وقتيا لا فصلا فى أصل الحق .

(الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦١/١١/٨ ص ١٢ ص ٦٥٠)

يتحقق اختصاص قاضى الأمور المستعجلة بالحكم فى المسائل التى يخشى عليها من فوات الوقت وفقا للمادة ٤٩ من قانون المرافعات (٤٥ الآن) بتوافر شرطين (الأول) أن يكون المطلوب اجراء وقتيا لا فصلا فى أصل الحق (والثانى) قيام حالة استعجال يخشى معها من طول الوقت الذى تستلزمه اجراءات التقاضى لدى محكمة الموضوع ، فإذا أسفر الخلاف بين الخصوم عن قيام منازعة فى أصل الحق المقصود حماية بالاجراء المطلوب كان للقاضى أن يتناول مؤقتا وفى نطاق حاجة الدعوى المستعجلة تقدير مبلغ الجدل فى المنازعة . فاذا استبان له أن المنازعة جدية بحيث لم يعد أصل الحق واضحا وضوحا يستأهل حماية القضاء المستعجل حكم بعدم الاختصاص لتتولى محكمة الموضوع الفصل فيه .

(الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٢/٣/١٤ من ١٣ ص ٣٠٣)

العبوة فى تحديد الاختصاص النوعى لكل جهة قضائية هى بما يوجه المدعى فى دعواه من الطلبات .

وبما أن تعيين حارس قضائى على أعيان وقف هو الوسيلة الوحيدة لتنفيذ حكم يدين على ناظر الوقف الذى لا مال ظاهرا له سوى حصته التى يستحقها فى بيع هذا الوقف لأن الحجز تحت يد الناظر نفسه غير مفيد ، والحجز التنفيذى المباشر على غلة الوقف غير جائز ولا هو ولا الحجز تحت يد مستأجرى أعيانه . وما دامت هذه الوسيلة متعلقة بالتنفيذ ، وهى وسيلة مستعجلة ، فهى بمقتضى نص المادة ٢٨ مما يدخل فى اختصاص قاضى المواد المستعجلة — ولايسلبه الاختصاص الادعاء لديه بأن الاستحقاق فى الوقف قد آل الى شخص غير المدين متى كانت هذه الأولولة متنازعا فى صحتها .

(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٣٥/١٢/١٩)

يختص قاضى الأمور المستعجلة بتقدير أتعاب الحارس الذى أقامه فى دعوى الحراسة ومصاريفه ويختص تبعا بالفصل فى المعارضة فى هذا التقدير . واختصاصه فى ذلك غير قائم على القاعدة العامة فى اختصاص قاضى الأمور المستعجلة المقررة

بالمادة ٢٨ من قانون المرافعات وإنما هو اختصاص خاص يقوم على أساس علاقة التبعية بين الأصل الذى هو الدعوى التى اختص بها وبين الفرع الذى يتفرع عليها من تقدير مصروفاتها وما يلحق بها من أتعاب المحامى أو الخبير أو الحارس المعين فيها . وذلك تطبيقا للقاعدة العامة المقررة فى المادتين ١١٦ و ١١٧ من قانون المرافعات . وإن فلا محل للقول بضرورة استيفاء شروط المادة ٢٨ من هذه الحالة (كشرط الاستعجال وشرط عدم التعرض للموضوع الحق) ولا يثير من ذلك قيام دعوى لدى محكمة الموضوع بطلب محاسبة الحارس عن إدارته للمال موضوع الحراسة ، فانه متى كان اختصاص قاضى الأمور المستعجلة مقررًا على الوجه السابق كان له كل ما لقاضى الموضوع من سلطة فى التقدير أما ما قد يعترض به من احتمال أن يثبت فى دعوى الموضوع تلك سوء إدارة الحارس فمردود بأنه غير منتج ، إذ هذا الاعتراض عام لا يتوجه الى اختصاص قاضى الأمور المستعجلة بالذات بل الى كل قاضى مختص بتقدير ، وهو حين يواجه بمثل هذا الاعتراض يفصل فيه حسبما يترأى له فى الدعوى ولكن لا يفضى بعدم اختصاصه .

(الطعن رقم ٢٧ لسنة ١٨ قى — جلسة ١٩٤٩/٥/١٩)

المطلب الثاني

العنصر الوقتي للحراسة وعدم مساسها بأصل الحق

تمهيد :

وفقاً لنص المادة ٤٥ مرافعات يختص قاضي الأمور المستعجلة بالفصل في المسائل المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت وذلك بصفة مؤقتة مع عدم المساس بأصل الحق ، وعلى ذلك فهو غير مختص نوعياً بالفصل في أصل الحق المتنازع عليه بشكل قطعي إذ أن ذلك لا يمتنع من فحص النزاع من ظاهر المستندات لتبين مدى جدية الاجراء الوقتي المطلوب والمتعلق بالمحافظة على أصل الحق موضوع النزاع بحيث لا يمتد ذلك إلى المساس بأصل الحق ذاته . وفي ذلك نصت محكمة النقض بأن القاضي المستعجل وهو بسبيل تقرير اختصاصه ليتخذ اجراءً وقتياً عاجلاً له أن يتحسس جدية لاليفصل في الموضوع ذاته بل ليفصل فيما يبدو له من النظرة الأولى أنه وجه الصواب في الاجراء الوقتي المطلوب .

ولقاضي الأمور المستعجلة القضاء بالاجراء الوقتي المطلوب إذا ما استبان له من ظاهر المستندات توافر الاستعجال وعدم المساس بأصل الحق ، أما إذا ماتبين له أن في اجابته طلب المدعى مساس بأصل الحق المتنازع عليه فإنه يقضي بعدم اختصاصه نوعياً بنظر الدعوى وكذلك إذا استبان له أن ظاهر المستندات غير كاف للفصل في الاجراء الوقتي المطلوب وأن الأمر في حاجة إلى بحث متعمق بمس أصل الحق ، كالأصالة إلى التحقيق أو ندب الخبراء أو توجيه اليمين أو ما إلى ذلك من الوسائل الموضوعية ، وكذلك إذا ثار نقاش بين الطرفين تبين جدية بحث يصعب ترجيح أحد الرأيين على الآخر .

ويلاحظ هنا أن قاضي الأمور المستعجلة يقضي بعدم اختصاصه نوعياً بنظر الدعوى عند تخلف أحد شرطي اختصاصه وهما الاستعجال وعدم المساس بأصل الحق ، فإذا تخلف أحدهما انتفى اختصاصه بنظر الدعوى . أما الرفض فيعني أنه مختص أصلاً بنظر النزاع ولعدم أحقيته المدعى في طلبه فإنه يرفضه .

١ - الحراسة في جراء مؤقت بطبيعته . وليس معنى التوقيت عدم إستمراره إلا لمدة قصية ، بل على العكس قد يستمر مدة طويلة لأن الاجراء يظل قائما ، طالما يكون صالحا لأن يواجه صيانة صالحة فعلية مشروعة كانت موجودة قبل النزاع ، أو حفظ حالة قانونية قائمة ، كل ذلك من غير مساس بموضوع النزاع أو الحق بين الخصوم ، حتى يتم التراضي بينهم عليه أو يفصل فيه من الجهة المختصة ، ويؤول السبب الذي أوجب الحراسة .

وللقاضي الذي أمر بالحراسة أن يوجه الاجراء إلى الغاية التي استلزم وجوده ، وإلى النهاية التي تتطلبها طبيعة الوقتية ، فيجوز له أن يؤقت الحراسة إلى الأجل الذي ينتهي فيه النزاع ، وأن يضرب للخصوم موعداً لرفع دعوى الموضوع ، أو يحدد للحراسة أجلا تنتهي بانتهائه .
وبدعى أنه متى زالت الأسباب الموجبة للحراسة ، فإنه يجب أن تنتهي الحراسة لزوال العلة في وجودها .

وحكم الحراسة وإن اعتبر وقتيا ، لأنه يواجه حالة وقتية تتغير بتغير الظروف ، إلا أنه يحوز قوة الشيء المحكوم به ، مادامت الظروف التي صدر فيها باقية لم يتناولها تغير ، ولكن هذه الحجية تزول من الوقت الذي تظهر فيه وقائع جديدة تغير من مركز الخصوم أو النزاع . فحكم الحراسة من الاجراءات الوقتية التي تتغير بتغير الظروف .

٢ - يجب ألا يمس اجراء الحراسة بموضوع الحق بين الخصوم ، وبعبارة أخرى فإنه لا يجوز للقاضي المختص بالحكم بالحراسة ، عند إصداره لهذا الحكم ، أن يقيّد في شيء المحكمة الموضوعية عند تقديرها للنزاع الموضوعي .
لذلك ينبغي على القاضي المختص بالحكم بالحراسة ، عند إصداره هذا الحكم الوقتي ، أن يترك الحكم النهائي في الموضوع للمحكمة الموضوعية ، وأن يترك حقوق الطرفين المتخاصمين كما هي من غير أن يمسها .

وعلى القاضى المستعجل أن يقضى بعدم اختصاصه كلما كان النزاع المعروض عليه فيه مساس بموضوع الحق ، ولهذا فإن القاضى عندما يحكم بتعين حارس ، وهو اجراء وقضى أن يحكم بناء على ظاهر حقوق الطرفين ، دون التعرض لموضوع النزاع .

وعدم مساس اجراء الحراسة لموضوع النزاع أو الحق يتصل بما يخول للحارس من سلطة ، فلا يجوز مثلا أن يخول الحارس سلطة توزيع صالى الربح على الشركاء إذا كان حقوقهم فى الأموال الموضوعة تحت الحراسة أو أنصباؤهم فى الربح محل نزاع جدى فيما بينهم ، ورفعت بشأنه دعوى أمام المحكمة الموضوعية ، لأن فى ذلك مساساً بموضوع الحق المعروض على المحكمة الموضوعية ، واستيفاء من قاضى للفصل فيه ، وتقييدا لقاضى الموضوع . كذلك لا يجوز أن يخول الحارس سلطة قسمة ربح العقار الموضوع تحت الحراسة لنزاع فى ملكية لأحد الخصوم المتنازعين ، لاحتال أن يكون الحكم فى موضوع النزاع وهو الملكية فى غير صالحة ، ولأن فى ذلك مساساً بموضوع النزاع الأصل . كما لا يجوز لقاضى الأمور المستعجلة أن يخول الحارس سلطة قسمة ربح العقار الموضوع تحت الحراسة إلا إذا اتفق المتخاصمان على ذلك ، وعلى القاضى فى حالة عدم اتفاقهم على قسمة الربح ، أن يأمر الحارس بإيداع الربح فى خزانة المحكمة ، حتى يفصل فى النزاع بين الطرفين . ولا يجوز أيضا أن يخول الحارس سلطة تسليم البائع ربح العين المبيعة والموضوعة تحت الحراسة قبل أن يحكم نهائيا لهذا البائع فى دعوى القسم التى رفعها على المشتري .

وقد اعتبرت بعض الأحكام مساساً بموضوع الحق مجرد إيداع حصته المدعى عليهم من الشركاء فى ربح الأموال المشتركة فى خزانة المحكمة حتى يفصل فى دعوى رفعها عليهم الشريك طالب الحراسة ، يطالبهم فيها بتسليمه فى الربح الذى استوفى عليه هؤلاء الشركاء فى المدة السابقة على رفع دعوى الحراسة ، لأن الإيداع من جانب الحارس لتسليم الشركاء المدعى عليهم عن مدة سابقة على الحراسة ، ومثل أن يقضى للشريك طالب

الحراسة ، فيه مساس بحقوق المدعى عليهم ، وحسب لحقهم في الرهن ، وعدم تمكنهم منه بغير سند أو حق قانوني .

وقضى أن قاضي الأمور المستعجلة لا يتعدى اختصاصه ولا يمس موضوع النزاع بين الخصوم إذا أمر بتعيين حارس تكون مهمته تحقق حصول المستأجرين حل الانتفاع الذي كان لهم من قبل باستعمال المصعد الكهربائي ، وهو الانتفاع الذي أقره المالك من وقت التأجير حتى الوقت الذي عزل فيه من حالة الانتفاع . يوضع قيود جديدة على هذا الاستعمال .

ومع ذلك فقد قضى بأن العبرة في مساس الحق بالتهبة التي ينتهي إليها النزاع .

٣ — ولكن ما الحكم إذا أعطى الحارس سلطة التصرف في الأموال موضوع الحراسة ، هل يعتبر ذلك مساساً بأصل الحق ؟

إن من مقتضى قاعدة عدم مساس إجراء الحراسة بموضوع الحق أو النزاع ، هو الإبقاء على كيان الأموال الموضوعة تحت الحراسة بالحالة التي تكون عليها وقت الحراسة ، فلا يجوز أصلاً أن يتحول الحارس إلا سلطة حفظها وصيانتها وإدارتها ، فلا يجوز مثلاً أن يعطى للحارس سلطة التصرف فيها بالبيع ، لأنه ينتقل ملكية الأشياء الموضوعة تحت الحراسة إلى غير المتنازعين ، فلا يبقى لها وجود بالنسبة لأصحاب الحق فيها ، إلا أن القضاء كثيراً ما يتحول الحارس هذه السلطة في الأموال المنقولة موضوع الحراسة ، إذ أضيف عليها التلف وكانت قيمتها ضئيلة . ولكن لو أن هذه الأشياء لا تبقى بالنسبة لأصحاب الشأن فيها ، إلا أن حقهم عليها يتحول وينتقل حل ثمنها ، فلا يعتبر التصرف فيها في الواقع مساساً بحقوقهم ، وإنما تظل هذه الحقوق محفوظة مكفولة على الثمن الذي يودع بجزئية المحكمة حتى الفصل في النزاع الموضوعي بين الخصوم .

كذلك كثيراً ما يتحول القضاء الحارس سلطة تصفية التركة ووثاء

الدائنين حقوقهم منها ، وهذا أيضا لايعتبر في الواقع مساساً بحقوق الورثة ، فإن حقهم لايتعلق بأموال التركة إلا بعد وفاء الدائنين حقوقهم منها إلا أنه لايجوز أن يتنازل الحارس عن جزء من إيجار الأطنان أضراراً بحقوق الدائن مهما كانت لديه من أسباب الاعتقاد بأن بعضها لن يسدد . ومع ذلك فقد تحولت بعض الأحكام للحارس سلطة عقد الصلح مع المستأجر ، إذا كان ذلك في مصلحة جميع أصحاب الشأن ، ولم تعتبر ذلك مساساً بأي حق ، بل إعتبرته من قبيل حق الإدارة .

على أن مساس إجراء الحراسة بموضوع الحق بين الخصوم قد يتأثر بالفرض المقصود من الحراسة ، بصرف النظر عن السلطة التي تعطى للحارس ، فقد تقتصر مهمة الحارس على مجرد الاشراف مع عمل مدير شركة ومراقبة ميزانيتها الايراد والمتصرف ، وعلى ذلك يعتبر تعيين الحارس ، في هذه الحالة ، وسيلة الفرض منها الحد نهائيا طوال مدة الشركة من السلطة المخولة للمدير بمقتضى عقد الشركة أو باتفاق خاص بين الشركاء ، فإنه يترتب على ذلك تعديل في عقد الشركة أو الاتفاق وخصوصاً إذا لم تكن هناك دعوى بطلب فسخ عقد الشركة أو بتعديل الاتفاق .

الأحكام

قضت محكمة النقض بأن مأمورية قاضي الأمور المستعجلة ليست هي الفصل في أصل الحق بل هي إصدار حكم وقتي بحيث يرد به عدوانا باديا للوهلة الأولى من أحد الخصمين على الآخر عاجلا أو يوقف مقاومة من أحدهما للآخر باديا للوهلة الأولى أنها بغير حق أو يتخذ اجراء عاجلا يصون به موضوع الحق أو دليلا من أدلة الحق .

(نقض ١٩٣٥/٢/١٩ — مجموعة عمر — الجزء الأول — ص ٩٩٩)

مضى كان مألورده الحكم المعلوم فيه لايمدو أن يكون مجرد اجراء وقتي بناء على مااستشفه القاضي المستعجل من تقديره لعدم جدية المنازعة التي أثارها الطاعن وليس من شأن هذا الاجراء الذي انتهى المساس بأصل الحق أيا كان وجه الخطأ أو الصواب في هذا التقدير فهو لايعتبر خطأ في مسألة اختصاص ولايصح سببا للطعن في الحكم بطريق النقض .

(نقض مدلى جلسة ١٩٦١/١١/٨ طعن رقم ١٢٧ لسنة ٢٧ ق)

بان اختصاص قاضي الأمور المستعجلة يتحقق بالحكم في المسائل التي يخشى عليها من فوات الوقت وفقا للمادة ٤٩ من قانون المرافعات بتوافر شرطين الأول قيام حالة إستعجال يخشى معها من طول الوقت الذي تستلزمه اجراءات التقاضي لدى محكمة الموضوع فاذا أسفر الخلاف بين الخصوم عن قيام منازعة في أصل الحق المقصود حمايته بالاجراء المطلوب كان للقاضي أن يتناول مؤقنا وفي نطاق حاجة الدعوى المستعجلة تقدير مبلغ الجدل في المنازعة وأيا كان وجه الصواب أو الخطأ في تقديره هذا فان ذلك ليس من شأنه أن يحسم النزاع بين الخصمين في أصل الحق اذ هو تقدير وقتي عاجل يتحسس به القاضي المستعجل مايمدو للنظرة الأولى أن يكون هو وجه الصواب في خصوص الاجراء المطلوب مع بقاء أصل الحق سليما يتناضل فيه ذور الشأن لدى محكمة الموضوع والثاني أن يكون المطلوب اجراء وقتيا لاقتصلا في أصل الحق .

(نقض مدلى ١٩٦١/١١/٨ طعن رقم ٢٧ السنة ٢٧ ق) [م ٤٥

مرافعات] .

إذا أسفر الخلاف بين الخصوم عن قيام منازعة في أصل الحق المقصود حمايته بالاجراء المطلوب كان للقاضي أن يتناول مؤقتا وفي نطاق حاجة الدعوى المستعجلة تقدير مبلغ الجد في المنازعة فاذا استبان له أن المنازعة جدية بحيث لم يعد الحق واضحا وضوحا يستأهل حماية القضاء المستعجل حكم بعدم الاختصاص لتتولى محكمة الموضوع الفصل فيه .

(نقض مدنى ١٩٦٢/٣/١٤ طعن رقم ٣٧٢ لسنة ٢٧ ق) .

ان اختصاص القضاء المستعجل يقف عند اتخاذ اجراء وقتى مناه ظاهر الأوراق ولايمس أصل الحق وأنه لايجوز الاتفاق على اسباغ اختصاص له بمجاوز هذا الحد ومن ثم فان التجاء الطاعنة الى القضاء المستعجل وحصولها منه على حكم موقوت بطرد المستأجر — المطمون عليه — لايجوز دون حقه في الالتجاء الى محكمة الموضوع للفصل في أصل النزاع باعتبارها صاحبة الولاية العامة في المنازعات المدنية والتجارية .

(نقض مدنى جلسة ١٩٧٨/١١/١٨ الطعن رقم ١٤٣٤ لسنة ٤٧ ق)

المبحث الثاني الأركان الخاصة للحراسة القضائية المطلب الأول ١ - النزاع

ان عموم لفظ النزاع المنصوص عليه في القانون أیصره إلى أى نزاع يقوم في شأن منقول أو عقار أو مجموع من المال ، سواء أكان هذا النزاع منصبا على الملكية أو على وضع اليد ، أو كان منصبا على مجرد الحياة أو متعلقا بالإدارة فيدخل في مدلول النص مثلا النزاع بين الشركاء والمديرين في الشركات ، والأعضاء ومجلس الإدارة في الجمعيات والتقابات وماشابهها .

وعبارة النزاع المنصوص عليه في هذه المادة عبارة عامة مطلقة تشمل جميع أنواع النزاع الذى يقوم في شأن منقول أو عقار أو مجموع من المال .

ولذلك فقد عنى المشرع على إيراد عبارة النزاع في صيغة مرنة غير محددة بما يفصح عن قصد الشارع في أن يترك للقاضى سلطة مطلقة في تقدير صور النزاع التى تبرر الحكم بوضع المال تحت الحراسة ، فيجوز له أن يقضى بها كلما اقتضتها المحافظة على حقوق الخصوم سواء كانت هذه الحقوق عينية تتصل مباشرة بالعين موضوع النزاع أو كانت شخصية تتعلق بفعل العین أو بإرادتها .

وقد استقر القضاء على أن تمهيد النزاع المبرر لاتخاذ اجراء الحراسة متروك لمطلق تقدير قاضى الموضوع ، يقضى بها حيث تكون هى العلاج المناسب لوضع حد لأخطار محققة ، فيستوى أن يكون النزاع بصدد الملكية أو وضع اليد أو الربح وكيفية تحصيله وتوزيعه بين الشركاء على الشيوع وبعضهم ... وبالجمله أى نزاع آخر مهما كان سببه بخصوص الاعيان المطلوب وضعها تحت الحراسة .

وقضت محكمة النقض بأن تقدير الضرورة التى تدعو إلى إقامة الحارس من الأمور الموضوعية التى يفصل فيها قاضى الدعوى بلا رقابة عليه في ذلك من محكمة النقض . وحسبها أن تقييم قضائها بهذا الاجراء التحفظى المؤقت على

أسباب تؤدي إلى النتيجة التي رتبها . وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بفرض الحراسة القضائية على أموال الشركة والعقارات المتنازع عليها قد رأى أن الخطر على مصلحة المطعون عليهم متوافر من بقاء العقارات وتلك الأموال تحت يد الطاعن الأول بوصفه شريكاً مدبراً للشركة منع احتدام الخصومة بينه وبين المطعون عليهم واحتمال امتداد أمدّها إلى أن يبت بحكم نهائي من جهة الاختصاص في النزاع مما يقضى بإقامه حارس ، وكان الحكم لم يتناول عقد الشركة بالتأويل أو التفسير وإنما اقتصر على استعراض وجهة نظر الطرفين فيه ليبيّن مبلغ الجدل في النزاع ، فإن النهى عليه بالخطأ في تطبيق القانون وتأويله يكون على غير أساس .

(التقضى ١٩٥١/٦/٧ ملعن رقم ٤٣ سنة ٢٠ ق)

وأثر هذا التوسع في تحديد حالات النزاع المبرر للحراسة ظاهر في أحكام القضاء .

فقضى بأن ليس هناك ما يمنع من وضع عين منزوعة ملكيتها تحت الحراسة لضمان عدم تهديد المدين لبيع ..

وقضى أيضاً بأن اختلاف الشركاء على الشروع على إدارة الأموال الشائعة أو استثماره منهم بها وبالبيع دون الآخرين من الأمور الموجبة للحراسة القضائية ولا يشترط لاجابة طلب الحراسة في هذه الحالة حصول نزاع قضائي بخصوص الأنصبة ومقدارها ، بل أن يقام حالة الشروع وعدم اتفاق الورثة أو الشركاء على الإدارة يكفي بذاته لتلبية هذا الطلب .

كما فُض بأنه لا يوجد أي مانع قانوني بحول دون تعيين حارس على حصة مشاعة مع آخرين تكون علاقته معهم كملاقة الشركاء المالكين للحصة محل الحراسة في كيفية الانتفاع بها ، إما بالتأجير أو بإجراء قسمة مهاباة . فإذا استحال عليه ذلك وتعاذر بفعل الشركاء الذين لم يساهموا في الحراسة ، وجب في هذه الحالة فقط وضع جميع الأموال — لا الحصص الشائعة فقط — تحت الحراسة لامتكان الانتفاع بها .

القيود المستطاه من أحكام القضاء :

وبالرغم من توسع القضاء في تفسير معنى النزاع المبرر للحراسة بحيث أصبح يتناول حالات لاسبيل إلى حصرها ، نجد قد رفض الحكم بالحراسة في حالات كثيرة يمكن من ملاحظتها أن نستنتج أن هناك بعض القيود التي تحد من حرية القاضي في هذا الصدد .

منها . اشتراط أن يكون النزاع جدياً وعلى أساس من الصحة ، فلا يشترط لقيامه رفع دعوى بالحق أمام محكمة الموضوع .

فقد قضى بأنه يشترط في النزاع أن يكون جدياً ، وعلى أساس من الصحة تؤكد المستندات ، وتحقق وجوده وقائع الدعوى ، أما مجرد منازعة الغير مؤسسة فلا تكفي لقيامه ولو اتخذت شكلاً قضائياً برفع دعوى عنها أمام محكمة الموضوع .

وقد قضى تطبيقاً لذلك بأن مجرد الطعن الحاصل من أحد الطرفين على عقد تملك شخص بالصورة أو بدعوى بطلان التصرفات ، أو بطلانه للحصول بطريقة الغش أو التدليس أو أى سبب آخر من أسباب فساد العقود ، لا يكفي لانتزاع العقار من تحت يد مالكة الظاهر . بل يجب على قاضي الحراسة ، سواء أكانت المحكمة المستعجلة أم محكمة الموضوع ، بحثه من وقائع الدعوى المطروحة ، ومعرفة ما إذا كان جدياً أم لا ، ويؤكد حق ظاهر أم لا .

ومن القيود التي نلمسها من أحكام القضاء أيضاً أن يكون من شأن الفعل في النزاع رفع اليد الموضوعية على الشيء المتنازع فيه ، فكل نزاع لا يحتمل أن يؤدي الفصل فيه مباشرة إلى هذه النتيجة لا يمكن أن يترتب عليه حكم بالحراسة .

ومن تطبيقات هذا القيد ما تقضى به المحاكم من أن النزاع القائم بشأن حساب الإدارة ، من حيث صحة الأرقام الواردة فيه ، ومطابقتها للحقيقة ، لا يترتب عليه الحكم بالحراسة ، لأن أموال الفصل فيه هو انشغال دمة المدعى عليه بمبلغ معين ، والحكم بهذا لا يمنع من استمرار يده .

وثمة قيود أخرى أقل أهمية ترددها بعض الأحكام ، وذلك كأن يكون النزاع

متعلقا بالأشياء المطلوب وضعها تحت الحراسة ، وألا تكون صفة طالب الحراسة وحقه على الأشياء المذكورة أقل من حق واضع اليد عليها في طبيعة وقوة ثبوته .
ومن ذلك بين أن القضاء لم يسرف في استعمال الحرية التي يتمتع بها لتحرى مواضع الحكم بالحراسة ومبرراتها . بل انتهج في هذا الصدد أقوم السبل لتحقيق العدالة ومطابقة روح القانون .

وعلى ذلك فإن إقاضي الأمور المستعجلة سلطة مطلقة في تقدير الظروف التي تكبر اتخاذ اجراء الحراسة على الأموال المتنازع عليها ، فله أن يقدر وجه الجدل في النزاع ويقضى أسبابه من ظاهر مستندات الطرفين ومن الظروف والملاسات المحيطة بالدعوى ، فإذا استبان له جدية النزاع تعين عليه الحكم بفرض الحراسة ، أما إذا كان الأدعاء لاتملوه أى مسحة من الجدل وجب عليه أن يقضى برفض الدعوى .

ولكن يجب أن يلاحظ أن بحث القاضي المستعجل للمستندات وتفصيله لأسباب النزاع يجب ألا يتجاوز القدر الذي تتطلبه دعوى الحراسة ، فلا يجوز له أن يخطئ ولايته ويتناول أصل الحق بالتأويل أو التفسير أو أن يؤسس قضاؤه على أسباب مستمدة من أصل الحق ، بل يجب عليه ألا يمس جوهر النزاع فيظل سليما إلى أن تفصل فيه محكمة الموضوع .

أمثلة على حالات النزاع :

١ - النزاع الذي يقوم بين البائع والمشتري :

قد يقوم نزاع بين البائع والمشتري على صحة عقد البيع ، كأن يقصر المشتري في دفع الثمن ، وقد استقر القضاء على جواز الحكم بالحراسة على الأموال المبيعة وفاء لباقي الثمن ، بناء على طلب البائع ، إذا كانت الأعيان المبيعة يخشى عليها من عدم العناية بها وإهمالها ، فإن كانت أرضا زراعية ، يتركها بوراً ، أو إذا كان العقار مثقلا بأعباء أخرى ، تركها المدين تتزايد بقبضه جميع الربيع وعدم وفاء الدائنين ديونهم منه ، فضلا عن سوء إدارته وتمريضه حقوق البائع لخطر الضياع .

كما يحدث أن يتضمن عقد البيع شروطا بوضع العقار تحت الحراسة في حالة عدم الوفاء بالثمن . ورأى القضاء أن هذا الشرط صحيح ، ليس مخالفا للنظام العام ، فيجب نفاذه والحكم به ، مستقلا عن شرطى الاستعمال أو الخطر .

وقضى بأنه لا عمل للحكم بالحراسة رغم النص عليه في عقد البيع ، إذا كان دين البائع متنازعا فيه عن المشتري ، وكان حق البائع في وفاته عمما حماية كافية بالامتياز المقرر على العين المبيعة .

كما يجوز للمشتري أيضا طلب وضع الأعيان المبيعة تحت الحراسة ، إذا كانت ضرورة لحفظ حقوقه مثل البائع الذى استلم الثمن ، والذي لم يتم بتنفيذ التزامه بتسليم المبيع ، وأخذ بعمل على استقلال المبيع لمصلحته الخاصة ، غير مكترث بمصالح المشتري ، خصوصا إذا كان البائع في مركز يسمح للمشتري بالتخوف من عدم حصوله على حقوقه منه ، ويلاحظ أنه يجوز للمشتري طلب فرض الحراسة على العين المبيعة حتى ولو كانت هذه العين المبيعة عقارا وكان العقد لم يسجل بعد ، ذلك أن البيع ينعقد صحيحا بالعقد غير المسجل ، كما ينعقد بالعقد المسجل ، ولا فرق بينهما سوى أن نقل الملكية في العقد المسجل يترافق الى الوقت الذى هم فيه التسجيل فعلا .

٢ — الحراسة القضائية على الأشياء المؤجرة :

قد يعمد المستأجر الى إنقاص ضمان وفاء الأجرة ، بأن يبيع البضائع الموجودة في المحال المؤجرة ، والتي تعتبر ضامنة لوفاء الأجرة ، من غير أن يظهر نية في استبدال غيرها بها ، ففي هذه الحالة يجوز للمؤجر أن يطلب من القضاء تعيين حارس ، يعهد إليه قبض مبلغ معين من ثمن البضائع المبيعة بخصص لمواجهة تنفيذ نصوص عقد الايجار .

كما يجوز كذلك تعيين حارس على العقارات المؤجرة عند وجود نزاع جدى بين المؤجر والمستأجر على تهديد عقد الايجار ، وذلك حتى يقضى من محكمة الموضوع في النزاع الخاص بالتجديد .

كما يجوز أيضا تعيين حارس بناء على طلب المستأجر ، مثلا ، إذا امتنع المؤجر عن توريد المياه الساخنة المزمع بتوريدها للمستأجر بموجب عقد الإيجار . أو تعيين حارس تكون مهمته تحقيق حصول المستأجرين على الانتفاع باستعمال المصعد الكهربائي الذي كانوا يستعملون من غير قيد من وقت التأجير حتى الوقت الذي بدأ فيه المؤجر في وضع قيود جديدة على هذا الاستعمال لم تكن موجودة من قبل .

المطلب الثاني

أن يكون لرافع الدعوى مصلحة في عقار أو منقول

من المقرر قانوناً طبقاً لنص المادة الثالثة من قانون المرافعات أنه لا يقبل أى طلب أو دفع لا تكون لصاحبه فيه مصلحة فانه يقررها القانون ، ومع ذلك تكفى المصلحة المحتملة إذا كان الغرض من الطلب الاحتياط لدفع ضرر محقق أو الاستحقاق لحق يخشى زوال دليله عند النزاع .

ويقصد بالمصلحة ، الفائدة العملية التي تعود على رافع الدعوى من الحكم له ، أما حيث لا تصور من رافع الدعوى فائدة على رافعها فلا تقبل دعواه ومبني هذه القاعدة تنبه ساحات القضاء على الانشغال بدعاوى لافائدة عملية منها فمثل هذه الدعاوى غير منتجة أو كيدية ، وما اتشفت المحاكم لمثل هذه الدعاوى ، فالمصلحة ليست شرطاً لقبول الدعوى فحسب ، إنما هي شرط لقبول أى طلب أو دفع أو طعن في الحكم .

ويجب أن تتوفر في المصلحة خصائص معينة هي :

- ١ — أن تكون مصلحة قانونية ، بمعنى أن تستند الى حق أو مركز قانوني بحيث يكون الغرض من الدعوى حماية هذا الحق أو المركز القانوني بتقريره اذا نوزع فيه أو رفع العدوان عليه أو تعويض ما لحق به من ضرر يسبب ذلك ويستوى أن يكون المصلحة مادية أو أدبية أو جديية أو تافهة .
- ٢ — أن تكون مصلحة شخصية ومباشرة . أى الصفة . فلا يجوز رفع الدعوى من غير ذى صفة ، كما أنه يتعين أن يتوافر لرفع الدعوى المستعجلة صفة في رفعها ، إلا أن القاضى المستعجل في بحثه لتوافر الصفة والمصلحة يتحسها من ظاهري الأوراق دون تعمق وبغير مساس بأصل الحق ، ولذلك لا تقبل دعوى من أحد المنافسين لشركة ما يطلب بطلانها لمب في تكوينها ، لأن له مصلحة في التخلص منها لأنها تنافسه لأن هذه المصلحة وإن استندت الى مصلحة إقتصادية لرافعها إلا أنها لا تستند لأساس قانوني .

٣ — يقصد بال مصلحة القائمة أن يكون رافع الدعوى أو المركز القانونى الذى يقصد حمايته برفع الدعوى قد وقع عليه اعتداء بالفصل أو حصلت منازعة بشأنه فيتحقق الضرر الذى يبرر الانتجاع الى القضاء .
وعلى ذلك لا تقبل دعوى اثبات حالة ضرر لم يتحقق بعد .

٤ — واستثناء من القاعدة السابقة أجاز المشرع قبول الدعوى ولو لم تكن المصلحة قائمة وذلك فى طائفتين من الدعاوى ، الأولى التى يكون الغرض منها الاحتياط لدفع ضرر محقق ، والثانية التى يكون الغرض منها الاستيثاق لحق يخشى زوال دليله عند النزاع .

ولاشتراط الصفة فى رافع الدعوى فقط بل تشترط كذلك فيمن ترفع عليه الدعوى فلا يجوز رفع الدعوى على شخص ليست له صفة فى الدعوى .

ولايجوز الخلط بين المصلحة بمقوماتها السابقة والحق الذى تقام الدعوى لحمايته . إذ البحث فى كون المصلحة شرط لقبول الدعوى لايتناول البحث فى وجود الحق الذى تقام الدعوى لحمايته ، والا كان فى ذلك خلط بين موضوع الدعوى وشرط قبولها . ولكنه يتناول وجود الحق فى مباشرة الدعوى أو عدم وجوده بصرف النظر عن وجود الحق الذى تقام الدعوى لتفريه أو حمايته .

ومن المقرر أن المصلحة بمقوماتها بما فيها الصفة ليست متعلقة بالنظام العام وبالتالي لايجوز للمحكمة أن تقضى بعدم قبول الدعوى لانتفاء الصفة مالم يدفع أحد الخصوم بذلك ، إذ لايجوز لها التعرض لها من تلقاء نفسها عملاً بنص المادة ١١٥ مرافعات .

ومن المقرر أن المصلحة المباشرة هى مناط الدعوى بحيث لو تخلفت كانت الدعوى غير مقبولة (نقض ١٩٦٨/١/٢٧ — سنة ١٩ ص ١٤١٤) ويمكن تحقيق المصلحة وقت رفع الدعوى فلا يحول دون قبول الدعوى زوالها بعد ذلك . والعبرة فى قيام المصلحة فى الطعن فى الحكم

هي بوجودها وقت صدور الحكم المطعون فيه ولايتند بانعدامها بعد ذلك .

كذلك لا يلزم ثبوت الحق لتوافر المصلحة بل يكفي أن تكون للخصم شبهة حتى . وإذا رفع المدعى الدعوى دون أن تكون له صفة في وضعها إلا أنه اكتسب الصفة أثناء نظر الدعوى فإنه يترتب على ذلك زوال العيب وتقضى مصلحة المدعى عليه في التحسك بالدفع بعدم القبول .

(التعليق على قانون المرافعات للاستاذ عز الدين الدناصورى وحامد عكاز ط ١٩٨٢ - ص ١٢ - ١٥) .

وقد اكفى المشرع في الفقرة الثانية من المادة ٧٣٠ مدلى أن يكون لرافع دعوى الحراسة « مصلحة » في عقار أو منقول ، فلم يشترط لقبول هذه الدعوى أن يكون لرافعها حق على المنقول أو العقار .

وكذلك أطلق المشرع لفظ المصلحة في النص ولم يحدد نوعها ، وهي بهذا الوضع لا يلزم أن تكون مصلحة مادية ، بل يجوز أن تكون مصلحة أدبية .

وتطبيقاً لذلك قضى بأن لقاضى الأمور المستعجلة أن يأمر بوضع جريدة سياسية تحت الحراسة القضائية وإبدال مديرها بشيء عند اختلاف هذا الأخير في الرأى مع ممثلى حزبه لضمان ظهور الجريدة في ملعيدها ، ولا يؤثر في ذلك أن يكون المدير المذكور هو صاحب الجريدة ومدير إدارتها .

ومن هذا الحكم يتضح أن الحراسة فرضت على الجريدة بناء على طلب الحزب لمجرد المحافظة على المصلحة الأدبية للحزب بالرغم من كونه ليس مالكا للجريدة .

وجوز الحكم بالحراسة إذا كان الفرض منها الاحتياط لدفع ضرر محقق ، ومن تطبيقات ذلك ماقرره محكمة النقض بجواز فرض الحراسة على عقار لمصلحة المشتري بقصد غير مسجل إذا خشى من بقاءه تحت

به البائع طيلة النزاع أمام محكمة الموضوع . وإن كان العقد غير المسجل لا يترتب سوى حق شخص مترتب في ذمة البائع ولا يترتب للمشتري أى حق عيني على العقار ، إلا أن الحراسة يقصد منها في هذه الحالة المحافظة على العين وثماها لاحتمال أن يصبح المشتري مالكا للعقار عند الحكم لصالحه في دعوى صحة ونفاذ البيع .

كما أنه يجوز وضع أموال الغائب تحت الحراسة القضائية حتى ولو لم تنقضى سنة كاملة على غيابه لضمان المحافظة على أمواله وحسن إدارتها واستغلالها ضمانا لحقوق من تؤول إليهم هذه الأموال إذا تحققت وفاة الغائب فعلا أو حكماً .

المطلب الثالث الخطر العاجل

الخطر العاجل شرط جوهري لقبول دعوى الحراسة لأن الحراسة هي إجراء استثنائي لا يبرره إلا ضرورة ملحة ، والمراد بالاستعجال المبرر لاختصاص القضاء المستعجل في دعوى الحراسة هو الضرر الواقع الذي يهدد مصلحة رافعها من ترك المال تحت يد حائزة .

ولا يتوافر الاستعجال بفعل الخصوم أو بمحض إرادتهم ، فلا يجوز لهم أن يتفقوا على إيجاده لمجرد اتفاقهم عليه ، وإنما يفهم من طبيعة الحق المطالب به والظروف المحيطة بالدعوى وتستنتج المحكمة من وقائع الدعوى ومناقشة الطرفين . فإذا استبان عدم جدية الخطر المزعوم . كأن يتضح أنه خطر مفتعل فيتمتع القضاء بعدم الاختصاص .

وتقدير الخطر الموجب لفرض الحراسة وتقدير الطريقة المؤدية إلى صون حقوق المتخاصمين بعضهم قبل بعض بما يتعلق بموضوع الدعوى ولا يدخل في رقابة محكمة النقض .

وقد استقرت أحكام المحاكم على وجوب فرض الحراسة كلما كان استمرار يد الحائز على المال يهدد مصلحة صاحب الحراسة ، كأن يكون الحائز مختصفاً أو سلوب الادارة أو غير أمين أو معسراً أو مهملأً أو أقر عملاً تدليسياً يضر بمصلحة طالب الحراسة .

فالحراسة على أعيان منزوعة ملكيتها مشروطة بالخطر على حقوق الدائن من استيلاء المدين على الثمرة . ولا يتوافر هذا الخطر إلا إذا كان المدين المطعون على تصرفاته في ثمار العقار لا يملك ما يمكن الرجوع به عليه إذ قضى بنزع الملكية . فإذا كان ثمن العقار يكفي لسداد الدين ، أو كان المدين موسراً ، فليس ثمة خطر على حقوق الدائن ، ولا مدعاة بالتالي إلى وضع العين في حراسة غيره .

وتأخر المستأجر في سداد جزء من الأجرة لا ينهض بذاته سبباً للحراسة وغل يده عن استئثار العين المؤجرة . أما إن ثبت أن المستأجر قد أهمل شؤون العين

المؤجرة ، بأن لم يتم بزراعتها مثلاً ، فإن ثبوت هذا الإهمال يدعوى إلى رفع يده عنها منعا لما عساه أن ينشأ عن استمرار وضع يده من اتلاف العين ، واستهداف المزرع إلى تراكم الأجرة .

ويشترط في الخطر الموجب للحراسة أن يكون حالا ، ونتيجة مباشرة لأسباب موجودة بالفعل وقت رفع الدعوى . أما احتمال الخطر أو الضرر فلا يكفي وحده لتبهر الحراسة .

ولا يتوافر الخطر على حقوق طالب الحراسة إلا إذا كان واضح اليد غير ملء لا يمكن الرجوع عليه بتلك الحقوق عند التحكم بها من محكمة الموضوع ، أو كانت أعماله الحالية تدل على سوء نية أو إهمال جسيم تضيق معه هذه الحقوق أو يتمدر بتحصيلها . فإذا تحقق ذلك -تأكد الخطر الحال ، وجاز تعيين حارس نهما لذلك . أما إذا كان واضح اليد موسرا ، وتدلل أعماله الحالية على محافظته على العقار أو المال المطلوب وضعه تحت الحراسة ، فلا يكون ثمة خطر حال يهدد حقوق طالب الحراسة ، ويضحي هذا الركن خافقاً ، فلا يجلب إلى طلبه .

ولما كان الخطر من أركان الحراسة الأساسية ، إذ لا يتصور للحراسة كيان إلا إذا كان هناك خطر على حقوق طالبيها يقتضى منعه اتخاذ هذا السبيل ، كان الدفع بعدم توافر الاستعجال من الدفوع الموضوعية التي يجوز التمسك بها في جميع أدوار الخصومة ، وفي أية حالة كانت عليها الدعوى .

كما أن التأخير في رفع الدعوى بتعيين حارس لا يؤثر على هذه الصفة ، خصوصاً إذا طرأت وقائع جديدة من شأنها أن يصبح هذا الحق مستهدفاً للخطر .

فالسكوت عن رفع دعوى الحراسة بعد وفاة المورث مباشرة لا يسقط الحق في رفعها مع الدعوى الموضوعية عند قيام النزاع مثلاً .

ولا يتوافر الخطر بالفرار الخصم وزعمهم في الحصول على حكم مسعجل ، إنما يفهم من طبيعة الحق للمطالب به والظروف المحيطة بالدعوى فتستنتج المحكمة من ظاهر وقائع الدعوى المطروحة أو مناقشة الخصوم .

المطلب الرابع « قابلية المال للتصاقل فيه »

أولاً : الأموال التي يجوز وضعها تحت الحراسة القضائية :

أ - العقار والمنقول :

يجوز أن يكون العقار محلاً للحراسة سواء أكان متنازعاً عليه أم لم يكن ، وكذلك المنقول .

ب - الحقوق والديون :

قام خلاف حول ما إذا كان يجوز وضع الحقوق والديون تحت الحراسة القضائية للمطالبة واستيفائها . فيرى البعض عدم جواز وضع الدين المحال من النزاع تحت الحراسة بقصد المحافظة على حقوق الدائنين أصحاب الحق فيه . لأن محل الحراسة يجب أن يكون شيئاً مادياً ، ولأن هؤلاء الدائنين الحق في أن يستعملوا بأنفسهم حقوق ودعاوى مدنيهم ، فضلاً عن أنهم يستطيعون أن يتخذوا من طرق التنفيذ التي نص عليها القانون ما يمكنهم من استيفاء ديونهم ، كأن يوقعوا حيز ما للمدين لدى الغير .

إلا أن دعاوى وحقوق المدين لا تحمي الدائنين الحماية الكافية من تصرفات مدنيهم ، وكذلك فإن طرق التنفيذ العادية قد تتعدد بسبب مايقوم به المدين بقصد عرقلة التنفيذ أضراراً بحقوق الدائنين ، كما أنه لا يوجد محل تفرقة بين الأشياء المادية والأشياء المعنوية إذا كان السبب الذي توضع من أجله تحت الحراسة واحداً وهو الخوف عليها في الحاليتين من الضياع . ولهذا يجوز الحراسة على الديون إذا كانت جزءاً من مال موضوع تحت الحراسة أو كانت هذه الديون متنازعة عليها . فقد قررت الحراسة على أموال الشركة المصرة لتصنيفها ووفاء الدائنين حقوقهم منها .

ح - الحق الشخصي المعنوي :

على أنه قد يكون الحق معنوياً وشخصياً في الوقت ذلك ، كحق الصيد مثلا ، فهل يجوز للقضاء أن يضعه تحت الحراسة ؟

من الممكن وضع الحراسة على الحق المعنوي ، ولا يغير من وجه المسألة كون هذا الحق المعنوي شخصياً ، مادام أنه حق متنازع فيه ، فيجوز وضعه تحت الحراسة بقصد المحافظة عليه حتى يفصل في النزاع من الجهة المختصة .

د - الدعة :

قام الخلاف على جواز وضع أموال شخص على قيد الحياة تحت الحراسة ، باعتبارها وحدة قانونية .

فذهب البعض إلى جواز وضع أموال شخص على قيد الحياة تحت الحراسة ، باعتبارها وحدة قانونية .

وذهب رأى آخر إلى عدم جواز ذلك لما فيه من الحجر على حرية المدين للمسر ، ويكاد يجمع الفقه والقضاء على عدم جواز وضع دعة شخص على قيد الحياة تحت الحراسة باعتبارها وحدة قانونية لوفاء الدائتين حقوقهم منها .

ثانياً : الشروط الواجب توافرها في الأموال التي توضع تحت الحراسة القضائية :

١ - قابلية الأموال للتعامل :

يشترط الفقهاء في الأموال المطلوب وضعها تحت الحراسة القضائية أن تكون قابلة للتعامل . ويتفرع من ذلك على جواز وضع أموال الحكومة تحت الحراسة القضائية لأنها بحكم وضعها القانوني وما أسبغ عليها من حصانة تنأى أن يمهّد بإدراجها إلى الغير جبراً عن جهة الإدارة . كما أن القضاء المستعجل لا يختص بفرض الحراسة على مرفق عام عند النزاع بين الإدارة وبين المتعاقدين معها حتى تعلق بمقد إداري ،

ولا يختص بفرض الحراسة على مرفق عام إذا مس بذلك قرار إدارى .
ويستوى في هذا أو ذاك أن يكون المرفق العام من المرافق العام الادارية
أم من المرافق العامة التي لها صيغة تجارة أو صناعية ، وسواء أكانت
الدولة هي التي تتولى إدارته أم أحد الأفراد أو الشركات بطريق الالتزام .

أما الأموال الخاصة المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة
فيجوز فرض الحراسة القضائية عليها ، إلا أنه يلاحظ في شأنها
ملاحظتان : أولاً أن ملازمة الدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة
قد تمتنع من فرض الحراسة على هذه الأموال في كثير من الصور ، لأنها
تطمئن القاضى إلى انعدام الخطر . والثانية أن القانون رقم ١٤٧ لسنة
١٩٥٧ المعدل لأحكام المادة ٩٧٠ مدنى قد نص على عدم جواز
تملك هذه الأموال بالتقادم أو اكتساب أى حق عينى عليها بمضى
المدة ومن ثم فلا يجوز فرض الحراسة القضائية على هذه الأموال إلا إذا
كان النزاع الذى يطلب بسببه فرض الحراسة هو نزاع حول الحيازة أو
ادعاء تملكها أى حق عينى عليها بالتقادم .

كذلك فإن أموال المدين المعسر لا يجوز وضعها تحت الحراسة ،
لأن القانون التجارى قصر نظام الإفلاس على التجار .

٢ - أن يكون مالاً متقوماً :

ذهب رأى أن محل الحراسة يجب أن يكون مالاً متقوماً ، يكون
الفرض من وضعه تحت الحراسة نزعاً من واضح اليد عليه واستغلاله
بمعرفة حارس . وترتب على ذلك عدم جواز وضع المدارس والمعاهد
التعليمية تحت الحراسة . لأن مهمة هذه الأنشطة التعليم ، وليس من
ورائها استغلال مادى حتى يجوز نزع إدارتها ممن يديرها ، وتكليف
حارس قضائى بها . يجوز تعيين حارس قضائى للقيام بمهمة تعليمية
تتفقيه ، إذا رأى ذوى الشأن أو المشرفون على التعليم أن إدارة المدرسة
قد سارها الاضطراب وسوء الإدارة .

وكذلك الحال بالنسبة للأندية الرياضية والنقابات .

٣ - أن يكون الشيء محل الحراسة مما يمكن إدارته بواسطة الغير .
ذهب رأى الى أن محل الحراسة يجب أن لا يشمل على أشياء
لا يمكن أن يعهد بإدارتها للغير . وعلى ذلك فإن إدارة صيدلية لا يجوز
أن يعهد بها الى حارس قضائي . كما قضى برفض دعوى حراسة على
كنيسة مرفوعة بناء على طلب الجهة الدينية التابعة لها هذه الكنيسة
لقيام نزاع على ملكيتها تعطلت بسببه الشعائر الدينية لأن من واجبات
الحارس إدارة الشيء موضوع الحراسة ، فإذا كان هذا الشيء مما
لا يمكن إدارته بواسطة الغير فلا يجوز تعيين حارس عليه ، ولأن الكنيسة
لا يمكن لأى شخص أجنبى بخلاف الطرفين أو من تندب الجهة الدينية
طالبة الحراسة من رجال الدين أن يتولى إدارتها .

وهذا رأى ظاهر الخطأ . لأن نص المادة جاء مطلقاً صريحاً
وضع الأشياء تحت الحراسة . فلا يوجد ما يمنع من تعيين أحد رجال
الدين حارساً على الكنيسة لإدارة شعورها إلى أن ينتهى النزاع .

الأحكام

لما كان ماتقدم وكانت دعوى الحراسة ليست بالدعوى الموضوعية فهي لا تلمس أصل الحق ولا تعتبر فاصلة فيه ، والمقصود منها هو حفاظ المؤجرة على حقها في استيفاء الأجرة سواء من الطاعن أو ممن أجر اليه من باطنه ولا تحمل لى هذا الخصوص أى دلالة ، فيكون النعى على غير أساس .

(نقض ١٩٧٥/١٢/٢٤ س ٢٦ مج فنى ص ١٦٨١) .

— المفاضلة بين مستندات الملكية التى يعتمد عليها أحد طرفى الخصومة وبين مستندات ملكية الطرف الآخر والتي صدرت لاثبات تصرفات قانونية هى من المسائل القانونية يتعين على المحكمة أن تقول كلمتها فيها ، ومن القواعد المقررة فى هذا الخصوص أنه اذا كان سندا طرق النزاع متعادلين وصادقين من شخصين مختلفين والحيازة لأحدهما محققة ومستوفية لشرائطها فإنه يفضل خصمه بهذه الحيازة الا إذا أثبت الطرف الآخر أن سلفه الذى تلقى منه السند كان يفوز على السلف الذى تلقى منه الحائز بسنده لو أن دعوى الإستحقاق أقامها أضدهما على الآخر ففى هذه الحالة يفضل هذا الطرف خصمه الحائز .

— آثار حيازة الحارس القضائى باعتباره وكيلًا عن أصحاب الشأن فى دعوى الحراسة تنصرف اليهم بحيث يكون لهم دون غيرهم الاستناد اليها كسب من أسباب كسب الملكية .

(نقض ١٩٧٨/٥/٤ س ٢٩ مج فنى مدنى ص ١١٧١) .

— تقدير الخطر الموجب لفرض الحراسة بمسألة موضوعية تستقبل بها محكمة الموضوع على أن يقيم قضاءها على أسباب ساقطة .

أن تقدير الضرورة الداعية الى الحراسة وتقدير الطهارة المؤدية الى صون حقوق المتخاصمين بعضهم قبل بعض مما يتعلق بموضوع الدعوى ولا يدخل فى رقابة محكمة النقض .

(طعن رقم ٣ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٢٩/٦/١) .

— حق محكمة الموضوع في تقدير الجدد في النزاع وتوافر الخطر الموجب لوضع أموال شركة تحت الحراسة ولا يمنع من الحراسة الادعاء بأن الشركة قد حلت وأصبحت غير موجودة ذلك أن شخصيتها تبقى قائمة بالقدر اللازم لتصفيتها .

متى كان بين مما جاء في الحكم أن المحكمة أقامت قضاءها بالحراسة على أموال الشركة استناداً إلى ما جمعت لديها من أسباب معقولة تحسست معها الخطر العاجل من بقاء المال تحت يد حائزة . وكان تقدير الجدد في النزاع وتوافر الخطر الموجب للحراسة من المسائل الموضوعية التي تقدرها محكمة الموضوع متى كانت الأسباب التي جعلتها قواماً لقضائها بهذا الإجراء الوقتي تؤدي إلى النتيجة التي رتبها عليها ، وكان بين منها أنها لم تتناول عقد تصفية الشركة المبرم بين الشركاء بالتأجيل والتفكير كما ذهب إليه الطاعن إنما اقتضت على استعراض وجهتي نظر الطرفين لتبين مبلغ الجدد في النزاع وكان ما يدعيه الطاعن من أن الشركة قد حلت وأصبحت لا وجود لها أعمالاً لأحكام العقد الآنف ذكره مردود بأن شخصية الشركة تبقى قائمة بالقدر اللازم للتصفية وحتى تنتهي هذه التصفية . فإن ما يدعيه الطاعن على هذا الحكم من الخطأ في القانون والقصور في التسبيب يكون على غير أساس .

(طعن رقم ٢١٥ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٥٢/١٠/٣٠) .

— تقدير الخطر الواجب لفرض الحراسة مسألة موضوعية تستقل بها محكمة الموضوع .

لما كان تقدير الضرورة الداعية للحراسة أو الخطر لها هو — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من المسائل الموضوعية التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع . وكانت الأسباب التي أقامت عليها المحكمة قضاءها برفض الحراسة لاختلاف فيها للمادتين ٢٢٩ ، ٧٣٠ فقرة ثانية من القانون المدني اللتين أجازتا للمحكمة القضاء بهذا الإجراء التحفظي إذا ما تجمع لدى صاحب المصلحة في مخالفة فيها للمادتين ٩٢٦ ، ٧٣٠ فقرة ثانية من القانون المدني اللتين أجازتا

منقول أو عقار من الأسباب المعقولة ما يخشى معه خطراً عاجلاً من بقاء المال تحت يد حائزه ، لما كان ذلك ، وكانت الأسباب التي استندت إليها المحكمة في رفض طلب الحراسة مبررة لقضائها فإن النemy على الحكم بمخالفة القانون أو القصور في التسييب يكون على غير أساس .

(طعن رقم ٩٩ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٥٣/٦/٣٠) .

— تقدير الخطر الواجب لفرض الحراسة مسألة موضوعية تستقل بها محكمة الموضوع .

تقدير المحكمة للخطر المبرر للحراسة من ظاهري مستندات الدعوى هو تقدير موضوعي لا معقب عليه واذن فمتى كان الحكم المطعون فيه قد استعرض وقائع النزاع ومستندات الطرفين وتبين منها جدية ادعاء المطعون عليها بأنه تجمع لديها من الأسباب ما يخشى منه خطراً عاجلاً من بقاء الأبطال موضوع النزاع تحت يد الطاعن فإنه اذ قضى بوضع هذه الأبطال تحت الحراسة لا يكون قد خالف القانون .

(طعن رقم ٢١٠ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٥٤/٢/٢٥) .

— تقدير الخطر الواجب لفرض الحراسة مسألة موضوعية تستقل بها محكمة الموضوع .

متى كان الحكم المطعون فيه — وهو بسبيل تحقيق عناصر الحراسة المطلوبة كالنزع والخطر الموجبين لفرضها وتقدير سند الحائز للأعيان المراد وضعها تحت الحراسة — قد رأى للأسباب السالفة التي أوردتها انتفاء ركن الخطر المبرر لقيام الحراسة وانتهى في قضائه الى رفض الطلب ، فإن ذلك يعتبر تقديراً موضوعياً مما يستقل به قاضي الدعوى ولا شأن لمحكمة النقض به .

(طعن رقم ١٤٣ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٥٥/٧/٧) .

— دعوى الحراسة القضائية إنما هى إجراء تحفظى مؤقت لا يمس موضوع الحق ، فهى بذلك لا تعتمد من إجراءات التنفيذ ولا تقوم مقام التبيه أو الحجز فى قطع التقادم .

(٢٢/١١/٦٦ من ١١٧ ص ١٧٠٥) .

— تقدير الجدل فى النزاع الموجب للحراسة يعتبر من المسائل الواقعية التى تستقل بها محكمة الموضوع وحسبها أن تقيم قضاءها بهذا الإجراء التحفظى المؤقت على أسباب تؤدى إلى ما انتهت إليه .

— لما كان موضوع الدعوى التى صدر فيها الحكم النهائى — أشكال فى تنفيذ حكم مرسى مراد — يختلف عن موضوع دعوى الحراسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه فإن قضاء الحكم السابق فى أسبابه بعدم جدية منازعة المطعون ضدهما لا يجوز قوة الأمر المقضى فى دعوى الحراسة وبالتالي لا يمنع القضاء المستجمل فى هذه الدعوى من العودة الى بحث فى تلك المنازعة وتقديرها من جديد اذ لا يكون للحكم حجية الأمر المقضى إلا اذا التحدث الدعويان خصوما ومحلًا وسيا . ولا يمكن القول بأن المسألة المقضى فيها — وهى مدى جدية النزاع — واحدة فى الدعويين ذلك أن تقدير الجدل فى النزاع يختلف فى دعوى الحراسة عن تقديره فى دعوى الأشكال التى يطلب فيها وقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه .

(١٢/٥/٦٦ من ١٧ ص ١١٢١) .

ومن حيث أنه عن الطلب الأول للمدعية فرض الحراسة على الأرض موضوع النزاع فإن المحكمة تستد تأسيلاً وتأسيساً لقضائها ان محكمة الموضوع تختص بنظر الدعوى المستعجلة اذا رفعت اليها بصفة تبعية وهى مختصة بها أياً كان قيمتها .

ومن حيث أنه من المقرر أن الحراسة هى وضع مال يقوم فى شأنه نزاع أو يكون الحق فيه غير ثابت ويهدده خطر عاجل الى يد أمين يتكفل بحفظه وإدارته ورده مع تقديم حساب عنه الى من يثبت له الحق فيه ويشترط الاختصاص القضاء

المستعجل بنظر دعوى الحراسة أن تتوفر أركان الحراسة القضائية وأن يتوافر شروطا اختصاصه من استعمال وعدم المساس بالحق وتربيا على ذلك فإنه يمتنع أن تتوفر الشروط الآتية : ١ - النزاع ، ٢ - الخطر ، ٣ - الاستعجال ، ٤ - عدم المساس بأصل الحق ، ٥ - أن يكون محل الحراسة قابلا لأن يمهّد بإدارته للغير . والمقصود بالنزاع هو النزاع بمعناه الواسع فهو يشمل النزاع المنصب على المنقول والعقار أو مجموع من الأموال المراد وضعها تحت الحراسة أو النزاع الذى يتصل بهذا المال اتصالا يقتضى عدم بقاءه فى يد حائظه وإن لم يكن منصبا على المال المذكور بالذات ... على أنه يشترط فى النزاع أن يكون جديا وعلى أساس من الصحة يؤكدده ظاهر الأوراق فلا يكفى لفرض الحراسة مجرد القول من جانب المدعى بوجود نزاع بينه وبين المدعى عليه بل يجب أن تكون المنازعة قائمة على سند من الجدل فإذا لم تقم المنازعة على سند من الجدل نمتن القضاء بعدم الاختصاص ويشترط أيضا لتوافر شرط الخطر العاجل من بقاء المال تحت يد حائظه ولكن أشار القانون الى شرط (الخطر) فى المادة ٧٣٠ مدنى فاشترط أن تتجميع لدى رافع الدعوى من الأسباب المعقولة ما يجعل منه خطر عاجل من بقاء المال تحت يد حائظه كان لإحدى من توافر الاستعجال والمقصود بالاستعجال أن يكون الخطر عاجلا لا يكفى فيه إجراءات التقاضى العادية لدركه وأن لا يكون من شأنه المساس بأصل الحق وأخيرا يجب أن يكون محل الحراسة قابلا لأن تعهد بإدارته للغير (راجع فى هذا قضاء الأمور المستعجلة للمستشار نصر الدين كامل ، طبعة سادسة بند ١٣ ص ٢٧ وما بعدها وبند ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ص ٦٧٤ وما بعدها وقضاء الأمور المستعجلة للمستشار محمد عبد اللطيف ، طبعة رابعة بند ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٥ ص ٢٩٩ وما بعدها) .

ومن حيث أنه البناء على ما تقدم وأخذا به وإذا كان بين من ظاهر الأوراق أنه ليس هناك ثمة خطرا جديا كما أن المدعى لم يقدم من الأسباب المعقولة ما يمشى منه خطرا عاجلا من بقاء المال تحت يد المدعى عليه وأنه لا يلزم فى دركه إلا إجراءات التقاضى المستعجلة ومن ثم فإن طلب تعيين حارس قضائى على أرض النزاع أمراً لا تسانده ظاهر الأوراق جدير بالرفض الذى تنتهى إليه المحكمة .

وحيث أنه متى استقرت الواقعة على النحو المتقدم ولما كان من المقرر أن الحراسة القضائية إنما تفرض من القضاء كإجراء وقائي تقتضيه ضرورة المحافظة على حقوق أصحاب الشأن ومصالحهم ودرء الخطر عنها وبشروط اختصاص القضاء المستعجل نوعيا بنظر الدعوى الحراسة أن تتوفر أمامه أركان الحراسة القضائية وكذا شرط اختصاص أى أن يتوافر : النزاع — الخطر — الاستعجال — عدم المساس بأصل الحق — أن يكون محل الحراسة كاملا لأن يمهّد به إلى الغير (محمد على راتب — قضاء الأمور المستعجلة ص ٦٦٦ وما بعدها) .

وحيث كان متقدّم ولما كان المدعيان قد أقاما هذه الدعوى تأسيسا على انتهاء مالكيين لعين النزاع ميراثا شرعيا ولم يقدموا ما يفيد ذلك بل لم يقدموا صفتاهما كوارثين للمتوفاه بينما قرر المدعى عليه الأول أنه اشترى عين النزاع المورثة وقد حوت حافظة مستندات المدعين صورة من صحيفة دعواه ضدهما بصحة ونفاذ عقد مشترائه لعين النزاع — ولما كان الفصل في الطلب المعروض على المحكمة يقتضي بحث الموضوع بحثا دقيقا للتوصل إلى تحديد من مالك العين ومدى جدية سند ملكيته وكان ذلك يعتبر خوضا في أصل الحق المتنازع عليه لا تملكه المحكمة لأنه مساسا بالموضوع ومن ثم فإن هذا النزاع يخرج عن اختصاص هذه المحكمة ويتميز الحال كذلك بقبول الدفع والقضاء بعدم اختصاص نوعيا بنظر الدعوى .

وحيث أنه متى كان من المقرر قانونا أن الحراسة القضائية هي إجراء تحفظي استثنائي مؤقت يقضى به بناء على طلب صاحب المصلحة وضع المال الذي يقوم بشأنه نزاع حيازي تحت يد أمين يتولى حفظ ذلك المال وإدارته إذا ما قامت أسباب جدية يخشى معها من بقاء ذلك المال تحت يد حائظه ومن ثم فإنه يشترط لاختصاص القضاء المستعجل بنظر دعوى الحراسة بالإضافة إلى شرطى اختصاصه وهى الاستعجال وعدم المساس بأصل الحق أن يتوافر الخطر والنزاع وأن يكون المال المطلوب وضعه تحت الحراسة قابلا لأن يمهّد للغير بإدارته وكان من المقرر قانونا أنه بالنسبة لشرط النزاع فإن المشرع قد رأى التوسع فيه بكيفية فليس ينصب على ملكية المال أو حيازته بل قد يستند إلى الربح أو الإدارة أو إلى أى إجراء آخر يقتضى عدم بقاء المال تحت يد حائظه — وأن الخطر يتوافر في دعوى

الحراسة بتوافر الخطر العاجل الذى لا يكفى لدفعه اجراءات التقاضى العادية وذلك بأن يتوافر لدى رافع الدعوى من الأسباب المعقولة ما يخشى معه بقاء المال تحت يد حائزه لما فى ذلك من خطر عاجل وأن يقوم ذلك على سند من الحق وكان من المقرر قانوناً أيضاً بالنسبة لشرط الاستعجال أن معناه الحقيقى هو الخطر المحدث المراد المحافظة على المال والذى لا يكفى لدفعه اجراءات التقاضى العادية حتى ولو نظرت مواعيدها (راجع قضاء الأمور المستعجلة لراتب الطبعة الخامسة ص ٩٦٠ وما بعدها) .

وحيث أنه متى بان ما تقدم وكانت المحكمة تستظهر من البادى من ظاهر الأوراق والمستندات المقدمة فى الدعوى ان المدعية والمدعى عليهما هم وارثو التركة قبل النزاع وان النزاع قد جاز عليهم بخصوص الادارة لاستغلال الربيع لعين التركة وتنازعا فى الحقوق والقسمة فيها وكان المدعى وارثين فى التركة وأصحاب النصيب الأكبر فيها حسبا بين من ظاهر الأوراق وكان استئثار المدعى عليهما الأول بكل الربيع والادارة لاستغلالها كرها عنها وعدم توزيعهم عليهم كل بحسب نصيبه الشرعى من تاريخ الوفاة حتى الآن أمور متوافر بها أركان دعوى الحراسة على ما تقدم ويكون طلب المدعين فرض الحراسة على العين حتى يحسم ذلك النزاع عليهم أو تم القسمة رضاء أو قسماً قد بنى على أساس سليم من الواقع والقانون ومن ثم فإن المحكمة يتخيرهم الى طلبهم وحيث أنه عن شخص الحارس ، فلما كان المدعى باعتبارهم أصحاب النصب الأول فى التركة قد اختاروا المدعى الثالث لذلك وكان أى من المدعى عليهم أن تتعرض على ذلك لم تتقدم بأى مطاعن تنال فيه أو تحول دون ذلك فإن المحكمة تجميعهم لطلبهم وتعين المدعى الثالث حارساً لأداء المأمورة الميمنة بمنطوق ذلك الحكم .

— وحيث أنه متى كان من المقرر قانوناً انه اذا لم يتم الحارس بمأموريته على الوجه الصحيح طبقاً للحكم الصادر بتعيينه وجاز طلب الحكم بعزله من الحراسة واستبدال آخر بناءً على ما يواجهه الى إدارته أو شخصه من تجريح فى أداء المهمة المنوطة به ويختص القضاء المستعجل بنظر تلك الدعوى عنه توافر الاستعجال (قضاء الأمور المستعجلة لراتب طبعة ٦ ص ٧١٦ بند ٣٦٩) وأنه فى الحراسة

على المال الشائع فإنه استبدال الحارس على المال الشائع اذا قضت المحكمة بفرض الحراسة عليه وعينت حارسا فان هذا الحارس لا يجوز عزله الا اذا صح وفقا للقواعد المقررة في عزل الحارس في كافة دعاوى الحراسة الأخرى فلا يجوز لأصحاب النصيب الأكبر في المال الشائع أن يطلبوا عزل هذا الحارس لمجرد عدم رضاهم عنه أو رغبتهم في عزله اذا لم يتوافر سبب من أسباب عزل الحراسة القضائيين وليس لهم في هذا الصدد أن يحتجوا بنص المادة ٨٢٨ مدني وأن المحكمة لاتعزل الحارس المذكور الا بالتطبيق للأحكام العامة المقررة في صدد عزل الحراسة القضائيين ومن ناحية أخرى فإنه اذا اقتنعت — المحكمة بتوافر الأسباب الكافية لعزل الحارس واستبدال آخر له لتوافر العناصر التي تخرج شخص الحارس فانها تقضي بذلك حتى لو كان الطلب مقدما من أصحاب النصيب الأقل وعلى غير رغبة أصحاب النصيب الأكبر (المذبح السابق ٧٧٠ بند ٣٩٨) .

وحيث أنه متى كان ما تقدم وكان طلب المدعي تعيينه حارسا بدلا من الحارس المعين في الدعوى المنضمة بتاريخ ١٩٧٦/١١/٢٣ مما كان أساسه مجرد كونه صاحب النصيب الأكبر وكانت أوراق الدعوى خالية من أية مطاعن تنال من شخص الحارس وأمانته وقدرته على أداء المأمورية المنوطة به فضلا عن خلو أوراق الدعوى من نيل جدي يمرر ذلك وبالتالي بأنه أخذها بالأصول والقواعد القانونية سالفة الذكر يكون طلب المدعي قد بنى على سند غير سليم من الواقع والقانون تقضي المحكمة برفضه .

وحيث أنه من المقرر أن الحراسة هي وضع مال يقيم في شأنه نزاع أو يكون الحق فيه غير ثابت وتهده خطر عاجل في يدي أمين يتكفل بحفظه وإدارته ورده مع تقديم حساب عنه الى من يثبت له الحق فيه ويشترط لاختصاص القضاء المستعجل نوعيا بنظر دعوى الحراسة أن تتوافر أركان الحراسة القضائية وأن يتوافر أمامه شرطا اختصاصه من استعجال وعدم مساس بأصل الحق وترتبا على ذلك يتعين أن تتوافر الشروط الآتية :

١ — النزاع . ٢ — الخطر . ٣ — الاستعجال . ٤ — عدم المساس بأصل الحق . ٥ — أن يكون محل الحراسة قابلا أن يعهد بإدارته للغير ... والمقصود

بالنزاع هو النزاع بمعناه الواسع فهو يشمل النزاع المنصب على المنقول أو العقار أو مجموع الأموال المراد وضعها تحت الحراسة أو النزاع الذي يتصل بهذا المال اتصالاً تقتضى عدم بقاءه في يد حائظه وإن لم يكن منصبا على المال المذكور بالذات وبشروط أن يكون النزاع جدياً وعلى أساس من الصحة يؤكد ظاهر المستندات ظروف المال (قضاء الأمور المستعجلة لراتب ونصر الدين كامل الطعمة السادسة الجزء الأول بندى ٣٥١ و ٣٥٢ ص ٦٧٤ وما بعدها — والوسيط للمرحوم الدكتور عبد الرزاق السنهورى الجزء السابع — المجلد الأول بند ٤١٧ ص ٨٢٠ وما بعدها) .

وتأسيساً على ما تقدم وكان الهادى من ظاهر الأوراق والمستندات أن هناك نزاعاً جدياً بين الأطراف وخطر عاجل وحادث يقتضى معه على حقوق المدعية من بقاء المال المراد وضعه تحت الحراسة في يد المدعى عليهم أو أحدهم والذي حضر المدعى عليه الأول منهم ولم يحضر الباقين ولم يلبسوا الدعوى شمة دفع أو دفاع الأمر الذي تكون معه دعوى المدعية قد قامت . سند صحيح من الواقع والقانون ... ويتوافر الاستعجال منوط اختصاص ذلك القضاء بتعيين بالتالى اجابة المدعية الى طلب فرض الحراسة على تركة المورث .

وحيث أنه بالنسبة لشخص الحارس فلم تحدد المدعية أحداً ليكون حارساً كما لم يتفق الخصم على شخصه الأمر الذي ترى معه المحكمة تعيين حارس من الجدول لأداء للأمورية المنوط عنها بالمنطوق .

وحيث أنه من المصروفات شاملة مقابل أتعاب المحاماة تضاف الى جانب الحراسة بحسبان أنها اجراء كامل لحقوق الطرفين .

وحيث أنه من طلب الحكم بالنفاذ المسجل وبلا كفالة فلا ترى المحكمة عملاً للنص عليه في منطوق حكمها اذ النفاذ مكفول بقوة القانون لجميع الأحكام الصادرة منها عملاً بالمادة ٢٨٨ مرافعات .

وحيث أنه من المقرر قانوناً أن الحراسة هي وضع مال يقوم في شأنه نزاع أو يكون الحق فيه غير ثابت ويهدده خطر عاجل في يد أمين يتكفل بحفظه وإدارته

ورده مع تقديم حساب عنه الى من يثبت له الحق فيه ويشترط لاختصاص القضاء المستعجل نوعيا بنظر دعوى الحراسة أن تتوافر أمامه أركان الحراسة القضائية وأن يتوافر أمامه أيضا شرط اختصاصه من استعجال وعدم مساس بأصل الحق وترتبا على ذلك فإنه يتعين أن تتوافر الشروط الآتية :

١ - النزاع . ٢ - الخطر . ٣ - الاستعجال . ٤ - عدم المساس بأصل الحق . ٥ - أن يكون محل الحراسة قابلا أن يعهد بإدارته للغير ... والمقصود بالنزاع هو النزاع بمعناه الواسع فهو يشمل النزاع المنصب على المنقول والمقار أو مجموع الأموال المراد وضعها تحت الحراسة أو النزاع الذى يتصل بهذا المال اتصالا يقتضى عدم بقاءه لى يد حائزه وإن لم يكن منصبا على المال المذكور بالذات ... على أنه يشترط فى النزاع أن يكون جديا وعلى أساس من الصحة يؤكده ظاهر المستندات وظروف الحال فلا يكفى لفرض الحراسة مجرد القول من جانب المدعى بوجود نزاع بينه وبين المدعى عليه بل يجب أن تكون المنازعة قائمة على سند من الجدل فإذا لم تقم المنازعة على سند من الجدل يتعين على القضاء المستعجل أن يحكم بعدم اختصاصه بنظر دعوى الحراسة كما يشترط لاختصاص القضاء المستعجل بنظر دعوى الحراسة أن يتوافر فيها شرط الخطر العاجل الذى لا يكفى لدفعه إجراءات التقاضى العادية وقد أشار القانون الى شرط الخطر فى المادة ٧٣٠ منه فاشتراط أن يتجمع لدى رافع الدعوى من الأسباب المعقولة ما يحشى منه خطر عاجلا من بقاء المال تحت يد حائز ويجب أن يكون الخطر جديا أى قائما على سند من الجدل يكشف عنه ظاهر أوراق الدعوى وظروفها فإذا استبان القاضى المستعجل من ظاهر الأوراق والمستندات عدم جدية الخطر الذى يزعمه المدعى فإنه يقضى بعدم اختصاصه بنظر الدعوى ... كما يجب لاختصاص القضاء المستعجل أن يكون الخطر ليس فقط خطرا عاجلا بل يتخذ صورة حادة لا يكفى درجتها إجراءات التقاضى العادية (وهذا هو الاستعجال) وذلك أنه إذا كان الخطر عاجلا ولكن تكفى إجراءات التقاضى العادية لدفعه اختص القضاء العادى - دون المستعجل - بنظر دعوى الحراسة فالخطر العاجل اذن على درجات والقضاء المستعجل لا يختص الا اذا وصل الخطر العاجل مرحلة حادة

لأنه كفى في درئها إجراءات التقاضي العادية ... ولذلك كان تقدير القاضي المستعجل لتوافره من عدمه غير خاضع لرقابة محكمة النقض متى كان هذا التقدير قائما على أسباب تكفي لحمله (قضاء الأمور المستعجلة لراتب ونصر الدين كامل طبعة سادسة بنود ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ ص ٦٧٤ وما بعدها ... والقضاء المستعجل لمحمد عيد اللطيف الطبعة الرابعة بنود ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٥ ص ٢٩١ وما بعدها) .

وبأنزال تلك الضوابط على واقعة التداعي فإن البادى للمحكمة من ظاهر الأوراق والمستندات | تخلف ركن الخطر العاجل المبرر لفرض الحراسة على العقار ذلك أن أطراف الدعوى سبق لهم أن أجمعوا على انتهاء الحراسة السابق فرضها على ذات العقار وقضى لهم بذلك في ١٥/١٠/١٩٧٣ رغم أنهم لم يكونوا قد أمضوا بصفة نهائية قسمة المهايأة ليدبر كل منهم نصيبه في العقار باعتبار أن ذلك لم يعد يشكل خطرا عاجلا بالنسبة لأى منهم ولم يستجد ما يبرر إعادة فرض الحراسة من القضاء المستعجل هذا فضلا عن أن الحارس القضائى قد أثبت بكشوف حسابه عن فترة الحراسة السابقة أن الأيراد المستحق للمدعى ينقص من الأيجار المستحق عليه أى أنه اعتبر أن ما يرضع اليد عليه يساوى أو يزيد عن إرادته عن نصيبه في إيراد العمارة حقيقة أن الوضع يختلف بعد انتهاء الحراسة واستبعاد مصروفاتها إلا أن تحديد ما إذا كان القدر الذى يضع المدعى يده عليه يعادل أو يزيد أو يقل على ربع نصيبه في العقار ستلزم فحصا ومثلا موضوعيا (ندب سمير لذلك) وهو ما يخرج من نطاق القضاء المستعجل ومن ثم يتعين القضاء بعدم اختصاص القضاء المستعجل نوعيا بنظر الدعوى .

(نقض الطعن ٦٩ س ٤٨ في جلسة ١٩٨١/٣/٢٦) .

وحيث أن هذا النى مردود . ذلك أن الحكم المستعجل الصادر بفرض الحراسة القضائية على أعيان تركة المورث ، لا يعتبر حجة على أن هذه الأعيان هي كل ما كان يملكه عند الوفاة لأن هذا الحكم لا يمس أصل الحق ولا يعتبر فاصلا فيه ولما كان الطاعنون لم يقدموا ما يدل على أن الكشف الرسمية ورخصة جهاز

المالكية وعقدي البيع المسجلين — المودعة بملف الطعن للتدليل على ملكيتهم الخاصة لبعض الأطنان والمالكية ، كانت معروضة على محكمة الاستئناف وأنهم تمسكوا بها أمامها ولم يرد بالحكم المطعون فيه ما يفيد ذلك فإن التمسك بالدلالة المستمدة من تلك المستندات يعتبر من الأسباب الجديدة التي لا يجوز التحدى بها لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث أنه لما تقدم يمين رفض الطعن .

(الحكم السابق)

الفصل الثالث

« الاختصاص في دعوى الحراسة »

ان دعوى الحراسة هي دعوى قضائية ، وهي خصومة تتمدد عن طريق الأجراءات المعتادة لرفع الدعوى . وفي هذا تنص المادة ٧٣٠ مدني على أن « يجوز للقضاء أن يأمر بالحراسة » وتنص المادة ٧٣٣ مدني على أن « يحدد الاتفاق أو المحكم القاضي بالحراسة ماعل الحارس من التزامات وماله من حقوق وسلطة . وتنص الفقرة الأول من المادة ٧٣٨ مدني على أن « تنتهي الحراسة باتفاق ذوي الشأن جميعاً أو بحكم القضاء .

المبحث الأول

١ - الاختصاص النوعي

تختص بنظر دعوى الحراسة إحدى محكمتين :

١ - القضاء للمستعجل :

يقوم بوظيفة قضائية ، ويصدر حكماً مسيباً يجوز الطعن فيه . ولما كانت الحراسة اجراء مؤقتاً مستعجلاً لايمس أصل الحق ، وكان القضاء المستعجل هو الذي يختص بهذه الاجراءات المؤقتة التي لا تمس أصل الحق . لذلك كانت المحكمة المختصة أختصاصاً طبيعياً بنظر دعوى الحراسة هي محكمة القضاء المستعجل ، فترفع هذه الدعوى في الأصل الى قاضي الأمور المستعجلة .

ولا يشترط في ذلك أن تكون هناك دعوى موضوعية مرفوعة أمام محكمة الموضوع ، ويجوز لقاضي الأمور المستعجلة في هذه الحالة أن يحكم بالحراسة مع تعيين أجل لرفع الدعوى الموضوعية أمام محكمة الموضوع للفصل في النزاع وإنهاء الحراسة تبعاً لذلك .

ويصح أن ترفع دعوى الحراسة قبل رفع دعوى الموضوع . ويجوز رفع دعوى الحراسة أمام القضاء المستعجل حتى بعد رفع الدعوى الموضوعية أمام محكمة

الموضوع . ويكون اختصاص القضاء للمستعجل حتى في هذه الحالة يبقى هو الأصل وفي هذا نص المادة ٢/٤٥ مرافعات « على أن هذا لا يمنع من اختصاص محكمة الموضوع أيضا بهذه الأمور إذا رقت لها بطريقة التبعة » .

٢ - محكمة الموضوع :

لا تكون محكمة الموضوع مختصة إلا إذا رقت إليها أولاً الدعوى الموضوعية ، فيجوز عندئذ رفع دعوى الحراسة بطريقة التبعة . فإذا رقت دعوى الاستحقاق أمام محكمة الموضوع ، جاز رفع دعوى الحراسة على العين المطالب بملكيتها أمام نفس المحكمة تبعاً للدعوى الموضوعية ، لأن قاضي الأصل هو قاضي الفرع .

ويجوز لمحكمة الاستئناف المرفوع أمامها استئناف عن حكم محكمة الموضوع الابتدائية أن تقضى بتعيين حارس إذا دعت الظروف ذلك . فلا يجوز للمحكمة الكلية أن تنظر دعوى الحراسة بعد الفصل في موضوع الدعوى . فيكون المختص بنظر دعوى الحراسة في هذه الحالة هي محكمة الاستئناف .

ولكن يلاحظ أن وقف السر في الدعوى ، ليس معناه عدم وجود دعوى ، بل معناه أنها معطلة ولكنها قائمة . وعلى ذلك فلو كانت الدعوى الموضوعية موقوفة أمام محكمة الموضوع . فهذا لا يمنع اختصاص هذه المحكمة بدعوى الحراسة . كذلك الحال إذا وقفت القضية أمام محكمة الموضوع بسبب الطعن بالتزوير ، فهذا لا يمنع المحكمة من أن تكون مختصة بنظر دعوى الحراسة .

وتنظر دعوى الحراسة أمام محكمة الموضوع كدعوى مستعجلة بجميع الإجراءات التي تتطلبها الدعاوى المستعجلة . ويصدر الحكم فيها في مادة مستعجلة .

ويخلص من ذلك أنه قبل رفع الدعوى الموضوعية لا يكون مختصاً بنظر دعوى الحراسة سوى القاضي الأمور المستعجلة ، وبعد رفع الدعوى الموضوعية يكون مختصاً بدعوى الحراسة كل من قاضي الأمور المستعجلة بطريق أصل ومحكمة الموضوع بطريقة التبعة . فإذا رفضت الدعوى أمام إحدى الجهتين . امتنع رفضها ثانية أمام الجهة الأخرى . وهذا ما تقتضيه المادة ٤٥ مرافعات .

المبحث الثالث « الاختصاص المهل »

تنص المادة ٥٩ مرافعات على أنه :

« في الدعاوى المتضمنة طلب اتخاذ إجراء وقفي يكون الاختصاص للمحكمة التي يقع في دائرتها موطن المدعى عليه . أو المحكمة المطلوب حصول الإجراء في دائرتها ... » .

١ — ومن ثم فإن دعوى الحراسة القضائية المستعجلة يجوز أن ترفع أمام المحكمة المستعجلة الواقع في دائرتها موطن المدعى عليه — وقد يكون للمدعى عليه أكثر من موطن عادي وعندئذ يجوز رفع دعوى الحراسة أمام أي موطن منهم ، وقد لا يكون له موطن مافي مصر فيجوز عندئذ رفع دعوى الحراسة أمام المحكمة الكائن بدائرتها محل إقامته . وإذا انصبت الحراسة على مايتصل بالأعمال المتعلقة بتجارة أو صناعة أو حرفة المدعى عليه جاز رفع الدعوى بمحكمة الموطن العادي المنصوص عليه في المادة ٤٠ مدني ، وجاز أيضا أن ترفع إلى المحكمة الكائن بدائرتها موطن الأعمال ، ويعتبر موطن التاجر أو المهجور عليه أو المفقود أو الغائب هو موطن من ينوب عنه قانونا ... وإذا اتفق الخصوم على موطن مختار فيجوز للمدعى أن يرفع دعوى الحراسة أمام المحكمة الكائن في دائرتها المهل المختار ، ولكن هذا لا يمنع من رفع الدعوى أمام المحكمة الكائن بدائرتها موطن المدعى عليه . وإذا تعدد المدعى عليهم واختلف موطن كل منهم طبقت أحكام الفقرة الأخيرة من المادة ٤٩ مرافعات . وبالنسبة للشخص الاعتباري فترفع الدعوى أمام المحكمة التي يكون فيها مركز إدارته .

ب — كما يجوز أن ترفع أمام تلك الموجود في دائرتها مقر المال المراد فرض الحراسة القضائية عليه .

فإذا رفع المدعى دعوى لطلب استبدال حارس معين على عقار بالاسكندرية اختصاص القاضي المستعجل بها ينظر الدعوى ولو كان المدعى عليه غير متوطن في

دائرة اختصاصها ، لأن الدعاوى المطلوب اتخاذ اجراء وقتى فيها يكون الاختصاص
المحل بنظرها للمحكمة التى يقع بذاتها موطن المدعى عليه أو المحكمة المطلوب
حصول الاجراء فى دائرتها .

جـ — أو المكان الذى يراد أن تجرى فيه أعمال الحفظ والصيانة أو الادارة
موضوع الحراسة القضائية .

هذا اذا رفعت دعوى الحراسة القضائية غير تابعة للنزاع الموضوعى ، أما إذا
رفعت دعوى الحراسة المستعجلة بطريق التبع لدعوى أصل الحق ، فإنه يجوز دائما
رفضها أمام المحكمة التى تنظر دعوى أصل الحق ولو كانت غير مختصة عليها بنظر
دعوى الحراسة فيما لو رفعت إليها مستقلة . ذلك أن دواعى الارتباط تعلق على
قواعد الاختصاص المحل .

وقواعد الاختصاص المحل لا تتعلق بالنظام العام فيجوز للطرفين الاتفاق على
مخالفتها ، كما لا يجوز للمحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم اختصاصه محليا
بنظر الدعوى ، بل يتعين أن يدفع بذلك أمامها فى المناسبة المنصوص عليها بالمادة
١٠٨ مرافعات ، فيتعين أن يدفع به كما فى سائر الدفوع المتعلقة بالاجراءات قبل
ابداء أى طلب أو دفاع فى الدعوى أو دفع بعدم القبول وقبل ابداء أى دفع شكلى
آخر كالدفع بالاحالة أو الدفع بالبطلان وإلا سقط الحق فى التمسك بعدم
الاختصاص المحل لافتراض التنازل عنه .

ولقاضي الأمور المستعجلة حق تقدير ماقد يديه الخصم قبل هذا الدفع لمعرفة
اذا كان يعد تعرضا للموضوع وتنازلاً ضمناً منه عن الدفع بعدم الاختصاص
المحل من عدمه . ويحكم فى هذا الدفع على استقلال مالم تأمر المحكمة بضمه الى
الموضوع وعندئذ تبين المحكمة ماحكمت به فى كل منهما على حدة . كما وان
إغفال الفصل فى الدفع مع الفصل فى الموضوع رفضا له . وإذا قضت المحكمة
بعدم اختصاصها محليا بنظر الدعوى فيتعين عليها أن تأمر باحالة الدعوى إلى
المحكمة المختصة محليا ويجوز لها عندئذ أن تحكم على رافع الدعوى بغرامة . وتلزم
المحكمة المحال إليها بنظرها وذلك عملا بنص المادة ١١٠ مرافعات . كما وأن الحكم
الذى يصدر فى الدفع بعدم الاختصاص المحل يجوز استئنافه فى كافة الأحوال
عملا بنص المادة ٢٢٠ مرافعات .

المبحث الثالث « ما يخرج عن اختصاص محكمة الحراسة »

ان القضاء المستعجل فرع من جهة القضاء العادى ، فحيث تخرج المنازعة الموضوعية عن ولاية القضاء العادى ، فان شقها الوقى يخرج عن اختصاص القضاء المستعجل . فالمنازعات الخاصة بالمقود الادارية والقرارات الادارية تخرج عن هذا الاختصاص .

١ - المقود الادارية :

المقود الادارية تخرج من اختصاص جهة القضاء العادى . ومن ثم فإن دعوى الحراسة المستعجلة التى ترفع فى حدود نزاع يتعلق بمقود من المقود الادارية تخرج بالتالى من اختصاص القضاء المستعجل بحسبانه فرعاً من جهة القضاء العادى . وإذا كانت الصفة الادارية للعقد محل نقاش بين طرفى الخصومة ، فان القضاء المستعجل يملك تمحيص هذا النزاع توصلاً الى تحديد اختصاصه ، بل هو يملك التصدى لهذا الأمر تلقائياً لاتصاله بمسألة تتعلق بالنظام العام .

فمعرفة ما إذا كان العقد إدارياً أم لا مسألة هامة يحلها القاضى أولاً توصلاً للحكم بفرض الحراسة أم لا .

٢ - ماهية العقد الادارى وأركانه :

استقر الفقه والقضاء على أن العقد لا يعتبر إدارياً إلا بتوافر شروط ثلاثة هى :
١ - أن يكون أحد طرفيه شخص إدارى أى شخص من أشخاص القانون العام .

٢ - أن يكون العقد متصلاً بتسيير مرفق عام بمعنى أن يكون للعقد أثر ظاهر على المرفق العام .

٣ - أن يتضمن شروطاً استثنائية غير مألوفة فى القانون الخاص .

٢ - القرارات الادارية :

أن جهة القضاء العادى لا تختص بإلغاء القرارات الادارية أو تأويلها أو وقف تنفيذها . ولو كانت مخالفة للقوانين واللوائح .

وترتبها على ذلك فإن القضاء المستعجل لا يختص بنظر دعاوى الحراسة التى يكون من شأنها المساس بقرار إدارى غير أنه يختص إذا كان القرار الإدارى الذى تمسح الحراسة المذكورة ينطوى على عيب جسيم ينحدر به الى مرتبه الانعدام .

الأحكام

١ - القرارات الادارية

— القانون لم يعرف القرارات الادارية ولم يبين الخصائص التى تميزها والتى يتهدى بها فى القول بتوافر الشروط اللازمة لها ولخصائصها من تعرض السلطة القضائية لها بتعطيل أو تأويل وينبنى على ذلك أن للمحاكم العادية أن تعطل تلك القرارات وصفها القانونى على هدى حكمة التشريع ومبدأ الفصل بين السلطات وحماية الأفراد وحقوقهم وهى فى سبيل ذلك تملك بل من واجبها التحقق من قيام القرار الإدارى بمقوماته القانونية والتعرف على فحواه فان ظهر لها سلامة صدوره غير مشوب بعيب ينحدر به الى درجة المدم كان عليها أن تعمل تطبيقه وفقا لظاهر مفهومه وتنزل مايرتبه له القانون من آثار على النزاع المطروح ولا يعتبر ذلك منها تعرضا للقرار بالتأويل — وعلى محكمة الموضوع اعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها التكييف القانونى الصحيح دون تقيد بتكييف الخصوم لها الا أنها لا تملك تغيير سبب الدعوى ويجب عليها الالتزام بطلبات الخصوم وعدم الخروج عليها .
(نقض مدنى جلسة ١٩٨٠/٢/٢١ الطعن رقم ٤٥٥ لسنة ٤٩ ق) .

من المقرر وفقا لنص المادة ١٧ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ أنه ليس لجهة القضاء العادى أن تؤول الأمر الإدارى أو توقف تنفيذه وعملا بهذا النص لا تختص المحاكم العادية بالحكم موضوعا بالغاء قرار إدارى أو تأويله أو وقف تنفيذه أو بما يحسمه فى هذا الشأن ولو كان هذا القرار مخالفا للقوانين واللوائح كما وأن القضاء المستعجل بحسبانه فرعا من القضاء المدنى لا يختص بالحكم فى أى اجراء وقتى يكون مؤداه الترض لمثل هذا القرار بتأويل أو الغاء أو وقف تنفيذ ولو كان هذا القرار مخالفا للقوانين واللوائح مهما أحاط بالدعوى من

استعمال وخطر على حقوق الخصم إذ أن الاستعمال لايشيء بذاته للقضاء
المستعمل اختصاصا منعه عنه القانون .

(الدعى رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٨١ مستأنف مستعمل القاهرة جلسة
١٩٨٣/١٢/٢١) .

ب - العقود الادارية :

العقد الادارى هو العقد الذى يبرمه شخص معنوى من أشخاص القانون
العام بقصد ادارة مرفق عام أو بمناسبة تسييره وان يظهر نية في هذا العقد بالأخذ
بأسلوب القانون العام وأحكامه ويترتب على ذلك أن للشخص المعنوى الحق في
مراقبة تنفيذ العقد وفي تغيير شروطه بالاضافة والحلف والتعديل وفي انهاءه في أى
وقت طالما ان المصلحة العامة المنشودة تستلزم ذلك (محكمة القضاء الادارى في
١٩٥٢/١٢/٢ للمكتب الفنى من ٧ ص ٢٦ .) .

وقضت محكمة النقض بأن عقد التوريد ليس عقدا اداريا على اطلاقه
بتخصيص القانون انما يشترط لاسباغ هذه الصفة عليه أن يكون اداريا بطبيعته
وخصائصه الذاتية وهو لا يكون كذلك الا اذا أبرم مع احدى جهات الادارة بشأن
مادة لازمة لتسيير مرفق عام واحتوى على شروط استثنائية غير مألوفة في نطاق
القانون الخاص (نقض مدنى ١٩/١٠/١٩٦٥ مجموعة أحكام النقض من ١٦
ص ٨٩٣) . وحيث أنه وترتبا على ذلك فإنه ولما كان الهادى أن العقد سند
المستأنف هو عقد توريد أبرم مع المستأنف عليه بصفة بقصد تسيير مرفق عام
واحتوى بين شروطه ما هو غير مألوف في نطاق من القانون الخاص ودلالة ذلك
جزء التأخير المنصوص عليه في المادة الخامسة من العقد والمادة ٢٨ من كراسة
الشروط والقرارات التى توقع جزاء ذلك وكذلك مائص عليه في ذات البند
الخامس من حق الحقيقة المستأنف عليها في إصدار أوامرها وتعليماتها للمستأنف
وتلك شروط غير مألوفة في نطاق القانون الخاص ومن ثم يكون العقد اداريا يتقيد
الاختصاص بالمنازعة فيه للقضاء الادارى دون غيره ويتمين لذلك القضاء بعدم

اختصاص القضاء المستعجل ولائيا بنظر المنازعة والاحالة الى محكمة القضاء الادارى للاختصاص .

(الدعوى رقم ١٩٨١/٢٠٦٣ مستأنف مستعجل القاهرة جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٥) .

— لما كان المستقر عليه أن عقد التوريد هو اتفاق بين شخص معنوى من أشخاص القانون العام وبين فرد أو شركة يتعهد بمقتضاه هذا الفرد أو تلك الشركة بتوريد أشياء معينة للشخص المعنوى لازمة للمرفق العام مقابل ثمن معين (حكم محكمة القضاء الادارى فى ١٧/٣/١٩٥٧ المكتب الفنى س ١١ ص ٢٧٢) وعقود التوريد الادارية يختص القضاء الادارى دون غيره بالفصل فى المنازعات الناشئة عنها (نقض مدنى ١٩/١٠/١٩٦٥ مجموعة أحكام النقض س ١٦ ص ٨٩٣) وذلك أعمالا لنص الفقرة الحادية عشرة من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٢ والتي بموجبها أصبحت جميع المنازعات الخاصة بالعقود الادارية من اختصاص محاكم مجلس الدولة واذا كان ذلك وكان الياى أدى أخلًا من ظاهر أوراق الدعوى أن الكتاب الدورى رقم (١) لسنة ١٩٨٢ أساس النزاع المائل أمام أول درجة ان هو الانتاج ونتيجة لعقد التوريد الميم بين المستأنف ضده ووزارة الأوقاف والمتضمن توريد المستأنف ضده للوزارة حصر بمواصفات معينة الأثر الذى من أجله وأعمالا لما سلف تمفرج المنازعة عن نطاق اختصاص القضاء المستعجل الولاى ذلك أن الفصل فيها يستلزم التعرض لعقد التوريد سالف الذكر وهو ما يتعد اختصاص به لهاكم مجلس الدولة .

(الدعوى رقم ١٩٨٢/١١٤٩ مستأنف مستعجل القاهرة جلسة ١٩٨٣/٤/١٠) .

— وفى ذلك قضت المحكمة الادارية العليا بأن محكمة القضاء الادارى أصبحت هى وحدها المختصة بالمنازعات الخاصة بالعقود الادارية ولم تعد هناك جهة قضائية أخرى تختص بالفصل فى هذه المنازعات سواء كانت أصلية أو فرعية واختصاص محكمة القضاء الادارى بالفصل فى المنازعات المذكورة هو اختصاص

شامل مطلق لأصل تلك المنازعات وما يفرغ عنها ويستوى في ذلك ما يتخذ منها صورة قرار إداري وما لا يتخذ هذه الصورة طالما توافرت في المنازعة حقيقة التعاقد الإداري .

وعلى مقتضى ذلك يفصل القضاء الإداري في الوجه المستعجل من المنازعة الموضوعية المستندة إلى العقد الإداري لأعلى اعتبار أنه من طلبات وقف التنفيذ المنفردة من طلبات الإلغاء بل على اعتبار أنه من الطلبات الفرعية المستعجلة التي تعرض على قاضي العقد لاتخاذ إجراءات وقائية أو تحفظية لا تحتل التأخير وتدعوا إليها ضرورة لدفع خطر أو نتائج ينعمر تداركها إلى أن يفصل في موضوعه .

ولا يهم في هذا الصدد أن يصف صاحب الشأن طلبه بأنه وقف التنفيذ إذ العبرة في وصف الطلب بحقيقته حسب التصور القانوني الصحيح المستفاد من وقائعها .

(حكم المحكمة الإدارية العليا رقم ١١٠٩ لسنة ٨ في ٢٨/١٢/١٩٦٣ ،
الحكم رقم ٦٠٥ لسنة ٢٣ في ٢٦/١/١٩٨٠) .

— ويدخل في الوجه المستعجل للمنازعة العقدية طلب إثبات الحالة فيختص بالفصل فيها قاضي العقد متى اُثبتت بالمنازعة الموضوعية . ومن ثم فإنه لا يجوز رفعها استقلالاً وفي ذلك قضت المحكمة الإدارية العليا بأن قضاء هذه المحكمة قد جرى بعدم قبول دعوى جبهة الدليل التي رفعت أمام محاكم مجلس الدولة استقلالاً بالمنازعة الموضوعية سواء كانت منازعة من المنازعات التي تنظرها المحكمة بولاية القضاء الكامل كمنازعات العقود الإدارية أو منازعة منطوية على طلب بإلغاء قرار إداري ذلك أن الاختصاص ينظمه القانون ولا يتوقف سلباً أو إيجاباً على رفع دعوى مبهمة الدليل استقلالاً عن المنازعة الموضوعية أو مرتبطة بها في صحيفة افتتاح الدعوى .

(حكم المحكمة الإدارية العليا رقم ٨٨٩ لسنة ٢٦ في جلسة
١٩٨٢/٣/٢٠) .

— قضت محكمة النقض بأن القانون لم يعرف العقود الإدارية ولم يبين خصائصها التي تميزها والتي يبتدى بها في القول بتوافر الشروط اللازمة لها

ولخصائصها من تعرض المحاكم لها بالتعطيل أو بالتأويل إلا أن إعطاء العقود التي تبرمها جهات الإدارة وصفها القانوني الصحيح باعتبارها عقود إدارية أو مدنية يتم على مدى مايجرى تحصيله منها ويكون مطابقا للحكمة من أبرامها ... والعقود التي تبرمها الإدارة مع الأفراد لا تعتبر عقود إدارية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة إلا إذا تعلقت بتسيير مرفق عام أو بتنظيمه وأظهرت الإدارة نيتها في الأخذ في شأنها بأسلوب القانون العام وأحكامه يتضمن العقد شروطا استثنائية وغير مألوفة تنأى بها عن أسلوب القانون الخاص أو تحيل فيها الإدارة على اللوائح الخاصة .

(نقض مدنى جلسة ١٩٧٧/٤/١٩ الطعن رقم ٦١٨ لسنة ٤٣ ق) .

— شركات القطاع العام لا تعتبر من أشخاص القانون العام :

لما كانت الشركة الطاعنة من شركات القطاع العام التي تعتبر من أشخاص القانون العام — (شركة المعمورة للاسكان والتعمير) — وكان نشاطها في قيامها على مرفق التعمير والانشاءات السياحية بالمعمورة لا يعتبر من قبيل ممارسة السلطة العامة وكان يتمتع باعتبار العقد اداريا أن تكون الإدارة بوصفها سلطة عامة طرفا فيه وأن تتسم بالطابع المميز للعقود الادارية من حيث اتصاله بمرفق عام وأخذه بأسلوب القانون العام فيما يتضمن من شروط مألوفة في القانون الخاص ومن ثم فإن العقود التي تبرمها الشركة الطاعنة مع غير أشخاص القانون العام لا تعتبر من قبيل العقود الادارية حتى ولو كان التعاقد واردا على مال عام أو تضمن شروطا استثنائية غير مألوفة في القانون الخاص .

(نقض مدنى جلسة ١٩٧٨/٢/٨ الطعن رقم ٥١٤ لسنة ٤٤ ق) .

الفصل الرابع حالات الحراسة القضائية ،

ذكر المشرع أحوال الحراسة في المادة ٧٣٠ فقد نصت على أنه :

يجوز للقضاء أن يأمر الحراسة في

١ — في الأحوال المشار إليها في المادة السابقة إذا لم يتفق ذو الشأن على الحراسة .

٢ — إذا كان صاحب المصلحة في منقول أو عقار قد تجمع لديه من الأسباب المعقولة ما يحشى منه خطرا عاجلا من بقاء المال تحت يد حائظه .

٣ — في الأحوال الأخرى المنصوص عليها في القانون .

إضافة مما تقدم أن المشرع ذكر أحوال الحراسة في الفقرتين سالفتي الذكر على سبيل المثال لا الحصر .

أما فيما يتعلق بالفقرة الثالثة فقد تناولت الحراسة القضائية في أحوال خاصة ، نص على بعضها القانون المدلى الجديد ، ونص على البعض الآخر قانون المرافعات الجديد .

وفيما يتعلق بالفقرة الأولى من المادة سالفة الذكر . فهي خاصة بالوقف . ولما كان الوقف مع غير الخيرات قد ألغى بالقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ . فلم يصبح موضوع الحراسة على الأوقاف ذات قيمة عملية لأنه موضوع في طريقه إلى الزوال .

والفقرة الثانية سبق التحدث عنها .

وستعرض تفصيلا للأحوال المنصوص عليها في القانون المدلى .

المبحث الأول الحراسة على المال الشائع ،

التعريف بالملكية الشائعة :

قد تكون الملكية مفرزة وقد تكون شائعة . والملكية المفرزة تعتبر الأصل العام والوضع الغالب ، وتكون في الحالة التي ينفرد فيها الشخص بالملكية لايزاحمه أحد . أما الملكية الشائعة فتكون في الحالة التي يتعدد فيها الملاك . دون أن يكون لأى منهم نصيب مفرز .

وفي هذا تنص المادة ٨٢٥ مدنى على أنه « إذا ملك اثنان أو أكثر شيئا غير مفرزة حصّة كل منهم فيه ، فهم شركاء على الشيوع ، وتحسب الحصص متساوية إذا لم يقم الدليل على غير ذلك » والشيء المملوك في الشيوع لا يملكه الشركاء مجتمعين ، بل يملك كل شريك حصّة فيه . وقد ينشأ الشيوع من واقعة مادية كالتملك بالتقادم ، أو من الميراث ، أو نتيجة نصرف قانونى كمعقد أو وصية .

استعمال المال الشائع :

لكل شريك سلطات المالك الثلاث من استعمال واستغلال وتصرف ، ولكن حقه يقتيد بعدم الاضرار بالآخرين . فكل شريك على الشيوع إذا استعمل الشيء على نحو يتعارض مع حقوق الآخرين ، كان لهؤلاء أن يعترضوا على ذلك . وبعد الاستعمال وتعارضاً مع حقوق الآخرين متى كان يخالف ماهية الشيء أو الغاية التي أعد لها .

١ - ادارة المال الشائع :

يفرق المشرع بين أعمال الادارة المعتادة وغير المعتادة .

وأعمال الادارة المعتادة هي تلك التي لا تتطلب على تغييرات أساسية أو تعديلات في الفرض الذى أعدت له العين ، ومثلها إيجار المال الشائع . فإذا استقر رأى أغلبية — الشركاء — بحسب قيمة الانصباء على رأى معين ، كان هذا ملزماً للجميع ، وليس للأقلية حق التظلم الى المحكمة مادام الأمر يتعلق

بالادارة المعتادة ، وهذه الأغلبية اختيار مدير بين الشركاء أو من غيرهم . وتسرى على جميع الشركاء وعلى خلفهم ، سواء كان الخلف عاماً أم خاصاً .

فاذا لم تختار الأغلبية مديراً ، وقام أحد الشركاء بالادارة دون اعتراض من الباقين عد وكيلا عنهم ، وإذا لم تقم الأغلبية باختيار مدير أو لم يقم أحد الشركاء بالادارة كانت الادارة من حق الجميع ، ويكفي الأغلبية في هذا الصدد . وما يستقر عليه رأى الأغلبية يكون ملزماً للجميع . فإذا لم تكن ثمة أغلبية ، كان لكل شريك أن يطلب من المحكمة المختصة أن تتخذ من التدابير ما تقتضيه الضرورة ، ولها أن تعين عند الحاجة من مدير المال الشائع من بين الشركاء أو من غيرهم ، وتتخذ المحكمة من الاجراءات الوقتية ما تقتضيه ضرورة المحافظة على المال .

أما أعمال الادارة غير المعتادة : وهى حالة أكثر خطورة من الحالة السابقة ، ومثالها إدخال تغييرات أساسية في الفرض الذى أعد له المال لتحسين الانتفاع به . وهنا استلزم القانون أغلبية خاصة وهى أغلبية الشركاء الذى يملكون على الأقل ثلاثة أرباع المال الشائع ، وهلزم ضمانات لمصالح الأقلية المعارضة أن يعلن القرار الى باقى الشركاء الذين لم يوافقوا على التعديلات التى تراها الأغلبية ، ويكون لمن خالف من الشركاء حق الرجوع الى المحكمة خلال شهرين من وقت اعلانه بقرار الأغلبية . وللمحكمة أن تلغى قرار الأغلبية أو أن تقرها على رأيا . وفى الحالة الأولى اذا ألغى قرار الأغلبية ، يكون لها أن تحكم بإزالة ماسم من أعمال على نفقة من وافق عليها من الشركاء . أما اذا رأت المحكمة اقرار رأى الأغلبية ، فلها أن تقرر مآثره مناسباً لدرء الأضرار عن المخالفين، ولها ان تأمر باعطاء المخالف من الشركاء كفالة تضمن الوفاء بما قد يستحق من التعويضات إذا ما لحقهم ضرر من جراء تنفيذ القرار .

أما اذا انفرد أحد الشركاء بعمل من أعمال الادارة غير المعتادة ، لايكون له أن يقوم منفرداً بمثل هذا العمل ويكون لشركائه الحق في طلب إزالة ما قام به من تعديلات جوهرية في الشيء ، متى كانت تضر بحقوقهم .

ولكل شريك في الشيوع الحق في أن يتخذ من الوسائل ما يلزم لحفظ المال

الشائع ، وله أن يقوم بكل الأعمال المادية والقانونية اللازمة لذلك ، ولو كان بغير موافقة باقي الشركاء . والشريك في هذا فضولى يتصرف في حدود قواعد الفضالة اذا لم يوافق الشركاء الآخرون على عمله . ويلزم الشركاء جميعا بنفقات ادارة المال الشائع وحفظه ، وهم ملتزمون بالضرائب كل بقدر نصيبه .

ب - التصرف في المال الشائع :

١ - التصرف من جميع الشركاء :

لشركاء جميعاً أن يتصرفوا في المال الشائع بكافة التصرفات المادية والقانونية ولهم ذلك متى اتفقت أجمعهم عليه . فاذا كان التصرف ناقلاً للملكية في المال كله ، خرج هذا المال من الشيوع . وإذا كان في بعض المال الشائع فقط خرج الجزء الذي تم فيه التصرف من الشيوع . وبظل التصرف الصادر من جميع الشركاء نافذاً أما كانت نتيجة القسمة . وقد نصت المادة ١/١٣٩ مدنى على أنه يبقى نافذاً الرهن الصادر من جميع الملاك لمعار شائع » .

٢ - التصرف الصادر من أغلبية الشركاء :

يستلزم القانون توافق أغلبية الشركاء الذين يملكون على الأقل ثلاثة أرباع المال الشائع . ويجب أن تستند هذه الأغلبية إلى أسباب قوية تبرر تصرفها . كأن يكون التصرف في صالح الجميع .

٣ - التصرف الصادر من أحد الشركاء :

تصرف الشريك في حصته : يخول القانون الشريك في المال الشائع أن يتصرف في حصته بكافة التصرفات القانونية باعتباره مالكا لها ، وله أن يقوم بذلك ولو بغير موافقة باقي الشركاء . وهذا التصرف قد يكون على حصة شائعة أو على حصة مفرزة .

١ - تصرف الشريك في حصته الشائعة :

يملك الشريك في الشيوع حصته شائعة وله أن يتصرف في حقه بكافة التصرفات القانونية ، ويكون تصرفه نافذاً في مواجهة شركائه . ولا يكون لهم إلا

طلب استرداد هذه الحصة ، أو الأخذ بالشفعة . فيكون له نقل ملكية الجزء الذى تصرف فيه ، كالبيع أو الهبة . بالتسجيل ، ويحل المتصرف إليه محل الشريك المتصرف قبل باقى الشركاء بما كان له من حقوق وماعليه من التزامات . وكذلك اذا كان المتصرف يرتب حق انتفاع أو حق عينى تبنى .

ب - تصرف الشريك فى حصته مفترزة :

ان تصرف الشريك فى جزء مفترز من المال الشائع يعتبر صحيحاً بين طرفيه لصدوره من مالك . ولا يعتبر تصرفاً فى ملك الغير . ذلك أن حقوق الشريك فى الشيوع حق ملكيته ، يد على الشيء الشائع جميعه فى حدود نصيبه ، فكل شريك يعتبر كما لو كان صاحب ملكية حقيقى بالنسبة ل حصته . فيمكن التصرف فيها بكل أنواع التصرف . دون موافقة الباقين بشرط الا يتعارض هذا مع طبيعة حقه .

أما بالنسبة لباقى الشركاء ، فلا ينفذ التصرف فى مواجهتهم . ويكون لهم إما إقرار التصرف الصادر من شريكهم فيعتبر نافذاً فى حقهم . وفى حالة عدم الإقرار لا ينفذ ويكون للمتصرف إليه حق ابطال التصرف للغلط .

ج - تصرف الشريك فى المال الشائع كله :

يوجد هذا التصرف أيضاً صحيحاً و نافذاً بين طرفيه ، ولكنه غير نافذ فى حق باقى الشركاء إلا فى حدود حصه المتصرف المملوكة له على الشيوع . وعلى هذا اذا آل إلى المتصرف كل مالم فيه التصرف استقر عليه حق المتصرف إليه . أما إذا وقع فى نصيب المتصرف جزء فقط من المال الذى تم فيه التصرف ، فان حق المتصرف إليه يستقر على هذا الجزء ، وما زاد على ذلك لايسرى فى مواجهة باقى الشركاء ، إذ لايصح الاحتجاج فى مواجهتهم بتصرفات أجزاها أحدهم حال قيام الشيوع .

(الحقوق العينية الأصلية — الأستاذ الدكتور توفيق فرج — ط . نادى القضاة) .

هل يجوز للشركاء أن يطلبوا وضع المال الشائع تحت الحراسة الى أن تمتلى حالة الشيوع بالقسمة ؟

يتضح من نص المادة ٧٣٠ من القانون المدنى جواز الحكم بالحراسة ، إذا قام نزاع فى شأن منقول أو عقار أو مجموع من المال . فالنزاع على المال الشائع فى جميع صوره وأنواعه . يدخل فى مدلول لفظ النزاع .

وقد أخذ القضاء بهذا المبدأ فى عديد من أحكامه فقضى بأن الحراسة على المال الشائع ، لكى يمكن فرضها ؛بب أن تملأ أسباب الاستعجال أو ان يكون هناك خطر تتعرض من أجله حقوق أحد الشركاء أو بعضهم للضياع ، أو يتعذر لسببه استغلال الأموال الشائعة . وحالات النزاع تتمثل فى وجود خلاف بين الشركاء سواء على ملكية المال الشائع أو على ربحه . وقد يدعى أحد الشركاء ملكية وحدة للمال الشائع ، أو يستأثر بعض الشركاء بالربح دون الباقين مع ظهور حق هؤلاء فى المال الشائع أو استحقاقهم لجزء من الربح . وقد يختلف الشركاء على إدارة المال الشائع ، أو على طريقة استغلاله أو على اختيار مدير له ، أو توحيد إدارته . ويستحيل عليهم بذلك الانتفاع بالمال الشائع . أو قد يقع اختيار الشركاء جميعا على مدير لإدارة المال الشائع . وفى الحالات السابقة يكون هناك محل لوضع المال الشائع تحت الحراسة ، حفظا لحقوق أحد الشركاء أو بعضهم فى الانتفاع بالمال الشائع إلى أن يزول السبب الموجب للحراسة أو يقسم هذا المال الشائع فيما بينهم ، وبأخذ كل منهم نصيبه مفرزاً بعد القسمة ، خصوصاً إذا كانت هناك دعوى مرفوعة للقسمة الأموال الشائعة .

الحراسة القضائية ودعوى القسمة

القسمة هى إعطاء كل شريك فى الشبوع قدرأ يعادل بضعه من المال الشائع ، وقد يتم ذلك بالتراضى بين الشركاء ، وإذا لم يتوافر التراضى فانهم تتم أمام القضاء . فالقسمة قد تكون رضائية وقد تكون قضائية ، وقد تكون القسمة تامة اذا انتهت حالة الشبوع ، وقد تكون جزئية إذا ترتب عليها اخراج بعض الشركاء فقط من الشبوع منع بقاء الآخرين . وقد تتم القسمة عينا فيحصل لكل شريك على جزء مفرز من المال الشائع ، وإذا لم تتسن القسمة القسمة العينية ، فيباع المال لعدم إمكان قسمته ، ويوزع الثمن بين الشركاء ، وهذه هى قسمة التصفيه .

وقسمة المهايأة وهي قسمة منفعة قد تكون مكانية بأن يختص كل منهم بمنفعة جزء مفرز يوازي حصته في المال الشائع متازلاً لشركائه في مقابل ذلك عن الانتفاع بباقي الأجزاء . وإذا دامت هذه القسمة خمس عشرة سنة انقلبت الى قسمة نهائية مالم يتعد على غير ذلك وقد تكون القسمة زمنية بأن يتفق الشركاء على أن يتناوبوا الانتفاع بجميع المال المشترك ، كل منهم لمدة تناسب مع حصته ، ولا يوجد تحديد للمدة التي يصح الاتفاق بالنسبة لها .

وبلاحظ أنه قد يترتب على القسمة أضرار بحقوق دائني الشركاء ، ولهذا رأى المشرع أن هؤلاء الدائنين يمينهم أمر القسمة ، إذ قد يتعين فيها أحد الشركاء المدينين أو قد يتوطأ مع الباقيين أضراراً بحقوق دائنيه ، فخولهم حق التدخل في اجراءات القسمة ، سواء تمت بالتراضي أن تمت أمام المحكمة ، وسواء تمت عينياً أو بطريقة التصفية . ويترب على عدم إدخال الدائنين أو عدم تدخلهم في دعوى القسمة وعلى انعام القسمة في غيابهم وبالرغم من عدم اعتراضهم ألا تكون هذه القسمة نافذة في حقهم . .

وبجوز للشركاء أن يطلبوا وضع المال الشائع تحت الحراسة إلى أن تنتهي حالة الشروع بالقسمة عملاً بالنص العام الوارد في المادة ٧٣٠ مدني باجازه الحراسة إذا قام نزاع في شأن منقول أو عقار أو مجموع من المال .

وقيام دعوى قسمة نهائية بين الشركاء ليس سبياً في حد ذاته ، يستوجب وضع المال الشائع تحت الحراسة إذا كان الشركاء متفقين فيما بينهم على إدارته أو استقلاله سواء بالتأجير أو بقسمته قسمة انتفاع . أما إذا كانت دعوى الحراسة مرفوعة بسبب اختلاف الشركاء على الإدارة أو استئثار قيمته منهم بالإدارة أو بالبيع دون الآخرين بغير سند من القانون ، وكانت القسمة المؤقتة متعددة للمنازعات القائمة بينهم ، فإن طلب الحراسة في هذه الحالة يكون في محله متى تكاملت الدعوى بقية أركانها .

وإذا كان المال الشائع مقسوماً قسمة زراعية أو قسمة مهايأة ، يكون هناك مجال لطلب قصر الحراسة على نصيب الشريك المدين ، ولا يكون هناك محل في

هذه الحالة للبحث عما إذا كان | المصيب الذي أصاب المدين من المال الشائع ، أقل عدداً أو مساحة ، إذا كانت جودته تكفى لتعويض النقص في العدد أو في المساحة .

أما إذا لم يكن المال الشائع مقسوماً ، قسمة زراعية أو مهابة ، فليس هناك ما يمنع عملاً ، من وضع حصص الشريك المدين شائعة تحت الحراسة ، وفي هذه الحالة ، يكون للحارس والشريك المدين في إدارة المال الشائع مع بقاء الشريك ، وعليه أن يتفق معهم على إدارته ، سواء بالتأجير أو بقسمته مهابة ، فإذا لم يتفق الشريك مع الحارس على إدارة المال الشائع ، يجوز — في هذه الحالة — طلب وضع المال الشائع بأكمله تحت الحراسة .

وإذا تعلق الأمر بمال شائع ، وأتفق أصحاب الأغلبية — بحسب قيمة الأنصبة — على اختيار حارس معين ، ولو أن نص المادة ٨٢٨ من القانون المدني يلزم القاضى في هذه الحالة ، بأن يعين الحارس الذى وقع عليه إختيار أصحاب النصيب الأكبر دون نظر لاعتراض أصحاب النصيب الأقل عن شخص الحارس ، إلا أن الواقع من الأمر ، أن القاضى يملك اختيار حارس آخر ، إذا استبان جدية المطاعن الموجهة إلى الحارس الذى وقع عليه اختيار أصحاب النصيب الأكبر .

ويتعين أن يتوافر في دعوى الحراسة على المال الشائع ، الأركان الآتية لتحقيقها في كافة دعاوى الحراسة الأخرى ، حتى يحكم القضاء المستعجل . بفرضها فيتعين أن يتوافر في الدعوى الاستعجال والنزاع والخطر وعدم المساس بالحق ، وأن يكون المال قابلاً لإسناده للغير في الإدارة .

« الحراسة القضائية على المالك »

إذا عجز المالك عن إدارة أمواله لمرضه عقلياً أو جسمانياً مما يجوز معه توقيع الحجر عليه ، فليس ثمة ما يجوز دون اختصاص القاضى المستعجل من فرض الحراسة على أمواله متى توافر وجه الخطر الموجب لذلك ، ولا يصح التحدى فى هذا الخصوص بالمادة ٩٨٥ من قانون المرافعات التى تخول للمحكمة الابتدائية تعيين مدير مؤقت يتولى إدارة أموال الشخص المطلوب الحجر عليه بناء على طلب النيابة العامة ، إذا رأت أن طلب توقيع الحجر يقتضى اجراءات تحقيق تستغرق فترة من الزمن يمشى خلالها من ضياع حق أو تصرف فى الأموال ، ذلك أن هذا النص لا يسلب اختصاص القضاء المستعجل بتعيين حارس قضائى على أموال الشخص المطلوب توقيع الحجر عليه حتى يفصل من محكمة الأحوال الشخصية فى طلب الحجر ، لأن الحراسة القضائية هى إجراء مؤقت يختص به قاضى الأمور المستعجلة متى توافر وجه الخطر المبرر لذلك عملاً بالمادة ٤٥ من قانون المرافعات ، ما لم يرد نص صريح فى القانون يسلبه هذا الاختصاص ، كما أنه لا يحدد من ولاية القاضى المستعجل فى هذا الصدد أن يكون القانون قد أشرك معه جهة قضائية أخرى . هذا إلى أنه لا يشترط للحكم بالحراسة القضائية أن يكون هناك نص خاص فى القانون يميز الحراسة فى كل حالة على حدة ، ولا أن يقوم بشأنه المال المراد وضعه تحت الحراسة نزاع أو يكون الحق فيه غير ثابت . بل يكفي أن يكون لشخص مصلحته فى مال لانزاع فيه وأن تتجمع لدى هذا الشخص أسباب معقولة يخشى معها خطراً عاجلاً من بقاء المال تحت يد حائزه .

وتعريفاً لذلك يجوز لكل ذى مصلحة (كالأصول والفروع وأحد الزوجين) . أن يطلب فرض الحراسة القضائية على أموال الشخص المطلوب الحجر عليه متى أظهر عجزاً أو استهتاراً فى إدارة أمواله واستغلالها ولم يبذل أية عناية فى المحافظة عليها ، أو ترك إدارتها فى يد الغير يعيشون بها وفقاً لأهوائهم الشخصية .

وغنى عن البيان أن قضاء محكمة الأمور المستعجلة بتعيين حارس قضائى فى هذه الحالة ، لا يعدو أن يكون إجراء وقتياً يراد به المحافظة على المال ، ولا يعتبر

افشائنا من القاضى المستعجل على اختصاص محكمة الأحوال الشخصية ، لأن القاضى المستعجل لا يقطع فى قضائه بصحة أو عدم صحة الأسباب التى بنى عليها طلب توقيع الحجز ، بل هو يتحسس من ظاهر الأوراق ومن ظروف الدعوى وملابساتها توافر أو عدم توافر الخطر الذى يهدد المال من بقاءه تحت يد المالك أو الخائز ، وأن تقدير هذا الخطر هو من مسائل الواقع التى يستقل بتقديرها قاضى الأمور المستعجلة متى كانت الأسباب التى بنى عليها قضاءه تكفى لحمله فيما انتهى اليه .

وكذلك يجوز للقاضى المستعجل إذا كان الولى أو الوصى أو القيم أو وكيل الغائب أعمل إدارة أموال المحجوز عليه أو القاصر أو الغائب أو ظهر عدم نزاهته ، أن يأمر بتعيين حارس قضائى تكون مهمته المحافظة على تلك الأموال وإدارتها واستغلالها حتى تفصل محكمة الأحوال الشخصية فى طلب عزل الولى أو القيم أو الرصى وإقامة آخر بدلاً منه .

والحراسة على أموال الغائب ، يختص بها قاضى الأمور المستعجلة وتعيين حارس على أموال الغائب ، ولم لم تقض محكمة الأمور المستعجلة بتعيين حارس على أموال الغائب ، ولو لم تمض سنة كاملة على غيابه ، متى توافرت الأسباب المعقولة التى يخشى منها خطراً عاجلاً على هذه الأموال ، وذلك إلى أن تقضى محكمة الأحوال الشخصية بتعيين وكيل للغائب .

ويكفى لقبول هذه الدعوى أن يكون لرافعها مصلحة محتملة ، ومن ثم فيجوز رفعها ممن يصح أن يكون وارثاً للغائب فيما لو تحققت فعلاً أو حكماً ، والقول بغير ذلك يؤدى إلى أن تصبح أموال الغائب مستهدفة للضياع ، كأن يقتصبها الغير ويكتسب ملكيتها بالتقادم فيما لو امتدت غيبة المالك ، وفضلاً عن ذلك فإنه يخشى أن تطول الاجراءات أمام محكمة الأحوال الشخصية بخصوص تعيين وكيل الغائب ، فتظل هذه الأموال خلال هذه المدة بدون عناية أو استقلال ومعرضة لخطر الضياع .

الأحكام

— لما كان المستقر عليه فقها وقضاء هو أنه اذا طلب أحد الشركاء قسمة المال الشائع وطالت اجراءات القسمة وتنازع الشركاء في إدارة المال طوال المدة التي تدوم فيها هذه الاجراءات وكانت هناك أسباب جدية للخشية من ضياع الربح في هذه المدة أو نقصه لسوء الإدارة جاز لأى شريك أن يطلب وضع المال تحت الحراسة فدير الحارس المال الشائع ويقبض ربحه ويوزعه على الشركاء اذا لم تكن أنصبتهم متنازعا فيها أو يودعه خزانة المحكمة على ذمة الفصل في النزاع ويلاحظ أنه لا محل للحراسة إذا كان كل من الشركاء في أثناء اجراءات القسمة واضعا يده على نصيبه بطريق المهاداة أو كان هناك اتفاق على إدارة المال الشائع فالقسمة في ذاتها ليست سببا للحراسة وإنما السبب هو النزاع بين الشركاء وقيام الخطر العاجل (الوسيط في شرح القانون المدنى للدكتور عبد الرزاق السنهورى الجزء السابع المجلد الأول ص ٨٣٧ وما بعدها) .

وانتهت المحكمة ترتيبا على ذلك الى عدم اختصاص القضاء المستعجل نوعيا بفرض الحراسة القضائية على العقار القديم أو الانشاءات الجديدة فوقه والتي يلوح المعان اليهم بأنهم سوف يضعون اليد على ما تم تشطيه من تلك الشقق اذ أن تلك الانشاءات نتيجة اتفاقات بينهم والحراسة القضائية ليست وسيلة للتنفيذ أو لاكمال المدين على الوفاء وإنما في اجراء ترمى الفكرة فيه الى قصد أسعى . من ذلك يتعلق بالنظام الاجتماعى والاقتصادى .

الأمر الذى يكون فيه فرض الحراسة القضائية والحال كذلك على تلك الانشاءات محاسن بأصل^١ لأساس ذلك بالاتفاقات المبرمة بين طرفى لدعائى وحاجة الأمر الى تحديد حقوق كل منهما والملمز بتكملة تلك الانشاءات الجديدة اذ أن مجرد إقامة دعوى موضوعية ليست بذاتها دليلا فى جدية النزاع المبرر لفرض الحراسة القضائية طالما خللت الأوراق من ثمة دليل آخر يساندها .

لما كان المستقر عليه أن الملكية الشائعة هى حق حكى لا يقتن بأثر مady فلذلك شريك حق فى جزئية للعقار لا يملك الاستقلال بجزءه مفرض به دون باقى

الشركاء الا إذا تقاسموا منفعته ولا يستطيع تأجير كل العقار بجزء شائع بغير قبول الشركاء فيه الا أن ذلك لا يعنى أن الشيوع في لأنه مجردا مما عده من الاعتبار الأخرى سبب يوجب الحراسة فقد تكون إدارة المال المشتاع متفق عليها بين الشركاء وقد لا تكون إدارة أحد الشركاء حتى بغير قبول الباقيين محل طعن جدى وقد يكون العقار قابلا طبيعته للانتفاع المشترك بين الشركاء جميعا وكل هذه أسباب تجعل في دعوى ظروفها الخاصة بحيث لا يستطيع وضع قاعدة عامة تخضع لها دعوى الحراسة على المال الشائع فمبدأ اختصاص قاضى الأمور المستعجلة بالحراسة على المال الشائع هو المبدأ العام لاختصاصه فيجب أن يتوافر في الدعوى الاستعجال ولى الحراسة الصفة الوقتية التى لا تمس أصل الحق وللقاضى سلطة مطلقة في تقدير الحراسة كاجراء يستلزمه حماية حقوق الطرفين (الأستاذ محمد على رشدى في قاضى الأمور المستعجلة طبعة ١٩٣٩ ص ٢٨٢) .

وانتهت المحكمة ترتيبا على ذلك إلى أنه لما كان طرفا التداعى ملاك على الشيوع للعقارات المينة بالصحيفة وتشير الأوراق الى احتدام الخلاف بينهم على إدارتها وكيفية توزيع النفع الناتج منها على أصحاب النصيب وذلك أمر يتوافر معه الخطر من بقاء الحال كما هو عليه وبالتالي يتوافر الاستعجال المبرر لاختصاص القضاء المستعجل بفرض الحراسة القضائية على العقارات سالفة الذكر .

لم يحدد المشرع صراحة مراده بالنزاع الموجب لفرض الحراسة القضائية ومن ثم فقد ترك أمر تقدير نزاع الجدى في الدعوى من عدمه للقضاء حسبما يستبان له من ظروف الدعوى ووقائعها وفي ذلك جاء بمذكرة المشروع التمهيدى أن مجرد الخلاف بين صاحب مصلحة في الشيء المتنازع عليه يكفى كاختلاف بين المالكين على الشيوع ولو كان الخلاف في أمر فرعى كما اذا كان الخلاف على إدارة المال واستقلاله وعلى ذلك فإنه لا يوجد نطاق محدد للنزاع المبرر لفرض الحراسة القضائية وإنما هو يختلف باختلاف وظروف كل دعوى وذلك أخذنا من ظاهر المستندات .

لما كان عقد ملكية المستأنف عليه مسجلا ومن ثم فإنه يتمتع بآثار ذلك التسجيل الى أن يقضى بمحوه والقول بغير ذلك مساس بأصل الحق .

وترتب على ذلك ان اقامة دعوى محو التسجيل واعتباره كأن لم يكن ليست بذاتها سببا موجبا لفرض الحراسة القضائية وذلك لأن التسجيل حجه على طرفيه والكافة وفى فرض الحراسة مع تسجيل العقد ما يمس حقوق الملكية . التى تظل ثابتة لصاحبها الى أن يقضى بمحو التسجيل .

الحراسة القضائية ليست مغنا لأحد الخصوم على حساب الآخر وإنما هى تكليف بمأمورية مؤقتة الى حين انتهاء النزاع قضاء أو رضاء .

• الأصل فى الحراسة انها ليست وسيلة للتنفيذ أو لاكماله المدين على الوفاء وإنما هى اجراء ترمى الفكرة منه الى قصد أسى من ذلك يتعلق بالنظام الاجتماعى والاقتصادى فلا تقبل الدعوى بها اذا كان الغرض منها ضمان وقاء الدين سواء كان رافعها دائنا أو مدينا (الأستاذ محمد على رشدى فى قاضى الأمور المستعجلة طبعة ١٩٣٩ ص ٢٨٠) . ومن ثم فان الحراسة هى اجراء تحفظى مؤقت ولم تشرع لتكون طريقا للتنفيذ (الوسيط للدكتور السهنورى الجزء السابع المجلد الأول ص ٨٥٨ وما بعدها) كما وأنها ليست وسيلة بديلة للمطالبات الموضوعية بالحقوق .

من المقرر أن الحراسة القضائية بوصفها اجراء مؤقتا يجب أن تتوفر أركانها من نزاع وخطر وقابلية المال لأن يعهد بإدارته الى الغير على ألا يكون من شأنها المساس بموضوع الحقوق المتنازع عليها فهى يحكم طبيعتها انما هى اجراء استثنائى وقضى يقصد من اتخاذه المحافظة على الحقوق المتنازع عليها ووقايتها من عصف الخصومة الناشئة بين أصحاب الشأن فى المال موضوع النزاع ومن المسلم به أن قاضى الأمور المستعجلة وان كان لا يملك الفصل فى أية منازعة موضوعية تثار أمامه بمناسبة الاجراء الوقى الذى يطلب منه اتخاذه الا أن له من السلطات ما يستطيع به فحص أوجه الخلاف وتمحيصها توصلا الى تحديد اختصاصه .

بمجرد توافر حالة الشروع ليس سببا مبرا لاختصاص القضاء المستعجل بفرض الحراسة القضائية طالما تخلف شرط الخطر والاستعجال .

لا يمنع من فرض الحراسة كون الأرض فضاء ولا تلزم ربحا طالما استبانَت الحكمة
احتدام النزاع الجدى المبدى على ملكيتها من الدعاوى الموضوعية المرددة بين
الخصوم ومن ثم فإنه يجوز فرض الحراسة القضائية عليها الى أن ينتهى النزاع
الموضوعى بين الطرفين حول ملكيتها ويتوافر الاستعجال المتمثل فى الخشية من
انفراد أيهما بالأرض والتغيير فى معالمها وفى هذه الحالة تنحصر مهمة الحارس
القضائى فى مجرد المحافظة على العين وصيانتها ومنع أى من الطرفين من تغيير
معالمها .

(ماسبق أحكام متنوعة من قضاء المحاكم المستعجلة) .

المبحث الثاني الحراسة على التركات

ظلت المحاكم دائما لاترى فى التركة إلا مالا ككل الأموال التى يحتمل وضعها تحت الحراسة إذا قدر القاضى فى ظروف الدعوى ضرورتها كاجراء لازم لحماية مصلحة محققة لأحد الطرفين أو الآخر .

ولهذه الظروف صور عدة تختلف باختلاف الأحوال لايمكن الأحاطة بها ، ولا وضع قاعدة عامة تخضع لها مادام أن لقاضى الأمور المستعجلة للأمر بالحراسة سلطة مطلقة فى تقدير كل حالة بحسب ملاساتها . فقد يكون النزاع فى قيمة التركة ، فيدعى أحد الورثة أو الغير أنه يملكها كلها أو بعضها ملكا خاصا مصدره المورث أو الغير . وقد يكون تصرف المورث فى بعض التركة الهبة أو الوصية ومالها من التصرفات بموضع نزاع . وقد يكون النزاع فى وضع اليد على التركة أو بعضها إذا امتنع الورثة عن استلامها ، أو استغل بعضهم بوضع اليد على أغلب التركة والبعض الآخر على الباقي منها . أو قام نزاع فى أى قانون من قوانين الجنسية التى يتبعها الورثة مختلفى الجنسية يجب أن يخضع له تقسيم الميراث ، أو فى حالة ماإذا توفى أو استقال الشخص الذى عهد اليه الورثة أمر إدارة التركة ولم يتفقوا على توكيل غيره ، أو تنازع أحد الورثة مع مدير التركة أو عزله من وكرالته عنه ، وقد يتوافر الاستعجال فى الدعوى بسبب خلاف الورثة على إدارة التركة واستحالة قسمتها بغير ضرر جسيم يلحق بها ، أو بسبب تحمل التركة بدين نضمية حق عيني عليها وامتناع أحد الورثة عن وفاء حصته فيه بغير مرور بحيث أصبحت التركة مهددة باتخاذ اجراءات لنزع ملكيتها . ويتوافر الاستعجال المبرر لوضع أعيان التركة تحت الحراسة القضائية فى الحالة التى يجرم فيها الموصى له العام ، ليس فقط من التصرف فى المال الموصى له به بل من كل مورد للعيش بسبب رفض الوارث تنفيذ الوصية .

وقضى بأن وضع التركة تحت الحراسة بسبب النزاع فى الوصية الصادرة من

المورث لا يكون إلا إذا كانت الحراسة هي السبيل الوحيد لصيانة أعيان الشركة وكفالة حسن إدارتها ورفع الخطر عنها .

ويجوز لقاضي الأمور المستعجلة ، في أحوال الاستعجال ، أن يعين مديراً مؤقتاً للتركة بناء على طلب ذوى الشأن أو النيابة ويعين القاضي حدود سلطة هذا المدير .

ويجوز وضع أموال التركة تحت الحراسة القضائية بناء على طلب الدائن لاستبعاد دينه ، إذا كانت التركة تدار إدارة سيئة ويستولى الورثة على ربحها بدلاً من تخصيصها لوفاء الديون ، أو قام الخلف بينهم في قضايا متعددة تصبح معها أهمية التركة وحاجتها إلى إدارة موحدة مبرر لإجابة طلب الحراسة عامة ، وعلى التركة خاصة ، حيث تستقل ذمة المورث وتنهض الحراسة وسيلة لوفاء دين المورث .

غير أن مجال البحث في جواز فرض الحراسة على التركات وفاء لديون المورث يجب قصره على التركات التي لم يصدر بتصنيفها حكم من المحكمة المختصة ، سواء كان المصفى هو وصى التركة المختار ، أو مصفياً معيناً من المحكمة ، لأن تعيين مصف للتركة يحول دون إجابة طلب الحراسة على أمواله كما ينهى الحراسة الصادرة من قبل . ذلك أنه قد أريد بنظام التصفية أن يستقل المصفى بإدارة التركة يعمل في شأنها حكم القانون فلا تعطلها أو تعد منها إدارة أخرى مهما كان المقتضى بها . ويؤيد ذلك ما تضمنه نصوص قانون المرافعات ، في خصوص التركات التي يكون الورثة — كلهم أو بعضهم — يدعى أهلية أو غائباً — فقد نصت على أن يتولى المصفى جرد التركة بدلاً من الممثل العديم الأهلية أو الوكيل عن الغائب ، إذا كان حكم تعيين المصفى سابقاً على التصديق على محضر الجرد ، فإن كان لاحقاً له فيكتفى بالجرد الذي تم ويتسلم المصفى أموال التركة مالم ير ابقاءها كلها أو بعضها تحت يد الغائب عن عديم الأهلية أو وكيل الغائب لإدارتها مؤقتاً وحفظها حتى تتم التصفية .

ولا يجوز إقامة دعوى الحراسة في بعض الحالات إذا انعدم الاستعجال المبرر للحراسة ، وزالت الضرورة الموجبة له .

مثال ذلك : إذا كان النزاع في موضوع الحق بين الورثة قد رفع الى محكمة الموضوع . وظل الورث المدعى عليه واضعاً يده على التركة مدة طويلة ولم توجه إلى إدارته لها مطالعن جدية ، أو لم يأخذ المدعى على إدارة الوكيل عنه وعن باقي الورثة إلا مأخذ مبهم غير محددة .

ولا يجب أن يقتصر القاضي على إثبات وجود النزاع في التركة ، فيأمر بالحراسة استناداً الى مجرد ذلك ، بل يجب عليه أن يتعرف أسباب الجدل في حق المدعى عليه في الميراث موضوعاً بحسب ما تدل عليه ظاهر المستندات المقدمة .

إلا أنه لا يختص بالفصل في الدفع بعدم قبول الدعوى الذي يستند إلى أنه ليس للمدعى حق في التركة التي يطلب وضعها تحت الحراسة ، أو أن يدخل في الحراسة مالأً معيناً ، تطبيقاً لقانون أجنبي لا يزال انطباقه على التركة موضع نزاع . كما لا يختص بمزحل منفذ الوصية ، ولا البحث في ادعاءات الورثة إذا اقتضى ذلك التعرض لمسائل موضوعية لا يختص بها غير قاضي الأحوال الشخصية وفقاً للقانون الواجب التطبيق ، كما لا يختص بالترخيص للعارس المقام على التركة بأبداع حصته الورثة خزانة المحكمة قبل تسوية ديون التركة .

الأحكام

لما كان المبتغاد من نص المادتين ٧٢٩ ، ٧٣٠ من القانون المدني أن الحراسة القضائية هي اجراء وقفي يأمر فيه القاضي بوضع منقول أو عقار أو مجموع من المال تحت يد شخص يتكفل بحفظه وإدارته وذلك بناء على طلب صاحب المصلحة اذا تجمع لديه من الأسباب المعقولة ما يحنى معه خطراً عاجلاً من بقاء المال تحت يد حائزه وذلك حتى ينتهي النزاع قضاء أو رضاء .

وحيث أنه وترتياً على ماسلف ولما كان البادى جدية قول المستأنفين باستئثار المعلن اليهم ببيع العقارات المبينة بصحيفة أول درجة والخلفة عن مورثهما دون اعطائهم نصيبهم في ذلك البيع وأية ذلك عدم نفعهم ذلك الادعاء بتمه سند جدى وكذا اقامة المستأنفين لدعوى حساب موضوعية يطالبون فيها المستأنف

ضدّهم بتقديم كشف حساب عن إدارتهم تلك العقارات منذ تاريخ وفاة مورث الطرفين بتاريخ ١٩٨٢/٦/٢٣ .

ولما كان في ذلك الاستثار بالبيع المستحق للمستأنفين ما يولد خطر على حقوقهم والاستعمال المبرر لاختصاص القضاء المستعجل بفرض الحراسة القضائية الأمر الذي تستقيم معه شرائط فرض الحراسة القضائية ومن ثم تقتضى المحكمة بفرضها على العقارات المبينة بالصحيفة تعيين المستأنف الأول مرشح المستأنفين حارسا قضائيا بلا أجر لأداء مأمورية المبينة بمنطوق هذا الحكم وذلك لخلو الأوراق من ثمة مطالعن بل فضلا عن كونه مرشح الأغلبية .

يشترط للقضاء بفرض الحراسة القضائية من القضاء المستعجل ضرورة توافر أركانها المنصوص عليها بالمادتين ٧٢٩ ، ٧٣٠ من القانون المدنى بالإضافة الى ضرورة توافر شرطي الاستعمال وعدم المساس بأصل الحق والمستقر عليه فقها وقضاء في تعريف الاستعمال هو أنه ضرورة الحصول على الحماية القانونية العاجلة التي لا تتحقق من اتباع الاجراءات العادية للتقاضى نتيجة لتوافر ظروف تمثل خطرا على حقوق الخصم أو تتضمن ضررا قد يتعذر تعديركه واصلاحه وينبع ذلك الاستعمال من طبيعة الحق المتنازع عليه وما هية الاجراء الوقتى المطلوب (الذكورة أمينة الثمر في قوانين المرافعات الكتاب الأول طبعة ١٩٨٢ ص ٣١٢ وما بعدها . ونقض مدنى جلسة ١٩٧٧/٦/٢٢ فى الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٣ ق) . واذ كان ذلك وكان مورث الطرفين قد تولى بتاريخ ١٩٦٨/٤/٢٥ ومن ثم فان فى مرور أكثر من أربعة عشر عاما على ذلك الوضع ما ينفى عن الدعوى صفة الاستعمال المبرر لاختصاص القضاء المستعجل ويكون فى قضاء الموضوع المتسع لمثل ذلك النزاع . فضلا عن أن الأمر فى حاجة إلى بحث متعمق موضوعى توصلنا لما اذا كان المستأنف عليه الثالث مستأجرا من أشقائه كما ذهب أم أنه لا توجد علاقة إجبارية كما ذهب المستأنف الذى أقر بصحيفة استئنافه بأن المستأنف عليه الثالث واضح اليد على أنصبة الشركاء وقد قصر حقوقهم على الأجرة القانونية فقط ومن ثم نخرج المنازعة برمتها عن الاختصاص النوعى للقضاء المستعجل .

لما كان البادى أخذا من ظاهر أوراق الدعوى ومستنداتها جديدة النزاع بين الطرفين حول إدارة تركة مورثهم وكيفية توزيع الريع على أصحاب النصيب فيه وكذا فيما اذا كانت التصرفات المنسوبة صلورها للمورث للمستأنف عليها الأخيرة حقيقة أو صورية وإقامة الأخيرة دعوى صحة وإنفاذ العقد الصادر لما من مورثها والمقيدة برقم ١٩٨١/٦٦٥٢ مدلى كلى شمال القاهرة الأمر الذى تستظهر معه المحكمة توافر الخطر من بقاء أعيان التركة على حالها ويتوافر بالتالى الاستعجال المبرر لاختصاص القضاء المستعجل بمرض الحراسة القضائية حتى ينتهى النزاع قضاء أو رضاء الأمر الذى يتعين معه فرض الحراسة القضائية على الأعيان الميينة بصحة أول درجة واختلفة عن مورث الطرفين وتعيين حارس الجدول صاحب الدور حارسا قضائيا عليها لأداء المأمورية الميينة بمنطوق هذا الحكم وذلك توفيراً لقدرة أكبر من الطمأنينة بين طرفى النزاع (وجاء بمهمة الحارس وفقاً لمنطوق الحكم أن عليه توزيع الريع على أصحاب النصيب عدا الحصة المتنازع عليها فعليه إبداء ريعها بحقبة المحكمة لحين الفصل نهائياً فى الدعوى رقم ٦٦٥٢ لسنة ١٩٨١ مدلى كلى شمال القاهرة) .

قضى بأنه ولما كانت المستأنف ضدها قد استصدرت اعلام وراثه من محكمة فاقوس للأحوال الشخصية ثبتت وراثتها للمرحوم/..... ومن ثم فإن مردى نص المادة ٣٦١ من اللائحة الشرعية وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض أن المشرع أراد أن يضمن على اشهاد الوفاة والوراثة بحجة ما لم يصدر حكم على خلافه ومن ثم أجاز للدوى الشأن ممن لهم مصلحة فى الطعن على الاشهاد أن يطلبوا بطلانه سواء كان ذلك فى صورة دعوى مبتدأة أو فى صورة دفع (نقض جلسة ١٩٥٨/٦/١٩ لسنة ٩ العدد الثانى ص ٦٠٣ وكذلك نقض جلسة ١٩٦٤/٣/١١ لسنة ١٥ العدد الأول ص ٣٤ . وأيضاً نقض جلسة ١٩٦٦/٦/٢٩ لسنة ١٧ العدد الثانى ص ١٤٨) .

وتزيتا على ذلك يكون الطريق الوحيد لإصدار حجة الاشهاد الذى سيطر فعلا هو صدور حكم المحكمة القضائية على خلاف هذا الاشهاد الأستاذ كمال صالح الهنا فى الصيغ القانونية ط ١٩٨٠ ص ١٥٨) اذا كانت المستأنفة الثانية قد استخرجت اشهاد وفاة من محكمة الفيوم بينما استخرجت المستأنف عليها اشهاد

آخر لذات المتوفى من محكمة فالقوس وقد أقامت الأخيرة دعوى ابطال الاشهاد الصادر من محكمة الفيوم الأمر الذى تتوافر به موجبات الحراسة القضائية لحجة كل من الاشهادين الى أن يقضى ببطالان أحدهما .

ولى ذات المعنى قضى بأن المحكمة تنوء الى أن مسألة وراثه المستأنف للمرحومة/..... من عدمه مسألة تخرج عن اختصاص هاهـ المحكمة ولا تستطيع التمرض لما ان اثباتا أو نفيها وكل ما يحكمها فى ذلك هو الاعلام الشرعى رقم ١٩٨١/٥ الصادر من محكمة روض الفرج حيث لم يثبت فيه ، صلة المستأنف كوارث ومن ثم فإنه وأما كانت مستندات المستأنف المقدمة كدليل على وراثته لها فانها لا تجدى أمام القضاء المستعجل مع وجود الاعلام الشرعى وذلك لأن المستقر عليه فقها هو أنه اذا صدر الاعلام الشرعى (الاشهاد) فان تحقيقه فى خصوص الوفاة والوراثة والوصية الواجبة يكون حجة مالم يصدر حكم شرعى من المحكمة المختصة على خلاف هذا التحقيق (المستشار أنور العمرسى فى أصول المرافعات الشرعية فى مسائل الأحوال الشخصية الطبعة الرابعة ص ٤١٤) .

كما وأن قضاء النقض قد استقر على أنه وفقا للمادة ٣٦١ من لأنه تريب المحاكم الشرعية يمكن تحقيق الوفاة والوراثة فى هذا الخصوص حجة مالم يصدر حكم على خلاف هذا التحقيق (نقض جلسة ١٩٦٦/٥/١١ مجموعة المكاتب الفنى السنة ١٧ المجلد ٣ مدى أحوال ص ١٠٨٣ وما بعدها) وكذا التعليق على ذلك الحكم للاستاذ عبد المنعم اسحق هليل محمد المنشور بمجلة قضايا الحكومة إلسنة ١٧ العدد ٢ أبريل ويونيو ١٩٧٣ ص ٥١٧) وقد نعلت أوراق الدعوى من ثمة اشهاد مقابل صادر على خلاف الاشهاد المقدم أو حتى ثمة طعن قضائى فيه .

وحيث أن البادى من ظاهر الأوراق والمستندات أن ثمة خلاف جدى حول ادارة أعيان التركة الأمر الذى يتحقق معه الخطر من بقاء الحال كما هو عليه ويغدو لذلك فرض الحراسة متفقا مع صحيح الواقع والقانون .

ليس صحيحا فى القانون أن الحراسة القضائية منوطة دوما بقاضى الأمور المستعجلة وإنما الصحيح أنه لا يختص بها الا إذا توافر شرطى الاستعجال وعدم المساس بأصل الحق . وقد انتهى الحكم المستأنف صحيحا الى تخلف وجه

الاستعجال في الدعوى لتأخر الطالب في رفع دعواه مدة تروى على العشر سنوات وبالإضافة الى ذلك فان في القضاء بالاجراء الوقفي المطلوب وهو فرض الحراسة القضائية مساس ولا شك بأصل الحق وذلك لحاجة الأمر الى بحث متعمق موضوعي يدور حول حق الطالب المدعى به في محل النزاع وهو مالا يشير اليه الأوراق في ظاهرها .

لما كان ظاهر أوراق الدعوى ومستنداتها يشف ويشير الى النزاع الجدى حول ادارة تركة المورث وكيفية توزيع الريع على أصحاب النصيب ودلالة ذلك عدم دفع المستأنف ضدهم الدعوى بتمه دفع أو دفاع جدى فضلا عن عدم تقديمهم تمه دليل يفيد اعطائهم المستأنفين حقوقهم في الريع الأمر الذي يشير الى الخطر من بقاء الحال على ما هو عليه وبالتالي الاستعجال المبرر لاختصاص القضاء المستعجل بفرض الحراسة القضائية على تركة مورث طرقي التداخي .

الادعاء بأن عقد البيع المسجل قد صرر من الطرفين في مرض الموت والقول بأنه لايسرى سوى في حدود الثلث كوصية أمر لايرر فرض الحراسة القضائية وذلك لانتفاء شرط النزاع الجدى . وذلك لكون العقد مسجلا فضلا عن محلو الأوراق من تمه منازعات موضوعية بشأن ذلك العقد .

الخلف على إدارة المال الخلف عن المورث وكيفية توزيع البيع الناتج على أصحاب النصيب فيه أمر يتوافر معه الخطر من بقاء الحال على ما هو عليه وبالتالي يتوافر الاستعجال المبرر لاختصاص القضاء المستعجل .

لايغير من عدم جدية النزاع مجرد اقامة دعوى بصورية العقد بعد اقامة الدعوى المستأنف حكمها لخدمتها اذ أنه ليس بمجرد اقامة الدعاوى تنفي المراكز القانونية وانما التغيير يكون بصدور الأحكام فيها .

مجرد رفع دعوى حساب لا يوفر حالة النزاع . اندي طالما أن المستأنف قد تسلم حصته في الريع ولا يغير من ذلك نفيه على ذلك الريع بالضالة اذ أن مجال ذلك في دعوى الحساب أما دعوى الحراسة فليس في الأوراق تمه مايشير الى نزاع جدى يؤدي الى الخطر من بقاء الحال على ما هو عليه ومن ثم تفتقر الدعوى الى أهم أركانها وهو الاستعجال المبرر لاختصاص القضاء المستعجل .

وحيث أنه ولما كان البادى أخذاً من ظاهر أوراق الدعوى ومستنداتها جديدة النزاع المستحكم بين الطرفين حول مآل تركة مورثهم وحق كل منهم فيها وعما اذا كانت التصرفات الصادرة من المورث لزوجته أو تصرف بعض الورثة لبعضهم الآخر حقيقياً أم صورياً الأمر الذى يتوافر معه الخطر من بقاء أعيان التركة على حالها ويتوافر بالتالى الاستعجال المبرر لاختصاص القضاء المستعجل بفرض الحراسة القضائية .

المقصود بالنزاع المبرر لفرض الحراسة القضائية هو النزاع بمعناه الواسع الذى يكون منصفاً على الملكية أو على الإدارة أو على أى أمر آخر يختلف باختلاف وظروف كل دعوى .

لا يؤذن للمحارس بتسليم الرهن المقابل للقدر المتنازع عليه الى أى من الخصوم بل يجب الاحتفاظ به بإيداعه خزانة المحكمة حتى ينتهى النزاع قضاءً أو رضاءً ويتحدد صاحب النصيب فيه أما الرهن المقابل للقدر الغير متنازع على ملكيته فانه يؤذن للمحارس بتسليمه لأصحاب الحق فيه .

طلبت المدعية الحكم بفرض الحراسة القضائية على الشقة التى اشتراها مورثها تمليك وقام بدفع مقدم الثمن وبعض الأقساط قبل وفاته وقضت المحكمة بعدم اختصاص القضاء المستعجل نوعياً بنظر الدعوى تأسيساً على أن ظاهر الأوراق قد خلا مما يفيد ثمة نزاع بين الطرفين حول الشقة موضوع الدعوى سواء فيما يتعلق بملكيتها أو وضع اليد عليها بما تكون معه الدعوى والحال كذلك قد جاءت مفتقرة لأحد الشروط اللازمة لاختصاص القضاء المستعجل بنظرها وهو شرط النزاع الجدى .

(ماسبق أحكام متنوعة من قضاء محاكم الأمور المستعجلة) .

المبحث الثالث

الحراسة القضائية على أموال المدين المعسر

يحد المدين نفسه أمام إجراءات تنفيذ متعدد ومنفصلة بعضها عن البعض الآخر ، وأمام دائتين يسارع كل منهما إلى إستصدار حكم ضده ليحصل بموجبه على اختصاص على عقاراته ليخلق لنفسه نوعاً من الأفضلية والامتياز على غيره من الدائنين ، كل ذلك مرهن للمدين ومضيق لكثير من المصاريف والوقت ، وفضلاً عن ذلك فالمدين لا يمكنه أن يحصل على تسوية ودية مع دائنيه إذ لابد لتمامها من إجماع كافة الدائنين .

حرية المدين في التصرف :

المدين له مطلق الحرية في التصرف في أمواله وإدارتها رغم إعساره ، فيجوز له قانوناً أن يتصرف فيها بجميع أنواع التصرفات الجائزة بمقابل أو بغير مقابل ، كما يجوز له أن يرهن عقاراته لمن يشاء أو يولي من دائنيه من يشاء ، هذا فضلاً عما قد يجبره من عقود صورية بقصد استخلاص بعض أمواله من التنفيذ عليه . وكل ذلك من غير أية ضمانات تكفي حماية حقوق الدائنين ، إلا ما ترد على حرية المدين من قيود نتيجة لإجراءات التنفيذ المختلفة التي يتخذها الدائنون على أمواله ، وسوى ما قد توفره الدعوى البوليسية والدعوى الصورية والدعوى غير المباشرة من حماية لهؤلاء الدائنين . فهل تكفل لهم حماية كافية ؟

وقد ينور في الذهن أن إجراءات التنفيذ التي قررها القانون للدائنين تكفل لهم حماية من تصرفات مدينهم ، لأنها تضع عقاراته ومنقولاته تحت يد القضاء ، إلا أنها مع ذلك لا تحمي الدائنين من تصرفات المدين حماية كافية .

ففي حيز المقتول يستطيع المدين من غير عناء كبير أن يهرب من التنفيذ بعض أمواله ليحول بين الدائنين والتنفيذ عليها . فضلاً عما يفاجأ به الدائن الحاجز من دعاوى استرداد كيدية كثيرة .

كذلك في حجز ما للمدين لدى الغير من اليسير على المدين أن يتوطأ مع الغير ، فيقرر هذا تقريرات سلبية بما في ذمته ، أضراراً بالدائنين .

وعلى ذلك فاجزئات التنفيذ لاتوفر للدائن حماية كافية من تصرفات مدينهم ، فهل توفر لهم الدعاوى الثلاث المذكورة هذه الحماية ؟ ان الدعاوى الثلاث المذكورة التي فصلت بها المشرع حماية الدائنين من تصرفات مدينهم لاتكفل لهم سوى حماية ناقصة أيضا .

فالدعوى الغير مباشرة : لاتمنع المدين من التصرف في أمواله وحتى لاتمنعه من مباشرته بنفسه استعمال الحق الذي يباشره الدائن استعماله .

والدعوى البوليصية : فضلا عن صعوبة إثبات شروطها ، فلا تغل يد المدين عن التصرف ، وهي إن وفرت حماية للدائن من تصرفات مدينهم فما ذلك إلا بالنسبة للدائن التي رفعها ، ز فلا ينفذ التصرف في حقه فقط ويجوز له وحدة التنفيذ على الشيء موضوع التصرف دون سائر الدائنين الآخرين .

وفي الدعوى الصورية ، وإن استفاد منها سائر الدائنين ، إلا أن اثبات الصورية أمر غير يسير .

ومن جهة أخرى . فيجوز للدائن اتخاذ كافة طرق التنفيذ الفردية على أمواله في أى وقت شاء . وهذه الطرق فضلا عن أنها بطيئة — ومعقدة وكثيرة النفقات ، كما أنها لاتمنجب الدائنين من خطر التضاحم فيما بينهم ، ولاتحقق المساواة لهم .

ومن المقرر — وفقا للتشريع القائم — أنه لايجوز فرض الحراسة القضائية على دُمة المدين المعسر لتصفيتها تصفية جماعية ، إذ أن المشرع قد أبدى رأيه في ذلك فعلا بالعدل عن المواد التي كانت قد وردت في مشروع القانون المدلى مستحدثة لنظام التصفية الجماعية لأموال المدين المعسر .

ولكن يذهب رأى إلى القول بأنه إذا كان لايجوز أن تفرض الحراسة على جميع أموال المدين لتصفيتها تصفية جماعية فانه من الجائز فرض الحراسة على هذه الأموال جملة ليتولى المحارس إدارتها جميعا حتى يستوفى الدائنون حقوقهم من ربحها ، وذلك استناداً الى عموم المادة ٧٣٠ مدلى .

وبهذا رأى آخر الى القول بعدم جواز فرض الحراسة القضائية على ذمة المدين المعسر بناء على طلب الدائنين لادارتها ووفاء ديونهم من ربحها كما في فرض الحراسة على أموال المدين جملة من حجر على طريقه في إدارة كافة أمواله مما يخرج عن الأغراض التي رسمها المشرع أساساً للحراسة القضائية فضلاً عما في ذلك من تقرير لقواعد شبيهة بتلك المقررة في صدد افلاس التاجر ، والأمر يتطلب تدخل المشرع لتطبيقها على غير التجار .

والرأى الأخير هو الراجح فقها وقضاء .

وتوجد حالة أخرى وهي الحراسة القضائية التي يطلبها دائن لمجرد رغبته في الاطمئنان إلى دفع دينه منعا للخطر الذي يحل به إن لم يوضع المال تحت الحراسة القضائية .

والأصل أن الحراسة ليست من وسائل التنفيذ الجبري على المدين المتمتع عن الوفاء ، ذلك أن طرق التنفيذ الجبري قد أوضحها قانون المرافعات على سبيل الحصر وليس من بينها الحراسة القضائية ، وبالتالي فالأصل أنها لا تفرض على المالك لمجرد الرغبة في وفاء الدين المستحق . ولكن هذه القاعدة ليست مطلقة . فإذا رغب الدائن في اتخاذ الحراسة القضائية كوسيلة لاستيفاء حقه من مدينه رغم انفساح المجال أمامه في وسائل التنفيذ الجبري الأخرى فتندفع تكون الحراسة القضائية قد فقدت ركن الخطر الحال وأريد اتخاذها كمجرد وسيلة للتنفيذ الجبري مع عدم النص عليها في قانون المرافعات بين وسائل التنفيذ الجبري . أما إذا اتضح للقاضي أن الدائن يطلب الحراسة القضائية لاستيفاء حقه بسبب مالاقيه أو مايرجع جدياً أنه سيلاقه من عسر وعقبات في طريق اتخاذ وسائل التنفيذ الجبري العادية مما يجعل حقوقه معرضة للخطر إن هي تركت لتلك الوسائل العادية وحدها ، مايجوز عندئذ فرض الحراسة القضائية لتوفر أركانها :

المبحث الرابع الحراسة على الشركات

يختص قاضي الأمور المستعجلة أثناء انعقاد الشركة أو قيام دعوى بفسخها وتصفيتها أو حتى في حالة فسخها ، باتخاذ الاجراءات السريعة التحفظية التي تقتضيها حماية الطرفين ، كوضع أموال الشركة تحت الحراسة القضائية .

الأسباب التي قد تستلزم هذا الاجراء كثيرة :

فقد يقع خلاف بين الشركاء والأعضاء المتدينين للإدارة بحيث يتعذر الاستمرار في الإدارة . وقد يخل المدير المعين في عقد الشركة بالتزاماته اخلاقاً جسيماً يقتضى استبدال غيره به حتى ولو كان متفقاً في عقد الشركة على تعيينه مصفياً لها . وقد يتولى الشركاء أو بعضهم ، ويظل المدير الفعلي للشركة دون أن ينبئه الورثة عنهم ، ويقوم نزاع بينهم في قيمة أموال الشركة ، أو فيما إذا كانت الشركة قد اصبحت فعلاً أو لا . وقد يقوم نزاع في طبيعة العلاقة التي بين الطرفين هل هي شركة توصية أو إمارة أشخاص . وقد تكون أسهم شركة المساهمة مرهونة للدائن رهناً حيازياً ، ويستلزم عقد الجمعية العمومية ابداعها مركز الجمعية أو أحد البنوك المعنية لذلك ، فيجوز لقاضي الأمور المستعجلة تعيين حارس قضائي يتسلم هذه الأسهم من الدائن المرتهن وابداعها في مركز الشركة بحيث يسمح لأصحابها بالتصويت في الجمعية العمومية ، ثم يردها اليه بعد انقضاء الجمعية . وقد يكون المدير المسؤول في شركة التوصية قد أفلس ويرى السندليك لكفالة حسن إدارة الشركة وضمتها تحت الحراسة . وتجاوز الحراسة إذا شجر الخلاف بين أعضاء نقابة العمال وهيئة إدارتها وتبين أن الغرض الذي أنشئت من أجله النقابة قد أصبح مستهدفاً للخطر وأصبحت موارد النقابة معرضة للخطر .

وقضى بأن للحراسة القضائية على الشركة ما يبررها إذا رفعت دعوى يطلب تصفيتها إلى قاضي الموضوع بسبب الخلاف بين الشركاء وما يترتب على ذلك من الخطر على حقوق الطالين .

كما قضى فاته إذا كان الخلاف بين مديري شركة القضاء من بحيث يجعل الاستمرار في الإدارة أمراً متعذراً فإن ذلك يبرر وضع أموال الشركة تحت الحراسة القضائية لاسيما إذا كانت دعوى الفسخ مرفوعة الى المحكمة الموضوعية .

كما قضى بأنه لايقبل طلب الشريك الموصى وضع الشركة تحت الحراسة القضائية بسبب اهمال المديرين لشئونها إلا إذا كان ذلك هو الحل الوحيد لصيانة الشركة .

وللقاضي سلطة مطلقة في اختيار شخص الحارس ، فقد يكون أحد الشركاء أو أجنبيا ، وقد يرى أن طبيعة أعمال الشركة تستلزم إقامة نفس المدير حارساً يضم اليه حارس آخر يشرف على أعماله ويراقبها . كما أن مهمة الحارس تختلف باختلاف الضرورة التي تقتضيها الحراسة أصلا ، فقد تقتصر على مجرد الاشراف على عمل المدير ومراقبة حركة الإيراد والتصرف ، أو العودة إلى عقد الجمعية العمومية لفحص الحساب والتصديق عليه ، أو تسلم اسهم شركة المساهمة من الدائن المزمع لها حيازتها وإيداعها في مركز الجمعية ليستطيع أصحابها التصويت فيها ، أو لدعوة الجمعية العمومية للانعقاد في دورين أحدهما عادي والآخر غير عادي للمداولة أو من مدة الشركة التي أوشكت على الانتهاء ، أو للمناقشة في الخلاف الحاصل بين أغلبية الشركاء وأغلبية ضئيلة لأعضاء مجلس الإدارة .

والحراسة في هذه الصورة هي اجراء تحفظي لايمس الحق ولايجل بقصد تأسيس الشركة ونظامها الذي يبقى على أن لمجلس الإدارة وحده حق دعوة الجمعية العمومية واقتراح مد مدة الشركة .

إلا أنه يجب أن تكون الحراسة إجراؤا مؤقتا لايمس الحق ، فلا يجوز ، حتى ولو اقتضت مهمة الحارس على مجرد الاشراف على عمل المدير ومراقبة الإيراد والتصرف ، إذا اتضح أنها ليست اجراءاً تحفظيا ، بل وسيلة للمد نهائيا ، طول مدة الشركة ، من السلطة المخولة للمدير بمقتضى عقد الشركة ، أو باتفاق خاص بين الشركاء ، فانه يترتب على ذلك تعديل في حقوق الشركاء ، لاسيما إذا لم تكن هنا دعوى موضوعية لطلب فسخ هذا العقد أو الاتفاق .

وتنتهى الحراسة بالفصل نهائياً، في النزاع. موضوعاً بين الطرفين من المحكمة المختصة ، فإذا كان موضوعه طلب بطلان الشركة أو فسخها وتصفيتها ، فإن الحكم برفضها أو بتعيين مصف للشركة يضع حداً للحراسة ، على أن لقاضى الأمور المستعجلة سلطة استبدال الشخص الذى تعينه محكمة الموضوع مصفياً للشركة بمحارس قضائى .

وقضى بأنه يجب أن يعتبر مصفى الشركة الذى تعينه محكمة الموضوع نائباً عن الشركة أو الشركاء لاجهة القضاء التى أقامته إذا لم تكن المحكمة لم تقفل فى تعيينه أكثر من اقرار اتفاق الطرفين ، على أنه حتى إذا اعتبر نائباً عن المحكمة التى عينته ، فللقاضى الأمور المستعجلة سلطة استبدال محارس قضائى يقيمه على أموال الشركة به .

الأحكام

وحيث أنه وعن موضوع الاستئناف فانه بدءاً وعن مبدأ فرض الحراسة القضائية على الشركة محل النزاع فانه ولما كان الحكم المستأنف قد جاء صالحاً فيما انتهى اليه من فرض الحراسة القضائية على الشركة لاحتدام الخلاف على ادارتها ومن ثم فالمحكمة تؤيده لأسبابه فيما جاء بهذا الشق وتضيف الى ذلك بأنه لاغير من ذلك القول بأن الشركة تعتبر لاعية لعدم اشهار ملخص عقد انشائها فى سجل الحكم ولصقه فى اللوحة المعدة لذلك . اذ أن المستقر عليه فقها وقضاء هو أن الشركة الباطلة لعدم الشهر تعتبر قائمة بين الشركاء فى الفترة ما بين العقد وطلب البطلان بحكم الفعل والواقع أى بوصفها شركة فعلية أو واقعية ومفاد ذلك ان عدم اشهار شركة التضامن أو شركة التوصية البسيطة لايترب عليه بطلانها بما بين الشريكين الا إذا طلب ذلك أحدهما وحكم به وعندئذ تسوى حقوقها فى الأعمال التى حصلت كما هو صريح نص المادة ٥٤ من قانون التجارة القانون التجارى للدكتور/مصطفى كمال طه طبعة ١٩٨١ ص ٢٤٦ وموسوعة الشركات للدكتور محمد كامل أمين ملش طبعة ١٩٨٠ ص ١٠٠ والقانون التجارى للدكتور ثروت عبد الرحيم طبعة ١٩٨٢ ص ٣٢٢ ومابعدها . وأيضاً نقض مدلى

١٦/١/١٩٥١ م ٢ ص ٢١٣ ، نقض ١١/٩/١٩٦٥ م ١٦ ص ٩٨٦ .
ومن ثم يكون القول بأن الشركة متبينة ولا وجود لشخصيتها المعنوية على غير سند
جدى .

وحيث أنه وعن موضوع الاستئناف فإنه بداءة وعن دفع المسأفة عدم قبول
الدعوى لاتفاق الشركاء فى البند السادس عشر من عقد الشركة فى عرض ماينشأ
من منازعات على التحكيم فإنه ولما كان المستقر عليه فى الاتفاق على التحكيم
لايمنع صاحب الشأن من الالتجاء الى القضاء المستعجل بشأن الطلبات الوقفية
المعلقة بذات النزاع الا اذا كان متفقاً على عرضها هى الأخرى على التحكيم ولى
ذلك قضى بأن مشاركة التحكيم لايمنع من امكان الالتجاء الى القضاء العادى
لاتخاذ اجراءات تحفظية كتميين حارس .

(استئناف مختلط ١٩٣٣/١١/٢٩ المجموعة ٤٦ ص ٥٥) . الأمر الذى
يضحى فيه هذا الدفع على غير سند جدى .

المستقر عليه أن توقف الشركة واقامة أحد الشركاء دعوى موضوعية يطلب
تصليتها لايمنع من وجود تلك الشركة واستمرار احتفاظها بمركزها العام ومن ثم
يجوز أن تكون محلاً للحراسة القضائية طالما توافرت أركانها وشروط اختصاص
القضاء المستعجل بها .

لما كان المستقر عليه أنه يجوز فرض الحراسة القضائية على شركات الأشخاص
كلما توافر النزاع والخطر وبقية أركان الحراسة كأن يتأثر أحد الشركاء بالادارة
والأرباح بحيث يصبح من الخطر بقاء الأموال تحت يده . أو كأن تحتمل الخصومة
بين الشركاء وبين الشريك المتولى لادارة تلك الأموال حول ملكية بعض أموال
الشركة أو ادارتها بحيث يصبح من الخطر بقاء تلك الأموال فى يد المدير المالى الى
أن يبت فى النزاع الموضوعى بينهم فاذا اتضح للقاضى المستعجل أن هذا النزاع
الجدى من شأنه أن يجعل من الخطر استمرار الوضع على ما هو عليه فإنه يقضى
بفرض الحراسة القضائية على الشركة عند تكامل بقية أركان الحراسة وتستمر حتى
ينتهى وجه النزاع الذى كان سبباً فى فرضها .

(نقض مدلى ١٩٥٢/٦/٥ مجموعة المكتب الفني من ٣ ص ١١٦٥) ولما كان ذلك وكان الهادى من ظاهر أوراق الدعوى ومستنداتها جديّة النزاع بين طرفى الخصومة حول شركة التضامن الميينة بالصحيفة واستثمار المستأنف عليه المكلف بإدارة تلك الشركة بأرباحها منذ تاريخ انشائها بمحجة استغلال تلك الأرباح فى زيادة رأس المال الشركة وزيادة نشاطها ولإنبال من ذلك دفع المستأنف عليه بتخارج المستأنف بموجب عقد تخارج مؤرخ ١٩٧٠/١/١ لانكار المستأنف ذلك العقد واقامته دعوى تزوير أصلية عليه مع اخطار مصلحة الضرائب المستأنف بتحديد جلسة للفصل فى أوجه الخلاف فيما يتعلق بالأرباح وكذا المذكورة المقدمة لمصلحة الضرائب باسم المستأنف والمستأنف ضده فى القضية رقم ١١٧٣ لسنة ١٩٧٤ تجارى وكذا المذكورة المقدمة للتأمينات الاجتماعية باسم المستأنف ضده والذى يقر فيها من المستأنف شريك له ومؤمن عليه كصاحب عمل طبقا للقانون واخطار مصلحة الضرائب لكل من طرفى الخصومة باعتبار كل منهما شريك فى شركة التضامن محل النزاع يرهط الضريبة بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢٢ .

فما تستشف معه المحكمة جديّة المنازعة وتوافر الخطر من بقاء الحال على ما هو عليه وبالتالي الاستعجال المبرر لاختصاص القضاء المستعجل فرض الحراسة القضائية .

المستفاد من نص المادة ٥٨ من قانون التجارة أنه يلزم كتابة وإيداع ونشر وقيد كل تغيير أو تعديل يحصل فى عقد الشركة الأصل ليعلن بذلك كل ذى مصلحة والا كان التعديل الملحق لأغيا ومن ثم فانه يجب شهر القيد بالطرق القانونية لشهر العقد الأصل كما يجب شهره فى السجل التجارى وفى ذلك قضت محكمة النقض بأنه يجب شهر مشاركة الشركة طبقا لما ورد فى المادة ٤٨ وما بعدها من قانون التجارة وشهر كل تعديل يحصل بعد ذلك فى البيانات الواجب شهرها والا كان التعديل الملحق لأغيا نقض ١٣ أبريل سنة ١٩٥٠ الهامام س ٣١ ص ٩٤ وأيضا فى هذا المعنى موسوعة الشركات للدكتور محمد كامل أمين ملش طبعة ١٩٨٠ ص ٩٥ وما بعدها وأيضا القانون التجارى للدكتور مصطفى كمال طه طبعة ١٩٨١ .

واذ كان ذلك وكان عقد التعديل المؤرخ ١٩٧٩/١١/١ سند المستأنف جاء مخالفا لما سبق وذلك بفرض مساهمة المستأنف بأنه عن ذات الشركة فإذا ما أضيف الى ذلك أنه في الواقع قد جاء به أنه عن شركة الاخلاص بينما الشركة محل طلب الحراسة هي شركة الاعتماد وليست الاخلاص ومن ثم فإنه اذا جاء الحكم المستأنف ليقرر بأن المدعى عليه قد تقدم بمستندات تنبئ من ظاهرها انها تخص شركة أخرى غير تلك التي انتهى المدعى وضعها تحت الحراسة وأنه لم يقدم أية مستندات تخص تلك الشركة الأخيرة تفيد التخالف يكون في محله للأسباب التي هي عليها وتقرها هذه المحكمة .

قضت محكمة النقض بأنه يجوز فرض الحراسة القضائية على شركات الأشخاص كلما توافر النزاع والخطر وبقية أركان الحراسة كأن يستأثر أحد الشركاء بالإدارة والأرباح بحيث يصبح من الخطر بقاء الأموال تحت يده أو كأن تقوم الخصومة بين الشركاء وبين الشريك المتولى لإدارة تلك الأموال حول ملكية بعض أموال الشركة أو إدارتها بحيث يصبح من الخطر بقاء تلك الأموال في يد المدير المائل الى أن ينت في النزاع الموضوعي بينهم فإذا اتضح للقاضي المستعجل أن هذا النزاع الجدي من شأنه أن يجعل من الخطر استمرار الوضع على ما هو عليه فإنه يقضى بفرض الحراسة القضائية على الشركة عند تكامل بقية أركان الحراسة وتستمر حتى ينتهي النزاع الذي كان سببا في فرضها .

(نقض مبدئي ١٩٥٢/٦/٥ من ٣ ص ١١٦٥) .

كما قضت أيضا بأنه متى كان يبين عما جاء في الحكم أن المحكمة أقامت قضايا بالحراسة على أموال الشركة (شركة تضامن) استنادا الى ما تجمع لديها من أسباب معقولة تحسست معها الخطر العاجل من بقاء المال تحت يد حائزه وكان تقدير الجدل في النزاع وتوافر الخطر الموجب للحراسة من المسائل الموضوعية التي تقدرها محكمة الموضوع متى كانت الأسباب التي جعلتها قواما لقضائها بهذا الاجراء الوقعي تؤدي الى النتيجة التي رتبها عليها وكان يبين منها أنها لم تتناول عقد تصفية الشركة المزمع بين الشركة بالتأويل والتفسير كما ذهبت اليه الطاعن إنما اقتصر على استعراض وجهتي نظر الطرفين لتبين مبلغ الجدل في النزاع وكان

ما يدعيه الطاعن من أن الشركة قد حلت فإن شخصية الشركة تبقى بالقدر اللازم للتصفية وحتى تنتهي هذه التصفية فإن ما ينمى الطاعن على هذا الحكم من الخطأ في القانون والقصور في التسيب يكون على غير أساس .

(نقض مدنى ١٩٥٢/١٠/٣٠ المكتب الفنى س ٤ - ٦٣) .

لما كان المستقر عليه هو أنه يجوز فرض الحراسة القضائية على شركات الأشخاص (التضامن والتوصية والمحاصة) في حالة توافر الاستعجال وبشرط تكامل أركان الحراسة القضائية وإذا انتهى الحكم المستأنف الى فرض الحراسة القضائية على الشركة محل النزاع وهى إحدى شركات الأشخاص تأسيساً على توافر الخطر من بقاء الحال على ما هو عليه وتوافر الاستعجال من حرمان المدعين من الأرباح فإنه يكون قد جاء على هدى من الصواب ويتعين لذلك تأييده .

يجوز فرض الحراسة القضائية على الشركات القضائية كلما توافر النزاع والخطر وبقية أركان الحراسة كأن يستأثر أحد الشركاء بالإدارة والأرباح بحيث يصبح من الخطر بقاء الأحوال تحت يده فإذا اتضح للقاضى المستعجل جدية النزاع بين طرفى الدعوى واحتدامه بينهما فإنه يقضى بفرض الحراسة القضائية متى تكاملت أركانها .

لما كان المدعى يقيم دعواه بطلب فرض الحراسة القضائية على شركة التضامن محل النزاع على سند من أنها مناصفة بينهما ويقوم فيها المدعى عليه بأعمال الإدارة ولكنه استأثر بحكم موقعه بكافة إيرادات الشركة وأضافها لذمته ولم يحم بالوفاء له بنصيبه في الأرباح وكان المدعى عليه لم يدفع الدعوى بشمة دفع أو دفاع جدى ولم يقدم ثمة دليل على إعطائه المدعى نصيبه في الأرباح الأمر الذى يتوافر معه الخطر من بقاء الحال على ما هو عليه والضرر المتمثل في حرمان المدعى من أرباحه واستئثار المدعى عليه بها وإذا كان ذلك وكان المال قابلاً بطبيعة للإدارة بواسطة الغير ومن ثم تتكامل أركان الحراسة القضائية ويتعين القضاء بفرضها حتى تنتهى النزاع بين الطرفين قضاء أو رضاء .

قضت محكمة النقض بأن الحراسة اجراء تحفظى وقتى تدعو اليه الضرورة فهو

موقوف بها ويستمد منها وجوده . وإذن فمضى كان الحكم قد بين مأمورية الحارس وهي تسلم أموال الشركة وجردها بحضور طرفي الخصوم وكان لازم ذلك أنها تنتهي بمجرد انتهاء العمل المؤكول الى الحارس وكانت مأمورية الحارس تختلف عن مأمورية المصلى ولا تتعارض معها اذ سلطة كل منهما تفادى في جوهرها سلطة الآخر فان ما يعبه الطاعن على الحكم من أنه لم ينص في منطوقه على توقيت الحراسة أو أنه أمر بهذا الاجراء مع قيام التصفية لا يمرر له قانونها .

(نقض مدلى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٢ مجموعة أحكام النقض ٤ رقم ١٢ ص ٥٦٣) .

لضى بأن موت أحد الشركاء المتضامنين في شركة تضامن واستمرار باقي الشركاء في الشركة دون موافقة ورثة الشريك المتولى ودون أن ينص في عقد الشركة على استمرارها بعد وفاة أحد الشركاء يميز لورثة الشريك المتولى طلب وضع أموال الشركة تحت الحراسة حتى تبت محكمة الموضوع في تصفيتها وتعيين مصد لها .
(استئناف مختلط ٣ ديسمبر ١٩٣٠ م ٤٣ ص ٥٦) .

اذا كان الخلاف بين مديري شركة التضامن بحيث يجعل الاستمرار في الإدارة أمرا متعلرا فان ذلك يبرر وضع أموال الشركة تحت الحراسة القضائية لاسيما اذا كانت دعوى الفسخ قد رفعت الى المحكمة الموضوعية .

(محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٢ مجلد الأحكام المختلطة ص ٤٥ ص ٨٢) .

الرأى الذى تأخذ به هذه المحكمة هو أنه في مجال اختيار الحارس على الشركات فان من الأصوب والأجدى تعيين الشريك القائم بأعمال الإدارة حارسا قضائيا على الشركة لما في تنصيب أجنبي لا يعرف شيئا عن أعمال الشركة وعن كيفية ادارتها من مخطر على حقوق الجميع وتمطيل للإدارة طالما قد غلت الأوراق من ثمة طعن جدى على ذلك الشريك القائم بالإدارة .

ولا يغير من ذلك اقامة دعوى للحساب اذ أنها في ذاتها ليست قهينة تمنع من

تعيينه حارساً قضائياً لما له من دراية ارتضاها طرق التداعى فى عقد الشركة فضلاً عن أنه بلا أجر وتحت اشراف المحكمة .

بالنسبة لشخص الحارس فان الحكم المستأنف قد جانبه الصواب فيما انتهى اليه من تعيين حارس الجداول صاحب الدور على شركة التضامن محل النزاع ذلك أن المستقر عليه فقها وقضاء هو أن الشريك المتضامن فى شركة التوصية البسيطة أحق من غيره بالحراسة لما يضمنه ذلك من استمرار لنشاط الشركة حتى يقضى فى أمرها من جهة الاختصاص طالما خلعت الأوراق من ثمة مطاعن جدية حوله تحول دون تعيينه .

لما كان البادى أن الشركة محل النزاع وهى شركة توصية بسيطة للتجارة والتوريدات لا يتفق نشاطها وحارس الجداول كما وأنه لا توجد ثمة مطاعن جدية على المستأنفة وهى شركة متضامنة ومن ثم ترى المحكمة ملائمة لطبيعة وظروف نشاط الشركة تعيين المستأنفة الأولى الشريكة المتضامنة حارسة قضائية بلا أجر .

قضت محكمة النقض بأنه ليس للشريك المدمر أن يعترض على الحراسة بقوله أن تعيين الحارس القضائى يتضمن عزلاً له وأن العزل لا يكون الا بحكم من محكمة الموضوع وطبقاً لنص المادة ١٥٦ مدنى ليس له أن يتحدى بذلك لأن مثل هذا القول مردود وبأن الحراسة القضائية متى فرضت عند توافر أركانها فأنتها تفرض كأجراء وقضى تحفظى تقتضيه الظروف العاجلة التى تمسسها القاضى من ظروف الدعوى وليس فيها معنى العزل للشريك المنتدب للإدارة ولا فيها مخالفة لنص المادة ١٥٦ سالفه الذكر (نقض مدلى ٥ يونيو سنة ١٩٥٢ مجموعة أحكام النقض ٣ رقم ٨٢ : ص ١١٦٥) .

المبحث الخامس الحراسة القضائية على الأشياء المبيعة ،

قد يقوم نزاع بين البائع والمشتري على صحة عقد البيع ، وقد يتم العقد صحيحاً ويقصر المشتري في دفع الثمن ، وقد يعمل المشتري من جهته على نقص ضمان امتياز البائع على العين المبيعة ، وقد يدفع المشتري الثمن ، ولكن البائع لا ينفذ التزامه بتسليم العين المبيعة ، ويستمر في استقلالها لنفسه بدون وجه حق .

فهل يجوز في الحالات السالفة الذكر وفي غيرها ، أن يطلب البائع أو المشتري وضع المبيع تحت الحراسة حتى ينتهى النزاع الذى يقوم بينهما على صحة عقد البيع ، أو دفع الثمن ، أو استلام المبيع ؟ وما الأساس القانونى الذى يستند إليه القاضى للحكم بالحراسة في الأحوال المذكورة ؟

تردد القضاء المصرى في الحكم بالحراسة بناء على طلب البائع لضمان وفاء ثمن المبيع بحجة أن الحراسة لم تشرع لتكون وسيلة للضغط بها على المدين ، كما أنها ليست طريقتها من طرق التنفيذ التى وردت في القانون على سبيل المحصر .

غير أن الضرورات العملية اضطرت القضاء إلى العدول عن هذا الاتجاه ، ف قضى بالحراسة وفاء للمدين في حالات كثيرة ، استناداً إلى ورود حالات الحراسة في القانون المصرى على سبيل التمثيل لا المحصر .

فأساس الحراسة القانونى وفاء لثمن المبيع إنما يستند — وفقاً لهذا رأى — على ماورد من حالات الحراسة في التشريع المصرى على سبيل التمثيل، ولكن هل يدخل النزاع الذى يقوم بين البائع والمشتري على صحة عقد البيع أو على تسليم العين المبيعة في مدلول عبارة الأشياء المتنازع عليه ؟

توسع الفقه والقضاء في تفسير معنى النزاع . فاعتبر الملكية متنازعة عليها إذا طعن البائع في عقد البيع بأنه حصل بطريقة الغش ، أو حالة ماإذا طلب البائع فسخ البيع لعدم دفع الثمن . وقد سار القضاء على أن القاضى يأمر بوضع

الأشياء تحت الحراسة حتى ولو كانت ملكيتها غير متنازع فيها إذا كانت ضرورة حفظ حقوق الطرفين تقتضى ذلك .

وقضى بأنه إذا كانت الملكية لها من الاحترام والقدسية ما يوجب ترك الحائز ينتفع بالشئ الواضع يده عليه بكل حرية وهدوء ، إلا أنه إذا شاب عقد البيع الذى نقل إليه هذه الحيازة عيب من عيوب الرضا ، أو تأخر هذا الحائز عن دفع الثمن ، أو إذا وجد لدى البائع من الأسباب القوية ما تحمله على الاعتقاد بأن المشتري لن يدفع له الثمن علاوة على أنه يعمل على انقاص ضمان البائع بتبديد ربع العين المباعة أو اتلافها ، أو انقاص قيمتها ، فانه يكون من الواجب فى هذه الحالة حماية حق الطرفين باتخاذ اجراء الحراسة ، حتى اذا قضى نهائيا لأحدهما أعطى له الشئ المبيع . ويكون من السهل إسناد الحراسة فى الحالات المتقدمة إلى أساس صحيح من القانون ، إما استناداً الى صريح النص العام للحراسة ، أو الى ورود حالات الحراسة فيه على سبيل المثال ، ومحموله حالات أخرى لم يرد ذكرها بالنص الصريح .

وقد استقر القضاء على الحكم بالحراسة بناء على طلب البائع الذى لم يستوف الثمن والذى يتمتع بامتياز البائع إذا كانت الأعيان المباعة تخشى عليها من عدم العناية بها وإهمالها ، فان كانت أرضاً زراعية يتركها بوراً أو يزرعها زراعة متوالية بدون تسمية حتى تستنزف قوتها وتقل قيمتها الأمر الذى يؤثر على ضمان امتياز البائع .

أو إذا كان العقار المبيع مثقلاً بأعباء أخرى تركها المدين تتزايد بقبضه جميع الربح ، وعدم وفاء الدائنين ديونهم منه ، فضلاً عن سوء إدارته وتعرضه لحقوق البائع لخطر الضياع .

أو إذا كان الحائز أهمل بتنفيذ الأعمال التى تطلبها السلطة الادارية ، بما يعرضها لنزع الملكية . أو إذا امتنع عن سداد الأموال الأهمية الأمر الذى يعرضها لتوقيع المحجز الادارى عليها ويحجبها بأجناس الأمان ، مما يترتب عليه نقص ضمان البائع الذى لم يستوف الثمن .

غير أنه إذا كان العقار المبيع يدار إدارة حسنة ويقوم حائزه بتنفيذ ما يفرضه السلطة الادارية من أعمال ، ولا يوجد أى خوف على حقوق البائع الذى لم يستوف الثمن ، ففى هذه الحالة لاتقضى معظم الأحكام بالحراسة .

ويجوز للدائنين طلب الحراسة على الأعيان المبيعة بالمزاد إذا قصر الراس عليه المزداد فى دفع الثمن ، وكان فى حالة افلاس لامتكنه من دفعه ، خصوصاً إذا استمر المدين المتزوع ملكيته واضعاً يده على العقار يحصل على ربحه اضراً بالدائنين . كذلك يجوز للرأسى عليه المزداد نفسه طلب وضع الأليان الرأسى مزادها عليه تحت الحراسة إذا لم يتمكن من استلامها بسبب منازعة قضائية آثارها المدين المتزوع ملكيته والذى استمر واضعاً يده عليها واستغلالها لمصلحته استغلالاً يضر بها ويؤثر على حقوق الدائنين المسجلين .

ويجوز للمشتري أيضاً وضع الأعيان المبيعة تحت الحراسة إذا كانت ضرورية لحفظ حقوقه مثل البائع الذى استلم الثمن والذى لم يقم بتنفيذ التزامه بتسليم المبيع وأخذ يعمل على استغلال المبيع لمصلحته الخاصة غير مكترث بمصالح المشتري خصوصاً إذا كان البائع فى مركز يسمح للمشتري بالتخوف من عدم حصوله على حقوقه منه .

ولكن ماحكم الاتفاق بين البائع والمشتري على الحراسة ؟

يذهب الفقه والقضاء إلى أن الشرط المدون فى عقد البيع المتضمن حق البائع فى أن يطلب من قاضى الأمور المستعجلة وضع الحراسة على المبيع فى حالة عدم وفاء الثمن ، هو شرط صحيح ، ليس مخالفاً للنظام العام ، ويجب نفاذه والحكم به مستقلاً عن شرطى الاستعجال والخطر .

إلا أنه من المقرر أن اشتراط البائع فى عقد البيع وضع المبيع تحت الحراسة فى حالة التأخير فى دفع الثمن لاتأثير له على اختصاص قاضى الأمور المستعجلة ، لأن اختصاص القضاء المستعجل يستند الى قاعدة من النظام العام لايجوز الاتفاق على عكسها ، ولا يجبر القاضى المستعجل على الاخلال بها ، تنفيذاً لاتفاق خاص ، وإلا خرج عن اختصاصه ، واختصاص القاضى المستعجل مناطه

الاستعمال وعدم المساس بالموضوع . فإذا لم يتوافر هذان الشرطان فلا اختصاص له .

وقد قضى بأنه لا محل للحكم بالحراسة ، رغم النص عليها في عقد البيع ، إذا كان دين البائع متنازعا فيه من المشتري ، وكان حق البائع في وفائه محميا حماية كافية بالامتياز المقرر على العين المبيعة .

وقضى أيضا بعدم جواز وضع العين المبيعة تحت الحراسة القضائية كطلب البائع لاستيفاء باقي الثمن من ريعها تنفيذا للاتفاق الذي كان بينه وبين المشتري على ذلك ، إلا إذا كان هذا الأخير يعمل على إرضاء حقوق البائع في الضمان المقرر على العين المبيعة وذلك بعدم القيام بالأصلاحات الضرورية وصيانة المباني وتركها تتداعى للسقوط .

المبحث السادس الحراسة القضائية على الأشياء المؤجرة ،

١ - بناء على طلب المؤجر

يجوز للمؤجر أن يطلب وضع الأطلان الزراعية المؤجرة تحت الحراسة القضائية إذا عمد المستأجر إلى انقاص ضمانات المؤجر بأن أهمل زراعة الأرض أو تركها بوراً أو كانت الضرورة تقتضى تهيتها للزراعة حلاً .

فقضى بأن إهمال المستأجر زراعته العين المؤجرة يدعو إلى رفع يده عنها منعا لما عساه أن ينشأ عن استمرار وضع يده على العين من خطر عليها باتلافها واستهداف حقوق المؤجر للضياع لتراكم الأيجار عليه .

ويجوز أيضا للمؤجر أن يطلب حارس قضائى على المحاصيل الزراعية التى وقع عليها الحجز التحفظى ضمانا للأجرة المتأخرة ليقول الحارس جمعها ويبيعها وإيداع ثمنها خزانه المحكمة على ذمة الفصل فى دعوى الأيجار ، وذلك منعا من تلفها وخشية انخفاض أسعارها إذا هى تركت فى الأرض المؤجرة دون جمعها .

وكذلك يجوز للمؤجر أن يطلب تعيين حارس على المحاصيل الزراعية إذا قام نزاع بينه وبين المستأجر حول تفسير شروط الأيجار ومدى أحقية المؤجر لجزء من المحصولات إلى جانب قيمة الأيجار ، وتكون مهمة الحارس فى هذه الحالة هى جمع المحاصيل وبيعها وإيداع ثمنها خزانه المحكمة على ذمة الفصل فى هذا النزاع .

ويجوز له أيضا أن يطلب تعيين حارس على الأعيان المؤجرة لتحصيل الأيجار إذا امتنع المستأجرون عن سدادها انتظاراً للفصل فى النزاع الخاص بإعلان التنازل عن الأيجار .

ويجوز له أيضا يطلب أن تعيين حارس على العين إذا قام نزاع بينه وبين المستأجر بشأن تجديد عقد الأيجار تمهيداً ضمناً ، ليقوم الحارس بإيداع غلة العين خزانه المحكمة إلى أن يفصل فى هذا النزاع .

كما يجوز له أن يطلب تعيين حارس على العين ليقوم بتحصيل الإيجار من المستأجرين وإيداعه خزانة المحكمة حتى يفصل في دعوى بطلان حجز ما للمدين لدى الغير الموقع تحت يد المستأجرين .

وقضى أنه يجوز تعيين حارس قضائي ليتولى قبض الإيجار الى الحالة والمستعجلة اذا أوقع الدائن حجراً على الإيجارات المستحقة لمدينه قبل المستأجرين ولو كان طلب تثبيت الحجز قد قدم بالفعل لمحكمة الموضوع لتحكم فيه .

٢ - بناء على طلب المستأجر

من المستقر عليه أنه يجوز تعيين حارس بناء على طلب المستأجر كلما عمد المؤجر الى تعطيل احدى المرافق الجوهرية الملحقه بالعين المؤجرة بقصد حرمان المستأجر من الانتفاع بها

ولقد نظم المشرع احكاماً خاصة تكفل للمستأجر حق الانتفاع بالعين المؤجرة ، وخص قاضي الأمور المستعجلة بها .

(فتنص المادة ٢٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أنه :

« لا يجوز حرمان المستأجر من أى حق من حقوقه أو منفعة أو من أية ميزة كان ينتفع بها .

ولقاضي الأمور المستعجلة أن يأذن للمستأجر في هذه الحالة باعادة الحق أو الميزة على حساب المؤجر خصصاً من الأجرة المستحقة وذلك بعد اعذار المؤجر باعادتها الى ماكانت عليه في وقت مناسب .

ونصت المادة ٩ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على أنه :

إذا لم يتم الاتفاق على توزيع تكاليف الترميم والصيانة فيما بين الملاك والشاغلين فيما بينهم — يجوز لأى منهم الالتجاء الى قاضي الأمور المستعجلة لتوزيع هذه التكاليف بين الملاك وبين الشاغلين وتحديد نصيب كل شاغل » .

ولاحظ أن اذن القاضي المستعجل للمستأجر باجراء الاصلاحات أو الترميمات على حساب المؤجر أو توزيع نفقات التكلفة بين المؤجر والمستأجر ،

فالأصل أن المستأجر هو الذى يقوم بتنفيذ الأعمال اللازمة لاعادة الحق أو الميزة المعلقة بمقتضى الحكم الصادر لمصلحته ، إلا أن ذلك لا يمنع القاضى من أن يندب حارساً لأداء هذه المهمة إذا طلب منه المستأجر ذلك ، ويأمر عند اختيار الحارس أن تكون له دراية فنية على المسألة المعهود إليه القيام بها ، فإذا فرضت الحراسة على مصعد لأصلحه وجب أن يندب الحراسة أحد المهندسين الاختصاصيين بأصلاح المصاعد الكهربائية .

وقد قضى أن تعيين حارس قضائى على مصعد لإدارته والإشراف على تسييره وتعيين المستأجر من الانتفاع به .

كما قضى بتعيين حارس على جهاز تسخين لإدارته وإمداد المستأجر بالمياه الساخنة .

المبحث السابع « الحراسة على الطبقات »

تمهيد :

يراد بملكية الطبقات ، ملكية العقارات المقسمة الى طبقات أو شقق إذا تعدد الملاك وكان لكل منهم طابق أو شقة يملكها ملكية خاصة .

فيوجد تعدد للشقق ، وتعدد للملاك . فلا يمكن أن يتحقق هذا النوع من الملكية إذا كانت العقارات المزلفة من عدة طبقات مملوكة لمالك واحد ، ولا يشترط أن يكون جميع ملاك الشقق المقسمة إلى طبقات أو شقق من أشخاص طبيعيين ، وإنما يجوز أن يكونوا من أشخاص معنويين ويشترط أن يستقل كل مالك بوحدة من وحدات العقار المكونه من عدة طوابق أو شقق .

ونصت المادة ٨٥٦ من القانون المدني على مايلي :

- ١ — اذا تعدد ملاك طبقات الدار أو شققها المختلفة ، فانهم يعدون شركاء في ملكية الأرض وملكية أجزاء البناء المعدة للاستعمال المشترك بين الجميع ، ويبرحه خالص الأساسات والجدران الرئيسية والمداخل والأقبية والأسطح
- ٢ — وهذه الأجزاء المشتركة من الدار لاتقبل القسمة ويكون نصيب كل مالك منها قيمة الجزء الذي له في الدار ، وليس للمالك أن يتصرف في نصيبه هذا مستقلا عن الجزء الذي يملكه .
- ٣ — والحواجز الفاصلة بين شقتين تتكون ملكيتهما مشتركة بين هاتين الشقتين .

وهذه المادة تضع قاعدة عامة هي أن ملكية الطبقات تشمل على ملكية مفرزة هي الطبقات أو الشقق التي يملكها مفرزة ملاك متصدون ، وملكية شائعة شيوخاً جبرياً على أجزاء البناء المعدة للاستعمال المشترك بين الجميع .

ويكون لكل مالك أن يستعمل الجزء المشترك وفقاً لطبقته والفرص الذي خصص له كما لو كان مملوكاً ملكية خاصة وذلك بشرطين ، هما ألا يترتب على هذا الاستعمال تعديل في الفرص الذي خصص الشيء أو أضراراً بحقوق الشركاء الآخرين ، والا يستعمل الجزء المشترك في خدمة عقارات أخرى .

وعلى هذا فإذا قام نزاع بشأن عمل ما ، صدر من أحد الملاك ، وأريد معرفة ما إذا كان هذا العمل مباحاً أو محظوراً وجب أن نبحث أولاً عما إذا كان فيه إخراج للأجزاء المشتركة عن وظيفتها أم لا . فإن كان يخرجها عما أعدت له فهو غير جائز ، وفي هذه الحالة يكون للشركاء أن يطلبوا منع هذا العمل المخالف لوظيفة الشيء دون أن يكون عليهم أن يطلبوا منع هذا العمل المخالف لوظيفة الشيء ، ودون أن يكون عليهم أن يثبتوا أنه أضر بهم .

وهذه القيد المادة ٢/٨٥٧ مدني في أنه لا يجوز للمالك أحداث أي تعديل في الأجزاء المشتركة بغير موافقة جميع الملاك حتى عند تجديد البناء إلا إذا توافرت عدة شروط منها :

١ — أن يكون التعديل على نفقته الخاصة . ٢ — أن يكون من شأن هذا التعديل أن يسهل استعمال تلك الأجزاء . ٣ — ألا يغير من تخصيصها . ٤ — ألا يلحق ضرراً بالملاك الآخرين .

ويلزم خلال الطبقات أو الشقق قبل كل شيء بالتزام سلبى إذ عليهم أن يتحملوا الشروع .

(المادة ٢/٨٥٦ مدني) . وعلى كل مالك أن يشارك في تكاليف حفظ الأجزاء المشتركة وصيانتها وإدارتها وتجديدها . كل بحسب حصته .

النظام القانوني لاتحاد الملاك

نظراً لكون الشروع في ملكية الطبقات أو الشقق إجبارياً ، بحيث لا يجوز طلب القسمة فيه ، فقد أتاح القانون للملاك الطبقات أن يكونوا اتحاداً فيما بينهم لإدارة الأجزاء المشتركة .

تنص المادة ٨٦٢ مدنى .

١ — حينما وجدت ملكية مشتركة لعقار مقسم إلى طبقات وشقق ، جاز للملاك أن يكونوا اتحاداً فيما بينهم .

٢ — ويجوز أن يكون الغرض منه بناء العقارات أو مشتراها لتوزيع ملكية أجزائها على اعضائها .

غير أن المشرع تدخل في قانون إيجار الأماكن رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في المادة ٧٣ ونص على أنه :

« إذا زادت طبقات المبنى أو شققه على خمس وجاور عدد ملاكها خمسة أشخاص قام بقوة القانون اتحاد الملاك المنصوص عليه في المادة ٨٦٣ مدنى .
ويعتبر ملاك الطبقة أو الشقة مالكا واحداً ولو تعددوا » ويكون البائع عضواً في الاتحاد حتى تمام الوفاء بكامل أقساط الثمن ، كما يكون المشتري بعقد غير مسجل عضواً في الاتحاد » .

وبناء على ذلك صار اتحاد الملاك وجوبياً بقوة القانون من هؤلاء الملاك دون حاجة إلى موافقتهم على ذلك

ويلاحظ أن الاجراءات المنصوص عليها في القانون المدنى وقانون إيجار الأماكن رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ شبيهة باجراءات الحراسة ولو أنها تختلف عنه من بعض الوجوه . فتعيين الأمور يصدر بقرار من رئيس المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقار بناء على طلب أحد الشركاء بعد اعلان الملاك الآخرين لسماع أقوالهم ، وذلك في حالة عدم تحقق الأغلبية المنصوص عليها على تعينه ، كما أنه يجوز عزل الأمور بقرار تتوافر فيه الأغلبية . أما الحارس القضائى فيصدر بتعيينه وعزله حكم من المحكمة المختصة .

وعلى ذلك فلا يجوز إعمال نظام الحراسة على حالات ملكية الطبقات لاختلاف التنظيم القانونى لكل منهما .

المبحث الثامن الحراسة القضائية على حق الانتفاع

تنص المادة ٩٨٨ مدنى على ماأتى :

١ — « على المنتفع أن يستعمل الشيء بحالته التى تسلمه بها وبحسب ما أعد له وأن يديره ادارة حسنة .

٢ — وللمالك أن يعترض على أى استعمال غير مشروع أو غير متفق مع طبيعة الشيء ، فإذا أثبت أن حقوقه فى خطر جاز له أن يطلب بتقديم تأمينات ، فان لم يقدّمها المنتفع أو ظل على الرغم من اعتراض المالك يستعمل العين استعمالا غير مشروع ، أو غير متفق مع طبيعتها ، فاللقاضى أن ينزع هذه العين من تحت يده وأن يسلمها إلى آخر يتولى إدارتها ، بل له تبعا لخطورة الحالة أن يحكم بانتهاء حق الانتفاع دون اخلال بمقدد من الغير .

ونقض ذلك على أنه يجوز للمالك الرقبة أن يطلب من قاض الأمور المستعجلة تعيين حارس قضائى على الشيء المقرر عليه حق انتفاع ، ولكن يشترط للحكم بهذا الاجراء توافر الشروط الآتية :

١ — أن يكون المنتفع قد استعمل الشيء فى غير ماأعد له ، بحيث تصبح الرقبة فى خطر نتيجة لهذا الاستعمال غير المشروع .

٢ — أن يكون المالك قد أنذر المنتفع بالكف عن هذا الاستعمال غير المشروع مع تكليفه بتقديم تأمينات .

٣ — أن يمتنع المنتفع عن تقديم التأمينات أو يظل على الرغم من اعتراض المالك يستعمل الشيء استعمالا غير مشروع أو غير متفق مع طبيعته . فإذا توافرت هذه الشروط جاز للقاضى أن يعين حارساً على الشيء لديره ويسلم غلته للمنتفع حتى ينتهى حق الانتفاع .

وليس من شك في أنه يجوز للقاضي في سبيل التحقق من توافر ركن المصلحة
المسوخ للحراسة ، أن يندب خبيراً لمعاينة العين وبيان كيفية الانتفاع بها ومدى
الاضرار التي أصابته المالك إذا كان المتفح قد داخل يستعمل العين استعمالاً غير
مشروع أو غير متفق مع طبيعتها رغم اعتراض المالك .

المبحث التاسع حالات أخرى ،

- ١ — يجوز للمدين الراهن رهن حيازة أن يطلب وضع الشيء المرهون تحت الحراسة ، إذا أداره الدائن المرتين إدارة سيئة أو ارتكب إهمالا جسيماً أو أساء استعمال حقه . ويجوز وضع العين تحت الحراسة حتى لو لم يقع نزاع بين الدائن المرتين والمدين الراهن في شيء من ذلك ، يكفي أن يكون هناك خطر عاجل يهدد سلامة الشيء المرهون .
- ٢ — يجوز للدائن أن يطلب وضع المنقول المثقل بحق امتياز لمصلحته تحت الحراسة ، إذا خشي لأسباب معقولة تبيده (المادة ١١٣٣ / ٣ مدل) .
- ٣ — في حالة الرهن الرسمي ، يلتزم الراهن بضمان سلامة الرهن ، وللدائن المرتين أن يعترض على كل عمل أو يقصر من شأنه أن يعرض العقار المرهون للهلاك أو التلف ، وله في حالات الاستمجال أن يتخذ مايلزم من الوسائل التحفظية . فيجوز للدائن المرتين أن يطلب من قاضي الأمور المستعجلة تعيين حارس قضائي على العقار المرهون يتولى المحافظة عليه واستغلاله على الوجه الذي يخصص من أجله ، أو إذا أصبح هذا الحق في خطر وتوافرت شروط الحراسة القضائية .

الصيغ القانونية
صيغ الدعاوى (١)
دعوى حراسة على عقار^(١)

أنه في يوم
بناء على طلب السيد/..... المقيم وعمله المختار
مكتب الأستاذ/..... المحامي .
أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت في تاريخه
الى حيث اقامة

- (١) السيد/..... المقيم متخاطبا مع
(٢) السيد/..... المقيم متخاطبا مع
(٣) السيد/..... المقيم متخاطبا مع

وأعلنتهما بالآتي

يملك الطالب **سهم ط** و كامل أرض ومبانى المنزل رقم
الكائن بجهة والبالغ مساحته مترا مربعا
والمحدد بالحدود الآتية :

الحد البحرى والحد القبلى والحد الشرقى
والحد الغربى ويمتلك المعلن اليهم على الشروع مع الطالب القدر
الباقى من المنزل .

ولما كان المنزل يغل رهما شهريا قدره جنبها بعد خصم
المصروفات والنفقات الضرورية الا أن المعلن اليهم (أو المعلن اليه الأول مثلا)
يستولى على كامل الربح وذلك منذ ولا يدفع للطالب نصيبه وقد
طالبه الطالب بذلك وديها دون جدوى .

(١) الصيغ القانونية : راجع مؤلف الدكتور على عرض حسن ط ١٩٨٦ - الصيغ المستعملة .

وحيث أن الطالب أقام دعوى القسمة رقم مدنى جزئى
وهى متداولة بـمجلسة وكان يحق له أن يطلب بصفة مستعجلة
فرض الحراسة على المنزل وهما ينتهى النزاع رضاء أو قضاء .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر اتلخ .

وذلك لسماعهم الحكم بصفة مستعجلة بفرض الحراسة القضائية على المنزل
الموضح الحدود والمعالم بصدر هذه الصحيفة وتعيين الطالب (أو أحد المعلنين
اليهم) حارسا عليه بدون أجر لاستلامه وإدارته الإدارة الحسنة وتحصيل الربح وبعد
خصم المصروفات الضرورية توزيع الصالى على الملاك كل بحسب حصته حتى
ينتهى النزاع رضاء أو قضاء واحتياطيا تعيين حارس من الجدول لأداء ذات المأمورية
مع إضافة المصروفات ومقابل الأتعاب على عاتق الحراسة مع حفظ حق الطالب
فيما يستحقه من ربح عن الفترة السابقة .

ولأجل العلم

دعوى حراسة على مصعد منزل

أنه في يوم

بناء على طلب السيد/ المقيم وعمله المختار
مكتب الأستاذ/ المحامى .

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى :
السيد/ المقيم متخاطبا مع

وأعلنته بالآتي

بموجب عقد ايجار مؤرخ يستأجر الطالب الشقة رقم
بالمنزل رقم الكائن بجهة والملوك للمعلن اليه وقد
نص البند من العقد على حق الطالب في الانتفاع بالمصعد .

وحيث أنه بتاريخ تعطل المصعد وبالاتصال بالمعلن اليه
لم يلق بالا مع أن القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن المصاعد الكهربائية
يلزمه بموالة صيانة المصعد وقد اضطر الطالب لزاء استمرار تعطل المصعد
الى ابلاغ الشرطة وتقرر المحضر رقم ادارى قسم أو أحوال
قسم كما أن الطالب أئذر المعلن اليه على يد محضر بتاريخ
بإعادة تشغيل المصعد ولكنه لم يمثل وظل الحال على ما هو عليه وهو ما يرب
ضررا بالطالب والمقيمين معه والمتردددين على شقته اذ أنه يسكن في الطابق الثامن
من العقار . واذ كان يحق للطالب لزاء الخطر الذى يهدده أن يلجأ الى القضاء
المستعجل للمطالبة بفرض الحراسة على المصعد لاعادة تشغيله .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر الخ .

وذلك لكي يسمع الحكم بصفة مستعجلة بفرض الحراسة على مصعد المنزل
الموضح المعالم بصدر هذه الصحيفة وتعيين (الطالب — أو المعلن اليه — أو
حارس من الجدول) حارسا قضائيا عليه بدون أجر (اذا كان الحارس من
الجدول فان الحراسة تكون مأجورة) لاستلامه واعادة تشغيله وصيانته على أن
تستوى النفقات من الأجرة المستحقة مع اضافة المصروفات على عاتق الحراسة .

دعوى حراسة عل سيارة

أنه فى يوم

بناء عل طلب السيد/ المقيم وعمله المختار
مكتب الأستاذ/ الهامى .

أنا محضر المحكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه
الى . حيث اقامة .

(١) السيد/ المقيم متخاطبا مع
(٢) السيد/ المقيم متخاطبا مع
(٣) السيد/ المقيم متخاطبا مع

وأعلنتهم بالآتى

بتاريخ بموجب عقد بيع لم يسجل باع المعلن اليه الأول
للطالب السيارة رقم (نقل أو ملاكى أو نصف نقل أو جمرک
الخ) بمبلغ جنبها وتسلم المعلن اليه الأول مبلغ على أن
يتسلم الباقي لدى التسجيل ونقل الملكية .

وحيث أن المعلن اليه الأول يأوى السيارة المبيعة فى الجراج المملوك للمعلن
اليه الأخير وقد فوجيء الطالب بالمعلن اليه الثانى يتنازع فى السيارة بمحجة أنه
حصل من المعلن اليه الأول على وعد بشرائها وأنه دفع له عربونا بناء على هذا
الوعد .

ولما كانت الحيابة فى المتقول سند الملكية وكانت السيارة فى حيازة المعلن
اليها الأول والثالث فضلا عن أن الثانى يتنازع فى هذه الحيابة وقد أقام الطالب
دعوى موضوعية رقم منظورة بجملة للبث فى موضوع
ملكية السيارة .

وإزاء الخطر الذي يهدد حقوق الطالب وهو ما يبرر الالتجاء الى القضاء المستعجل للحكم بفرض الحراسة على السيارة لحين الفصل في الملكية .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر الخ .

وذلك لكي يسمعوا الحكم بصفة مستعجلة بفرض الحراسة القضائية على السيارة الموضحة المعالم بصدر هذه الصحيفة وتمين المعلن اليه الأخير (صاحب الجاراج) أو (تعين الطالب) بصفة أصلية حارسا قضائيا عليها بلا أجر لحفظها وضمان عدم تسيرها وموالة صيانتها لحين انتهاء النزاع على الملكية بشأنها رضاء أو قضاء واحتياطيا تمين حارس من الجدول لأداء ذات المأمورة مع اضافة المصروفات ومقابل الأتعاب على عاتق الحراسة مع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى .

ولأجل العلم

دعوى حراسة على شركة تضامن

أنه في يوم

بناء على طلب السيد/..... المقيم ومجلس المختار
مكتب الأستاذ/..... المحامي

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت في تاريخه
الى حيث اقامة

السيد/..... المقيم مخاطبا مع

وأعلنته بالآتي

بموجب عقد شركة مؤرخ ومشهر قانونا يمتلك الطالب
والمعلن اليه مناصفة شركة التضامن المسماة باسم شركة

وحيث أن المعلن اليه يقوم بأعمال الادارة طبقا لعقد تأسيس الشركة ولكنه
بمكّم موقعه استأثر بكافة ايرادات الشركة وأضافها لزمته ولم يقيم بالوفاء للطلاب
بتصفيه في الأرباح وهو ما يتوافر معه الخطر على حقوق الطالب اذا بقى الحال على
ما هو عليه ويتوافر الاستعجال المتمثل في حرمان الطالب من أرباحه واستئثار المعلن
اليه بها

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر الخ .

وذلك لسماحه بالحكم بصفة مستعجلة بفرض الحراسة القضائية على الشركة
الموضحة بمصدر هذه الصحيفة وتعين الطالب حارسا عليها بأجر لادارتها
وتحصيل الربح وبعد خصم المصروفات الضرورية توزيع الصافي على الشريكين كل
بقدر حصته وتقديم كشف حساب معزز بالمستندات لكل شريك وإيداع صورة

منه قلم كتاب المحكمة واحتياطيا تعيين حارس من الجدول لأداء ذات الأمور مع
إضافة المصروفات ومقابل الأتعاب على عاتق الحراسة .

مع حفظ حق الطالب في أرباحه والربح المستحق له عن الفترة السابقة
وما يستجد وسائر حقوقه الأخرى من أى نوع كانت .

ولأجل العلم

دعوى حراسة على شركة توصية بسيطة

أنه في يوم

بناء على طلب السيد/ المقيم ومحلته المختار
مكتب الأستاذ/ المحامي .

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت في تاريخه
الى حيث اقامة .

(١) السيد/ المقيم متخاطبا مع
(٢) السيد/ المقيم متخاطبا مع

وأعلنتهما بالآتي

الطالب شريك موصى في شركة التوصية البسيطة المسماة بشركة
وذلك بحصة مقدارها

والمعلن الهمما شريكان متضامنان في نفس الشركة وطبقا للعقد فان المعلن
اليه الأول هو صاحب حق الادارة والتوقيع منفردا .

وحيث أن المعلن اليه الأول لم يعط الطالب أرباحه عن عام
كما أنه لا يطلع الطالب على حسابات الشركة وميزانيتها ويستأثر وحده بهما دون
باقي الشركاء .

وحيث أن الخطر يهدد حقوق الطالب وهو ما يبرر الاستعجال اذ لا تفلح
طرق التقاضي العادية في درء هذا الخطر .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر الخ .

وذلك لكي يسمع المعلن الهمما المحكم بصفة مستعجلة بفرض الحراسة
القضائية على شركة وتعين المعلن اليه الثاني (أو تعيين حارس

من الجدول (حارسا قضائيا عليها بلا أجر تكون مهمته إدارة الشركة وبعد خصم المصروفات الضرورية توزيع صالى الأرباح والربح على الشركاء كل بحسب حصته ووفقا لبتود عقد الشركة مع اضافة المصروفات ومقابل الأتعاب على عاتق الحراسة .

ومع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى بالنسبة للربح المستحق له عن السنوات السابقة .

ولأجل العلم

فلا بد الأهم إعلان صحيفة الدعوى بشكل صحيح خلال ثلاثة أشهر من تاريخ رفعها . فإذا تم إعلانها بشكل غير صحيح ، جاز إعادة الاعلان مصححا في خلال ذات هذا الميعاد وفقا للقواعد العامة . وحتى إذا تم الاعلان باطلا لسبب يرجع الى أحد العيوب الواردة في المادة ١١٤ مرافعات ، وحضر المعلن اليه بناء على الورقة التي شابهها العيب ، فإن واقعة الحضور تؤدي إسقاط الحق في التمسك بالبطلان .

وأكثر من ذلك فالمادة ٧٠ من قانون المرافعات تنص لكي تعتبر الدعوى كأن لم تكن لعدم تمام الاعلان في الميعاد المحدد بها على أن يكون ذلك راجعا لفعل المدعى . أي أن تتوافر رابطة السببية بين عدم الاعلان وفعل المدعى . بمعنى أنه إذا لم يمكن نسبة عدم الاعلان في الميعاد الى فعل المدعى فلا يحق للمدعى عليه التمسك بإعتبار الدعوى كأن لم تكن .

وأكثر من ذلك فنص المادة ٧٠ تنصده عبارة « يجوز للمحكمة » ، بمعنى أنه إذا توافرت كافة مقتضيات أعمال الجزاء الوارد بهذه المادة ، ومع ذلك قد تقدر المحكمة أنه لا اداعي لأعمال هذا الجزاء .

١١٤ — وبناء على كل هذه المقدمات فإذا لم يستخدم المدعى عليه الرخصة المخولة له بنص القانون ولم يتمسك بإعتبار الدعوى كأن لم تكن . أو إذا سقط حقه في ذلك لأي سبب من الأسباب . أو إذا لم تعلن صحيفة الدعوى على الأطلاق أو اعلنت بعد الميعاد ولم يمكن نسبة كل ذلك الى فعل المدعى . أو إذا توافرت كافة مفترضات أعمال الجزاء الواردة بالمادة ٧٠ مرافعات ومع ذلك ، ورغم تمسك المدعى عليه بأعمال الجزاء ، يقدر القاضي الأوجه لإعمال هذا الجزاء .

هنا يوجد اجراء تم بالمخالفة لنموذجه ، ومع ذلك يرخص المشرع ذاته للقاضي بالنص الصريح بعدم اعمال الجزاء . فيظل العمل الاجرائي المعيب قائما . وتنطلق منه كل الآثار كما لو كان قد تم صحيحا من كل الوجوه .

هل يمكن القول هنا أن المشرع يستعمل سياسة عدم المخالفة في الشكليات ؟
نعم .

فالمشرع يدرك تمام الإدراك أنه إزاء خصومة خاصة وهي ملك للأفراد . لأنها تولد لتوفير الوسط الاجرائى الملازم للحصول على الحماية القضائية .

هذه الحماية يتم التوصل اليها بإعمال القواعد القانونية الموضوعية التي تحمى الحق الموضوعى وهو حق خاص . وحتى الحماية القضائية الوقتية | فهي ترمى الى صحيح القول الى الحفاظ مؤقتا على أصل الحق لحين صدور حكم فى الموضوع يحدد محلا للتنفيذ به عليه أو للتأثير به فيه .

من هذا الإدراك ينطلق نص المادة ٧٠ فيجعل الجزاء الوارد بها متعلقا بالصالح الخاص . ويشترط ضرورة تمسك المدعى عليه بإعمال الجزاء . ويشترط فعل المدعى الذى يرجع عدم إحترام التكليف الوارد بهذه المادة اليه . ويجعل السلطة جوازية للقاضى . فله أن يحكم أولا بحكم ، وفقا لتقديره ، بإعتبار الدعوى كأن لم تكن .

وفى ضمير المشرع نستطيع القول بأنه يرمى الى حماية المراكز الموضوعية من الأهدار أو الضياع . وأنه يهدف الى عدم إطالة الاجراءات ، وإبهاط النفقات ، وجعل الحصول على الحماية القضائية عملا سهلا وسافقا .

ولكن هل يمكن القول بأن عدم المغالاة فى الشكليات يعتبر سببا من أسباب عدم فعالية الجزاء الاجرائى ؟ نعم . لماذا ؟ لأن المشرع بالترخيص الصريح يجهز للقاضى رغم كل شيء الا يحكم بالجزاء رغم توافر أسبابه . فالجزاء الاجرائى هنا غير فعال . والقاعدة الاجرائية هنا لا يتم إحترامها ، كل ذلك تحت سمع وبصر المشرع .

أفادراكا من هذا الأخير لدور الشكل بالنسبة لأصل الحق . والذى يتمثل فى أن الأول هو وسيلة لإحياء الثانى . وإدراكا من المشرع أنه لاينبغى بحال أن يكون الشكل هو وسيلة لإماتة أصل الحق ، كانت هذه الصياغة الواردة بالمادة ٧٠ من قانون المرافعات .

إذا وفى صورة المعادلات الرياضية يمكن القول بأن : عدم فعالية الجزاء الإجرأى = عدم فعالية القاعدة الاجرائية = فعالية المركز القانونى الموضوعى = فعالية القاعدة القانونية الموضوعية .

دعوى بوضع العقار المرهون حيازتها تحت الحراسة

أنه في يوم

بناء على طلب السيد/ المقيم ومحلته المختار
مكتب الأستاذ/ المحامي .

أنا محضر المحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه
الى حيث اقامة :

السيد/ المقيم متخاطبا مع

وأعلنته بالآلى

بموجب عقد رهن مؤرخ محرر بمأمورية الشهر العقارى
بجهة ومشهر بها تحت رقم بتاريخ رهن
الطالب رهنها حيازتها لصالح المعلن اليه العقار رقم بجهة
وذلك وفاء لمبلغ

وحيث أن لمعلن اليه أدار العقار المرهون ادارة سيئة وأهمل في ذلك اهمالا
جسيما بما يحق معه للطالب عملا بأحكام المادة ١١٠٦ مدلى أن يطلب وضع
العقار تحت الحراسة .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر اذع .

وذلك لكى يسمع الحكم بصفة مستعجلة بفرض الحراسة القضائية على العقار
المرهون الموضع الحدود بصدر هذه الصحيفة وتعيين حارس قضائى من الجدول
تكون مهمته استلامه وادارته واستغلاله الاستغلال الحسن حسبما أعد له وبعد
خصم المصروفات الضرورية الهداع صالى الربع خزينة المحكمة لحساب الطالب
والمعلن اليه مع الزام المعلن اليه المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة بدون كفالة .
ولأجل العلم

دعوى من دائن ممتاز بفرض الحراسة على المنقولات الضامنة لدينه

أنه في يوم

بناء على طلب السيد/ المقيم ومحلته المختار
مكتب الأستاذ/

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت في تاريخه
الى حيث لقامته :

السيد/ المقيم متخاطبا مع

وأعلنته بالآتي

الطالب يداين المعلن اليه بدين قدره بموجب سند
..... أو حكم اخ .

وباعتبر دين الطالب من الديون الممتازة بنص القانون (مادة
من قانون كذا) .

وحيث أن المعلن اليه شرع في نقل المنقولات اسلموكة له والضامنة لدين
الطالب وهي (تذكر المنقولات تفصيلا) وكان الطالب يخشى من تهديدها أو
اختفائها بحيث اذا ما أراد التنفيذ بدينه لم يجد مايقبل عليه وهو خطر على حقوق
الطالب يتوافر به الاستعجال عملا بحكم المادة ١١٣٣/٣ من القانون المدلل التي
تنص على أنه اذا خشى الدائن لأسباب معقولة تهديد المنقول المنقل بحق امتياز
لمصلحته جاز له أن يطلب وضعه تحت الحراسة .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر اخ .

وذلك لكي يسمع الحكم بصفة مستعجلة بفرض الحراسة القضائية على
المنقولات المبينة بصدر الصحيفة وتعيين الطالب (أو المعلن اليه) أو أى شخص
آخر حارسا عليها بلا أجر لحفظها نظما يتم سداد الدين بالوفاء أو الإبراء مع الزام
المعلن اليه المصروفات ومقابل الأتعاب .
ولأجل العلم .

دعوى حراسة على نقابة عمالية

أنه في يوم

بناء على طلب النقابة العامة للعاملين ومقرها
وممثليها قانونا السيد/رئيس مجلس إدارتها ومحلها المختار مكتب الأستاذ/.....
أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت في تاريخه
الى حيث اقامة :

- ١ - السيد/رئيس اللجنة النقابية للعاملين بمنشأة
بصفته ومعلن بمقر الشركة (أو بمقر اللجنة) بجهة متخطبا مع
- ٢ - السيد/رئيس مجلس إدارة منشأة (أو شركة)
بصفته ومعلن بمقرها بجهة متخطبا مع

وأعلنتها بالآتي

المعلن اليه الأول يتبع الطالبة في ممارسة نشاطه النقابي وهو مسئول قبلها عن مصالح العمال الذين تمثلهم اللجنة النقابية التي يتولى المعلن اليه الأول رئاستها وذلك امتثالا لأحكام قانون النقابات العمالية رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ وحيث أن المعلن اليه الأول بصفته رئيسا للجنة النقابية قد خرج على أحكام القانون المشار اليه وأنزل بواجباته النقابية انحلالا جسيما لأنه لم يقوم بتنفيذ ما تقتضيه المادة ١/٥٢ والمادة ٦٢ من قانون النقابات العمالية المشار اليه واللتان توجبان عليه أن يقوم بتزويد حصة النقابة العامة الطالبة من الاشتراكات النقابية المستقطعة من العمال أعضاء النقابة رغم أن الطالبة أرسلت اليه استعجالا متكررة خلال الفترة من الى ولم يتقبل لهذه الطلبات الأمر الذي أصبح الأغراض التي انشئت من أجلها النقابة وهي القيام على رعاية مصالح العمال مستهدفة للخطر فضلا من أن مسك المعلن اليه الأول يتم عن سوء الإدارة .

وحيث أن المعلن اليه الثاني ملزم طبقا للمادة ٦٢ من قانون النقابات سالف الذكر بإرسال اشتراكات عمال شركته المنتمين للنقابة العامة الطالبة اليها بعد استقطاعها في كل شهر حتى تتمكن الطالبة من ممارسة نشاطها .

وحيث أن الطالبة قد أُنذرت كلا من المعلن اليها الأول والثاني بالانذار على يد محضر بتاريخ بمراجعة أحكام القانون وإرسال الاشتراكات في المواعيد المقررة ولكنهما لم ينفذا ما جاء بهذا الانذار مما يحق معه للطالبة بصفقتها وإزاء هذا الخطر والاستعجال أن تطلب باجراء وقتي فرض الحراسة على اللجنة النقابية التي يرأسها المعلن اليه الأول نظما تتخذ الطالبة الاجراءات القانونية لتحصيل الاشتراكات والبت في المخالفات المنسوبة للمعلن اليه الأول مع حفظ حق الطالبة في احوالة المعلن اليه الأول للمحاكمة التأديبية في ضوء أحكام قانون النقابات العمالية سالف الذكر .

بناء عليه :

أنا المحضر سالف الذكر الخ .

وذلك لكي يسمع المعلن اليه الأول في مواجهة الثاني الحكم بصفة مستعجلة بفرض الحراسة القضائية على اللجنة النقابية للعاملين بشركة وتعين الطالبة حارسا عليها بلا أجر لإدارة شئونها وتحصيل الاشتراكات وممارسة النشاط النقابي وفقا للامحة النظام الأساسي للنقابة واعداد كشف سنوي بالحساب مؤهلاً بالمستندات وإيداع صورته لدى الاتحاد العام لنقابات العمال طبقا للقانون حتى ينتهى الخلف رضاء أو قضاء مع اعفاء كل من الطالبة والمعلن اليها من المصروفات طبقا للمادة ٥٦ من قانون النقابات العمالية ١٩٧٦/٣٥ وإضافة مقابل الأتعاب على عائق الحراسة بحكم مطهر من الكفالة .

دعوى حراسة على تركة

أنه في يوم
بناء على طلب المقيم ومحلته المختار مكتب
الأستاذ المحامي
أنا محضر محكمة الجزئية أنتقلت في تاريخه
الى كل من :

- (١) السيد/ المقيم متخاطبا مع
(٢) السيد/ المقيم متخاطبا مع
(٣) السيدة/ المقيمة متخاطبا مع

وأعلنتهم بالآتى

تاريخ تولى لرحمة الله المرحوم وهو
مورث الطالب والمعلن اليهم
ولما كان الطالب يستحق في التركة نصيبا قدره
يستحق المعلن اليهم باقى التركة .
وحيث أن المورث ترك ما يورث عبارة عن تركة تتألف من عقارات وأطيان
زراعية ومنقولات يثانها كالآتى :

- أولا : الأرض الزراعية (تذكر تفصيلا) .
ثانيا : العقارات (تذكر تفصيلا) .
ثالثا : المنقولات (تذكر تفصيلا) .

ولما كان المعلن اليهم يضعون يدهم على كامل أعيان التركة ويوفضون
تقسيمها واعطاء الطالب حقه كما أنهم يستولون على ما تغله من أعيان التركة من
نوع .

وازاء الخطر الذى يتهدد حقوق الطالب فانه يحق له طبقا للمواد ٨٢٨ ومابعدها من القانون المدنى أن يطلب بصفة مستعجلة فرض الحراسة القضائية على التركة .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد أعلنت الخ .

وذلك لسماحهم بالحكم فى مادة مستعجلة بفرض الحراسة على أعيان تركة المرحوم الموضحة تفصيلا بصدور هذه الصحيفة وتعيين حارس من الجدول لاستلامها وإدارتها وبعد خصم المصروفات الضرورية والرسوم والضرائب اعطاء كل وارث نصيبه حتى ينتهى رضاء أو قضاء مع اضافة المصروفات على عاتق الحراسة .

ولأجل العلم .

دعوى حراسة على صيدلية

أنه في يوم
بناء على طلب السيد/ المقيم ومحل الاختار
مكتب الأستاذ/ المحامي
أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت في تاريخه
الى حيث إقامة السيد/ المقيم متخاطبا مع

وأعلنته بالآتي

يمتلك الطالب المحل الكائن بجهة ورغبة منه في استثمار ماله في وجه مشروع فقد اتفق مع المعلن اليه ومهنته صيدلى على أن يقوم الطالب بتجهيز المحل كصيدلية وفي سبيل ذلك اتفق الطالب مايقرب من جنبها في اعداد وتجهيز الصيدلية وخصص رأسمالا قدره لشراء الأدوية وغير ذلك مما يقتضيه نشاطها كما اتفق على أن يتولى المعلن اليه اتخاذ الاجراءات اللازمة للترخيص والاستغلال وفقا لأحكام القانون رقم ١٢٧ سنة ١٩٥٥ الخاص بمزاولة مهنة الصيدلة واتفق على أن يتقاسم الطالب والمعلن اليه الأرباح سنويا مناصفة بينهما بموجب حسابات ودفاتر منتظمة وأصبحت تمارس النشاط باسم صيدلية الشفاء الجديدة .

الا أن المعلن اليه قد أغراه الطمع فزعم أن الصيدلية تخسر وبذلك حرم الطالب من ثمرة ماله ومن أرباحه كشرهك برأس المال والمكان بل أن المعلن اليه ينكر هذه المشاركة . وازاء الخطر البادى والذي لاينفى لدثره اجراءات التقاضى العادية وبالتالي الاستمجال المبرر لاختصاص القضاء المستعجل .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر الخ .

وذلك لكي يسمع الحكم بصفة مستعجلة بفرض الحراسة على الصيدلية
الموضحة الخلود والمعالم بصدر هذه الصحيفة وتعيين الطالب حارسا عليها بدون
أجر لادارتها وبعد خصم المصروفات الضرورية ابداع صاقي الربح مخزنة المحكمة
حتى يفصل في أصل النزاع واحتمالها تعيين خبير فني (أو تعيين المعلن اليه)
لأداء ذات المأمورية مع اضافة المصروفات ومقابل الأتعاب على عاتق الحراسة .
ولأجل العلم .

دعوى حراسة على أرض شائعة

أنه في يوم

بناءً على طلب السيد/..... المقيم ومجله المختار
مكتب أنا المحضر بمحكمة الجزئية
أنتقلت في تاريخه أعلاه الى كل من :

(١) السيد/..... المقيم متخاطبا مع

(٢) السيد/..... المقيم متخاطبا مع

وأعلنتهما بالآتي

يمتلك المعلن اليه الأول نصف الأرض الفضاء البالغ مساحتها
الكائنة بجهة والمحددة بالحدود الآتية الحد الشرق
والغرب والبحرى والقبلى كما يمتلك المعلن اليه الثانى
النصف الآخر من الأرض على المشاع وقد باع الأخير نصيبه للطالب بموجب عقد
بيع عرفى لم يسجل بعد .

وحيث أن المعلن اليه الأول شرع في تسوير كل الأرض تمهيدا للبناء عليها
دون الاعتداد بملكية الطالب الذى دفع للمعلن اليه الثانى (البائع) مقدم الثمن
وقد برر المعلن اليه الأول مسلكه في الاستيلاء على كامل الأرض بأنه يمتلكها كلها
ولايعترف بالبائع العرفى الذى تم بين الطالب والمعلن اليه الثانى .

واذ كان يحق للطالب طبقا للمواد ٨٢٨ ومابعدها من القانون المدنى أن
يطلب فرض الحراسة على الأرض المتنازع عليها نظرا للخطر الذى يهدد حقوقه
سيما وأن الطالب أقام دعوى موضوعية بصحة ونفاذ البيع وهى الدعوى رقم
لسنة المتصورة بمجلسه

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر الخ .

وذلك لكي يسمع المعلن الیهما الحكم بصفة مستعجلة بفرض الحراسة القضائية على الأرض المبيعة المحدود والمعالم بصدر هذه الصحيفة وتعين الطالب (أو خبير من الجدول) حارسا عليها لاستلامها وإدارتها وبعد خصم المصروفات الضرورية الهداع صافي الربح المتحصل خزينة المحكمة حتى يفصل فی أصل النزاع رضاء أو قضاء مع إضافة المصروفات على عاتق الحراسة .

ولأجل العلم

الفصل الخامس الحكم في دعوى الحراسة

المبحث الأول اجراءات لرفض الحراسة

طريقة رفع الدعوى :

إذا رفعت دعوى الحراسة المستعجلة كدعوى مبتدأة ، فانها ترفع بصحيفة تودع قلم الكتاب ثم تعلن للخصم في موعد أقصاه ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب وإلا جاز اعتبارها كأن لم تكن . وتعتبر الدعوى مرفوعة ومنتجة لآثارها من تاريخ إيداعها قلم الكتاب ، لامن تاريخ اعلانها إلى المدعى عليه ، وهم الاعلان تكليفه بالحضور أمام المحكمة المستعجلة بمجرد أربع وعشرين ساعة .

أما إذا رفع بطريقة التبع لدعوى أصل الحق . أي بطلب فرعى يقوم متصلا بدعوى قائمة بالفعل أمام قاضي الأمور المستعجلة أو محكمة الموضوع . ويتعين في الطلب الفرعى أن يتوافر على شرطى الاستعجال وعدم المساس بأصل الحق . وقد يفصل في الطلب العارض المستعجل مع الطلب الأصل بحكم واحد . وقد يفصل في الطلب الأصل ثم يبت بعد ذلك في الطلب العارض ، كما اذا كان يحتاج الى تمحيص للبت فيه . وقد يبت في الطلب العارض المستعجل قبل الفصل في الطلب الأصل . وهذا هو الوضع الغالب .

وقد تساهل المشرع في شأن طريقة ابداء الطلب العارض ، فكما أجاز تقديمها للمحكمة المستعجلة بالطريقة التي ترفع بها الدعوى للمبتدأة سمح أيضا برفعها بطرق مبسطة أخرى ، كابدائها شفاة في الجلسة وفي حضور الخصم الموجهة اليه واثباتها في محضرها أو بأن يشتمها بذاكرة يطلع عليها ذلك الخصم أو في أى ورقة من أوراق الدعوى توجه اليه .

ويترتب على رفع دعوى الحراسة . وجوب الحكم في الطلب وعدم تجاوزه إلى ما هو أكثر وان اغفلت بعض الطلبات جاز لصاحب الشأن أن يكلف خصمه الحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه طبقاً لنص المادة ١٩٣ مرافعات .

والقضاء المستعجل له سلطة مطلقة عند الحكم في الاجراءات الوقتية متى كان موضوعها يدخل في اختصاصه ، فله بحث المنازعات والحقوق التي تعرض أمامه لايفصل فيها وإنما للحكم في الاجراء المؤقت المستعجل خصوصاً وأن قراراته وقتية ترمى إلى المحافظة على الحقوق القائمة بالفعل . والقضاء المستعجل لايتقيد عند الحكم في الدعوى بذات الطلبات التي تطرح أمامه بل له أن يعدل أو يغير منها أو يقضى بخلافها طبقاً لما يراه حافظاً لحقوق الطرفين بشرط ألا يمس في كل ذلك الموضوع أو يتجاوز فيه الحدود التي أرادها الخصوم . وإلا اعتبر قاضياً بما لم يطلب منه واضحى في هذه الحالة مخالفاً للقانون

ولا يترتب على رفع الدعوى المستعجلة قطع التقادم لأنها محصورة في نطاق الحكم بأمر وقتى لا تأثير له على الموضوع

ويشترط لقبول الدعوى

١ — المصلحة فتنص المادة الثالثة من قانون المرافعات على أنه لايقبل أى طلب أو دفع لا يكون لصاحبه مصلحة فيه . فالمصلحة ليست شرطاً لقبول الدعوى فحسب بل هي شرط لقبول أى طلب أو دفع . ويبحث المصلحة في نطاق الدعوى المستعجلة إنما يكون أخذاً من ظاهر أوراق الدعوى ومستنداتها دون حاجة إلى بحث موضوعى لاثبات توافر المصلحة بل يكفي القاضى المستعجل أن يستبين من ظاهر الأوراق توافر مصلحة كافية لقبول الدعوى من رافعها . وإذا تحققت المصلحة بعد رفع الدعوى صحت الاجراءات من بدايتها . كما وأن زوالها بعد رفع الدعوى يؤدي أيضاً إلى عدم قبولها لانعدام المصلحة فيها ، وعدم جدواها ولاغير من ذلك سبق توافرها عند رفعها إذ أن المصلحة شرط لازم لقبول الدعوى قبل وأثناء نظرها .

٢ — ويشترط أيضا العفة : يجب أن يتوافر في رافع الدعوى المستعجلة مصلحة شخصية مباشرة أى صفة في رفع الدعوى . ولا يملك القاضى المستعجل وهو بصدد الفصل في اجراء وقتى لاحجية له أمام قضاء الموضوع أن يفصل بشكل قطعى وحاسم في صفات الخصوم ، لأن ذلك يحس أصل الحق ، بل له أن يبحث من ظاهر الأوراق عما إذا كانت صفة المدعى رافع الدعوى تقوم على سند جدى بالنظر إلى الاجراء الوقتى المطلوب من عدمه .

٣ — ولا تشترط الأهلية وذلك نظرا لطبيعة الدعوى المستعجلة وما تقتضيه من سرعة لدرة الخطر العاجل ، ولكونها تفصل في اجراء وقتى لا يمس أصل الحق ، ومن ثم فإن لكل ذى مصلحة الحق في إقامة دعوى مستعجلة ولو كان غير أهل للتقاضى . كالتاجر والمهجور عليه إلا إذا كان فاقد الأهلية كاملا فلا يجوز .

المبحث الثاني اختيار الحارس

الأصل أن يكون تعيين الحارس سواء كانت الحراسة اتفاقية أو قضائية باتفاق ذوى الشأن جميعاً ، فإذا لم يتفقوا تولى القاضى تعيينه .

وإذا فرضت الحراسة على المال المشترك وأنفقت أغلبية الشركاء بحسب قيمة أنصبتهم على اختيار مدير لهذا المال ، ولم يوجه أحد من أصحاب الأقلية أى معطن عليه تضعف الثقة به . تعيين على القاضى المستعجل أن يعهد إلى مرشح الأغلبية بإدارة هذا المال على الوجه الذى اتفقت عليه الأغلبية ، وذلك تمشياً مع اتجاه الشارع فى احترام رأى الأغلبية عند اختيار مدير لإدارة المال الشائع ، بل أن الشارع أوجب أعمال رأى الأغلبية إلى حد النص أن يكون لها الحق لا فى تعديل الفرض الذى أعد له المال الشائع وإحداث تغييرات أساسيه فيه ، بل وفى التصرف فى هذا المال إذا استدعوا فى ذلك إلى أسباب قوية .

وفى غير ماتقدم يكون للقاضى السلطة فى اختيار شخص الحارس وتعيين طريقة إدارته للمال محل الحراسة .

وليس ثمة ما يمنع من اسناد الحراسة إلى أحد الطرفين إذا لمس فيه القاضى المقدرة على مباشرة المأمورية فى كفاءة ونزاهة أو كان أكثر يساراً من الخصم الآخر ، ولم يوجه ضده أى معطن جدى ، وخاصة إذا كان المال المتنازع عليه ضعيف القيمة ، وقبل الخصم الحراسة بلا أجر حتى لا يهتق الخصوم بنفقات الحراسة إذ تولاهما أجنبى .

ولكن يجوز عند تعارض مصالح ذوى الشأن أو عند انعدام الثقة بينهم أو عندما يبلغ الخلاف بينهم حداً لا يرجى معه أى توفيق أن يعهد القاضى بالحراسة إلى أحد الحراس المقدمين بجنول المحكمة حتى يتمكن من إدارة المال المتنازع عليه فى جيدة تامة وعزله عن مواطن الخلاف القائم بين ذوى الشأن .

ويجوز للقاضي أن يعهد بالحراسة إلى أكثر من حارس واحد إذا وجد ضرورة لذلك ، فيكلفهم بأداء المأمورية مجتمعين على النحو المبين بالحكم . فلا يجوز لأحدهم الانفراد بأمر أى عمل قانونى إلا بموافقة الباقيين . ولكن ليس معنى هذا أن يوقعوا جميعاً عند التعاقد مع الغير ، بل يكفى أن يبرم أحدهم العقد ويقره الباقيون بعد ذلك ولو ضمناً ، كما يجوز لأحدهم الأفراد بالأعمال التى تقتضيها حسن الإدارة دون حاجة الى تبادل الرأى مع الآخرين ، كما أن وفاة أحد الحراس لا تحول دون قيام الباقيين بكافة الأعمال اللازمة لإدارة الأموال محل الحراسة دون انتظار تعيين حارس آخر بدلاً من المتولى .

وهناك حالات يصعب معها إدارة المال المتنازع عليه بمعرفة أحد حراس الجدول المعينين من المحكمة ، كما لو كانت إدارة هذا المال تتطلب كفاءة أو خبرة فنية كالمعاهد العلمية أو الصيدليات أو الفنادق أو المطاعم وغيرها ، ففى هذه الأحوال يحسن بالقاضى مراعاة لمصالح ذوى الشأن أن يعهد بالحراسة إلى أحد المختصين ممن له خبرة فنية فى إدارة هذا المال ، كما يحسن بالنسبة للشركات ومحال التجارة اسناد الحراسة إلى الشريك أو المدير القائم بالإدارة حتى لا تتعطل أعمال الشركة بسبب تعيين حارس أجنبى ، فيحسن أن ينضم إليه الشريك أو المدير القائم بالإدارة فتوافر بذلك للحارس الاشراف على أعمال الإدارة ومراقبتها .

المبحث الثالث استبدال الحارس

فيحتص قاضي الأمور المستعجلة بعزل الحارس القضائي بناء على اتفاق الخصوم أو على طلب بعضهم أو بناء على طلب أى شخص له مصلحة في تغيير الحارس حتى ولو كانت الدعوى التي ترقب عليها تعيين الحارس منظورة أمام محكمة الموضوع ، لأن ذلك يعد من قبيل الاجراءات التحفظية التي تدخل في حدود ولاية القضاء المستعجل بنص المادة ٤٥ مرافعات .

ويشترط لاختصاص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم بهذا الاجراء أن يكون طلب عزل الحارس مستنداً إلى واقعة جديدة لاحقة لحكم الحراسة ، كما لو أساء الحارس أداء مأموريته أو تخلى عنها أو وكل كل شئونها إلى غيره ، أو اقتضت الضرورة استبدال حارس مأجور بآخر مجانا لتخفيف مصاريف الحراسة بسبب ضعف موردها .

وقضى بأن الضرورة التي تقضى بتخفيض مصاريف الحراسة بواسطة استبدال حارس بآخر مجانا تعتبر في ذاتها سبباً كافياً للاستعجال واختصاص قاضي الأمور المستعجلة بها .

وإذا كان طلب عزل الحارس مؤسساً على سوء الإدارة فكل ما تحمله اختصاص قاضي الأمور المستعجلة هو فحص ظاهر المستندات المقدمة من الطرفين ومناقشتها لتعرف مدى جدية الطعون الموجهة ضد أعمال الحارس ، فان استبان له أنه قد أهمل إصلاح الأعيان محل الحراسة أو لم يقيم بتوزيع الغلة على مستحقها دون مبرر ، أو أهمل مطالبة المستأجرين بالأجرة حتى تراكت عليهم دون أن يكون هناك أى ضمان للوفاء بها أو أنه أجر هذه الأعيان بما هو دون أجر المثل فيتعين في هذه الحالات القضاء بعزله من الحراسة وإقامة آخر بدلاً عنه .

وإذا طعن أحد الخصوم في صحة كشوف الحساب المقدمة من الحارس ، فكل ما يتحمل اختصاص قاضي الأمور المستعجلة هو فحص هذه الكشوف

فحصاً ظاهرياً ، فإذا استبان له أن الحارس أستأثر بغلة الأعيان ولم يوزعها على المستحقين توزيعاً عادلاً أو حاد من أداء مأموريته ولم يقيم بإيداع المبالغ المتحصلة خزانة المحكمة إذا كان قد كلفه بذلك ، أو أسرف في تقدير المصروفات اسرافاً يبعث على الشك في أمانته ، أو كانت المستندات المرفقة بكشف الحساب مصطنعة بقصد منها التهميه وإخفاء الحقيقة . ففي هذه الحالات يعتبر الحارس قد قصر في أداء واجبه تقصيراً جسيماً ويتعين لذلك عزله من الحراسة . أما إذا كان العطن في كشف الحساب مما لا يمكن القطع بمجديته إلا بتحقيق موضوعي كالأحالة إلى التحقيق أو ندب خير لتصفية الحساب بين الطرفين أو كان العطن مبهماً غير محدد ، ففي هذه الحالات ينقض وجه الخطر المبرر لاستبدال الحارس .

وإذا خالف الحارس حكم الحراسة فيما قضى به من تكليفه بإيداع كشوف الحساب فلم يكتب المحكمة في المواعيد التي حددت لذلك ، فلا يعد هذا الخطأ جسيماً يبرر العزل حتى كان الحارس قد قام بتوزيع الغلة على مستحقيها أو إيداعها خزنة المحكمة طبقاً لما رجه له الحكم ، وأبدى من الإعدادار المقبولة التي حالت بينه وبين تقديم كشوف الحساب في مواعيدها المقررة .

ولقد أوجبت المادة ٧/٧٣٤ مدني على الحارس بعدم تمكين أحد ذوى الشأن من حفظ المال أو الحلول محله في أداء مأموريته كلها أو بعضها سواء كان ذلك بطريق مباشر كالتنازل إليه عن الحراسة أم إيداع المال لديه ، أو بطريق غير مباشر كالتأجير إليه إلا إذا كان ذلك برضاء سائر ذوى الشأن .

والحكمة من هذا النص هو منع الحارس القضائي من إثارة أحد من ذوى الشأن على الآخرين أو يمكنه من السيطرة على الأموال الموضوعة تحت الحراسة ، ومن ثم فإذا أخل بهذا الالتزام يتعين الحكم بعزله من الحراسة واستناده إلى غيره .

وإذا كان تعيين الحارس يقوم على اعتبارات جوهريّة تتعلق بشخصيته أو ماهو مشهور عنه بالنزاهة والاستقامة التي لولاها لما ارتضاه الخصوم ، فإذا هو تخلى عن إدارة أعمال الحراسة ووكّل شغونها إلى غيره ، فللقاضي في هذه الحالة أن يستبدل به غيره .

. وإذا اتفقت كلمة أصحاب الأغلبية في المال الشائع بحسب انصيابهم ، على استبدال الحارس المأجور وإقامة آخر غيره بدون أجر فيتعين على القاضى المستعجل إجابة هذا الطلب لأن ذلك يخفف من نفقات الحراسة مالم يكن أصحاب الأقلية قد أبدوا طموحا جديدة تضعف الثقة بمرشح الأغلبية .

ولما كان الحارس القضائى يعد وكيلا عن طرف الخصومة ، فيجب أن تجعل فى دعوى الاستبدال جميع الخصوم الذين كانوا طرفا فى دعوى الحراسة ، بمعنى أنه يجب أن توجه الدعوى باستبداله إلى جميع هؤلاء الخصوم وإلا كانت غير مقبولة ، ولايزول هذا العيب إذا وجهت الهمم الدعوى أمام محكمة الدرجة الثانية لأن فى ذلك تفويتا لدرجة من درجات التقاضى عليهم . ويجب أن ترفع دعوى استبدال الحارس طبقا للأوضاع المقررة فى قانون المرافعات فلا يجوز رفعها مباشرة أمام محكمة الدرجة الثانية .

ولايجوز للمحكمة عند الحكم باستبدال الحارس بغيره أن تعمل من الأمور الميينة فى حكم الحراسة إذ تفتقر وظيفتها على عزل الحارس فقط ، مالم يتفق الخصوم على تعديل الأمور .

وإذا عين المضر المدين حارساً على المنقولات المهجوز عليها ، جاز للدائن أن يطلب عزل المدين من الحراسة واستنادها إلى غيره إذا توافرت الأسباب المعقولة التى تضعف من الثقة بنزاهة المدين واستقامته ، وفى هذه الحالة يكون قاضى التنفيذ بوضعه قاضيا للأمور المستعجلة هو المختص بالفصل فى هذا الطلب لأنه يعتبر من المنازعات المتعلقة بالتنفيذ .

المبحث الرابع تخلّي الحارس عن الحراسة

ليس الحارس القضائي ملزماً بقبول الحراسة جبراً عنه عند استنادها إليه ، إذ يجوز له أن يتخلّى عنها ، أما إذا قبل الحراسة فلا يجوز أن يتخلّى نفسها منه ، إلا بعد انتهائها أو بصدور حكم قضائي بأعفائه منها واستنادها إلى غيره .

وللمحكمة سلطة تقدير الأسباب التي تركزن عليها الحارس في طلب اعفائه من الحراسة ، فلها أن تنجيه الى طلبه اذا تبين لها وجاهة هذه الأسباب كما لو كان الحارس قد أصابه مرض يصحّره عن أداء مأموريته ، أو كان قد غيّر كل إقامته ، فأصبح يقيم في دائرة بعيدة عن الدائرة الموجودة بها الأموال الموضوعة تحت الحراسة ، أو أن مهام أعماله قد أصبحت لا تسمح له بالتفرغ لأعمال الحراسة .

أما اذا استبان للقاضي عدم جدية الأسباب التي يركزن عليها الحارس في طلب اعفائه من الحراسة ، فإن له أن يرفض هذا الطلب ويكلفه بالسير فيها إلى أن تنتهي الأسباب التي قامت عليها .

المبحث الخامس تعديل مأمورية الحارس القضائي

يجوز للقضاء المستعجل الحكم بتعديل مأمورية الحارس المحكوم بها منه إذا حصل تغير في وقائع الدعوى المادية التي كانت مطروحة أمامه وقت صدور حكم الحراسة أو إذا حصل تعديل في مركز الخصوم القانوني يقتضي منه تعديل مأمورية الحارس المعين في الحكم بالزيادة أو النقصان ، فمثلا إذا قضى حكم الحراسة بالزام الحارس بإيداع صافي ربح الأموال الموضوعة تحت الحراسة في خزانة المحكمة لوجود نزاع بين الورثة وبعضهم بخصوص كيفية وفاء دين البنك المدين المرتين مع ربح أموال الحراسة لوجود نقدية متروكة عن المورث تكفي لوفاء دين البنك واتخذ الأخير بعد ذلك إجراءات حجز عقارى لبيع الأطيان المرهونة المتنازع على وفاء دينها ، فيحق للقضاء المستعجل في هذه الحالة الحصول تغير في وقائع الدعوى (تعديل مأمورية الحارس والتصرع له بالوفاء لدين البنك مع الربح بدلا من إيداعه خزانة المحكمة مع حفظ حقوق الورثة فيما يختص ، بالمنازعات الخاصة بينهم بشأن ذلك المحكمة الموضوع . وكذلك يجوز للقضاء توسيع مأمورية الحارس معين ، فمثلا يجوز له من حراسته الى الزراعة المحجوز عليها والقائمة على الأموال الموضوعة تحت الحراسة وذلك لجمعها وبيعها كلها إذا كان في هذا الاجراء مصلحة للطرفين ، ويجوز للقضاء توسيع مأمورية الحارس حتى ولو لم يختصم هذا الأخير في طلب توسيع المأمورية .

الأحكام

١ - تعيين الحارس

لما كانت المادة ٧٣٢ من القانون المدنى تنص على أن يكون تعيين الحارس سواء أكانت الحراسة اتفاقية أم كانت قضائية باتفاق ذوى الشأن جميعا فإذا لم يتفقوا تولى القاضي تعيينه وعلى ذلك فانه في حالة ماإذا لم يتفق الخصوم على شخص الحارس فان النص سالف الذكر قد ترك الأمر للقاضي يختاره كيفما شاء

مستهدفا في ذلك بوقائع الدعوى وظروفها على أن يختار الشخص المناسب والذي يحقق اختياره صالح الطرفين المتنازعين فيجوز له أن يختار المدعى أو المدعى عليه أو كلاهما بأن يكون أحدهما حارس والآخر منضم له طالما استبان له أن ذلك الوضع يحقق صالح الطرفين مالم يكن مطعوناً في أى منهما بشمة مطاعن جدية تترتب إبعاده عن الحراسة خاصة أن الحكم يحدد مأمورية الحارس ويجعل عليه في حالة التعيين المسؤولية المباشرة أمام المحكمة عن تنفيذ تلك المأمورية .

المستفاد من نص المادة ٧٣٢ من القانون المدنى أن تعيين الحارس سواء كانت الحراسة اتفاقية أم قضائية باتفاق ذوى الشأن جميعا أما إذا لم يتفقوا على شخص الحارس فإن النص سالف الذكر قد ترك الأمر للقاضي يختاره كيفما شاء مستهدفا في ذلك بوقائع الدعوى وظروفها على أن يختار الشخص المناسب والذي يحقق اختياره صالح الطرفين فيجوز له أن يختار المدعى أو المدعى عليه أو كلاهما بأن يكون أحدهما أصليا والآخر منضمنا له طالما استبان له أن ذلك الوضع يحقق صالح الطرفين مالم يكن مطعوناً في أى منهما بشمة مطعون جدية تترتب إبعاده عن الحراسة أما إذا استبان لقاضي الأمور المستعجلة تعارض مصالح ذوى الشأن واحتمال الخلاف بينهم بحيث لا يجدى نفعا أحدهم فاته يحسن أن يكون الحارس أجنبيا عن الطرفين ويطلب أن يكون أحد حراس الجدول المقيدين لدى المحكمة وذلك منعا للمشاحنات والمنازعات بين ذوى الشأن .

لما كان المستقر عليه قضاء أنه يجوز تعيين أحد طرفي الخصومة حارسا قضائيا بلا أجر بدلا من حارس الجدول المعين بأجر طالما خلت أوراق الدعوى من شمة مطاعن جدية على شخص ذلك المرشح للحراسة وذلك توفيرا للنفقات (في هذا المعنى الدكتور السنهوري في الوسيط ج ٧ المجلد الأول ص ٩١٥) .

وإذا كان ذلك فإن المحكمة تقضى بتعيين مرشح الأغلبية حارسا قضائيا بلا أجر بدلا من حارس الجدول المعين بأجر لكونه مرشح الأغلبية ومن جهة أخرى لحلو الأوراق من شمة طعن عليه .

(الدعوى رقم ١٦٨١/٢٠٣٥) .

من المقرر أنه يجوز تعيين أحد الطرفين المتنازعين حارساً قضائياً إذا ليس في ذلك ثمة تضارب أو تناقض .

يمكن أن يكون الحارس أجنبياً عن الطرفين إذا كانت الثقة بينهما معدومة أو كانوا ذوي قرى بحيث يحسن أبعاد الحراسة عنهم تجنباً للميل والموى .

ليس هناك ثمة ما يمنع تعيين المرأة حارسة قضائية حتى ولو كان المال محل الحراسة أطياناً زراعية (طالما كان البادى أن لها دراية بالزراعة) .

كما قضت محكمة النقض بأن اختيار المدعى عليه حارساً وللاعتبارات الأخرى التي أوردتها المحكمة في صدد تبير اختياره لانهماض بهال مع تقدير الحكم قيام الخطر الموجب للحراسة متى كان الحكم مع اختياره هذا الخصم قد حدد مأموريته وجعله مسؤولاً عن تارته أمام الهيئة التي أقامته بما يكفل حقوق جميع الخصوم في الدعوى فرض تنقضى الحراسة بزوال سببها ومن ثم فالنص على الحكم المتناقض في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

(نقض مدو ١٩٥١/٦/٧ مجموعة أحكام النقض ٢ رقم ١٥٢ ص ٩٧٣) .

ب - استبدال الحارس

من المقرر أن قاضي الأمور المستعجلة يختص بنظر دعوى استبدال الحارس بناء على طلب ذوي الشأن عند توافر شرطي اختصاصه المتخصص عليهما بالمادة ٤٥ من قانون المرافعات وهي الاستعجال وعدم المساس بأصل الحق فإذا ما استبان له جدية القول بهال الحارس القضاء في أداء المأمورية الموكولة اليه بحيث يؤدي مسلكه الى الأضرار بالأموال محل الحراسة ويتقضى ذلك بدلالة أن تكون المطاع المستندة اليه أساسها مسلكها بعد تعيينه حارساً وليس قبل ذلك فإنه يقتضى بمرله وتعيين آخر بدلا منه .

المستقر عليه فقها وقضاء هو أنه اذا أهمل الحارس القضاء في أداء المأمورية الممهودة اليه بها بحيث كان من شأن هذا الإهمال تعرض المال المفروض عليه الحراسة للخطر وبالتالي تهديد مصالح ذوي الشأن أو تعمد ذلك بغية الأضرار

بذوى الشأن كان لهم أو لأحدهم الحق في طلب استبداله ويختص قاضي الأمور المستعجلة بنظر الدعوى عند توافر شرطى اختصاصه المنصوص عليهما في المادة ٤٥ مرافعات وهما الاستعجال وعدم المساس بأصل الحق فإذا ما استبان له جدية القول بهامال الحارس في أداء المأمورية الموكولة اليه بحيث يؤدي مسلكه الى الاضرار بالأموال محل الحراسة فإنه يقضى بهزله وتعيين آخر بدلا منه أو تعيين حارس آخر منضمًا له في أداء تلك المأمورية حسبما يستبان له من خطورة المطاعن الموجهة اليه أخذاً من ظاهر المستندات .

تتهد المحكمة الرأى بالقائل بأن طلب أحد الخصوم تعيينه حارسا بلا أجر يكون مفضلا على حارس الجندول طالما أنه لم توجه اليه ثمة انتقادات ضده تحول دون ذلك (في هذا المعنى الذكور السنبورى في الوسيط الجزء السابع المجلد الأول ص ٩١٥ ومابعدها) وإذا كان ذلك وكان الطالبون وهم أصحاب الأغلبية القانونية في العقار يرشحون الطالب الأول حارسا قضائيا بلا أجر بدلا من حارس الجندول وقد غلّت الأوراق من ثمة مطاعن جدية تحول دون تعيينه خصوصا وأن الحصنة محل الحراسة لا تخضع حارسا من الجندول ومن ثم تقضى المحكمة بتعيينه حارسا قضائيا بلا أجر بدلا من حارس الجندول .

لما كان المستقر عليه أن طلب استبدال الحارس هو اجراء مؤقت يختص بالفصل فيه قاضي الأمور المستعجلة حتى ولو كان موضوع دعوى قائمة لدى محكمة الموضوع في كل حالة يتوافر فيها الاستعجال ويستند الى واقعة جديدة وضرورة وضع حد لهذه الاساءة هو سبب الاستعجال المبرر لاختصاص قاضي الأمور المستعجلة (الأستاذ محمد علي رشدي قاضي الأمور المستعجلة الطبعة الثانية ١٩٣٩ ص ٣٢٧) وحيث أن وتأسيسا على ما تقدم ولما كان البادى أخذا من ظاهر أوراق الدعوى ومستنداتها أن حكم الحراسة الذى قضى به مرض الحراسة القضائية على تركة المرحوم/..... والمستندات المقدمة من المستأنفة أن المستأنف عليه الأخير وهو حارس الجندول صاحب الدور قد عين حارسا قضائيا على التركة لأداء المأمورية المبيته به .

وقد أئذرت المستأنفة على يد محضر تطلب منه تنفيذ المأمورية بعد أن أعلن

بالحكم لشخصه وقد خلت الأوراق بالرغم من ذلك من ثمة مايفيد قيامه بأداء تلك المأمورية الأمر الذى يكون ذلك المسلك من الحارس القضائى واقعة جديدة بعد صدور الحكم يترتب عليها الاساءة للمستأنفة وبالتالي الاستعجال المبرر لاختصاص القضاء المستعجل ومن ثم يتعين القضاء بعزله واستبداله بحارس الجدول صاحب الدور لأداء ذات المأمورية .

النمى على كشوف الحساب بتضاربها ومخالفتها للواقع أمر لايشير اليه ظاهر المستندات والأمر فى حاجة الى بحث متعمق موضوعى للوصول الى حقيقة تلك الكشف ومدى مطابقتها للواقع وهو يخرج عن نطاق الاختصاص النوعى للقضاء المستعجل .

إذا استبان لقاضى الأمور المستعجلة أن المطاعن الموجهة الى الحارس لا تقوم على سند جدى أو أن ترجيح احدى وجهتى النظر المتعارضتين فى حاجة الى بحث متعمق موضوعى قضى بعدم اختصاصه نوعيا بنظر الدعوى لأن فى قضائه بالعزل والحال كذلك مساس بأصل الحق .

استبدال الحارس لعدم استلامه الحراسة وقيامه بأعمالها أمر يختلف عن عزل الحارس لثمة مطاعن فى شخصه وفى طريقه تأديته لمأموريته اذ فى الحالة الأولى أمر لايتغير به ظروف الدعوى ويبقى اختيار حارس الجدول صاحب الدور البديل أمر ضرورى طالما بقي للحكم الذى عينه حجيته الموقوته أما مجال تعيين المستأنف أو المستأنف عليها أو عموما تغيير حارس الجدول بآخر من غير الجدول فذلك نطاقه أما العطن بالاستئناف على الحكم — الذى قضى بتعيينه أو توجيه مطاعن لحارس الجدول يستبان حليها وتغير بها الظروف .

لما كان من المقرر أنه اذا أهمل الحارس القضائى فى أداء المأمورية المعهد اليه بها بحيث كان من شأن هذا الاهمال تعرض المال المفروض عليه الحراسة للمخطر وبالتالي تهديد مصالح ذوى الشأن كان لهم أو لأحدهم الحق فى طلب استبداله واذا كان ذلك وكان البادى من ظاهر الأوراق أن الحارس القضائى قد غادر البلاد فى ١٩٧٧/٥/٢٧ وقد خلت الأوراق من ثمة مايفيد عودته اليها وكان فى ترك العقار

بلا خزانة خطر يهدده وبالتالي تهديده لمصالح ذرى الشأن وانتهت المحكمة لذلك الى عزله وتعيين الطالب حارسا قضائيا بلا أجر بدلا منه .

المدخل لتغيير شخص الحارس لابد وأن يبدأ ببحث المطاعن الموجبة لعزله فاذا تبين جديتها بدأ بمجال اختيار البديل .

وقاضى الأمور المستعجلة يقضى فى دعاوى العزل والاستبدال استنادا الى اختصاصه العام المسند اليه بموجب نص المادة ٤٥ مرافعات بحيث يقضى بعدم الاختصاص النوعى اذا انتفى أحد شرطى اختصاصه وهما الاستعجال أو عدم المساس بأصل الحق أو كلاهما .

تتحصر مهمة قاضى الأمور المستعجلة فى دعوى الاستبدال فى عزل الحارس اذا تبين جدية المطاعن الموجهة اليه واستبداله بآخر بدلا منه دون أى تغيير أو تبديل فى الأمور .

دعوى العزل والاستبدال ليست طريقا لاعادة بحث النزاع برتبه مرة أخرى لمساس ذلك بحجة الحكم الذى قضى بفرض الحراسة .

التأخر فى عرض الريع مدة وجيزة أمر ليس من الخطورة بحيث يستوجب عزل الحارس القضائى ومن ثم يتخلف وجه الاستعجال المبرر لاختصاص القضاء المستعجل بالعزل .

تنص المادة ٢/٧٣٧ من القانون المدنى الحارس القضائى بأن يقدم لذوى الشأن كل سنة على الأكثر حسابا بما تسلمه وبما أنفقه معززا بما يثبت ذلك من مستندات . واذا كان كان الحارس قد عينته المحكمة وجب عليه فوق ذلك أن يودع صورة من هذا الحساب قلم كتابها والمهدف من ايداع الصورة قلم الكتاب هو تمكين المحكمة من مراجعة الحساب صحيحا اذا قدم دون المستندات الدالة عليه ولى ذلك قضت محكمة النقض بأن الحكم الذى يقرر أن كشف حساب الحارس مجردا من المستندات المؤيدة له يعتبر اقرا لانه يجرى مجزئته وهو ما يهدد اعتبار الحساب صحيحا حتى يقدم الدليل على عدم صحته وبالتالي اعفاء الحارس ضمنا من تقديم المستندات المؤيدة للمبالغ التى صرفت بمقولة أنها ديون وطاها هذا الحكم

يكون غير صحيح في القانون (نقض مدني ١٩٤٨/٣/٢٥ مجموعة القواعد القانونية الجزء الخامس ص ٥٨١) ويلاحظ أنه في حالة ما إذا كان الحكم الصادر بالحراسة لم يعين للحارس مدة معينة لتقديم كشف الحساب فإنه يتعين على الحارس أن يقدم لذوي الشأن كل سنة على الأكثر حسابا بما تسلمه وما أنفقه مؤيدا بالمستندات وأيداع صورة منه قلم كتاب المحكمة ويعتبر الالتزام في هذه الحالة التزاما قانونيا عملا بنص المادة ٢/٧٣٧ من القانون المدني .

لما كان البادى أخذاً من ظاهر أوراق الدعوى ومستنداتها جديّة تلك المطاعن الموجهة للمدعى عليها الحراسة في أدائها لمهمتها ودليل ذلك هذا التعارض الصارخ والبادى لأوّل وهلة في كشف الحساب وإنذاراّب العرض المعلنة للمدعى من المدعى عليها الأولى الحراسة وإنه وإن كان الفصل في صحة تلك الكشوف من عدمها هو مسألة موضوعية تخرج عن اختصاص القضاء المستعجل إلا أن لقاضي الأمور المستعجلة أن يستبين منها الموقف السلوكي للحارس القضائي بحيث لا يكون ضرر ولا إضرار على بقية الشركاء الأمر الذي تستبين معه المحكمة جديّة مطاعن المدعى الموجهة إلى الحراسة القضائية والمبررة لعزلها من الحراسة .

المستقر عليه هو أنه إذا كان الحارس معينا على المهجوزات بواسطة محضر فإن الاختصاص بطلب عزله واستبداله بأخر يكون من اختصاص قاضي التنفيذ بوصفه قاضيا للأمور المستعجلة لأن تلك المنازعة تعتبر من المنازعات المتعلقة بالتنفيذ . وإذا كان ذلك وكان المدعى عليه قد عين حارسا على الآلة المبيّنة بالصحيفة بواسطة المحضر بموجب محضر الحجز المتوقع في ١٩٨١/٧/٢٩ ومن ثم يكون المختص باستبداله هو قاضي التنفيذ بوصفه قاضيا للأمور المستعجلة . وإذا أقيمت هذه الدعوى أمام قاضي الأمور المستعجلة فإنها تخرج عن نطاق اختصاصه النوعي .

ح - التحجى عن الحراسة :

لما كان المستقر عليه فقها وقضاء أن الحارس القضائي ليس ملزما بقبول الحراسة كأصل عام إلا أنه إذا قبلها تعين عليه الاستمرار فيها إلى حين صدور حكم بانتهاء الحراسة إلا أنه قد تعرض له عوارض تعجزه عن القيام بمهمة الحراسة على

النحو الأمثل كما إذا أقعده مرض أو لم يتمكن من أداء المأمورية لأي سبب من الأسباب كما إذا وضع الخصوم في سبيله عراقيل لا يستطيع التغلب عليها فإنه في مثل تلك الحالات له أن يتقدم إلى المحكمة التي عينته بدعوى مستقلة يطلب فيها تنحيته عن الحراسة القضائية .

وحيث أن المحكمة تستشف من قول المدعى ومن المستندات المقدمة منه والدالة على مرضه وبأن حالته الصحية لا تسمح له بمباشرة أى نشاط أن طلبه اعفائه من الحراسة له ما يبرره من ظاهرة الأوراق وليس في هذا ما ينشأ بأن أحدا يتنازع في ذلك الطلب ومن ثم ترى المحكمة إجابته إليه .

ولما كان ذلك وكان الحارس القضائي لا يمتنع نائباً عن الخصوم الشركاء في ملكية المال المفروضة عليه الحراسة فحسب بل هو أيضاً نائب عن القضاء الذي يباشر الحراسة تحت إشرافه ومراقبته وكان المدعى عليهم قد تقاعسوا عن التمثيل أمام المحكمة لإبداء الرأي فيمن يتولى الحراسة وحتى لا تصبح الحراسة شاغرة فإن المحكمة لا يسعها إلا الاتجاه صوب الجدول واختيار أحدهم حارساً قضائياً لأداء ذات المهمة .

من المقرر وفقاً للمادة ١/٣٦٩ من قانون المرافعات أنه لا يجوز للحارس أن يطلب اعفائه من الحراسة قبل اليوم المحدد للبيع إلا لأسباب توجب ذلك ويوقع هذا الطلب بتكليف المحجوز عليه والحاجز بالحضور أمام قاضي التنفيذ بميعاد يوم واحد ويجوز أن يكون ذلك بدعوى مبتدأ ترفع أمام قاضي التنفيذ بوصفه قاضياً للأمور المستعجلة إذ يفترض توافر الاستعجال ومن ثم فإن المختص بهذه الدعوى هو قاضي التنفيذ بوصفه قاضياً للأمور المستعجلة وليس قاضي الأمور المستعجلة .

د - وفاة الحارس القضائي :

لا خلاف على أنه وفاة الحارس القضائي فإنه يتمين تعيين حارس قضائي بدلاً منه طالما لم تنتهي الحراسة القضائية ذلك أن موت الحارس القضائي لا ينهي الحراسة إذ أن الحراسة ليست مرتبطة بشخص ما .

من المقرر أن وفاة الحارس القضائي لا أثر لها على استمرار الحراسة ومن ثم فلا تنتهي الحراسة القضائية بوفاة الحارس وإنما يتعين على المحكمة التي قامت بتعيينه أن تعين آخر بدلاً منه لأداء ذات المأمورية دون تعديل فيها أو تغيير .

إذا كان الحارس المتوفى من الجدول فيتعين أن يكون الحارس الجديد المعين بدلاً منه من الجدول أيضاً .

قضى بأنه ولما كان الحارس القضائي المعين وهو أحد طرق الخصومة قد توفى ومن ثم فإن الحراسة أصبحت شاغرة بوفاة الحارس ولما كان المدعى قد طلب تعيين حارساً قضائياً بلا أجر ولم توجه إليه ثمة مطاعن تحول دون ذلك ومن ثم فإن المحكمة تجيبه إلى طلبه .

قضت محكمة النقض بأنه لا يترتب على وفاة الحارس الأصلي سقوط حراسة المنضم بل يبقى الحارس المنضم إلى يثبته القاضى أو يعزله .

(نقض مدنى ١٩٥٥/١٢/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ٣٤ — ٥٢٢) .

هـ — تعديل مأمورية الحارس القضائي :

المستقر عليه أن قاضى الأمور المستعجلة يختص في حالة توافر الاستعجال بتعديل مأمورية الحارس القضائي بالتهادة أو النقصان بناء على طلب ذوى المصلحة في ذلك إذا ما استجدت وقائع لاحقة لصدور حكم الحراسة تستدعى ذلك التعديل على ألا يمس في حكمه أصل الحق ويشمل ذلك مد نطاق الجراسة أو قصرها بالنسبة للأشياء المفروض عليها الحراسة .

وإذا كان ذلك وكان البادى أخذاً من ظاهر أوراق الدعوى ومستنداتها أن هناك وقائع لاحقة استجدت بعد صدور حكم الحراسة هي شراء الطالب للأرض الزراعية المنوه عنها بالصحيفة وذلك بموجب عقود مسجلة مودعة بملف الدعوى وقد خلت أوراق الدعوى من ثمة منازعة جدية في ذلك ومن ثم فإنه لا يكون هناك مبرراً لإنهاء تلك الأطلاق داخل نطاق الحراسة لتوافر الاستعجال المتمثل في حرمان الملاك من الربح المستحق لهم منها .

يختص قاضي الأمور المستعجلة في حالة توافر الاستعجال بتعديل مأمورية الحارس القضائي بالزيادة أو النقصان بناء على طلب ذوى المصلحة في ذلك إذا ما استجدت وقائع لاحقة لصدور حكم الحراسة تستدعي ذلك التعديل على ألا يمس أصل الحق وذلك مثلاً كأن يسمح بأن يوزع الحارس غلة المقار بدلاً من إبداعه خبزينة المحكمة ولما كان ذلك وكان البادى أن ممرات إبداع بيع العقارين خبزينة المحكمة قد زالت وذلك بتصفية النزاع المردد على الملكية المشار إليها بالصحيفة وعقد الاتفاق الأمر الذى تقضى معه المحكمة بتعديل مأمورية الحارس الى توزيع صالى الربع على الملاك كل بقدر نصيبه في العقارين محل الحراسة .

ليس بإقامة الدعاوى أو برفض إصدار أمر الأداء تتمتع المراكز القانونية للخصوم وإنما بتعديل المراكز المرد لتعديل مأمورية الحارس القضائي يقتضى الفصل نهائياً في هذا أو ذلك حتى يمكن القول بتعديل في مراكز الخصوم اذ من الحكم ذاته تنشأ وتولد الحقوق أما مجرد إقامة الدعاوى وما يتردد فيها من أنزعة فليس ممرراً لتعديل المأمورية والا كان ذلك ماساً بحجية الحكم الذى قضى بها طالما بقيت ظروف إصداره كما هي .

وقد قضت محكمة النقض بأنه اذا عين القاضى ناظر وقف حارساً على قطعة أرض متنازع عليها بين الوقف وجهة أخرى ولم يقبل الناظر حكم الحراسة ولا أن يكون حارساً بل استأنف الحكم طالبا رفض دعوى الحراسة فان عدم قبوله الحراسة — سواء أكانت تميته فيها بصفته الشخصية أم بصفته ناظراً — لا يجعل لتنازعة ميلاً الى طلب الحساب منه ولا يمن حل محله في النظارة (نقض مدلى ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٥ مجموعة عمر ١ رقم ٨٢٥ ص ٨٦٧) .

قضت محكمة النقض بأنه لا يترتب على وفاة الحارس الأصل سقوط الحارس النظم . بل يبقى الحارس النظم الى أن ينته القاضى أو يعزله ، (نقض ١٩٥٥/١٢/٢٩ — المكتب الفنى — ٦ — ١٦١٢) .

استئناف مصر — ١٩٣٣/٣/٢٤ — الهامة — ١٤ — القسم الثانى — صفحة ٤ .

وتعتبر الحراسة إجراً وتحتا حتى ولو لم ينص الحكم صراحة على ذلك ولـي هذا
تقول محكمة النقض : ان الحراسة اجراء تحفظي وهي تدعو اليه الضرورة ، فهو
يؤقت بها ويستمد منها سبب وجوده . واذن فمتى كان الحكم قد بين مأمورية
الحارس وهو تسليم وجرد أموال الشركة بحضور طرفي الخصوم . وكان لازم ذلك أنها
تنتهي بمجرد انتهاء العمل الموكول الى الحارس ... فان ما يبيحه الطاعن على الحكم
من أنه لم ينص في منطوقه على توقيت الحراسة لايمر له (نقض
١٩٥٢/١٠/٣٠ - المكتب الفني - ٤ - ٦٣) .

قضى بأنه : وان كانت أحكام القضاء المستعجل وقتية الا أنها تعيد القاضي
المستعجل وتلزم طرفي الخصوم ، فليس للقاضي المستعجل أن يعذر بقرار ثان عما
قضى به ولا ليس للخصوم أن يرفضا دعوى ثانية بنفس الموضوع لتعديل الحكم
الأول ويستثنى من ذلك حالة ما اذا حصل تغير أو تعديل في الوقائع المادية أو في
المركز القانوني للطرفين أو أحدهما كما لو قضت المحكمة المستعجلة بتعيين حارس
قضائي حتى يقضى نهائيا في نزاع معين وقبل الفصل نهائيا في هذا النزاع تغير مركز
أحد الطرفين القانوني وأصبح في موضع يحق له معه بالرغم من ذلك طلب إنهاء
الحراسة (سنورس الجزئية - ٢٥ فبراير ١٩٥٢ - الهامة - ٣٢ -
١٥٢٧ - وفي هذه الدعوى لم يتغير مركز الخصوم فقضت المحكمة بقبول الدفع
بعدم جواز نظرها . اذ كانت الدعوى عبارة عن أشكال في التنفيذ مؤسس من
نفس الأسانيد التي أسس عليها أشكال سابق قضى برفضه عن نفس الموضوع
وبين نفس الخصوم) ، كما قضى أيضا بأن الحكم الصادر برفض الحراسة هو
حكم مؤقت لا يجوز قوة الشيء المقضي بمعنى أنه يجوز العدول عنه من ذات
المحكمة التي أصدرته والحكم بعد ذلك بالحراسة على الرغم من وجوده متى حصل
تغير في وقائع الدعوى المادية وتكشف وقائع جديدة لم تكن موجودة وقت الحكم
الصادر بالرفض أو اذا حصل تعديل في مركز طرفي الخصومة القانوني أو في مركز
أحدهما (استئناف مختلط ١٤ ديسمبر ١٩٦٧ المجموعة ٣٠ ص ٣٤٠) .

المبحث السادس

إصدار حكم الحراسة :

يتبع في إصدار حكم الحراسة ذات القواعد المنصوص عليها في المواد ١٦٦ — ١٨٣ مرافعات ، ومع ذلك لا يجوز للمحكمة أثناء المداولة أن تسمع أحد الخصوم أو وكيله إلا بحضور خصمه ، ولأن يقبل أوراقاً من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر عليها ولا كان العمل باطلا . واغفال الحكم الرد على ماجاء بها تغيير قصوراً ، ويجوز للخصم تعديل الطلبات حتى إقفال باب المرافعة ، ويجوز للمحكمة عند انتهاء المرافعة أن تنطق بالحكم في الجلسة كما يجوز لها تأجيل إصداره إلى جلسة أخرى . وينتقل القاضي بالحكم بتلاوة منطوقة أو منطوقة وأسبابه ، ويكون النطق به علنيا . ويجب ايداع مستوى الحكم المستحقة على الأسباب من الرئيس عند النطق بالحكم الخ .

ويختص القاضي المستعجل بالحكم في مصاريف الدعوى ، إلا في بعض الحالات التي يكون الحكم في الأجراء الوقتي المطلوب وسيلة لعرض النزاع أمام قاضي الموضوع ، كما هو الحال في بعض دعاوى الحراسة .

ويجوز لقاضي الأمور المستعجلة أن يصحح مايقع في حكمة من أخطاء مادية نخبه كتابية أو حسابية وذلك بقرار يصدره من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أحد الخصوم من غير مراجعة . ويجوز كالمجلسة هذا التصحيح على نسخة الحكم الأصلية ويقوم هو رئيس الجلسة . ويجوز الطعن في القرار الصادر بالتصحيح اذا تجاوزت المحكمة فيه حفظها .

ويجوز للخصوم أن يطلبوا من المحكمة المستعجلة التي أصدرت الحكم تفسير مواقع في منطوقه من غموض أو إبهام ، أو شك في تفسيره يحتمل أكثر من معنى .

وفي حالة اغفال بعض الطلبات : يجوز اعلان ذوى الشأن للحضور أمام المحكمة لنظر هذا الطلب أمام محكمة الأمور المستعجلة بشرط توافر بعض

الشروط ، منها أن تكون المحكمة . ر أغفلت أحد الطلبات الأصلية دون التبعة ، وأن يكون الأغفال طلبا ، وأن تكون المحكمة قد قضت في الدعوى بحكم نهائى تستنفذ به لسلطانها في نظر النزاع .

والنفاذ المعجل بغير كفالة واجب بقوة القانون للأحكام الصادرة في المواد المستعجلة أيما كانت المحكمة التي أصدرتها وذلك عملا بنص المادة ٢٨٨ مرافعات ومن ثم فلا حاجة للنص عليه سواء بالأسباب أو المنطوق وذلك لكونه نافذاً بقوة القانون حتى ولو لم يطلبه المدعى إلا أن ذلك لا يمنع قاضى الأمور المستعجلة من أن ينص في حكمه على تأجيل التنفيذ في حالة ما إذا رأى ضرورة لذلك لصيانة للحقوق

المبحث السابع حجية حكم الحراسة

ولما كانت الأحكام الصادرة من قاضي الأمور المستعجلة هي أحكام وقتية لائحس أصل الحق ، إلا أنها أحكام قطعية تجوز حجية الأمر المقضى وتفيد القاضى المستعجل وطرق الخصومة فيما قضت به مالم يحصل تغير أو تعديل فى الواقع المادية أو فى المركز القانونى للطرفين أو لأحدهما يستوجب اجراءاً وقتياً آخر لحمايته .

غير أنها لا تلزم محكمة الموضوع عند الفصل فى أصل النزاع بالأخذ بالأسباب التى استند إليها القاضى المستعجل فى الحكم بالاجراء الوقتى .

ومع ذلك فالأوامر والقرارات الصادرة من قاضى الأمور المستعجلة لما كانت فى حقيقتها أحكام بالمعنى الفنى أو الحصل فى نزاع بين خصمين وتصدر من سلطة قضائية فتكسب حجية الشيء فيه فيلزم القاضى الذى أصدر الحكم ، كما تلزم طرق الخصومة بما يقضى به القاضى .

وبنى على ذلك أنه لما كانت الأحكام المستعجلة ليست فاصلة فى أصل الحق لأنها أحكام وقتية لا تتعرض لموضوع الحق فانه بذلك لا يجوز المدول عنها إلا إذا كانت الأسباب قد تعدلت أو وجد من الأمور ما يستدعى الحد من أثرها أو وقف تنفيذها ، فمثلاً يظل حكم الحراسة حائزاً لقوة الشيء المقضى طالما بقيت الظروف التى بنى عليها الحكم قائمة فلا يجوز أن يعرض هذا الحكم على القاضى الذى أصدره مرة أخرى إلا إذا تغير المركز السابق للخصم سواء من ناحية الواقع أو من ناحية القانون فاذا تغيرت هذه الظروف وطراً عليها ما يستوجب تعديل حكم الحراسة ففى هذه الحالة فقط تزول الحجية التى كانت لحكم الحراسة ويستطيع القاضى أن يعدل عن هذا الحكم .

وترتبنا على ذلك استقر القضاء المستعجل على أنه إذا كان الأصل العام أن الأحكام الصادرة فى الأمور المستعجلة أنها لا تجوز حجية الشيء المحكوم فيه

باعتبارها وقتية لا تؤثر في أصل الموضوع إلا أنه ليس معنى هذا جواز إثارة النزاع الذي 'فصل فيه قاضي الأمور المستعجلة من جديد متى كان مركز الخصوم هو والظروف التي انتهت بالحكم هي عينها ولم يطرأ عليها أى تغيير إذ هنا يضع الحكم المستعجل طرفي الخصومة في وضع مادي يجب احترامه بمقتضى حجية الشيء المحكوم فيه بالنسبة للظروف نفسها التي أوجبه للموضوع نفسه الذي كان محل بحث الحكم المستعجل السابق صدوره مالم يحصل تغيير مادي أو قانوني في مركز الطرفين قد يسوغ إجراء مؤقتاً للحالة الجديدة الطارئة .

ولا يشترط في الوقائع التي تغير مركز الخصوم أن تكون جديدة وأن تنشأ عقب الحكم المطلوب الأول مادامت لم تطرح أمام القاضي وقتذاك ويفصل فيها بالقبول أو الرفض .

ولا تمتد حجية الأحكام المستعجلة على الغير الذي لم يكن طرفاً في الحكم الذي صدر في الدعوى ، فهذه الحجة قاصرة على طرفي الخصومة فلا يصح الاحتجاج بالحكم على شخص لم يعلن بالدعوى أو يمثل حقيقة في الخصومة .

والأحكام المستعجلة لا تؤثر في محكمة الموضوع عند نظر الدعوى أو أصل الحق ولا تحوز أمامها قوة الشيء المقضى فيه بل لها أن تعدل أو تقر فيها ، كما لها ألا تعتبرها .

وإذا رفع أمام قاضي الأمور المستعجلة بسابقة صدور حكم في موضوع النزاع المطروح أمامه وأن القصد من طرح النزاع أمامه هو الحصول ثانية على حكم مناقض أو مغاير له فله بحث وقائع الدعوى المطروحة ومستندات الطرفين وظروف الدعوى السابقة لمعرفة ماإذا كان قد حصل تغير في الوقائع المادية أو لا ، إذ أن الدفع بعدم جواز الدعوى لسابقة الفصل فيها من النظام العام تقضى به المحكمة ولو من تلقاء نفسها .

الأحكام

وحكم الحراسة لا يمرى الا فى حق طرق الخصومة وخلفائهما ولا يجوز التمسك به ضد شخص لم يمثل الخصومة (مصر مستعجل ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٤ الهامة ١٥ رقم ١٤٢ ص ٢٩٠) .

استئناف مختلط ١٩ يونيه سنة ١٩٣٥ رقم ٤٧ ص ٣٨٤ - مصر مستعجل ٢٨ أغسطس سنة ١٩٣٩ الهامة ٢٠ ص ٢٢٦ . وقد قضت محكمة النقض بأنه وان كان الأصل فى الأحكام الصادرة فى الأمور المستعجلة أنها لا تخوز حجية الأمر المقضى باعتبارها وقتية ولا تؤثر فى أصل الموضوع الا أن هذا ليس يعنى جواز إثارة النزاع الذى فصل فيه القاضى المستعجل من جديد متى كان مركز الخصوم هو والظروف التى انتهت بالحكم هى بعينها لم يطرأ عليها أى تغيير اذ هنا يقع الحكم المستعجل طرق الخصومة فى وضع ثابت واجب الاحترام بمقتضى حجية الأمر المقضى بالنسبة الى نفس الظروف التى أوجبهت ولذات الموضوع الذى كان محل البحث فى الحكم السابق صلوره ما دام أنه لم يحصل تغيير مادى أو قانونى فى مركز الطرفين يسوغ اجراء مؤقتا للحالة الطارئة الجديدة (نقض مدلى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٥ مجموعة أحكام النقض ٦ رقم ٢٢٠ ص ١٥٩١) وقضت أيضا بأن الحكم الصادر فى المسائل المستعجلة التى يلقى عليها من فوات الوقت هو حجة يلتزم بها القاضى والخصوم فيما به القاضى فى حدود ماله من صفة مؤقتة وعدم المساس بالحق ويكون قابلا للطعن فيه بطرق الطعن التى قررها له القانون اذ أن هذا الحكم عليه ما على جميع الأحكام من شرائط المدولة والتسبيب وغير ذلك مما نص عليه فى الفصل الأول من الباب العاشر من قانون المرافعات الخاص بالأحكام كما ان ما لها من حجة فيما يقضى به فى الحدود المتقدمة وفقا للمادتين ٤٩ و ٣٤٩ مرافعات (نقض مدلى ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥ مجموعة النقض ٦ رقم ٢٢٥ ص ١٦١٢) .

قد قضت محكمة النقض بأنه اذا رفضت دعوى الحراسة المرفوعة باعتبارها اجراء مؤقتا بالبت فى أشكال مرفوع وكانت المحكمة قد قضت برفضها دون أن

تبحث توفر شروطها تأسيساً على أنها صارت غير ذات موضوع بعد الفصل و
الأشكال ثم رفعت دعوى حراسة أخرى استند فيها الى نزاع في الملكية وكان بين
من ذلك أن السبب الذي بنى عليه طلب الحراسة في كل من الدعويين مختلف
عن الآخر فضلاً عن أن المحكمة لم تضرع في الدعوى الأولى لبحث مسوغات
الحراسة لتقول فيها كلمتها فإذا حكم المطعون فيه اذ قضى بعدم جواز نظر دعوى
الحراسة الثانية لسبق الفصل فيها قد أخطأ في تأويل الحكم الصادر في الدعوى
الأولى خطأ ترتب عليه خطأ في تطبيق المادة ٤٠٥ مدني (نقض مدني ١٠
ديسمبر سنة ١٩٥٣ مجموعة أحكام النقض ٥ رقم ٣٨ ص ٢٥١) وقد قضى
بأن رفض تعيين حارس بالأجر ليس حجة ضد طلب تعيين نفس الحارس بغير
أجر (استئناف مختلط ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٣ م ٤٦ ص ٥٥) .

اختصاص أحد الملاك

من المقرر أن حجية الأحكام المستعجلة مقصورة على طرفيها ولا يمتد أثرها الى
الغير الذي لم يختصم في الدعوى وعلى ذلك فلا يجوز الاحتجاج بها على من لم
يختصم في الدعوى الصادر فيها الحكم اذا استبان أن من لم يختصم له نصيب في
المال المفروض عليه الحراسة ويكون للأخير أن يستشكل في تنفيذ الحكم الذي لم
يختصم فيه باعتباره من الغير .

وفي ذات المعنى قضى بأن من لم يختصم في دعوى الاستبدال يعتبر من الغير
بالنسبة للحكم الصادر فيها . ولا يجوز الحكم ثمة حجية قبله .

المبحث الثامن

تنفيذ الحكم :

وضع المال تحت الحراسة القضائية ليس قضاءً باجراء تحليل التنفيذ المادى فى ذاته ، إنما هو تقرير بتوافر صفة قانونية للحارس لأداء المهمة التى تنطاط بها فى الحد الذى نص عليه الحكم . واهراز هذه الصفة ووضعها موضع التنفيذ بالنسبة للعقار ليس إلا عملاً حكماً ليس له كيان مادى . فلا يجوز للحارس تنفيذ الحكم بطرد واضع العين على العقار ، فقد يكون مالكا ملكية لانزعاق فيها لحصته فيه . ويكون سبب الحراسة هو الشيوع فى الملك ، وقد يكون مستأجراً بعقد إيجار لا شبهه فى جديته . على أنه إذا قصر تنفيذ الحكم ذاته عن انتاج هذا الأثر المادى ، فان توافر الضفة للحارس يمكنه من اتخاذ الاجراءات القانونية لمطالبة واضعى اليد بأجر المثل أو طردهم إذا لم يستند وضع يدهم على العقار إذا سبب قانونى ، كأن يكون عقد الإيجار قد فسخ لانتهاء مدته ، أو للاخلال بأحد الالتزامات فيه ، أو كأن يمتنع واضع اليد عن التعاقد مع الحارس على الإيجار .

فاذا نفذ حكم الحراسة بطرد واضع اليد على العقار فهو مسئول شخصياً عن التضمينات التى يطالبه بها .

وتثبت للحارس صفته بمجرد صدور الحكم دون حاجة لأى إجراء آخر ، فله أن يقاضى على العين موضوع الحراسة ولو لم يكن حكم الحراسة قد أعلن ذلك أن القانون لاوجب اعلان الأحكام إلا توسلاً للتنفيذ الجبرى . فلا يكون اعلان حكم الحراسة واجب إلا إذا تنفيذه يتسلم الأعيان محل الحراسة .

أثر الحراسة بالنسبة للدائنين اللذين لم توجه إليهم الدعوى :

لايجوز للدائن أن يتخذ اجراءات تنفيذ فردية على مال مدبته الموضوع تحت الحراسة ، إنما يتعين عليه التنفيذ تحت يد الحارس .

وذلك أن الحراسة ليست قهراً على الملكية ، تمرد من حق مالك العقار فى

التصرف فيه وتخرجه عن ضمان ديونه وتنفيذ الدائنين على رقبته بنزع ملكيته . إنما هي قيد على حق الانتفاع بالعقار واستعماله ، إنما يد ماله عن إدارته وقبض ثماره وتوفر للحارس الصفة كذلك . وهي اجراء تحفظى يتخذ لمصلحة المالكين ودائيتهم على السواء ، يجوز الحكم بها حجية عليهم جميعاً ، حتى الدائنين الذين لم توجه إليهم الدعوى بها ، فلا يجوز لهم التحلل من أثره واغفاله بالتنفيذ على ثمار العقار تنفيذاً مفرزاً . إنما يقتصر حقهم على أحد أمرين .

١ — الطعن في هذا الحكم بطرق الطعن العادية باعتباره متعديا اليهم .
ب — أن يتدخلوا خصوصاً في دعوى رفع الحراسة ، بطلب استمرارها إذا لم يتم تحقيق مصلحتهم منها .

ولا يحدد على ذلك أن الحكم لاينفذ في حقهم ، فليس واجباً أصلاً أن توجه دعوى الحراسة إلى الدائنين جميعاً ، بل قد يتعنر ذلك على الأقل بالنسبة للدائنين العاديين ، على أن مفاد هذا الرأى يبدو أكثر وضوحاً بالنسبة للدائنين اللاحقين على حكم الحراسة ، فان حقهم لاينشأ إلا بعد الحراسة ، فلا يتصور توجيه الدعوى إليهم ، كما لايتصور ألا تلزمهم الحراسة ، وإلا كان بقاؤها مغلقاً على إدارة المدين أو المالك صاحب العقار موضوع الحراسة فيستدين ديناً صورياً أو حتى جدياً للتخلص من أثر الحراسة .

على أنه اذا كان هذا المبدأ موضع خلاف لاسيما إذا كان سبب الحراسة الشيعو في الملك ، فلا خلاف فيه في حالة واحدة ، على الأقل ، هي حالة الحراسة التي توضع للاحاق ثمار العقار المطلوب نزع ملكيته به ، فهي اجراء تحقيق حكماً عاماً للقانون وتتخذ للمصلحة المشتركة للدائنين عموماً ، لايجب أن توجه الدعوى بها إلا إلى المدين والدائن طالب نزع الملكية إذا لم يكن هو طالب الحراسة ، فالحكم الصادر فيها يجوز حجية على جميع الدائنين الآخرين ، مسجلين أو غير مسجلين ، فلا يجوز لهم التنفيذ على ثمار العقار موضع الحراسة تنفيذاً فردياً .

أثر الحراسة بالنسبة لمالك العقار :

تفقد الحراسة لمالك العقار كل سبب قانوني في وضع اليد عليه وتحرمه من الانتفاع به أو استغلاله إلا عن طريق الحارس وبمقدار صافي الربح بعد تنفيذ حكم الحراسة فيه . والتأجير لشخص دون آخر هو من أخص أعمال الحارس ، لايجوز عليه ، بل يراعى فيه مصلحة جميع من يمثلهم . وله تبعاً حق قبض الأجرة فلا يجوز للمالك أن يتدخل في الدعوى القائمة بين الحارس والمستأجر .

المبحث التاسع الطعن في الحكم

١ - الاستئناف :

هو طريق الطعن العادى على الدعاوى المستعجلة وقد نصت المادة ٢٢٠ مرافعات على أنه يجوز استئناف الأحكام الصادرة في المواد المستعجلة أي كانت المحكمة التي أصدرتها ، ومن ثم يستوفى في ذلك الأحكام الصادرة من محكمة الموضوع في الطلب المستعجل المرفوع إليها بطريق التبعة أو تلك التي يصدرها قاضي الأمور المستعجلة أو قاضي التنفيذ بصفة مستعجلة .

ونصت المادة ٢/٢٢٧ مرافعات على أن ميعاد الاستئناف في المواد المستعجلة خمسة عشر يوماً أي كانت المحكمة التي أصدرت الحكم .

والاستئناف من نص المادة ٢١٣ مرافعات أن ميعاد الطعن في الحكم يبدأ من تاريخ صدوره كقاعدة عامة وذلك لافتراض العلم بالخصومة وما يتخذ فيها من اجراءات ويستثنى من ذلك تخلف المحكوم عليه عن الحضور في جميع الجلسات . ويجوز استئناف الحكم الصادر بعدم اختصاص المحكمة نوعياً .

٢ - التماس إعادة النظر :

التماس إعادة النظر هو طريق خاص نظمه القانون للطعن في الأحكام النهائية ويرفع الى نفس المحكمة التي أصدرت الحكم بغية محوه لصدوره في الأحوال المبينة بالمادة ٢٤١ مرافعات .

ويستقر الفقه والقضاء على عدم جواز الطعن بطريق إعادة النظر في الأحكام الصادرة من قاضي الأمور المستعجلة ، لأن التماس إعادة النظر هو طريق استثنائي للطعن لا يجوز إلا في الأحكام الصادرة بصفة انتهائية . أما الأحكام المستعجلة فلا تفصل نهائياً في أصل النزاع ، والمحكمة الموضوع أن تقضى فيه على خلاف ما قضى به الحكم المستعجل إذا تبين لها أن هذا الاجراء في غير محله ، وفضلاً عن

أنه يجوز للطرفين أو أحدهما الالتجاء الى قاضى الأمور المستعجلة إذا كانت الأسباب التى دعت إلى إصدار الحكم الوقتى قد تعدلت أو جد من الأمور ما يستدعى اتخاذ اجراء مؤقت لمواجهة الحالة الجديدة الطارئة .

٣ - الطعن بالنقض :

أن الأحكام المستعجلة شأنها فى ذلك شأن الأحكام العادية لا يجوز الطعن عليها بالنقض كقاعدة عامة إلا إذا كانت صادرة من محكمة الاستئناف ، كما لو رفع الطلب المستعجل أمام المحكمة الابتدائية بطريق التبع لدعوى الموضوع ثم استئناف الحكم الصادر فى هذا الطلب أمام محكمة الاستئناف ، فإن الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بشأن الطلب المستعجل يجوز الطعن عليه بطريق النقض .

أما الأحكام المستعجلة التى تصدرها المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية فلا يقبل طعن عليها من جانب الخصوم كقاعدة عامة . إلا أن المشرع قد أجاز استثناء الطعن بالنقض فى أي حكم أيا كانت المحكمة التى أصدرته يكون قد فصل فى نزاع خلافا لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى عملا بنص المادة ٢٤٩ مرافعات .

الأحكام

اعلان حكم الحراسة وتفيذه :

استقرت أحكام محكمة النقض على أن الحارس القضائى يستمد سلطته من الحكم الذى يقيمه وتثبت له صفته بمجرد صدور الحكم دون حاجة الى أى اجراء آخر وان فللحارس بمجرد صدور الحكم باقامته أن يقاضى عن العين الموضوعة تحت حراسته ولو لم يكن حكم الحراسة قد أعلن قبل رفع الدعوى وإذا كان القانون لا يوجب اعلان الأحكام الا توسلا للتفهيذ الجبرى فلا يكون اعلان حكم الحراسة الى المحكوم عليه واجبا الا اذا أُلْهِدَ بتفيذه بتسليم الأعيان محل الحراسة أم القول بأن الحراسة القضائية ودبعة فلا تنعقد قانونا الا بتسليم الأعيان

موضوع الحراسة الى الحراس فمردود بأن الحراسة القضائية ان كانت تشبه الوديعة في بعض صيورها في حالة وقوع الحراسة على منقول فقط فإن هذا لا يجعلها وديعة في طبيعتها ولا في أحكامها وعلى ذلك فان صفة الحارس القضائي تثبت للحارس من يوم صدور الحكم بتعيينه وتكون الدعوى المرفوعة منه من ذى صفة ومقبولة ولم لم يسبقها اعلان حكم الحراسة أما اذا كان حكم الحراسة قد اشتمل على قضاء بالالزام بمعنى أنه ألزم المحكوم عليه بشيء معين كتسليم العين مثلا للحارس فانه يجب في هذه الحالة اعلان الحكم قبل التنفيذ بتسليم الشيء وعلى ذلك فانه اذا كان من حسن مأمورية الحارس مطالبة المستأجرين بأجرة الأعيان الموضوعة تحت الحراسة فهذه المطالبة هي من اجراءات التقاضي ليست جملا من أعمال التنفيذ ومن ثم فلا حاجة لاعلان حكم الحراسة قبل رفع الدعوى بالمطالبة بأجرة الأعيان الموضوعة تحت الحراسة . (نقض مدلى ١٩٤٨/٤/٢٢ — السنة ٢٩ المحاماة رقم ٣٠٨ ص ٣٨٩) .

لما كان المستقر عليه أنه يلزم لاختصاص القضاء المستعجل بفرض الحراسة القضائية ضرورة توافر أركانها وفقا لنص المادتين ٧٢٩ ، ٧٣٠ من القانون المدنى فضلا عن توافر شرطى اختصاص القضاء المستعجل عليهما في المادة ٤٥ من قانون المرافعات وهي شرطى الاستعجال وعدم المساس بأصل الحق والاستعجال شرط لازم بمداة ونهاية لاختصاص القضاء المستعجل بفرض الحراسة القضائية بحيث اذا توافر أمام محكمة أول درجة ثم تخلف عند نظر الاستئناف تعين القضاء بعدم اختصاص القضاء المستعجل نوعيا بنظر الدعوى واذا كان ذلك الثابت بعقد الصلح المبرم بين المستأنفة والمستأنف عليه الأول تصالح كل منهما وتنازل الأخير عن حكم الحراسة الصادر له الأمر الذى تستين معه المحكمة زوال المبررات الموجبة لفرض الحراسة القضائية وبالتالي تخلف وجه الاستعجال المبرر لها الأمر الذى يمتين معه الغاء الحكم المستأنف والقضاء بعدم اختصاص القضاء المستعجل نوعيا بنظر الدعوى .

الصيغ القانونية^(١)

دعوى بطلب تعديل مأمورية الحارس القضائي

أنه في يوم

بناء على طلب النقابة العامة لعمال ومثلها قانونا
السيد/..... رئيس مجلس إدارتها ومقرها
ومثلها المختار مكتب الأستاذ/..... المحامي .
أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت في تاريخه
الى حيث إقامة :

١ - السيد/..... بصفته حارسا قضائيا والمقيم
متخاطبا مع
٢ - السيد/..... المقيم متخاطبا مع

وأعلته بالآتي

تستأجر الطالبة الشقة رقم بالنور الرابع بالمقار
رقم المملوك للمعلن اليه الثاني بأجرة شهرية قدرها
بموجب عقد اجار مؤرخ وذلك لاتخاذها كمقر لنقابة
عمال

وحيث أن المبنى حدث به تصدع اقتضى اجراء بعض الاصلاحات وأبدت
الطالبة استعجالاتها لتحمل نفقاته بالقدر الذي حدده القانون كما أن مصعد المنزل
معطل وهو مايسبب الازهاق للعاملين بالنقابة والمتروكين عليها من فوى المصالح من
العمال مما دعا الطالبة الى أن تعرض على المعلن اليه الثاني اصلاح المصعد وموالة
صيانته مع استعجالاتها للاسهام في نفقات الاصلاح والصيانة الا أن المعلن اليه

(١) راجع مؤلف : الصيغ المسجلة للتكرار على عرض حسن ط ٩٦٦ .

رفض بدون مسوغ مشروع مما دعا الطالبة الى اقامة الدعوى رقم
مستعجل القاهرة قضى فيها بجملة بفرض الحراسة القضائية على شق
الدورين الثالث والرابع من العقار المملوك للمعلن اليه الثانى وتعين المعلن اليه الأول
حارسا تحددت مهمته بتحصيل الأجرة من مستأجرى هذين الطابقين واتخاذ
اجراءات اصلاح المصعد واعادة تشغيله خصصا من الأجرة ، الا أنه لدى
الاصلاح تبين أن التكاليف تفوق بكثير قيمة الأجرة المحصلة ، مما يحق معه للطالبة
أن تطلب تعديل مأمورية الحارس وذلك بطلب فرض الحراسة على باقى وحدات
العقار بما فى ذلك الدكاكين وتعين ذات الحارس لأداء ذات المأمورية وبعد خصم
المصروفات الضرورية للاصلاح والصيانة تسليم المعلن اليه الثانى صافى الربح مع
اضافة المصروفات على عاتق الحراسة .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر اغ ..

وذلك لكى يسمع الحكم بصفة مستعجلة بامتداد الحراسة على الشق
الموضحة بصدر هذه الصحيفة واستمرار تعيين الحارس (المعلن اليه الأول) مع
تعديل مأموريته لتشمل تحصيل أجرة هذه الشق وأداء نفس المأمورية المنوه عنها
بالحكم رقم لسنة مع اضافة المصروفات ومقابل الأتعاب على
عاتق الحراسة .

ولأجل العلم .

دعوى استبدال حارس قضائي

أنه في يوم

بناء على طلب السيد/..... المقيم ومجمله المختار
مكتب الأستاذ/.....

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت في تاريخه
أعلاه الى كل من :

١ - السيد/..... بصفته حارسا قضائيا على كذا.....
والمقيم متخطبا مع

٢ - السيد/..... المقيم متخطبا مع

٣ - السيد/..... المقيم متخطبا مع

وأعلنتهم بالآتي

تاريخ صدر حكم في القضية رقم مستعجل
بفرض الحراسة القضائية على « يذكر منطوق الحكم » وتعين
المعلن اليه الأول حارسا عليها .

ولما كان المعلن اليه ٢ و ٣ خصوم في دعوى الحراسة الصادر فيها الحكم
فوجب اختصاصهم في هذه الدعوى .

ولما كان المعلن اليه الأول بعد أن تسلم المال المفروضة عليه الحراسة أداره
بأعمال شديدة وتقاعس عن تحصيل البيع كما أنه لم يقم باعدادية حسابات ولم يخطر
ذرى الشأن (ومنهم الطالب) بذلك كما لم يودع أية كشوف فلم كتاب المحكمة
حسبا يقضى بذلك حكم الحراسة .

وحيث أن مصالح الطالب (بوصفه مالكا في المال المفروضة عليه الحراسة)
يهددها الخطر كما أن الأضرار قد حاقت بنوى الشأن ومنهم الطالب مما يجزى له أن
يطلب استبدال الحارس لأداء ذات المأمونية .

بناء عليه.

أنا المحضر سالف الذكر الخ .

وذلك لكي يسمعوا الحكم بصفة مستعجلة باستبدال حارس الجدول صاحب الدور بالمعلن اليه الأول لأداء ذات المأمورية الموضحة بحكم الحراسة المشار اليه والى منطوقه. يصدر هذه الصحيحة مع الزام المعلن اليه الأول بهفته بأن يقدم للحارس الجديد المعين كشفا بحساب الحراسة منذ تولاها وحتى تمام تسليمه الأعيان المفروضة عليها الحراسة مع اضافة مصروفات هذه الدعوى ومقابل الأنعاب فيها على عاتق الحراسة .

ولأجل العلم .

الفصل السادس

التزامات الحارس وحقوقه

نصت المادة ٧٣٣ مدنى على أنه :
يحدد الاتفاق أو الحكم القاضى بالحراسة ماعلى الحارس من التزامات وماله من حقوق وسلطة .

فعقد الحراسة لى الحراسة الاتفاقية يبين حقوق الحارس والتزاماته وسلطته ، وكذلك الحكم القاضى بالحراسة ، فالحكم القاضى بالحراسة قد يعمل على تضيق سلطة الحارس كأنْ ينص على حق الحارس فى زراعة الأطيان الموضوعة تحت الحراسة ، أو التأجير لمدة لاتزيد على سنة بدلاً من ثلاث سنوات ، أو على منع الحارس من بعض أعمال الادارة بالذات ، أو على ضم حارس آخر بحيث لايجوز لأيهما الأفراد بالعمل . وبالعكس فقد ينص الحكم على توسيع سلطة الحارس ، كأن يميز له التأجير لمدة تزيد على ثلاث سنوات ، أو الانفراد بالعمل مع وجود حارس منضم ، أو الأعفاء من التقدم بحساب سنوى .

ويجب فى جميع الأحوال أن يلزم الحكم فى بيان سلطة الحارس ، حدود الاجراءات التحفظية المؤقتة دون مساس بموضوع الحق .
فإذا خلا الاتفاق أو الحكم من بيان سلطة الحارس وماعليه من الالتزامات وماله من حقوق ، فإن القانون قد تكفل ببيان ذلك .

المبحث الأول التزامات الحارس

١ - تسليم المال والحفاظة عليه

تنص المادة ٧٣٤ مدنى على أنه « يلتزم الحارس بالمحافظة على الأموال المعهودة إليه حراستها ، وبإدارة هذه الأموال » ويجب أن يئذل فى كل ذلك عناية الرجل المعتاد . ولا يجوز له ، بطريق مباشر أو غير مباشر أن يحمل محله فى أداء مهمته كلها أو بعضها أحد ذوى الشأن دون رضا الآخرين .

أ - التزام الحارس بتسليم المال :

يبدأ الحارس بتسليم المال الموضوع تحت حراسته وتسليمه من يد حائزه ويقوم بمجرد المال عند تسلمه ، ويثبت فى محضر الجرد المال الذى نص الحكم على فرض الحراسة عليه وتوابعه . والحراسة لا تنقل ملكية المال إلى الحارس ، بل يبقى المال ملكا لصاحبه فان تبعة هلاك المال بعد التسليم يكون على المالك .

ب - التزام الحارس بالمحافظة على المال :

يلتزم الحارس بالمحافظة على المال الذى تسلمه ، وهو التزم يئذل عناية . ومعياره عناية الرجل المعتاد . وفى هذا تنص المادة ٧٣٤ مدنى بقولها « ويجب أن يئذل فى كل ذلك عناية الرجل المعتاد » . وسواء كانت الحراسة بأجر أو بغير أجر . فإذا لم يئذل عناية الرجل المعتاد كان مسؤولاً .

وتطبيقا لذلك يلتزم الحارس بصيانة المال الموضوع تحت الحراسة ، فان كانت أرضا زراعية وجب عليه أن يزرعها طبقا للأصول المألوفة للزراعة ، أو أن يؤجرها ويطالب المستأجر يئذل عناية الرجل المعتاد فى صيانة الأرض وزراعتها ، وإن كان مبنى ، وجبت عليه صيافته وحفظه من التداعى والسقوط ، وإن كانت آلات ومضائع أو منقولات ، وجب عليه حفظها من التلف والهلاك والضاياع . ويجب عليه ألا يقصر فى الحفظ على الأعمال المادية ، بل يجاوز ذلك إلى اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة للمحافظة على المال . فيقطع التقادم ، ويحظر الرهن ،

ويوقع الحجز التحفظية . ويرفع الدعاوى المستعجلة ودعاوى الحيثية ، ويدافع في القضايا التي ترفع على الحراسة .

وإذا كان حارساً على تركة وجب عليه رفع دعاوى إبطال الهبات الصادرة من المورث أضراراً بحقوق الدائنين ، أو حارساً على عقارات المدين لصالح الدائنين وجب عليه رفع دعاوى الصورية في التصرفات التي صدرت من المدين أضراراً بالدائنين ، وكذلك الطعن في التصرفات التي صدرت من المدين مخالفة للقانون أو عن طريق التواطؤ . وإذا تصرف الحارس في المال الموضوع تحت حراسته أو في ريعه اعتبر مهدداً وعوقب بالمادة ٣٤١ عقوبات . ويجوز له الاقتراض بضاعة أو بغير فائدة للمحافظة على المال .

ولا يجوز للحارس أن يحمل محله في أداء مهمته كلها أو بعضها ، أحد ذوي الشأن ، دون رضا الآخرين . سواء أكان ذلك بطريق مباشر كالانتزاع إليه عن الحراسة أو إيداع المال لديه ، أم بطريق غير مباشر كالتأجير إليه ، إلا إذا كان ذلك برضاء ذوي الشأن .

أما إذا كان من يمهده إليه الحارس حفظ المال أو بعضه ليس أحداً من طرف النزاع فلا يكون له ذلك إلا أن يكون مضطراً إلى ذلك بسبب ضرورة ملحة عاجلة .

ويترتب على ما تقدم أن جميع الدعاوى التي تنشأ عن أعمال الحفظ يكون الحارس وحده هو ذو الصفة في رفعها منه أو في رفعها عليه ، ولا يجوز رفعها من مالك المال ولا عليه لانعدام صفته ، لأن الحراسة تحمل لئلا للمالك غيما هو من شؤونها .

٢ — إدارة المال :

تنص المادة ٧٣٥ مدني على أنه :

« لا يجوز للحارس في غير أعمال الإدارة أن يتصرف إلا برضاء ذوي الشأن جميعاً أو بتخصيص من القضاء » .

وعليه أن يبدل في الإدارة عناية الرجل المعتاد . والحارس له سلطة واسعة في

الادارة . غير أنه لا يستطيع أن ينزل عن سلطته لأحد ذوى الشأن دون رضا الآخرين . ويكون له وحده دون المالك الصفة في مباشرة ما يدخل في سلطته . ويجب أن يقتصر الحارس على أعمال الحفظ والادارة ، كالايجارات التي لا تزيد على ثلاث سنوات ومصانيف الصيانة واستيفاء الحقوق ووفاء الديون ، وكل عمل تقتضيه الادارة كبيع المحصول وبيع البضاعة أو المنقول الذى يسرع اليه التلف ، وسلطته في هذه الأعمال هي سلطة الوكيل وكالة عامة .

وبالرجوع الى نصوص الوكالة العامة ، فنص المادة ٧٠١ من القانون المدنى على ما يأتى :

١ - « الوكالة الواردة في ألفاظ عامة لا تخصص فيها حتى لبوع العمل القانونى الحاصل فيه التوكيل ، ولا تنحول الوكيل صفة إلا في أعمال الادارة ، وبعد من أعمال الادارة الاجبار إذا لم ترد مدته على ثلاث سنوات وأعمال الحفظ والصيانة واستيفاء الحقوق ووفاء الديون . ويدخل فيها أيضا كل عمل من أعمال التصرف تقتضيه الادارة . كبيع المحصول وبيع البضاعة أو المنقول الذى يسرع اليه التلف ، وشراء ما يستلزمه الشيء محل الوكالة من أدواته لحفظ واستغلاله .

وبلاحظ أن هذه الأعمال لم ترد على سبيل الحصر ، بل ذكرت على أنها أبرز أعمال الادارة . وبلاحظ أن الحراسة لا تقتصر على أعمال الادارة ، بل تمتد أيضا الى أعمال التصرف إذا كانت أعمال الادارة تقتضيها .

وإذا كان للحارس أن يؤجر العين فانه يملك تبعاً لذلك سلطة قبض الأجرة وأعطائه لمخالصة بها . ورفع الدعوى ضد المستأجر لمطالبته بها ولا خراجه من العين المؤجرة . ولكن لا يجوز للحارس أن يبيع صلحاً مع المستأجر ، أو أن ينزل عن جزء من الأجرة ، لأن هذه من أعمال التصرف لامن أعمال الادارة فقطتضي موافقة ذوى الشأن أو إذن المحكمة . ويدخل في سلطة الحارس ، استيفاء الحقوق واعطاء المخالفات بها للمدينين بالمداع المقبوض لحساب صاحب المال ، وله توقيع المحجوز المختلفة . والتأمين من الحريق ومن السرقة .

وللحارس أن يستعين بما يشاء من موظفين وعمال الذين يحتاج إليهم في أعمال الإدارة . وله أن يقتضى فائدة أو غير فائدة . ويجب عليه في كل ما تقدم أن يبدل عناية الرجل المتباد .

٣ - أعمال الصرف :

لا يجوز للحارس الصرف إلا برضاء ذوى الشأن أو ترخيص من المحكم . فإذا اقتضت الظروف القيام بأعمال تجاوز أعمال الإدارة ، أو رأى الحارس فائدة من القيام بمثل هذه الأعمال ، كإجراء التحسينات في العين أو بيع ما يكون معرضا للتلطف أو غير ذلك ، وجب على الحارس الحصول على موافقة ذوى الشأن أو ترخيص من القضاء .

فلا يجوز للحارس أن يهب المال موضوع الحراسة ، ولا أن يبيعه أو يقايض عليه أو يرهنه أو يشارك به أو يقرضه أو يهالغ عليه أو يتزول عن جزء من الحق . ولكن يجوز له أن يهالغ المستأجر على الأجرة إن كان في الصلح مصلحة . وله أن يهجر التحسينات في العين . وكل ذلك بشرط ألا يمس أصل الحق ، فيكون له حليمة تحفظية .

وكل أعمال الإدارة أو الصرف سائلة البيان يقوم بها الحارس وحده دون المالك لأن الأخير قد غلت يده بسبب الحراسة . وإذا قام بعمل منها كان باطلا . وأن جميع الدعاوى ترفع من الحارس أو عليه ، ولا يجوز رفعها من المالك أو عليه لانعدام صفته .

وتتخرج نطاق الحدود سائلة البيان ، لاصفة للحارس في مباشرتها ، ويبقى للمالك أهليته كاملة في مباشرة هذه الأعمال . فإذا رفضت دعوى استحقاق ملكية المال على الحارس ، وجب على الحارس أن يدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام صفته .

٤ - تقديم الحساب :

تنص المادة ٧٣٧ مدني حل أنه :

« يلتزم الحارس بالتخاذ دفاتر حساب منظمة ، ويجوز للقاضي إلزامه بالتخاذ دفاتر موقع عليها من المحكمة » .

ويلتزم بأن يقوم لذوى الشأن كل سنة على الأكثر حساباً بما تسلمه وبما أنفق ، معزراً بما يثبت ذلك من مستندات ، وإذا كان الحارس قد عينته المحكمة ، وجب عليه فوق ذلك أن يودع صورة من هذا الحساب قلم كتابها .

لما كان الحارس نائباً عن صاحب المال ، فهو يلتزم بتقديم الحساب للأصيل . فالحساب الذى يقدمه الحارس يدرج فيه مالأصل وما عليه . فتحسب ثمن ماباعه وما أجره وفوائد المبالغ والأوراق المالية التى اشتراها ، والضرائب والرسوم وأقساط التأمين ، والسسمة الخ . ودرج الحارس كل هذا فى حساب واحد لا ينجزأ مكون من أصول وخصوم . والرصيد بعد استئزال الخصوم من الأصول هو الذى يجب تقديمه .

وقد ألزمت المادة سالفه الذكر الحارس فإن يتخذ دفاتر حساب منظمة ، وأن يقدم الحساب لذوى الشأن كل سنة على الأكثر ، ولو قبل انتهاء الحراسة . ويجوز أن يلزم الحكم الحارس بأن يقدم الحساب فى السنة أكثر من مرة . وعليه أن يودع صورة من الحساب قلم الكتاب ، ليتيح للمحكمة فرصة مراجعة الحساب وتبسط بذلك رقابة المحكمة على إدارة الحارس .

٥ - رد المال :

تنص المادة ٧٣٨ مدنى على أنه :

على الحارس عند انتهاء الحراسة أن يبادر الى رد الشيء المعهود اليه حراسته الى من يختاره ذوى الشأن أو من يعينه القاضى .

وتطبق أحكام التزام المودع عنده برد الشيء المودع المنصوص عليها فى المادة ٧٢٢ مدنى والرد فى الأصل يجب أن يكون عنها :

فرد الحارس الشيء ذاته . فرد السيارة أو المصنع أو الأوراق المالية أو البضاعة ذاتها . وهذا صحيح حتى إذا كان الشيء شيئاً مثلياً وكان يهلك بالاستعمال .

وصاحب المال الموضوع تحت الحراسة هو الذى يحمل عبء إثبات الشيء طبقاً للقواعد العامة ، ويرد الشيء بالحالة التى يكون عليها وقت الرد . غير أنه إذا كان هلك أو تلف أو تعيب لم يتخلص الحارس من المسؤولية عن ذلك إلا إذا أثبت أنه قد بذل العناية المطلوبة منه ، أو أثبت أن الهلاك أو التعيب أو التلف كان لسبب الأجنبي والرد قد يكون بمقابل .

إذا تغدر على الحارس رد الشيء عنها . فقد يحمل محل الشيء مقابل له ، وعندئذ يتعين على الحارس أن يرد هذا المقابل . مثال ذلك أن يكون الحارس قد أمن على الشيء من الحريق فاحترق ، وتقاضى مبلغ التأمين من الشركة ، فعلى الحارس رد هذا المبلغ ، كذلك مبالغ التعويض .

رد الثمار :

ويطرح الحارس برد الثمار حيناً مع الشيء ذاته . فإذا كان هذا الشيء أسهماً أو سندات واستحققت أرباحاً ، وجب على الحارس أن يرد الأسهم أو السندات وأرباحها معها ، وإذا كانت أرضاً ، وجب عليه رد التناج أو المحصول .

لمن يكون الرد ؟

يكون الرد فى حالة انتهاء الحراسة الى من يثبت له الحق فى الشيء أو من يعينه القاضى . أما فى حالة انتهاء مهمة الحارس قبل انتهاء الحراسة فى ذاتها ، فيكون الرد للحارس الجديد الذى يخلف الحارس الأول فى مهمته .

متى يكون الرد ؟

يكون الرد عند انتهاء الحراسة . وقد تنتهى مهمة الحارس قبل انتهاء الحراسة ، وذلك إما بتنتحية أو بعزله أو بموته أو بالحجز عليه . فيحمل حارس آخر مكانه .

المبحث الثاني حقوق الحارس

١ - تقاضى الأجر :

تنص المادة ٧٣٦ مدنى على أن للحارس أن يتقاضى أجراً ، ما لم يكن قد نزل عنه . والأصل فى الحارس أن يكون بأجر ، حتى ولو لم يشترط ذلك . فإذا سكت الحارس عن الأجر كان مأجوراً ، ولا يكون غير مأجور إلا إذا نزل صراحة أو ضمناً عن الأجر .

وقد ينص فى الحكم على أن تكون الحراسة بغير أجر ، فإذا لم ينص الحكم على ذلك كانت الحراسة بأجر ، ولو كان الحارس شريكاً فى ملكية العقار الموضوع تحت الحراسة .

ويقدر الأجر بواسطة القاضى ، ويأخذ فى ذلك الجهد الذى بذله الحارس ، وأهمية العمل الذى قام به ، والنتيجة التى وصل إليها فى إدارته ، والمسؤوليات التى تعرض لها ، وكفايته الخاصة فى الإدارة ، وغير ذلك من العناصر التى تعين القاضى على تقدير الأجر المناسب للحارس .

ويلاحظ أن أجر الحارس القضاى الذى يقرر سواء بحكم أو باتفاق بين أصحاب الشأن يكون سارياً حتى يلغى أو يعدل بحكم أو اتفاق جديد . وقد ينص الحكم على أن تكون الحراسة بغير أجر ، ثم يتفق أصحاب الشأن على أن تكون بأجر ، ذلك لأن الخصوم فى الأحكام الصادرة فى المواد المدنية أن يتفقوا على خلاف ما قضت به .

ويختص قاضى الأمور المستعجلة بتقدير أجر الحارس ومصاريف الذى أقامه فى دعوى الحراسة ، ويختص تبعاً بالفصل فى المعارضة فى هذا التقدير ، واختصاصه فى ذلك غير قائم على القاعدة العامة فى اختصاص قاضى الأمور المستعجلة المقررة فى المادة ٤٥ مرافعات ، وإنما هو اختصاص خاص يقوم على أساس علاقة التبعية بين الأصل الذى هو الدعوى التى أختص بها وبين الفرع الذى يتفرع عليها من

تقدير مصروفاتها وما يلحق بها من أتعاب الخبير أو الحارس المعين فيها وذلك تطبيقاً للقواعد العامة . ولا ضرورة لاستيفاء شرطى الاستعجال وعدم المساس بالموضوع . ولاخير من ذلك قيام دعوى لدى محكمة الموضوع بطلب محاسبة الحارس عن إدارته للمال موضوع الحراسة ، فانه متى كان موضوع اختصاص قاضى الأمور المستعجلة مقررًا على الوجه السابق كان له كل مالقاضى الموضوع من سلطة فى التقدير . أما قد يعترض به من احتمال أن يثبت فى دعوى الموضوع تلك سوء إدارة الحارس فمردود بأنه غير منتج ، إذ هذا الاعتراض عام لايتوجه إلى اختصاص قاضى الأمور المستعجلة بالذات ، بل إلى كل قاضى مختص بتقدير ، وهو حين يواجه بهذا الاعتراض يفصل فيه جسماً يتراءى له فى الدعوى ، ولكن لايقضى بعدم اختصاصه بنظرها .

ويجوز رجوع الحارس بالأجر على الخصوم جميعاً إذا كانت الحراسة لمصلحتهم كما فى حالة الحراسة على العين فى الشيوع . ويرجع الشركاء بالمصروفات والأجر على الشريك الذى تسبب بفصله فى فرض الحراسة .

والحارس يرجع بأجره على من كسب الدعوى أو على من حكم عليه بالمصروفات .

٢ - استرداد المصروفات والتعويض :

يسترد الحارس ماأنفق من مصروفات ضرورية فى حفظ المال وفى إدارته ، كمصروفات الترميمات الضرورية ومصروفات الزراعة من ثمن البذور ومواد وأجور لعماله ، كما يسترد ماأنفق من مصروفات نافعة . ويسترد الحارس المصروفات ويتقاضى التعويض من صاحب المال اذا كان النزاع قد فصل فيه .

وللحارس أن يستصدر أمر تقدير بأتعابه . أما مايكون قد أنفق فى سبيل الحراسة من النفقات فلا يجوز أن يأخذ به أمر تقدير ، بل يجب أن ترفع به دعوى خاصة أو يطلب الحكم به بصفة فرعية ضمن دعوى أخرى ، أو فى أثناء اجراءات التوزيع ، وذلك لأن تقدير هذه النفقات يقتضى تصفية حساب الحارس ومراجعة مستندات الصرف والإيراد لمدة إدارته التى غالباً ماتكون طويلة . وهذا العمل لايمكن أن يضطلع به القاضى الذى يطلب منه أمر التقدير . فإذا أصبر

القاضي مع ذلك أمر بتقدير الحارس بهذه النفقات ، فلا يجوز هذا الأمر قوة الشيء المقضي به بعدم المعارضة فيه من الخصم لأنه إنما صدر عن لائحة ولا ولاية له في إصداره .

ولقاضي الأمور المستعجلة أن يأمر في حكم الحراسة ، أو في أمر على عريضة لاحق للحكم ، بإيداع مبلغ من ربح المال يخصص للحارس بالامتياز على سائر الدائنين يستعين به في أداء مأموريته ، وما يقدمه الخصم للحارس للصرف منه يكون ممتازاً امتياز المصروفات القضائية . وللحارس حبس الأموال الموضوعة تحت الحراسة حتى يستوفى الحقوق ، وما يجوز له استردادها من المصروفات التي ينفقها . وله استعمال حق الحبس حتى ولو رُفعت عن الأمر الصادر بشأنها معارضة ، إذ استعمار هذا الحق لا يتوقف على شرط تصفية الدين بصفة نهائية ، كما لا يؤثر في حق الحبس أن الأجرة والمصروفات والتعويض مبالغ غير معينة المقدار ، مادامت محققة الوجود .

وللحارس حق امتياز بالمبالغ التي صرفها لصيانة المنقول الموضوع تحت حراسته . والحارس القضائي يستحق أجر حراسته على الطرفين بطريق التضامن ، لأنه وديع بحكم من المحكمة له أجر على حراسته يلزم كل واحد من المتخاصمين على الشيء المودع . وللحارس أجرته على من يطلب الإيداع تحت يده لأن الأجرة ترتبت على هذا الطلب ، وله الأجرة أيضاً على من يطلب الإيداع الاستفادة من الحراسة التي هي عمل عام لمصلحة كل من المتخاصمين على السواء : وتلزم أجرة الحارس من حكم بأحقية المودعة لاستفادته من الحراسة بحفظ حقه على أكمل وجه . وتلزم من حكم عليه بمصاريف الحراسة لأنه سببها بمحدوده حق من حكم له بالوديعة في الحراسة وما ترتب عليها من أجرة الحارس ، فله حق الحبس وكل الخصوم ملزمون له بالتضامن .

المبحث الثالث

سلطة الحارس

الأصل في الحراسة أنها إجراء مؤقت تبقى على حقوق الطرفين سليمة كما هي ، فيجب أن تكون مأمورية الحارس مجرد إدارة المال موضوع الحراسة . فليس الحارس على عقار إلا مديراً مؤقتاً له لا يستطيع إلا الأعمال الإدارية المؤقتة ، فلا يجوز له التنازل عن أجرة الأهلين أضراراً بالذاتين مهما توافرت لديه أسباب الاعتقاد بأن بعضها لن يدفع .

كما يجوز له رهن العقار . وليس له - بل التركة أكثر ما للورثة أنفسهم . إلا أن الأمر لا يمكن أن يكون كذلك في العملي دائماً ، فكتيراً ما يلجئ المستعجل والظروف الخاصة ، القاضى إلى منح الحارس سلطة لازمة ، ولو أنها تتعدى الحدود النظرية المتفق على أن تحد مهمته .

فهو يصفى الحساب بين الطرفين ويحفظ بأصل المال لصاحب الحق فيه ، ويدير العقار موضوع النزاع إذا عشى من سوء إدارة أو عدم ملائمة واضح اليد عليه . ومن المقرر أن جسامه الحراسة التي يتحملها من سيخر الدعوى من الطرفين من جراء حفظ المال موضوع الحراسة تبرر تكليف الحارس به حتى قبل أن يصدر قاضى الموضوع حكمه في النزاع .

ويجوز لقاضى الأمور المستعجلة أن يخول الحارس على تركته سلطة تصفيها ، وفي هذه الحالة يجوز له أن يرفع الدعوى بطلب بطلان وصية صدرت من المورث أضراراً بالذاتين أو الورثة .

ولما كان الحارس يعمل لمصلحة صاحب المال موضوع الحراسة ، فله صفة اتخاذ الإجراءات لتحقيق هذا الغرض ، وخصوصاً طلب بطلان عقود إيجار صدرت مخالفة للقانون أو بطريق التواطؤ . فإذا كانت هذه العقود صادرة من حارس سابق فيمكن أن تكون ضارة . إذ الحارس الأول يعتبر فضولياً لا تتخذ تصرفاته ، إلا إذا كانت في مصلحة ذوي الشأن في المال موضوع الحراسة .

كما أن للحارس أن يرفع دعوى الحراسة . وإذا أقيم على تركه لتصفيتها بناء على طلب الدائنين ، جاز له رفع الدعوى يطلب بطلان الوصية التي صدرت من المورث أضراراً بالدائنين .

كما أن الحارس يعتبر ممثلاً للمالكى العقار في حدود إدارته ، فله أن يرفع الدعوى التي تستلزمها المحافظة على الحقوق ، والدفاع في الدعوى التي ترفع على الحراسة ، إلا أنه لا يجوز أن يوجه اليه تنبيه بنزع ملكية جزء من العقار موضوع الحراسة وإلا كان باطلاً .

والسلطات التي للحارس :

١ - وضع الأختام . وهو إجراء تحفظي بعد الوفاة .

٢ - عمل محضر جرد .

الأحكام

أقامة أحد الورثة حارساً على التركة لا يمنع من الحكم عليه شخصياً بربع حصه وارث آخر وتنفيذ الحكم على مال الحراسة .

ان اقامة أحد الورثة حارساً على التركة لا يمنع من الحكم عليه شخصياً بربع حصه وارث آخر ثم تنفيذ هذا الحكم على مال الحراسة الذي لم يخرج عن كونه مملوكاً لجميع الورثة .

(طعن رقم ١٠٠ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٤٤/١٢/٧) .

التزام الحارس بتقديم حساب الى صاحب العين مؤيداً بالمستندات .

متى كان الحكم الذي أقام الحارس قد ألزمه بأن يقدم الى صاحب العين حساباً عن إيراداتها ومنصرفها مشفوعاً بما يؤيده من المستندات ، فان تقديمه هذا الحساب يكون على هذا الوجه التزاماً قانونياً فضلاً عن كون الحارس مكلفاً قانوناً بتقديم الحساب . وإذا كان الحكم قد أقام قضاء في الدعوى على قاعدة أن كشف حساب الحارس ، مجرداً عن المستندات المؤيدة له ، يعتبر اقراراً لا يجوز

تجزئته ، وتأسيساً على هذه القاعدة قال مايفيد أنه اعتبر الحساب صحيحاً حتى يقدم الدليل على عدم صحته معنياً الحارس بذلك ضمناً من تقديم المستندات المؤيدة للمبالغ التي صرفها بمقولة أنها ديون وفاء ، فهذا الحكم يكون غير صحيح في القانون .

(طعن رقم ٩ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩٤٨/٣/٢٥) .

حق الحارس على الوقف كما هو الحال بالنسبة للناظر في أن يرخص بهير اذن من القاضي في أحداث بناء في الوقف كان في صالحه وصالح مستحقيه وحق المأذون في الرجوع بما أنفقه على الوقف .

للحارس على مال موقوف من السلطة ما للناظر عليه ، فهو يملك التحدث عن شؤون الوقف الا أن يحد الحكم الذي أقامه من مهمته . فاذا كان للحكم الذي أقام الحارس لم يقيده في الادارة فانه يكون له — كناظر الوقف — سلطة الترخيص بعد اذن من القاضي في أحداث بناء في الوقف ليكون لجهة الوقف متى كان في ذلك مصلحة تعود على الوقف أو على المستحقين وللمأذون في أحداث عمارة بوقف متهدم أن يرجع في غلة الوقف بما أنفق ، ولا يعتبر ذلك من قبل الاستئانة على الوقف فمتى كان الحكم قد استند الى أسباب مسوغة في تقريره أن ترخيص الحارس في البناء كان لمصلحة الوقف والمستحقين وبناء على ذلك ألزم الوقف بمصاريف البناء الذي أحدث في الوقف هدهه فانه لا يكون قد أخطأ .

(طعن رقم ٣٩ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٥٠/١/١٦) .

صدور عقد ايجار من الناظر بعد تعيين الحارس وعدم تمكن المستأجر من وضع يده ورفع هذا المستأجر دعوى ضد ناظر الوقف ثم تصالحه معه — هذا الصلح لايسرى على الوقف — اقامة حارس على وقف يجعله ناظراً مؤقلاً عليه بخوله حق التحدث عنه أمام القضاء ويترتب على مجرد صدور حكم الحراسة في مواجهة الناظر غل يده عن الادارة دون أى اجراء آخر .

(أ) متى قضى بإقامة حارس قضائاً على أعيان وقف وخوله الحكم الذي أمامه ادارة هذه الأعيان فانه يصبح بمثابة ناظر مؤقت ويكون هو صاحب الصفة في

تمثيل الوقف أمام القضاء ولا يملك التحدث في شؤون ادارة الوقف سواء .

(ب) يترتب على مجرد صدور حكم في مواجهة الناظر باقامة حارس على نصيبه في الوقف أن تقل يده عم ادارة هذا النصيب دون حاجة الى أى اجراء آخر .

واذن فمتى كان الواقع في الدعوى هو أن الطاعن استأجر من الناظر السابق حصته في الوقف بعد أن قضى في مواجهة هذا الأخير بوضعها تحت الحراسة القضائية ولما لم يتمكن الطاعن من وضع يده على العين المؤجرة نظرا لوجودها في حيازة آخرين مستأجرين من الحارس أقام دعواه على المؤجر بصفته ناظرا للوقف يطالبه بالمبلغ الذى قبضه منه من الأرباح والتعويض المنصوص عليه في العقد وقد انتهت هذه الدعوى بتحرير محضر صلح بين الطاعن وبين الناظر صدقت عليه المحكمة وتعهد فيه المؤجر بصفته ناظرا على الوقف بأن يدفع الى الطاعن المبلغ المطلوب وفوائده وكان ذلك أثناء قيام الحراسة القضائية على الوقف فان هذا الصلح لا يمتنع حجة على الوقف ومن ثم يكون اعتبار الحكم المطعون فيه الوقف أجنبيا عنه لا يحتاج به هو اعتبار صحيح لا يخالفه فيه للقانون .

(طعن رقم ٦٨ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٩٥١/٤/١٩) .

تأسس الحكم القاضى بوضع الحراسة على شركة احتدام النزاع بين الشريك المدير وباقى الشركاء واحتمال امتداد أمده الى أن يفصل نهائيا فيه — عدم تناول عقد الشركة بالتفسير والتأويل — لا يخالفه للقانون .

تقدير أوجه النزاع وتوافر الخطر المرجح للحراسة من المسائل الموضوعية التى تقدرها محكمة الموضوع وحسبها أن تقم قضاءها بهذا الاجراء التحفظي المؤقت على أسباب تؤدى الى النتيجة التى رتبها ، واذن فمتى كان الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الحراسة القضائية على أموال الشركة والعقارات المتنازع عليها قد رأى أن الخطر على مصلحة المطعون عليهم متوافر من بقاء هذه العقارات وتلك الأموال تحت يد الطاعن الأول بوصفه شريكا مديرا للشركة مع احتدام الخصومة بينه وبين المطعون عليهم واحتمال امتداد أمدها الى أن يبت بحكم نرائى من جهة الاختصاص

في النزاع مما يقضى إقامة حارس ، وكان المحكم لم يتناول عقد الشركة بالتأجيل والتفسير وإنما اقتصر على استعراض وجهتي نظر الطرفين فيه ليحين مبلغ الجدل في النزاع ، فان النعي عليه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله يكون على غير أساس .
(طعن رقم ٤٣ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٥١/٦/٧) .

تمسك المالك بتأخير الحارس في جنى القطن حتى هبط ثمنه — عدم الرد على هذا الدفاع واعتماد السعر الذي باع به الحارس — قصور .

إذا كان المالك قد تمسك بأن الحارس تأخر في جنى القطن الى أن نزل ثمنه وأبد قوله هذا بالمستندات التي قدمها وبما قرره الخبير المعين في الدعوى ، ومع ذلك اعتمدت المحكمة السعر الذي باع به الحارس . القطن دون أن ترد على ما تمسك به المالك ، فان حكمها يكون قاصراً في بيان الأسباب التي أقيم عليها .
(طعن رقم ١٣١ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٩٤٤/٦/٨) .

تعيين حارس قضائي على أموال شركة هو اجراء وقتي لازم فيه معنى العزل للشريك المنتدب للإدارة .

ان تعيين حارس قضائي على أموال الشركة هو اجراء وقتي تقتضيه ظروف الدعوى وليس فيه معنى العزل للشريك المنتدب للإدارة باتفاق الشركاء ولا مخالفة فيه لنصي المادة ٥١٦ من القانون المدني .

(طعن رقم ٢٠٣ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٥٢/٦/٥)

جواز تكليف الحارس بمجرد أموال شركة موضوعة تحت الحراسة والبحث عن هذه الأموال .

لما كان الجرد اجراء تحفظيا الغاية منه المحافظة على حقوق الطرفين المتنازعين باثبات ما تكشف عنه أوراق الشركة وما هو ثابت في السجلات العامة من حقوق أو ديون أو ما يصل الى علم الحارس من أى طريق كان لمعرفة الحقوق المالية التي تصلح عنصرا للتصفية ، وليس من شأنه الاضرار بأى من الطرفين اذ أنه لا يقتضى البحث في سند حق كل منهما ، وكان المحكم قد أثبت من ظاهر عقد

تصفية الشركة. ان كافة الديون والالتزامات غير الواردة في الكشف الملحق بالعقد والتي قد تظهر في المستقبل هي من حقوق الشركاء ولا يتفرد بها الطاعن لما كان ذلك كان مايبيحه الطاعن على الحكم اذ كلف الحارس بمجرد أموال الشركة والبحث عن أموالها وهو اجراء تحفظي يحتم على غير أساس .

(طعن رقم ٢١٥ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٥٢/١٠/٣٠) .

حق الحارس على أعيان وقف في ادارة شئون الوقف بنفس السلطة التي لناظره مالم يحد منها حكم الحراسة وعدم جواز الاحتجاج بعقد الايجار الصادر من الناظر بعد اقامة الحارس .

للحارس على مال موقوف من السلطة في ادارة شئون الوقف ما لناظره فهو يملك التحدث عن شئون الوقف الا أن يحد الحكم الذي اقامه من مهمته ، واذن فمتى كان الحكم قد قرر أن عقد الايجار الصادر من ناظر الوقف بعد اقامة حارس عليه لايجاز به الوقف ، فان ماقرره الحكم لا يخالف القانون .

(طعن رقم ١٣٩ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٥٤/٤/١٥) .

صدور توكيل من الحارس الخاص على الشركة الى أحد المحامين تمثيلها أمام القضاء وفي الطعن بطريق النقض في الأحكام — زوال صفة الحارس بعد ذلك لا يؤثر في صحة التوكيل لأنه يعتبر صادرا من الشركة باعتبارها شخصا معنويا — متى وجه الاعلان من الشركة فلا يبيحه ماوقع فيه من خطأ في اسم الممثل الحقيقي لها وقت اجرائه .

متى كان التوكيل قد صدر صحيحا من الحارس الخاص على الشركة بما له من صفة في تمثيلها وقت صدوره ، فان انتهاء الحراسة وزوال صفة الحارس في مرحلة لاحقة لصدور ذلك التوكيل لا يؤثر في صحته لأنه يعتبر صادرا للتوكيل من الشركة باعتبارها شخصا معنويا .

ولا يعطل الاعلان كونه قد تضمن اسم الحارس كممثل الشرطة طالبة الاعلان بعد زوال صفته في تمثيلها برفع الحراسة عنها ذلك أن الاعلان متى وجه من الشركة

فانه لإيميه ماوقع فيه من خطأ في اسم الممثل الحقيقي لها وقت اجرائه .

(طعن رقم ٣٦٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٣/٥/٢٣ س ١٤ ص ٧٣٦) .

حراسة — استئناف — المصلحة والمصلحة في الاستئناف — حكم قضى بانتفاء حراسة حارس منظم — تأسيسه على اتهامات وجهت اليه — توافر مصلحته وصلته في الاستئناف .

مضى كان مثار النزاع هو تحية الحارس المنظم بوصفه حارسا وتعيين بدله في الحراسة بسبب ماوجه الى ادارته من مطاحن وإلى شخصه من تخرج فيكون لذلك صاحب صفة ومصلحة في استئناف الحكم الصادر بانتفاء حراسته ، ولايقدح في ذلك أن يكون الحكم المستأنف لم يتعرض للاتهامات المسندة اليه مادام أنه لم ينقها عنه .

(نقض ١٦٥ لسنة ٢٢ ق — جلسة ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥) .

التزام الحارس مأجورا كان أم غير مأجور يبدل عناية الرجل المعتاد في المحافظة على أموال الحراسة وفي ادارتها — المادة ١/٧٣٤ مدني — حكم مستحدث لم يكن له مقابل في القانون المدني القديم .

استحدثت المادة ١/٧٣٤ من القانون المدني القائم بما أوجبه على الحارس — مأجورا كان أم غير مأجور — من أن يبدل عناية الرجل المعتاد في المحافظة على أموال الحراسة وفي ادارتها حكما جديدا لم يكن له مقابل في القانون المدني القديم ، اذ لم يتضمن هذا القانون نصوصا تنظم سلطة الحارس والتزامه تنظيميا كاملا ولم يورد في شأن الحراسة غير مادتين مقتضيتين لتحللتا النصوص المتعلقة بالودعة . واذا كان الحارس منوطا به حفظ الشيء كالوديعة وادارته كالكوكل فانه لذلك يسرى على الحراسة في ظل القانون المدني القديم أحكام الودعة وأحكام الوكالة في ذلك القانون والقدر الذي يتفق مع طبيعة الحراسة ، ومن هذه الأحكام ماكانت تقرره المادتان ٤٨٥ و ٥٢١ من أن كلا من الوديعة والوكيل لايسأل الا عن تقصيره الجسيم اذا كان بغير أجر ، أما اذا كان مأجورا فيسأل عن تقصيره

اليسر ، ومن ثم فإن الحارس غير المأجور لا يكون مسؤولاً في حكم القانون المدني القديم الا عن تقصيره الجسيم .

(طعن رقم ٣٩٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٤/٥/٧ س ١٥ ص ٦٤٧) .

طلب عزل الحارس على سيارة من الحراسة استناداً على استيلائه على بعض ايرادها لنفسه وتقديم أوراق لاثبات ذلك — الطعن في بعض الأوراق المقدمة بالتزوير مع بقاء أوراق أخرى يمكن إقامة الحكم عليها — رفض طلب العزل دون التحدث عن هذه الأوراق — قصور .

متى كان الواقع هو أن الطاعنين الثلاثة الأولين أقاموا الدعوى يطلبون عزل المطعون عليه من الحراسة على السيارة موضوع النزاع تأسيساً على أنه يخالف الحكم القاضي بيمينته اذ انفرد بقبض بعض مبالغ من ايراد السيارة واستباحها لنفسه ، وكان الحكم المطعون فيه اذ استبعد البحث في الأوراق المقدمة من المطعون عليه والتي طعن أحد هؤلاء الطاعنين فيها بالتزوير . قرر أن الدعوى خلو من الدليل المثبت لها مع أنه باستبعاد هذه الأوراق يبقى في الدعوى ما يؤسسها عليها الطاعنون من أن المطعون عليه قبض مبالغ من الشركة المستغلة للسيارة ولم يوزعها على أصحاب الحق فيها مستدلين على ذلك بالكشف الصادر من هذه الشركة وهو مأخوذ به الحكم الابتدائي وخلا الحكم المطعون فيه من التحدث عنه ، فإن هذا الحكم يكون قاصراً قصوراً يستوجب نقضه اذ هو أطرح الدليل الذي اعتمد عليه الطاعنون دون أن يبين سبب هذا الاطراح مع لزوم هذا البيان .

(طعن رقم ٦٦ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥١/٦/٧) .

الحارس المختص سلطة ابرام العمليات والعقود والتصرفات المشار اليها في المادة ١٢ من الأمر رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ — توقيع مندوب الحارس على التظاهرات الخاصة بالسندات الأذنية بالنيابة عنه — لامتخافة للقانون .

تنص المادة الثانية عشرة من الأمر رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ على أن يعتبر باطلاً بحكم القانون كل عملية أو عقد أو تصرف تم أو جاء مخالفاً لأحكام هذا الأمر ما لم يرحص به وزير المالية والاقتصاد أو الحارس المختص — ومفاد ذلك أن للحارس

المختص سلطة ابرام العمليات والعقود والتصرفات المشار اليها في هذه المادة . فان كان الحكم المطعون فيه قد استخلص من الأوراق أن مندوب الحارس هو الذى وقع على التظاهرات الخاصة بالمستندات الأذنية موضوع الدعوى وكان الطاعن لم يقدم من جانبه مايدل على أن المندوب ليس له صفة بالنيابة عن الحارس المختص في التوقيع على التظاهرات فان النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون بدعوى أن التظهير قد صدر ممن لايملكه يكون عاريا من الدليل .

(طعن رقم ٨١ لسنة ٣٤ في جلسة ١٩٦٧/٦/١٥ ص ١٨ ص (١٢٧٥) .

فرض الحراسة على أموال وممتلكات أحد الأشخاص — أثره — رفع يده عن إدارة أمواله ومنعه من التقاضى — الحارس العام صاحب الصفة الوحيد في تمثيله أمام القضاء — هذا المنع لا يفقد الشخص الخاضع للحراسة أهليته — الحارس العام نائب عنه نيابة قانونية مقتضاها تمثيله هذا الشخص أمام القضاء وتنفيذ الأحكام التى تصدر ضده في أمواله التى يتولى الحارس ادارتها نيابة عنه — اختصاص الحارس — بعد فرض الحراسة — في الدعوى اختصاص صحيح ولو بقى الشخص الخاضع للحراسة محصمه في الدعوى .

لئن كان يترب على فرض حراسة الطوارئ على أموال وممتلكات أحد الأشخاص — على ماتقضى به أحكام الأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ — رفع يده عن إدارة أمواله ومنعه من التقاضى بشأنها ومتابعة السير في دعوى كانت مرفوعة عليه أمام القضاء قبل فرض هذه الحراسة وأن أصبح الحارس العام هو صاحب الصفة الوحيدة في تمثيله أمام القضاء الا أن هذا المنع لايفقد الشخص الخاضع للحراسة أهليته . فاذا اختصم الحارس العام على أثر فرض الحراسة ليكون الحكم الذى يصدر في الدعوى حجة عليه فانه يكون قد اختصم في الدعوى اختصاصا صحيحا يتفق مع صفة النيابة التى أسبغها عليه القانون عن الشخص الذى فرضت الحراسة على أمواله . ولا يغير من ذلك بقاء هذا الشخص خصما في الدعوى وصدر الحكم بالزامه بالمبلغ موضوع الدعوى ذلك بأنه هو الأصل الملموم بالدين المطلوب الحكم به وما الحارس العام الا نائبا عنه نيابة قانونية خوله

الشارع بمقتضاها تمثيله أمام القضاء وتنفيذ الأحكام التي تصدر ضده في أمواله التي يتولى الحارس العام إدارتها نيابة عنه .

(طعن رقم ٢٦٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٢٩ من ١٩ ص ٤٤٢) .

تدخل الحارس القضائي في دعوى الحارس السابق — بقاء الحارس السابق في الخصومة يرافغ عن حق التدخل بقصد درء مسئولية — صيرورت خصما منضميا للحارس التدخل — له بوصفه خصما منضميا للمدعى — التدخل — أن يستأنف معه الحكم الصادر في الدعوى .

متى كان الثابت أن المطعون ضده قد رفع الدعوى على الطاعن طالبا الزامه بدفع باق ثمن القطن الذي باعه له بصفته الشخصية وقد نازعه الطاعن في السعر الذي يجب اتخاذه أساسا للمحاسبة على هذا الثمن ولما تدخل في الدعوى الحارسان القضائيان على الألمان الناتج منها القطن المبيع ، وافق المطعون ضده على أن يقضى لها بهذه الصضة بطلباته باعتبار أنها حلا محله في الحراسة ، ولكنه لم ينسحب من الدعوى أو يتخلل عن منازعته للطاعن لما قاله من أن له مصلحة في متابعة الخصومة ليدافع عن حق التدخلين بقصد جزء مسئولية عن الأقطان المبيعة منه ، فانه بموقفه هذا في الخصومة صار خصما منضميا للحارسين في طلباتها بعد أن كان خصما أصليا ومن ثم يكون له بوصفه خصما منضميا للمدعين أن يستأنف معها الحكم الابتدائي فيما تضمنته من قضاء قطعي ضدهما .

(طعن رقم ٢٧٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٨/٣/٢٨ من ١٩ ص ٦٢٢)

التزام الحارس القضائي بحفظ المال المهود اليه حراسته وإدارته ورده عند انتهائها وتقديم حساب عن إدارته — التزامات مصدرها جهما للقانون — وتقدم بمضى خمس عشرة سنة — عدم خضوعها للتقادم الثلاثي .

التزام الحارس القضائي بحفظ المال المهود اليه حراسته وإدارته ورده لصاحب الشأن عند انتهاء الحراسة وتقديم حساب عن إدارته له ، هذه الالتزامات جميعا

مصدرها القانون فلا تتقدم الا بمضى خمس عشرة سنة طبقا للأصل العام المنصوص عليه في المادة ٢٠٨ من القانون المدني القديم ولا تخضع للتقدم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٧٢ من القانون المدني القائم . واذا كانت الدعوى بطلب الزام الحارس القضائي بتقديم حساب عن مدة الحراسة وبالزامه بدفع فائض ربع العين التي كانت تحت الحراسة فان التزامه بذلك لا يتقدم الا بانقضاء خمس عشرة سنة .

(طعن رقم ٢٦٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٤ س ١٩ ص ١٢٦٧) .

الزام الحارس القضائي بإدارة المال الموضوع تحت الحراسة وتقديم حساب عن الإدارة ورد المال عند انتهاء الحراسة — هذه الالتزامات على عاتق ناظر الوقف الذي يعين حارسا قضائيا .

من المقرر في القانون المدني الملغى والقائم أن الحارس القضائي يلزم بإدارة المال الموضوع تحت الحراسة القضائية وتقديم حساب عن هذه الإدارة ورد المال عند انتهاء الحراسة الى صاحبه ومن ثم فان هذه الالتزامات تقع على عاتق ناظر الوقف الذي يعين حارسا قضائيا على الأعيان المتنازع عليها .

(طعن رقم ٢٦٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٤ س ١٩ ص ١٢٦٧) .

أجر الحارس المقرر بحكم أو اتفاق يظل ساريا حتى يلغى بحكم أو اتفاق آخر .

أن أجر الحارس القضائي الذي يقرر سواء بحكم أو اتفاق بين أصحاب الشأن يظل ساريا حتى يلغى أو يعدل بحكم أو اتفاق جديد .

(طعن رقم ١٩٦ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٥٢/١/٢٤) .

جواز تقرير أجره الحراسة القضائية باتفاق لاحق للحكم الصادر لفرضها ولو كان قد نص في هذا الحكم على أنها بغير أجر .

من الجائز أن يكون تقرير أجره الحراسة القضائية باتفاق بين أصحاب الشأن لاحقاً للحكم القاضي بفرضها حتى ولو كان هذا الحكم قد نص على أن تكون بغير أجر . ذلك أن للخصوم في الأحكام الصادرة في المواد المدنية أن يتفقوا على خلاف ما قضت به .

(طعن رقم ١٩٦ لسنة ١٩ في جلسة ١٩٥٢/١/٢٤) .

نص المشرع في المادة ٧٦ من القانون المدنى على أن للحارس أن يتقاضى أجراً ما لم يكن قد أنزل عنه وعلى ذلك فالقاعدة العامة هو أن من حق الحارس أن يتقاضى أجراً نظير قيامه بمهام الحراسة ويخص قاضى الأمور المستعجلة بتقدير أتعاب الحارس الذى أقامه في دعوى الحراسة ومصاريفه ويختص تبعا بالفصل في المعارضة في هذا التقدير وقد قضت محكمة النقض * بأن من الجائز أن يكون تقدير أجر الحراسة باتفاق بين أصحاب الشأن لاحقاً للحكم القاضي بفرضها حتى ولو كان الحكم قد نص على أن تكون بغير أجر ذلك أن للخصوم في الأحكام الصادرة في المواد المدنية أن يتفقوا على خلاف مانصت به (نقض مدنى ١٩٥٢/١/٢٤ مجموعة المكتب الفنى من ٣ ص ٣٩) .

ويجب أن يراعى عموماً في تقدير أجر الحارس حجم المهمة المنوطة به ومأداه في سبلها وكفايته في ذلك من الناحية الفنية والإدارية والمبالغ التى حصلها وتلك التى أنفقها .

الصيغ القانونية^(١) دعوى من حارس بالتصرف في مال تحت حراسته

أنه في يوم

بناء على طلب السيد/..... بصفته حارسا قضائيا
المقيم وعمله المختار مكتب الاستاذ الهامى .
أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت في تاريخه
الى حيث اقامة .

(١) السيد/..... المقيم متخاطبا مع
(٢) السيد/..... المقيم متخاطبا مع

وأعلنتهما بالآتي

بتاريخ صدر الحكم في القضية رقم مستعجل
القاهرة قضى بفرض الحراسة القضائية على المنزل الكائن بجهة
والموضع الحدود والمعالم بالحكم وتعيين الطالب حارسا عليه لادارته وتحصيل الأجرة
وبعد خصم المصروفات الضرورية ايداع صالى الربع خزينة محكمة
حتى ينتهى النزاع رضاء أو قضاء .

ولما كان المعلن اليهم يمتلكون هذا العقار على الشيوع كما أن العقار بحالته
الراهنة لايفل زحما يذكر نظرا لقدم البناء واحتياجه الى ترميمات بصفة دائمة
تستغرق مايفل من ربع شهرى وهو مادعا المعلن اليهم الى الاتفاق على بيعه (أو
أنه قد صدر حكم فى القضية رقم ببيع العقار وتقسيم حصيلة البيع
على الملاك) لعدم جدوى استمرار الحراسة .

واذ كان يحق للطالب بصفته وازاء رضاء ذوى الشأن (المعلن اليهم) أو
ازاء صدور حكم قضائى — أن يبيع العقار المفروضة عليه الحراسة وذلك طبقا

(١) راجع الشكر على عرض حسن — الصيغ المسجلة ط ١٩٨٦ .

للمادة ٧٣٥ من القانون المدلى وتقسيم حصيلة البيع على المعلن اليهم بوصفهم الملاك على الشروع .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر

وذلك لسماحهم الحكم بصفة مستعجلة ببيع العقار المعلن الحدود والمعالم
بصدر هذه الصحيفة والمفروضة عليه الحراسة بالقضية رقم
لسنة وتوزيع حصيلة البيع — بعد خصم المصروفات الضرورية — على الملاك
(المعلن اليهم) أو حسب حكم المحكمة المشار اليه مع اضافة المصروفات على
عائق الحراسة .

ولأجل العلم .

دعوى من حارس بالأذن في بيع ثمار

أنه في يوم
بناء على طلب السيد/ بصفته حارسا لفضاها
المقيم ومحلته افتتار مكتب الأستاذ المحامي .
أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت في تاريخه
الى حيث القامة .
السيد/ المقيم متخاطبا مع

وأعلته بالآتي

تاريخ صدر حكم في القضية رقم لسنة
قضى بفرض الحراسة القضائية على (يذكر منطوق حكم
الحراسة سواء كان مستجلا أو موضوعيا) .
وعين الطالب حارسا (بلا أجر أو بأجر حسبما جاء في الحكم) .
وحيث أن بعض الأشياء محل الحراسة قابلة للتلف اذ أنها عبارة عن
ثمار أو وقد تتعرض للتلف بمرور الزمن .
وحيث أن المادة ٧٣٥ مدني تنص على أنه : لا يجوز للحارس في غير
أعمال الإدارة أن يتصرف الا برضاء ذوى الشأن جميعا أو بتخصيص من
القضاء .
وحيث أنه إزاء الخطر الذي يهدد المنقولات موضوع الحراسة نظرا
لتعرضها بطبيعتها للتلف وهو ما يبرر الاستعجال .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر الخ .

وذلك لكي يسمع الحكم (أو ليسموا الحكم) بصفة مستمجة بالآذن
أو بالترخيص للطالب بالتصرف بالبيع في الأشياء المفروض عليها الحراسة
والموضحة تفصيلا بصدر هذه الصيغة مع ايداع الثمن مخزنة المحكمة (أو توزيعه
على ذوي الشأن يتسكب كلها) .

واضافة المصروفات على عاتق الحراسة .

ولأجل العلم

دعوى من حارس قضائى بطرد مستأجر لعدم سداد الأجرة

أنه فى يوم

بناء على طلب السيد/ بصفته حارساً قضائياً
للقيم ومحلته المختار مكتب الأستاذ المحامى .
أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه
الى حيث اقامة .
السيد/ المقيم متخاطباً مع

وأعلنته بالآتى

الطالب حارس قضائى على المنزل رقم الكائن بجهة
وذلك بموجب الحكم رقم مستعجل القاهرة وقد حدد حكم الحراسة
مأمورية الطالب بإدارة المنزل وتحصيل الأجرة من المستأجرين .
وحيث أن المعلن اليه يستأجر الشقة رقم وقد امتنع عن سداد
الأجرة منذ فقام الطالب باتناده على يد محضر بتاريخ
به وفاء لكنه لم يحتل .

وحيث أنه ازاء الخطر المبرر للاستعجال يحق للطالب بصفته أن يلجأ الى
القضاء المستعجل طالباً طرد المعلن اليه لأن يده على العين أصبحت يدا خاصة .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر الخ .

وذلك لكى يسمع الحكم بصفة مستعجلة بطرده من العين الموضحة

الحدود والمعام يصدر هذه الصحيفة والزامه بتسليمها للطالب بصفته خالية مما
يشغلها والزامه المصروفات ومقابل الأتعاب بدون كفالة .
مع حفظ حق الطالب بصفته في استرداد الأجرة المتأجرة وحقه في توقيع
الحجز التحفظي على المنقولات الموجودة بعين التذاعي .
ولأجل العلم .

دعوى بالزام حارس بالتخاذ دفاتر منتظمة
مرفعا عليها من المحكمة

أنه في يوم

بناء على طلب السيد/ المقيم وعمله المختار
مكتب الاستاذ/ المحامي .

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت في تاريخه
الى حيق القامة .

السيد/ بصفته حارسا قضائيا والمقيم
متخطابا مع

وأعلته بالآتي

تاريخ عين المعلن اليه حارسا قضائيا على شركة
(أو على تركة المرحوم أو على العقار رقم بشارع
.....) وذلك نقاذا للحكم رقم لسنة مستعجل
..... وتحددت مأموريته في استلام (الشيء موضوع الحراسة — ثم
يذكر منطوق حكم الحراسة) .

وحيث أن الطالب صاحب مصلحة لأنه شريك بمحة (أو لأنه
مالك) وقد كلف الحكم المعلن اليه بتقديم كشوف حساب للوى
الشأن وإيداع صور منها قلم كتاب المحكمة الا أن الطالب لم يطلع على حسابات
الحراسة منذ

وحيث أن المادة ٧٣٧ قرة أولى من القانون المدلى تنص على أنه « يلتزم
الحارس بالتخاذ دفاتر حساب منتظمة ويجوز للقاضي الزامه بالتخاذ دفاتر موقع عليها
من المحكمة » .

ولما كان من حق الطالب ازالة الخطر المبرر للاستعجال أن يطلب بصفة مستعجلة الزام المعلن اليه بصفته بالتخاذ هذه الدفاتر المنتظمة .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر اطلع .

وذلك لكي يسمع الحكم بصفة مستعجلة بالزامه بالتخاذ دفاتر منتظمة موقعها عليها من المحكمة لاثبات حسابات الحراسة المفروضة بالحكم المشار الى منطوقه في صدر هذه الصحيفة مع اضافة المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة على عاتق الحراسة بحكم طليق من قيد الكفالة .

ولأجل العلم

دعوى برد الشيء المفروض عليه الحراسة

أنه في يوم

بناء على طلب السيد/..... المقيم وعمله المختار
مكتب الأستاذ/..... المحامي

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت في تاريخه
الى حيث القائمة .

السيد/..... بصفته حارسا قضائيا على (يذكر الشيء
المفروض عليه الحراسة) والمقيم متخاطبا مع

وأعلته بالآتي

يمتلك الطالب (يذكر الشيء المفروض عليه الحراسة)
وتاريخ صدر حكم في القضية رقم لسنة
مستعمل القاهرة يفرض الحراسة على هذا الشيء نظرا لوجود نزاع بين الطالب
وآخرين وعين المعلن اليه حارسا قضائيا لإدارته (يذكر منطوق حكم الحراسة) .
وحيث أنه بتاريخ صدر حكم محكمة في القضية
رقم بإنهاء الحراسة .

أو وحيث أنه بتاريخ اتفق الملاك على إنهاء
الحراسة وحيث أن مقتضى ذلك إنهاء مهمة الحارس (المعلن اليه) .

ولما كان يحق للطالب طبقا للمادة ٢/٧٣٨ من القانون المدل أن يطالب
المعلن اليه برد الشيء المعهود اليه حراسته وكان حكم إنهاء الحراسة سالف الإشارة
قد قضى في منطوقه برد هذا الشيء الى الطالب .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر الخ .

وذلك لسماعه الحكم يرد الى الطالب مع حفظ حق الملاك —
ومنهم الطالب — في مطالبة المعلن بالحساب عن فترة ادارته . مع اضافة
المصروفات ومقابل الأتعاب على عاتق الحراسة .
ولأجل العلم

دعوى بالزام حارس بتقديم كشف حساب

أنه في يوم

بناء على طلب السيد/..... المقيم ومحل الاختار
مكتب الأستاذ/..... المحامي .

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت في تاريخه
الى حيث اقامة .

السيد/..... بصفته حارسا قضائيا على شركة التضامن المسماة
..... والكاتبة بجهة متخطابا مع

وأعلنته بالآتي

بتاريخ صدر حكم في القضية رقم مستعجل
القاهرة بفرض الحراسة القضائية على شركة وتعيين المعلن
اليه حارسا عليها (بأجر أو بدون أجر حسب الحكم) لادارتها و
يذكر متطوق الحكم .

ولما كان الطالب شريكا متضامنا بحصة مقدارها في
الشركة وقد تبين له رغم مرور سنتين على فرض الحراسة أن للمعلن اليه لايقوم
بامساك سجلات ودفاتر منتظمة كما أنه لم يقدم كشوف الحساب المؤيدة
بالمستندات للزوى الشأن ومنهم الطالب حسبما يقضى بذلك حكم الحراسة .

واذ كان يحق للطالب ازالة الخطر والاستعجال أن يطلب الزام المعلن اليه
باتخاذ دفاتر مرقعا عليها من المحكمة وكذلك الزامه بتقديم كشوف حساب كل
مئة أشهر للطالب حسبما يقضى بذلك الحكم وطبقا لنص المادة ٧٣٧ فقرة أولى
وفقرة ثانية من القانون المدنى وكذا الزامه بأن يودع نسخة من هذه الكشوف قلم
كتاب المحكمة .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر اطلع .

وذلك لسماحه المحكم بصفة مستعجلة بالزامه بالتخاذ دفاتر حساب منتظمة موقعا عليها من المحكمة وبأن يقدم للطالب وباقي الشركاء كل ستة أشهر كشف حساب بما تسلمه وبما أنفقته معززا بما يثبت ذلك من مستندات وإيداع صورة منه قلم كتاب محكمة للأمور المستعجلة .

مع اضافة المصروفات ومقابل الأتعاب على عاتق الحراسة .
ولأجل العلم .

الفصل السابع

انتهاء الحراسة

تنص المادة ٧٣٨ من القانون المدنى على أن :

« تنتهى الحراسة باتفاق ذوى الشأن جميعاً أو بحكم القضاء » .

لما كانت الحراسة بطبيعتها اجراء تحفظيا مؤقتا يراد به صيانة حالة قانونية قائمة صيانة مؤقتة ، كان الحكم المقرر لما قابلا بطبيعتها القانونية للتعديل والالغاء كلما وجدت ظروف تستدعى ذلك . ولا يحرل دون ذلك الاحتجاج بحجية الشيء المحكوم فيه ، فالحجية لا تكون إلا للأحكام القطعية دون الوقعية ، إذ الأخيرة لا تحس موضوع النزاع ..

ويترب على كون الحراسة أجراء تحفظيا مؤقتا أنها تنتهى بقوة القانون بمجرد زوال الحالة التى استلزمته .

ولا محل للاتجاه الى القضاء لاستصدار حكم بانتهاء الحراسة وانتهاء مأمورية الحارسين إلا اذا تنازع الطرفان فى هذا الشأن . فاذا رفع الأمر الى القاضى تعين عليه أن يقضى بغضها إذا زالت علتها .

فمن ذلك أن الحراسة المقامة بسبب حالة الشروع والاختلاف على الإدارة بين الورثة ، يجب قهر انتهائها إذا ما انتهت أحوال النزاع التى أسست عليها باتفاق الشركاء على كيفية كل شريك بمحضته ، أو على اختيار أحدهم لإدارة الملك المشترك .

وإذا قامت الحراسة على أسباب معينة فليس للمحكمة عند الفصل فى دعوى انتهاء الحراسة أن تعرض لبحث أسباب جديدة غير تلك التى بنيت عليها الحراسة لتقرير امتدادها ، إنما يدور البحث حول أمر واحد وهو زوال أسباب الحراسة من عدله ، والأدلة المقدمة لانتهائ ذلك . فحينما زال سبب الحراسة وجب قهر

انتهائها . وإذا وجد سبب طارق لم يكن من عناصر التكوين الأول وجب أن ترفع
على أساسه دعوى جديدة يتنازع فيها الطرفان السبب الجديد .

أمثلة :

تتبع الحراسة مع أموال المدين الممسر عندما تصفى ذمة هذا المدين ويوزع
مايتبع منها بين الدائنين . وفيما يتعلق بالحراسة على الأموال الشائعة تتبع الحراسة
باتفاق الشركاء فيما بينهم على الإدارة أو حتى تزول حالة الشروع أو سبب
الحراسة . وفيما يتعلق بالحراسة على التركة تستمر مأمورية الحارس القضاى حتى
ينقضى الورثة فيما بينهم على الإدارة أو على القسمة أو حتى يستوفى الدائنون ديونهم
إذا كانت الحراسة بناء على طلبهم .

الحكمة المختصة :

المقصود بالقضاء في هذا الصدد : القضاء الموضوعى ، والقضاء المستعجل
فكما يختص قاضى الأمور المستعجلة بالأمر بالحراسة يختص أيضاً برفعها ، إذا
توفر الاستعجال فيها ، وله في ذلك سلطة تقدير ظروف الدعوى ، فبإمر بإبقاء
الحراسة أو تعديلها في حدود معينة .

وتختص المحكمة المستعجلة بها للأسباب الآتية :

- ١ - أن طلب انتهاء الحراسة من المسائل المتفرعة عن الحكم الصادر بالحراسة
فيدخل في وظيفة القضاء المستعجل نظره والفصل فيه باعتباره من
الاجراءات التحفظية التى تدخل في ولايته عملاً بنص المادة ٤٥ مرافعات .
- ٢ - يتوفر الاستعجال في دعوى لانتهاء الحراسة لأحقية أصحاب الشأن في
الأموال الموضوعة تحت الحراسة وتسليمها وإدارتها والاتضاع بها .
- ٣ - لأن الحكم بانتهاء الحراسة لا يؤثر على حقوق الطرفين ولا يؤثر فيها .
- ٤ - لأن الحكم الصادر بالحراسة مؤقت وليس قاطعاً في الخصومة .

وإذا ثار النزاع بين الطرفين حول زوال الدواعى التى دعت إلى فرض الحراسة أو
عدم زوالها ، فإن القاضى المستعجل يحمض هذا النزاع من مظاهر المستعجلات
توصلاً إلى الحكم باختصاصه أو بعدم اختصاصه بنظر دعوى انتهاء الحراسة .

فاذا اتضح له من ظاهر المستندات جدية القول بزوال الدواعي التي دعت لفرض الحراسة وتغير الأوضاع والمراكز القانونية ، فإنه يقضى بانتهاء الحراسة ، أما اذا استبان من ظاهر المستندات عدم جدية هذا القول أو اتضح له أن المستندات والقرائن لا تكفي لترجيح إحدى الكفتين على الأخرى وأن الأمر يحتاج الى تمحيص موضوعي فإنه يقضى بعدم اختصاصه بنظر الدعوى .

ويستوى أن تكون الحراسة قد قضى بها تبعاً لنزاع قائم أمام المحاكم حول موضوع الحق أم قضى بها بصفة مستعجلة دون أن تكون هناك دعوى موضوعية مرددة في صدد النزاع ، ففى الحالتين تنتهى الحراسة إذا زالت الدواعي التي دفعت إلى فرضها .

وليس للمحكمة عند الفصل في دعوى الحراسة أن تبحث من جديد في أوجه النزاع التي بنيت عليها الحراسة وما إذا كانت موجهة لها أم لا ، إنما يدور بحثها حول أمر واحد فقط وهو إذا كانت أسباب الحراسة قد زالت أو لا والدليل على ذلك وإذا كانت لا تزال قائمة فهل حصل تغير مادي أو قانوني في مركز طرفي الخصومة بعد الحكم الصادر بالحراسة يمكن معه العدول عن هذا الحكم .

وإذا اتفق ذوو الشأن جميعاً على انتهاء الحراسة أو لم يتفقوا على ذلك وحكم به القضاء أنهت الحراسة وانتهت مأمورية الحارس . ولكن ليس هناك ما يمنع من أن يتفق ذوو الشأن على استمرار الحراسة ، وانتهاء مأمورية الحارس بأن يهبطوا حارساً جديداً بدلاً منه ، ولا يمنع القاضي من أن يأمر باستمرار الحراسة وعزل الحارس الأول وإبدال غيره ، سواء كان ذلك بناء على اتفاق الخصوم أو بناء على طلب بعضهم وبعد سماع البعض الآخر .

وانتهاء الحراسة أو رفعها يترتب عليه انقضاء الحراسة وانقضاء مأمورية الحارس ، ولهذا يجب عدم الخلط بين انتهاء الحراسة أو رفعها وبين انتهاء مأمورية الحارس . فالحكم بانتهاء مأمورية الحارس مثلاً لا يؤدي الى انتهاء الحراسة إذ ليس ثمة ما يمنع من استمرار وانتهاء مأمورية الحارس .

الأحكام

لما كانت المادة ١/٧٣٨ من القانون المدني تحصر على أن تنتهى الحراسة باتفاق ذوى الشأن جميعاً أو بحكم القضاء وعلى ذلك فإذا فرضت الحراسة بحكم فانها لا تنتهى إلا بزوال الدواعى فرضها سواء كان هذا الزوال رضاء أو قضاء ويختص قاضى الأمور المستعجلة بنظر دعوى انتهاء الحراسة حتى ولو كان الحكم القاضى بفرضها من محكمة الموضوع وهذا هو الاختصاص العام للقضاء المستعجل المنصوص عليه بالمادة ٤٥ مرافعات زمن ثم يشترط لاختصاصه بنظرها توافر الاستعجال وعدم المساس بأصل الحق .

وتزويهاً على ذلك فإن استبان لقاضى الأمور المستعجلة جدية القول بزوال الدواعى التى أدت الى فرض الحراسة القضائية سواء كان هذا الزوال باتفاق الخصوم أو بحكم من القضاء فى أصل الحق فإنه يتعين عليه القضاء بانتهاء الحراسة .

أما إذا استبان له عدم جدية ذلك القول من ظاهر المستندات أو أثبتت منازعة تبين جدتها أو صعب عليه ترجيح أحد القولين على الآخر : أخذنا من ظاهر المستندات وأن الأمر فى حاجة الى بحث متعمق موضوعى يتعين عليه القضاء بعدم اختصاصه نوعياً بنظر دعوى انتهاء الحراسة لأن فى قضائه بالانتهاء فى مثل تلك الحالات الأضرار مساس بأصل الحق .

وبلاحظ أنه ليس للمحكمة عند الفصل فى دعوى انتهاء الحراسة أن تعاود البحث من جديد فى الأسباب المؤدية اليها وما إذا كان الحكم قد أصاب فى فرضها من عدمه لما فى ذلك من مناس بمجبة ذلك الحكم وإنما يقتصر بحثها على تقدير مدى جدية القول بزوال الدواعى والأسباب التى انتهت الى فرض الحراسة .

ففى بأن المستقر عليه أن قاضى الأمور المستعجلة يختص بنظر دعوى انتهاء الحراسة وهذا الاختصاص عموماً يندرج تحت الاختصاص العام للقضاء

المستعجل المنصوص عليه بالمادة ٤٥ مرافعات ومن ثم يشترط لاختصاصه بنظرها ضرورة توافر شرطى الاستعجال وعدم المساس بأصل الحق وقرتبا على ذلك اذا ما استبان له عدم جدية القول بزوال الدواعى التى أدت الى فرض الحراسة القضائية سواء كان هذا الزوال باتفاق الخصوم أو بحكم من القضاء فى هذا الشأن وذلك أخذا من ظاهر المستندات أو صعب عليه ترجيح ذلك القول وأن الأمر فى حاجة الى بحث متعمق موضوعى تعين عليه القضاء بعدم اختصاصه نوعيا بنظر الدعوى .

من المقرر أنه اذا كان الحارس معينا من قاضى الأمور المستعجلة جاز لكل ذى مصلحة أن يرفع أمامه دعوى برفع الحراسة أو بانهايتها ويقتصر قاضى الأمور المستعجلة للبت فى المسألة على فحص ظاهر المستندات دون أن يجاوز ذلك الى فحص موضوعى يقتضى تحقيقا أو غيره أو توجيه يمين كما وأنه قد ترفع دعوى انتهاء الحراسة من الغير اذا فرضت الحراسة خطأ على أعيان مملوكة له لا للخصوم أو فرضت على أعيانه بطريق التواطؤ بين الخصوم ويقتصر المحكمة هنا على فحص ظاهر المستندات (الوسيط للدكتور السنهورى الجزء السابع المجلد الأول ص ٩٥٩ ونقض ١٩٥٢/١/١٠ مجموعة أحكام النقض ٣/٣٨٣) وما كان للهادى أخذا من ظاهر أوراق الدعوى ومستنداتها جدية القول بأن فرض تلك الحراسة القضائية كان بطريق التواطؤ بين الخصوم فيها ودلالة ذلك خلو الأوراق من ثمة دليل يشر الى وضع أيديهما على عقار النزاع وما قدمه المستأنف عليه الأول من عقود إيجار تشير الى قيامه بإدارة العقار بعد وفاة والدته الموكلة من للوقوف عليهم العقار الأمر الذى تتوافر له بصفته الظاهرة وبالنظر الى الأجراء الوقى المطلوب والمقصود منه المحافظة على العقار لأصحاب الحق فيه والذى يعمل لحسابهم واذا التزم الحكم المستأنف ذلك النظر فى قضائه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى وبانتهاء الحراسة فإنه يكون قد جاء على هدى من الصواب متضمنا لذلك تأييده ورفض الاستئناف موضوعا .

لقاضى الأمور المستعجلة أن يقضى تبعا للحكم بانتهاء الحراسة بتسليم الأموال التى كانت فى عهدة الحارس أو على ذمة النزاع مالم يتعلق بها حق للغير . وذلك بشروط يطلب ذلك .

لما كان المدعى يقيم دعواه الرابعة بطلب انتهاء المرافعة المفروضة على المعار
على التراجع على سند من أن لديه مستندات قاطعة بالدالة على عدم أحقية المدعى
عليها في طلب فرض المرافعة على المعار موضوع الداعي ولما كان ذلك وكان
البدل أن للمدعى طرأ في الحكم القاضي بالمرافعة ومن ثم فهو حجة عليه وفي
القضاء بإنهاء المرافعة ابتداء على السبب سالف الفكر مأسى بحجية الحكم
القاضي برفضها ومن ثم تخرج الفاتحة عن دقة انحصار هذه المحكمة ومن ثم
تقضي المحكمة بعدم انحصارها نوعاً بنظر الدعوى .

يقضى برفع المرافعة متى زال السبب الذي ألقى الى فرضها حتى ولو وجد
سبب جديد آخر يستلزم إعادة فرضها إذ يجب رفع دعوى مرافعة جديدة لهذا
السبب الجديد .

(مصر مسجل ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠ للجلسة ٣١ من ١٢-١٠) .

يؤيد رفع دعوى انتهاء المرافعة من الغير إذا فرضت المرافعة خطأ على أعيان
مملوكة له لا للتصحيح أو فرضت المرافعة خطأ على أعيانه بطريق التواطؤ بين
الخصم وتخصر المحكمة هنا أيضاً على نفس ظاهر المستندات .

(قضى مدلى ١٠ يناير سنة ١٩٥٢ مجموعة أحكام القضاء ٣ رقم ٦٥ من
٢٧٢) .

قضى الأمر بالسبلة لا يخص وهو يأمر برفع المرافعة وتطعيم العقوبات
موضوعها الى أصحاب الحق فيها أن يكلف المحلوس بتقديم حساب عن أدائه .

(محكمة الاستئناف المخططة في ٦ مايو سنة ١٩١٢ المجلد من ٢٥ من
٢٦٠) .

ولو أن قاضي الأمر للسبلة غير خصص عند نظر دعوى انتهاء المرافعة
بالبحث فيما يستحقه المحلوس من المصاريف التي ألقاها في أدائه إلا أن له أن
يطرح رفع المرافعة على إبداع المبالغ المطلوب للمحلوس في مقابل هذه التكاليف .

(محكمة الاستئناف المخططة بطريق ١٢ فبراير سنة ١٩٣٦ مجلد الأحكام
المخططة من ٤٨ من ١٥٢) .

قضت محكمة النقض بأن الحارس لا يستطيع بمجرد الغاء الحكم أن ينسحب من تلقاء نفسه من المين التي هو حارس قضائي عليها ولا أن يسلمها الى غير ذي صفة في تسليمها والا عرض نفسه للمسئولية فان التزاه بالتسليم لا ينشأ الا بالمطالبة الصحيحة بتنفيذ الحكم القاصي بالغاء الحراسة .

(نقض مدلى ١٢/٤/١٩٤٥ جـ ١ فى ٢٥ عام ص ١٠١) .

الصيغ القانونية^(١)

دعوى انتهاء حراسة قضائية

أنه في يوم

بناء على طلب السيد/ المقيم ومحل
مكتب الأستاذ المحامي .

أنا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت
في تاريخه الى كل من :

١ - السيد/ بصفته حارسا قضائيا ومقيم
متخاطبا مع

٢ - السيد/ المقيم متخاطبا مع

وأعلنتهما بالآتي

الطالب يمتلك المنزل رقم الكائن بجهة والمحدد
بالمحدود الآتية وذلك بموجب عقد بيع تحكم بصحته ونفاذه
في القضية رقم لسنة تمدن كلى الا أن المعلن اليه
الثاني نازع الطالب في ملكيته وادعى وجود عقد آخر محكوم بصحته ونفاذه في
دعوى تالية وازاء هذا النزاع الجدى على الملكية فقد قضى بفرض الحراسة على المنزل
بالحكم رقم مستعجل وتعين المعلن اليه الأول حارسا عليه
كانت مهمته (يذكر منطوق حكم الحراسة) .

وحيث أن النزاع على الملكية قد حسم نهائيا بالدعوى رقم
واستئنافها رقم لصالح الطالب كما أن المعلن اليه أقام طعنا بالنقض
على هذه الأحكام ولكن هذا الطعن رفض بملسة وأصبحت
ملكية المنزل محسومة نهائيا لصالح الطالب .

(١) الأستاذ الدكتور عل عوض حسن ط ١٩٨٦ الصيغ المسجلة .

وحيث أن دواعي الحراسة قد انتهت ومن ثم يتعين رفعها حتى لا تنفل يد الطالب عن الانتفاع بملكه بدون سبب أو مسوغ من القانون .

أو يقال — وحيث أن الطالب والمعلن اليه التالى قد اتفقا على انتهاء الحراسة رضاء على أن يكون الطالب وحده هو المالك للمقار) .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر الخ .

وذلك لكى يسمع المعلن اليهما الحكم فى مادة مستعجلة بإنهاء الحراسة على المقار الموضح الحدود والمعالم بصدر هذه الصحيفة مع انتهاء مأمورية المعلن اليه الأول وتكليفه بأن يقدم للطالب كشفا بالحساب عن فترة الحراسة معززا بالمستندات مع الزام المعلن اليه التالى بمصروفات هذه الدعوى ومقابل الأتعاب بحكم مطهر من الكفالة .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى ازاء كل من الحارس والمعلن اليه التالى .

ولأجل العلم .

الفصل الثامن

المسؤولية المدنية الناشئة عن الحراسة القضائية

الحارس القضائي يقوم بأعمال هامة ، فهو يتولى إدارة ثروات كبيرة مثل إدارة شركات وغيرها . وقد تتعرض بسبب أعماله ونتيجة تقصيره وخطئه مصالح كثيرة لأضرار جسام ، ولا شك فإن الحارس القضائي مسئول عما يقع من خطأ وعن تعويض من يصيبهم ضرر نتيجة أعمال وخطئه . لكن قد يكون الحارس غير ملء حتى يواجه التعويض الذى تقضى به عليه . فهل يسأل من ينوب عنهم الحارس نحو الغير عن الخطأ الذى يرتكبه فى القيام بأعمال الحراسة ؟ وما أساس هذه المسؤولية إن وجدت ؟ .

مسؤولية الحارس

١ - طبيعة مسؤولية الحارس القضائي :

يذهب الفقه الغالب والقضاء الى اعتبار الحارس القضائي مسؤولاً مسؤولية عقدية فإذا كان غير مأجور فلا يسأل إلا عن خطئه الجسيم ، أما إن كان مأجوراً فيسأل حتى عن خطئه اليسير . فقد خضع الحارس فى المسؤولية إلى القواعد التى تحكم مسؤوليته الوديع والوكيل .

والدائن الذى قبل الحراسة على أموال مدينه ضمانا لوفاء دينه يكون مسؤولاً عن خطئه اليسير رغم عدم وجود أجر بمعناه الحقيقى .

ويقسم الفقهاء الالتزامات إلى التزام بتحقيق غاية والالتزام بوسيلة . فالالتزام بغاية هو الالتزام الذى يتعهد فيه المدين بشئ معين سواء أكان عملاً أو إقاعاً عن عمل أو نقل حق . أما الالتزام بوسيلة فلا يتعهد فيه المدين إلا ببذل عنايته لتحقيق ماتمهده به من غير أن يضمن لإصالح الدائن الى نتيجة معينة بالذات .

وبالنسبة لالتزامات الحارس القضائي فالتزامه بالمحافظة على الأموال التي توضع تحت حراسته هو التزام بوسيلة ، لأن هذا الالتزام لا يفرض على الحارس نتيجة يلتزم بتحصيلها وإنما هو يفرض عليه قدراً من العناية يجب عليه القيام بها .

كذلك التزام الحارس القضائي بإدارة الأعيان التي توضع تحت حراسته هو التزام بوسيلة أيضاً لأن هذا الالتزام لا يفرض على الحارس القضائي تحصيل نتيجة معينة ، وإنما يلتزم بموجبه بالقيام على حسن إدارة تلك الأعيان .

أما التزام الحارس برد الأشياء الموضوعة تحت الحراسة عند انتهائها فهو التزام بغاية ، لأن الحارس القضائي إنما يلتزم بموجبه بتسليم هذه الأشياء مع غلتها المقبوضة لمن يقضى له بها ، أو بعبارة أخرى يلتزم بتحصيل نتيجة معينة وهي رد الأشياء الموضوعة تحت الحراسة لمن يثبت أحقيته لها . لهذا لا يخفى من هذا الالتزام إلا إذا أثبت أن عدم التنفيذ ناشئ عن سبب أجنبي من قوة قاهرة أو حادث فجائي أو فعل الخمر الذي لا يسأل عنه .

ومن الالتزامات التي يكلف بها الحارس ، التزامه بعمل جرد للأشياء التي توضع تحت حراسته ، وتحرر محضر بذلك . وأيضاً التزامه بتقديم حساب عن مهمته إما لأصحاب الشأن أو للقضاء ، وهي التزامات بغاية . على أنه يلاحظ أن مجرد عدم تنفيذ الالتزام بها لا ترتب عليه مسؤولية الحارس ، إلا إذا وقع ضرر من جراء عدم تنفيذها .

٢ - أركان مسؤولية الحارس القضائي :

أركان المسؤولية المدنية ثلاثة : الخطأ ، الضرر ، رابطة سببية بينهما .

١ - الخطأ : وهو تقصير في مسلك الشخص الذي لا يقع من شخص يقظ وجد في نفس الظروف الخارجية التي أحاطت بالمسؤول .

على أن تصرفات الحارس القضائي تختلف تبعاً لاختلاف مدى التزاماته . فإذا كانت الالتزامات بغاية ، أو بعبارة أخرى بتحصيل نتيجة معينة إذا لم يصل إليها اعتبر مقصراً ، مثال ذلك ، التزامه برد الأشياء الموضوعة تحت حراسته عند انتهاء الحراسة ، فما دام أنه لم يرد هذه الأشياء فهو مقصر . أما إذا كانت التزاماته

بوسيلة مثل التزامه بحفظ وإدارة الأشياء التي عهد اليه بمراسته فهو لا يلتزم فيها إلا
ببلل مقدر من العناية .

ولكن ماهو القدر من العناية التي يجب على الحارس القضائي بذله بحيث إذا
قصر عنه عدُّ مخطئاً ؟ .

هل يرجع في تقدير مسلك الحارس القضائي إلى مايقع منه في أعماله
الخاصة ، فإذا اتضح أنه كان لايقع منه هذا الخطأ إذا كان يباشر أعمال الخاصة
عدُّ مقصراً ؟ وهذا هو المعيار الشخصي . أو يرجع في ذلك الى مقارنة تصرفه
ومسلكه بتصرف ومسلك شخص مجرد يتصور على أنه مثال الرجل العادي . وهذا
هو المعيار المادي . فما هو المعيار الذي يؤخذ أساساً لمسؤولية الحارس القضائي ؟

ان التزامات الحارس في الواقع تضيق وتوسع تبعاً لما إذا كان متبرحاً أو
مأجوراً . فالحارس المتبرع يسلك في قيامه بأعماله مسلك رجل معتاد متبرع وجد
في نفس الظروف الخارجية التي أحاطت بالحارس دون نظر إلى ظروفه الخاصة .
والحارس المأجور يجب أن يسلك في قيامه بأعماله مسلك رجل معتاد مأجور
وجد في نفس الظروف الخارجية التي أحاطت بالحارس دون نظر إلى ظروفه
الخاصة .

ب - الركبان الثاني والثالث : الضرر ورابطة السببية بين الخطأ والضرر :

فيما يتعلق بالركبتين الآتيتين الضرر ورابطة السببية بينهما ، فهما بخاضعان
للقواعد العامة في المسؤولية فلا محل للتمرض لما خصيصاً . ويكتفى بذكر بعض
تطبيقات القضاء الخاصة بالحراسة في هذا الشأن .

أقضى بأن الحارس القضائي الذي تعين لأداء مهمة معينة يجب عليه أداؤها
بدون تأخير . وإلا كان مسؤولاً عن تعويض الضرر الذي يصبب أصحاب الشأن
من جراء تأخيره في القيام بمهمته ، فإذا تعين حارس قضائي لبيع محصول قطن
وجب عليه بيعه حالاً ، فإذا تأخر في بيعه وترتب على هذا التأخير ضرر نتيجة
لانخفاض أسعار القطن فيكون مسؤولاً في هذه الحالة عن فرق الثمن بين الوقت
الذي كان يجب عليه أن يبيع فيه وبين الوقت الذي تم فيه البيع فعلاً ، ولا يخبر
من مسؤوليته شيئاً احتجاجه بأنه مكان فينتظر ارتفاع أسعار القطن .

كذلك الحارس القضائي الذي رخص له في تأجير أرض بطريق المزداد يرتكب خطأ ترتب عليه مسؤولية إذا أجر هذه الأرض بطريق الممارسة . فإذا ترتب على ذلك ضرر كان الحارس مسؤولاً عن تعويضه ويحذر التعويض في هذه الحالة بالفرق بين ماأجر به الحارس والقيمة الإيجارية للأرض . إلا إذا أثبت أنه كانت لديه أسباب كافية ومقنعة بمخالفته طريق التأجير بالمزداد .

وأيضاً الحارس القضائي الذي يرتكب خطأه بتأجير الأعيان الموضوعة تحت حراسته دون أن يحصل على الضمانات اللازمة ، يسأل عن تعويض الضرر الذي ينشأ عن ذلك .

كذلك الحارس القضائي الذي يهمل في تحصيل الإيجارات في الوقت المناسب يجب أن يتحمل قيمة ما لم يحصل منها .

٣ - اليات مسؤولية الحارس القضائي :

الالتزام التصاقدي قد يكون التزاماً بغاية ، وقد يكون التزاماً بوسيلة ، بل أن العقد الواحد قد يتضمن التزامات مختلفة ، بعضها بغاية وبعضها بوسيلة . وكذلك الالتزام القانوني الذي ترتب على الإخلال به المسؤولية التقصيرية ، ولو أنه في الغالب التزاماً بوسيلة أو بمبادرة أخرى واجباً بفرض سلوكاً معيناً ، إلا أنه ليس هناك ما يمنع من أن يفرض القانون تحصيل نتيجة معينة .

وعبء الإثبات في حالة الالتزام بغاية يقع على عاتق المدين فهذا المدين يعتبر مقصوداً بمجرد عدم تحصيل النتيجة . فما على الدائن إلا أن يثبت أن النتيجة المطلوبة لم تتحقق ، ففي هذا الإثبات يتضح أن المدين لم يقم بالتفويض ، وأن مجرد عدم قيامه بالتفويض ناشئ عن خطئته ، فإذا أراد المدين أن يرفع عنه المسؤولية فهو إما أن يثبت قيامه بالتفويض أو أن عدم التنفيذ لا يرجع إليه بل إلى القوة القاهرة أو الحادث الضماني أو الخطأ الدائن ذاته أو خطأ شخصي لا يسأل عن فعله . أى أن خطأ المدين الذي لم ينفذ التزاماً بغاية مفروض فرضاً غير قابل لإثبات العكس . وكل ما يستطيع المدين أن يدفع به مسؤوليته أن ينفي رابطة السببية بين ذلك الخطأ المفروض وبين الضرر الذي أصاب الدائن من جراء عدم تنفيذ الالتزام . فالحارس القضائي الذي لم يرد الأشياء الموضوعة تحت حراسته عند

انتهاء الحراسة يعتبر مقصراً بمجرد عدم تسليم هذه الأشياء لمن يثبت حقه لها .
فصبء الاتبات في حالة الالتزام بغاية يقع على عاتق الحارس القضائي وهو
الشخص المسؤول .

أما عبء الاتبات في حالة الالتزام بوسيلة وهو الالتزام الذي يتعهد فيه المدين
ببذل عناية معينة ، فلا يكتفى من الدائن الذي يدعى أن المدين أجل بالتزامه أن
يثبت وجود الالتزام ، بل يجب عليه أن يثبت أيضاً أن العناية التي بذلها المدين
هي دون العناية التي يجب عليه بذلها . والدائن لا يمكنه إثبات ذلك إلا باثبات
كافة أركان المسؤولية من خطأ في تغير المدين لالتزامه وضرر أصاب الدائن من هذا
الخطأ ، ورابطة سببية بينهما .

فالخارس القضائي الذي كلف بحفظ وإدارة الأعيان الموضوعة تحت حراسته ،
لا يكون مقصراً إلا إذا أثبت الدائن أن ذلك الخارس القضائي لم يبذل في حفظ
وإدارة الأشياء الموضوعة تحت حراسته العناية الواجبة عليه . فصبء الاتبات في
حالة الالتزام بوسيلة يقع على عاتق المدين .

٤ - مسؤولية الخارس القضائي عن خطأ مساعديه :

إن مركز الخارس القضائي بالنسبة لأصحاب الشأن في الحراسة هو مركز
النائب وهو إذا تصرف في حدود نيابته فائماً يتصرف لحساب من ينوب عنهم ،
فاذا عين مثلاً موظفين يساعدونه فيما عهد اليه من عمل ، فإنه لا يكون مسؤولاً
عن هؤلاء الموظفين إلا إذا أمكن نسبة الخطأ اليه فيما يدخل في نطاق عمله .
مثال ذلك إذا أساء اختيارهم أو أهمل في مراقبتهم أثناء قيامهم بعملهم .
كما قضى بأن الخارس القضائي الذي عين وكيلًا خاصًا له خيرة فنية في إدارة
الأطيان الزراعية لا يضمن إلا في حالة إفسار هذا الوكيل أو عدم أهليته أو إهماله
إهمالاً بنيًا .

ومتى انتفى خطأ الخارس القضائي وكان تصرفه في نطاق مأموريته المرسومة له
فإن مسؤوليته تنتفي تبعاً لذلك . وتحمل الحراسة وحدها الأخطاء التي يرتكبها
القانون بالعمل منع الخارس القضائي . لأن سلطة الأمر والتوجه التي له عليهم وإلما
يأمرها نيابة عن الحراسة للحسابه الخاص .

٥ - مسؤولية من يتوب عنهم الحارس القضائي عن أعماله :

متى انتفى خطأ الحارس القضائي وكان تصرفه في نطاق مأموريته انتفت مسؤليته . ولكن قد لا يكون الخطأ الذي يرتكبه الحارس شخصيا وإنما قد يكون خطأ مهينا ناتجا عن قيامه بأداء المهمة الموهودة اليه .

مثال ذلك : حارس قضائي يفصل موظفا كان يدير الأموال الموضوعة تحت حراسته ، فإذا كان فصل الموظف يدخل في حدود سلطة الحارس الادارية ، وكان هذا العمل الذي قام به الحارس قد راعى فيه من جانبه مصلحة العمل الموكل اليه ، فانه لا يكون مسؤولا شخصيا لأنه لم يقع منه خطأ في قيامه بعمله ، ولكن ما الحكم إذا قضى للموظف تعويض مثلا لأنه فصل في وقت غير لائق فمن الذي يتحمل هذا التعويض ؟ ان الحارس القضائي يجب أن لا يسأل عن التعويض في هذه الحالة ، وإنما الذي يجب أن يتحمل التعويض هي الحراسة . لأن الحارس وهو يقوم بمأموريته إنما يقوم بها نيابة عن ممثلهم ولحسابهم ، فإذا تعاقد قائما يقوم بذلك بصفته نائبا ، لا بصفته الشخصية ، ولذلك كان طبيعيا ومنطقيا أن تتحمل الحراسة كل ماينتج عن أعمال الحارس القضائي بصفته هذه من تعويض أو التزام على شرط أن لا يكون في قيامه بعمله قد تجاوز حدود سلطته المخولة له بالحكم .

أما إذا تجاوز الحارس حدود سلطته فانه يكون ملزما شخصيا عن تعويض الغير الذي يمكن قد أصابه ضرر من ذلك إلا إذا أوقف هذا الغير على الحدود الحقيقية لسلطته .

ولكن هل تكون الحراسة مسؤولة عن أعمال الحارس القضائي مثل الغير ؟

مثال : حارس قضائي يفصل موظفا بدون وجه حق ، أو يأخذ أموالا مادية غير مشروعة كأن يرتكب فعلا ضارا . فهنا يكون محل تعويض للغير الذي تاله ضرر من فعل الحارس . فهل تكون الحراسة مسؤولة عن أعمال الحارس قبل الغير ؟

لو اعتبر مسؤولية الحراسة عن أعمال الحارس مسؤولية عقدية تكون إدارة الحارس امتدادا لشخصية من يتوب عنهم . ولو اعتبرت مسؤولية لاعقدية فان الحارس القضائي لا يعتبر تابعا للمالك الأشياء التي توضع تحت حراسته .

الأحكام

المسئولية الشيئية — قيامها على أساس خطأ مفترض وقوعه في حارس الشيء — لغيرها لا يكون الا باثبات الحارس أن الضرر وقع بسبب القوة القاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير .

المسئولية المقررة بالمادة ١٧٨ من القانون المدنى — وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة — انما تقوم على أساس خطأ مفترض وقوعه من حارس الشيء ، ومن ثم فان هذه المسئولية لا تدرأ عن هذا الحارس باثبات أنه لم يرتكب خطأ مألأو أنه قام بما ينبغى من العناية والحيلة حتى لا يقع الضرر من الشيء الذى فى حراسته ، وانمت ترتفع هذه المسئولية فقط اذا أثبت الحارس أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبى لا بد له فيه ، وهذا السبب لا يكون الا قوة القاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير .

(طعن رقم ٥٣٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٣/١ م ٢٨ ص ٥٩١) .

الحراسة الموجبة للمسئولية عن الأشياء — ماهيتها — م ١٧٨ مدنى —
مثال بشأن مسئولية مالك الشيء عن اصابة أحد عمال المقاول أثناء قيامه بالعمل لحسابه .

نصت المادة ١٧٨ من القانون المدنى على أن « كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسؤولا عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر مالم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبى لا بد له فيه » ومن ثم فان الحراسة الموجبة للمسئولية على أساس الخطأ المفترض طبقا لهذا النص انما تتحقق بسيطرة الشخص على الشيء سيطرة فعلية لحساب نفسه . ولما كان الثابت فى الدعوى أن الشركة الطاعنة عهدت الى مقاول بسد فتحات فى أبواب بيمان مملوكة لها ، وفى يوم الحادث كان مورث المطعون عليه الأول عن نفسه وبصفته وهو أحد العمال التابعين للمقاول يقوم بعمله وأثناء مروره بصعقه سلك كهربائى مسند على حائط فى المبنى ، فان الحراسة على هذا السلك تكون وقت

الحادث معقودة للشركة باعتبارها صاحبة السيطرة الفعلية على البناء والسلك الكهربائي الموجود فيه ، ولم تنتقل هذه الحراسة الى المقاول لأن عملية البناء التي أسندت اليه لأشأن لها بالأسلاك الكهربائية الموجودة في المبنى أصلاً ، وبالتالي تكون الشركة مسؤولة عن الضرر الذي لحق بموثر المطعون عليه الأول مسؤولة أساسها خطأ مفترض طبقاً لنص المادة ١٧٨ سالفه الذكر ، ولا تنتفي عنها هذه المسؤولية الا اذا أثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد لها فيه .

(طعن رقم ٥٣٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٣/١ م ٢٨ ص ٥٩١) .

مسئولية حارس الشيء - م ١٧٨ مدني للحارس دفعها بنفي علاقة السببية بين فعل الشيء والضرر .

لئن كانت مسؤولية حارس الشيء المقررة لنص المادة ١٧٨ من القانون المدني تقوم على خطأ مفترض افتراضاً لا يقبل اثبات العكس الا أن الحارس يستطيع دفع مسؤوليته بنفي علاقة السببية بين فعل الشيء والضرر الذي وقع وذلك باثبات أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي قيد فيه كقوة قاهرة أو حادث مفاجيء أو خطأ المصاب أو خطأ الغير .

(طعن رقم ٢٧١ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/٢/٩ م ٢٩ ص ٤٣٧) .

مسائل متنوعة
من أحكام النقص
في الحراسة القضائية

قضت محكمة النقص بأنه يجوز فرض الحراسة القضائية على شركات الأشخاص كلما توافر النزاع والخطر وبقية أركان الحراسة كان يستأثر أحد الشركاء بالإدارة والأرباح بحيث يصبح من الخطر بقاء الأموال تحت يده أو كان تقع الخصومة بين الشركاء وبين الشريك المتولى لإدارة تلك الأموال حول ملكية بعض أموال الشركة أو إدارتها بحيث يصبح من الخطر بقاء تلك الأموال في يد المدير المالى إلى أن يبت في النزاع الموضوعى بينهم فإذا اتضح للقاضى المستعجل أن هذا النزاع الجدى من شأنه أن يجعل من الخطر استمرار الوضع على ما هو عليه فإنه يقضى بفرض الحراسة القضائية على الشركة عند تكامل بقية أركان الحراسة وتستمر حتى ينتهى النزاع الذى كان سببا في فرضها .

(نقض مدلى جلسة ٥ / ٦ / ١٩٥٢ مجموعة المكتب الفنى س ٣ ص ١١٦٥) .

لما كان المستقر عليه أنه يجوز فرض الحراسة القضائية على شركات الأشخاص كلما توافر النزاع والخطر وبقية أركان الحراسة كأن يستأثر أحد الشركاء بالإدارة والأرباح بحيث يصبح من الخطر بقاء الأموال تحت يده . أو كان تحتل الخصومة بين الشركاء وبين الشريك المتولى لإدارة تلك الأموال حول ملكية بعض أموال الشركة أو إدارتها بحيث يصبح من الخطر بقاء تلك الأموال في يد المدير المالى إلى أن يبت في النزاع الموضوعى بينهم فإذا اتضح للقاضى المستعجل أن هذا النزاع الجدى من شأنه أن يجعل من الخطر استمرار الوضع على ما هو عليه فإنه يقضى بفرض الحراسة القضائية على الشركة عند تكامل بقية أركان الحراسة وتستمر حتى ينتهى وجه النزاع الذى كان سببا في فرضها .

(نقض مدني جلسة ٥ / ٦ / ١٩٥٢ مجموعة المكتب الفني س ٣ ص ١١٦٥) .

قضت محكمة النقض بأنه ليس للشريك المدير أن يعترض على الحراسة بقوله أن تعيين الحارس القضائي يتضمن عزلا له وأن العزل لا يكون إلا بحكم من محكمة الموضوع وطبقا لنص المادة ١٥٦ مدني ليس له أن يتحدى بذلك لأن مثل هذا القول مردود وبأن الحراسة القضائية متى فرضت عند توافر أركانها فإنها تفرض كأجراء زمني تحفظي تقتضيه الظروف العاجلة التي تحسبها القاضي من ظروف الدعوى وليس فيها معنى العزل للشريك المنتدب للإدارة ولا فيها مخالفة لنص المادة ١٥٦ سالفه الذكر .

(نقض مدني ٥ يونيو سنة ١٩٥٢ مجموعة أحكام النقض ٣ رقم ١٨٢ ص ١١٦٥ ومشار إليها في الوسيط للسنهوري ج ٧ المجلد الأول هامش ص ٨٥١) .

قضت محكمة النقض بأن الحارس لا يستطيع بمجرد الغاء الحكم أن ينسحب من تلقاء نفسه من العين التي هو حارس قضائي عليها ولا أن يسلمها إلى غير ذي صفة في تسليمها والا عرض نفسه للمسؤولية فإن التزامه بالتسليم لا ينشأ إلا بالمطالبة الصحيحة بتنفيذ الحكم القاضي بالغاء الحراسة .

(نقض مدني ١٢ / ٤ / ١٩٤٥ ج ١ في ٢٥ عام ص ١٠١) .

من المقرر وفقا لنص المادة ٧٢٠ من القانون المدني أن للقضاء أن يأمر بالحراسة إذا كان صاحب المصلحة في منقول أو عقار قد تجمع لديه من الأسباب المعقولة ما يخشى منه خطرا عاجلا من بقاء المال تحت يد حائزه . والبيع ينعقد صحيحا بالعقد غير المسجل ومن آثار هذا الانعقاد الصحيح أن من حق المشتري أن يطالب البائع بالتسليم على اعتبار أنه التزم شخصي وأثر من آثار البيع الذي لا يحول دون عدم حصول التسجيل ومن شأن هذه الآثار أيضا أن يكون للمشتري إذا ما خشى على العين المبيعة من بقائها تحت يد البائع طيلة النزاع أن يطلب إلى المحكمة وضعها تحت الحراسة عملا بنص المادة آتفة الذكر .

(الطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٧ / ١ / ١٩٨٠) .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تقدير الضرورة الداعية للحراسة أو الخطر الموجب لها من المسائل الواقعية التي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع وحسبها أن تقيم قضاءها بهذا الإجراء التحفظي المؤقت على أسباب تؤدي إلى ما أتى إليه .

(الطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٤٧ في جلسة ١٧ / ١ / ١٩٨٠) .

لا يخضع لرقابة محكمة النقض تقدير قيام الخطر العاجل وهو الشرط العام في الحراسة ولا تقدير الطريقة المؤدية إلى صون حقوق المتخاصمين بعضهم قبل بعض فهذه مسائل يبت فيها قاضي الموضوع دون معقب عليه من محكمة النقض .

(الطعن رقم ٦٩ لسنة ٤٨ في جلسة ٢٦ / ٣ / ١٩٨١) .

تقدير الحد من النزاع الموجب للحراسة يعتبر من المسائل الواقعية التي تستقل بها محكمة الموضوع وحسبها أن تقيم قضاءها بهذا الإجراء التحفظي المؤقت على أسباب تؤدي إلى ما أتت إليه .

(الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٢ في جلسة ١٢ / ٥ / ١٩٦٦) .

منى كان الحكم المطعون فيه - وهو بسبيل تحقيق عناصر الحراسة المطلوبة كالنزع والخطر الموجبين لفرضها وتقدير سند الحائز للأعيان المراد وضعها تحت الحراسة قد رأى للأسباب الساقطة التي أوردها انتفاء ركن الخطر المبرر لقيام الحراسة وانتهى في قضائه إلى رفض الطلب فإن ذلك يعتبر تقديراً موضوعياً مما يستقل به قاضي الدعوى ولا شأن لمحكمة النقض به .

(الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٢٣ في جلسة ٧ / ٧ / ١٩٥٥) .

تقدير المحكمة للخطر المبرر للحراسة من ظاهر مستندات الدعوى هو تقدير موضوعي لا معقب عليه واذن فمضى كان الحكم المطعون فيه قد استعرض وقائع النزاع ومستندات الطرفين وتبين منها جدية ادعاء المطعون عليها بأنه تجمع لديها من الأسباب ما تخشى منه خطراً عاجلاً من بقاء الأطلين موضوع النزاع تحت يد الطاعن فإنه إذ قضى بوضع هذه الأطلين تحت الحراسة لا يكون في خالف القانون .

(الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ٢٥ / ٢ / ١٩٥٤) .

لما كان تقدير الضرورة الداعية للحراسة أو الخطر لها هو - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من المسائل الموضوعية التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع وكانت الأسباب التي اقامت عليها المحكمة قضاءها برفض الحراسة لا مخالفة فيها للمادتين ٧٢٩ ، ٧٣٠ فقرة ثانية من القانون المدني اللتين أجازتا وضع منقول أو عقار تحت الحراسة القضائية إذا وجدت من الأسباب المعقولة ما يخشى معه خطراً عاجلاً من بقاء المال تحت يد حائزة لما كان ذلك وكانت الأسباب التي استندت إليها المحكمة في رفض طلب الحراسة مبررة لقضائها فإن النemy على الحكم بمخالفة القانون أو القصور في التسييب يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٩٩ لسنة ٢١ ق جلسة ٣٠ / ٦ / ١٩٥٣) .

متى كان يبين مما جاء في الحكم أن المحكمة أقامت قضاءها بالحراسة على أموال الشركة استناداً إلى ما تجمع لديها من أسباب معقولة تحسبب معها الخطر العاجل من بقاء المال تحت يد حائزة وكان تقدير الجد في النزاع وتوافر الخطر الموجب للحراسة من المسائل الموضوعية التي تقدرها محكمة الموضوع متى كانت الأسباب التي جعلتها قواماً لقضائها بهذا الإجراء الوقتي تؤدي إلى النتيجة التي رتبها عليها . وكان يبين منها أنها لم تتناول عقد تكون الشركة المبرم بين الشركاء بالتأويل والتفسير كما ذهب إليه الطاعن إنما اقتضت على استعراض وجهتي نظر القارئين لتبين مبلغ الجد في النزاع وكان ما يدعيه الطاعن من أن الشركة قد جلت وأصبحت لا وجود لها أعمالاً لأحكام العقد الأنف ذكره مردود بأن شخصية الشركاء تبقى قائمة بالقدر اللازم للتصفية وحتى تنتهي هذه التصفية فإن ما ينهه الطاعن على هذا الحكم من الخطأ في القانون والقصور في التسييب يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ٣٠ / ١٠ / ١٩٢) .

أن تعيين حارس قضائي على أموال الشركة هو إجراء وقتي تقتضيه ظروف الدعوى وليس فيه معنى العزل للشريك المنتدب للإدارة باتفاق الشركاء ولا مخالفة

فيه لنص المادة ٥١٦ من القانون المدني .

(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٢٠ ق جلسة ٥ / ٦ / ١٩٥٢) .

دعوى الحراسة ليست بالدعوى الموضوعية فهي لا تمس أصل الحق ولا تعتبر فاصلة فيه .

متى كانت محكمة الموضوع قد أنهت بحثاً إلى رفض طلبات الطاعن الموضوعية . فإن بحث طلبه المستعجل الخاص بفرض الحراسة القضائية على السبيل لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٢ / ٦ / ١٩٦٩) .

تقدير الجدل في النزاع يختلف في دعوى الحراسة عن تقديره في دعوى الأشكال التي يطلب فيها وقف تنفيذ الحكم المشتكل فيه .

(الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٢ / ٥ / ١٩٦٦) .

أن الحراسة إجراء تحفظي وقفي تدعو إليه الضرورة فهو يؤقت بها ويستمد منها سبب وجوده واذن فمتى كان الحكم قد بين مأمورية الحارس وهي تسليم وجرد أموال الشركة بحضور طرق الخصم وكان لازم ذلك أنها تنتهي بمجرد انتهاء العمل الموكول إلى الحارس . وكانت مأمورية الحارس تختلف عن مهمة المصنفى ولا تتعارض معها . إذ سلطة كل منهما تغاير في جوهرها سلطة الآخر . فإن ما يبيح الطاعن على الحكم من أنه لم ينص في منطوقه على توقيت الحراسة أو أنه أمر بهذا الإجراء مع قيام التصفية لا مبرر له قانوناً .

(الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٢١ ق جلسة ٢٠ / ١٠ / ١٩٥٢) .

تقدير أوجه الجدل وتوافر الخطر الموجب للحراسة من المسائل الموضوعية التي تقرها محكمة الموضوع وحسبها أن تقيم قضاءها بهذا الإجراء التحفظي المؤقت على أسباب تؤدي إلى النتيجة التي رتبها واذن فمتى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بفرض الحراسة القضائية على أموال الشركة والعقارات المتنازع عليها قد رأى أن الخطر على مصلحة الماطون عليهم متوافر من بقاء هذه العقارات وتلك الأموال

تحت يد الطاعن الأول بوصفه شريكاً مدنياً للشركة مع احتدام الخصومة بينه وبين المطعون عليهم واحتمال امتداد أمدتها إلى أن يثبت بحكم نهائى من وجهة الاختصاص فى النزاع مما يقتضى إقامة حارس . وكان الحكم لم يتناول عقد الشركة بالتأويل والتفسير وإنما اقتصر على استعراض وجهتى نظر الطرفين فيه ليثبت مبلغ الجدل فى النزاع . فإن النص عليه بالخطأ فى تطبيق القانون وتأويله يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٤٣ لسنة ٢٠ ق جلسة ٧ / ٦ / ١٩٥١) .

مجال تطبيق أحكام إدارة المال الشائع الواردة بالمادة ٧٢٨ وما بعدها من القانون المدنى يختلف عن مجال تطبيق أحكام الحراسة على منقول أو عقار قام فى شأنه نزاع وكانت قد تجمعت لدى صاحبه المصلحة فيه من الأسباب المعقولة ما يفتشى معه خطر عاجلا من بقاء المال تحت يد حائزه - فإن الحكم فى شأن هذا النزاع يدخل فيما نصت عليه المواد ٧٢٩ وما بعدها من القانون المدنى بشأن الحراسة ويكون تعيين الحارس سواء كانت الحراسة اتفاقية أو قضائية باتفاق ذوى الشأن جميعا فإذا لم يتفقوا تولى القاضى تعيينه وذلك وفقاً للمادة ٧٣٢ من ذلك القانون . وإذن فمتى كانت واقعة الدعوى هى قيام نزاع بين ورثة بائع وورثة مشتر على إدارة أعيان وأطيان التركة التى وقع البيع على جزء شائع فيها وذلك بسبب منازعة البائع فى صحة هذا البيع ومنازعة المشتري فى قسمة هذه الأعيان مما يقتضى تعيين البائع حارساً قضائياً على كافة عقارات التركة ثم ضم حارس فى الحراسة إليه . وكانت المحكمة الاستئنافية قد طبقت - أحكام الحراسة فى شأن هذا النزاع - فإن النص على الحكم بالخطأ فى القانون لعلم تطبيق المادة ٨٢٨ من القانون المدنى يكون فى غير محله .

(الطعن رقم ٦٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ٢٩ / ١٢ / ١٩٥٥) .

الحراسة تشتمل الشيء الأصل المتنازع عليه وتوابعه سواء نص على هذه التوابع فى الحكم صراحة أو لم ينص لأن دخولها تحت الحراسة مع الشيء المتنازع إنما يحصل بقوة القانون وإذا كان النزاع حول تبعية الشيء للأصول محل الحراسة يتعلق

بتحديد ما للحارس من سلطات وما يقع على عاتقه من التزامات. فإنه يكون وحده صاحب الصفة في الدعوى التي ترفع حسما لهذا النزاع تبعا لما تلقى عليه المادة ٧٣٤ من التقنين المدني من الالتزام بالمحافظة على الأموال المهددة إليه حراسها .

(الطعن رقم ٣٥ لسنة ٤٧ في جلسة ٦ / ٦ / ١٩٧٩) .

المطاعن التي يثيرها الخصم على شخص المرشح لتعيينه حارسا إنما يقع عبء اثباتها على عاتق هذا الخصم الذي يدعيها . إذ يصير بذلك مدعيها مطالبا بأن يقيم الدليل على ما يدعيه لفض النظر عما إذا كان هو المدعى أصلا في الدعوى أو المدعى عليه فيها . ومن ثم فلا تذهب على الحكم المطعون فيه أن هو التفت عن دفاع الطاعن - المدعى عليه - الذي آثار بصدده اعتراضا على شخص المطعون ضده الأولى - المدعى - في أسناد الحراسة إليه لعدم تقديمه الدليل المؤيد لاعتراضه .

(الطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٤٧ في جلسة ١٧ / ١ / ١٩٨٠) .

لما كانت الحراسة القضائية لا تبيح للحارس إلا أعمال الإدارة في نطاق المهمة الموكولة إليه بموجب الحكم وكان فرضها لا يمس حق أصحاب الأموال في اتخاذ كافة الأعمال المفصلة بها والتي لا تدخل في مهمة الحارس وسلطته إذ لا أثر لها على الأهلية المدنية المقررة لهم في هذا النطاق وكانت الدعوى العينية وكافة الدعاوى المتعلقة بهذه الأموال - محل الحراسة - عدا تلك الخاصة بالإدارة والحفظ تخرج عن نطاق مهمة الحارس القضائي فلا يمثلها فيها . ولما كان الثابت من حكم الحراسة رقم ٤٧٣ لسنة ١٩٧٧ مدني مستعجل القاهرة أنه ناط بالحارس استلام الشركة ومقرها وأوراقها وذاخيرها وأموالها ثابتة ومنقولة وإدارتها واستقلالها مما يتفق معه القول بزوال صفة المطعون ضده الثاني في النزاع المائل والمتمثل في دعوى عينية عقارية مالا وما يترتب على ذلك من تسليم العين المبيعة للشركة نفاذا للعقد . فإن الحكم المطعون فيه إذ رتب على ذلك رفض الدفع المبدئي من الطاعنين بانقطاع سير الخصومة لزوال صفة المطعون ضده الثاني في تمثيل الشركة يكون قد صادف صحيح القانون ويكون النص عليه بهذا الوجه لا سند له .

(الطعن رقم ١٣٥٧ لسنة ٤٩ في جلسة ٣١ / ٥ / ١٩٨٣) .

لئن كان الحارس القضائي يصبح بمجرد تعيينه وبحكم القانون نائبا نيابة قضائية عن صاحب الحق في المال الموضوع تحت الحراسة ألا أن هذه النيابة قاصرة على ما يتعلق بأعمال إدارة المال وأعمال المحافظة عليه وما يندرج تحت ذلك من أعمال التصرف التي تدخل بطريق التبعية في أعمال الإدارة وأعمال الحفظ ولا تمتد نيابة الحارس إلى أعمال التصرف التي تمس أصل الحق ومنها بيع المال فلا يجوز للحارس القضائي مباشرتها إلا برضاء قوى الشأن جميعا أو بترخيص من القضاء أو بأذن ممن يثبت أنه صاحب الحق الذي تبقى له أهليته الكاملة في هذه الأعمال لأن الحراسة لا تعزله عنها ولا تقل يده فيها ويكون صاحب الحق في القيام بها بنفسه أو بمن ينوبه فيها ومؤدى ذلك أن الحارس القضائي لا تكون له صفة عن صاحب الحق في دعوى بيع المال جبرا ولا في الاجراءات المتعلقة بها وإذا حكم عليه بائقاع البيع فإن الحكم لا يسرى على صاحب الحق .

(الطعن رقم ١٦٥٣ لسنة ٢٢ / ٥ / ١٩٨٣) .

يلتزم الحارس لإعمالا لنص المادة ٧٣٤ / ١ من القانون المدني بالمحافظة على الأموال المعهودة إليه حراستها وبإدارة هذه الأموال ويتعين عليه أن يبذل عناية الرجل المعتاد فإذا لم يبذل هذه العناية ونجم عن ذلك ضرر . كان مسؤولا عن تعويض ذلك الضرر حتى ولو أثبت أن العناية الأقل التي بذلها فعلا هي العناية التي يبذلها في حفظ مال نفسه لأنه ملزم ببذل عناية الرجل المعتاد ولو كانت هذه العناية تزيد على عنايته الشخصية .

(الطعن رقم ١٣٦٨ لسنة ٢٥ / ٦ / ١٩٨١) .

لما كانت سلطة الحارس القضائي وفقا لنص المادة ٧٣٤ من القانون المدني تلزمه المحافظة على الأموال التي يتسلمها بمراعاة طبيعتها والظروف المحيطة بها وما تتطلبه من أعمال لرعايتها باذلا في ذلك عناية الرجل المعتاد . ولا يكفي بالعناية التي يتوخاها عادة في شئونه الشخصية وكان هنا الالتزام الملقى على عاتق الحارس لا يقتصر على حفظ الأموال مما يصيبها من أعمال المحال المادية بل يوجب عليها

أيضا أن يتفادى بشأنها من قد يعتبرها من أضرار بالتخاذ ما تستدعيه من إجراءات إدارية أو قضائية في صيدها وكانت طبيعة هذا الالتزام وانصبابه على مال مشمول بالحراسة وموجود حكما أو فعلا في حوزة الحارس يقتضى أن ترفع منه أو عليه - دون المالك للمال - كافة الدعاوى المتعلقة بأعمال الحفظ والصيانة الداخلة في سلطته ولما كان ذلك وكان الواقع في الدعوى أن المطعون ضده طلب طرد الطاعنين الأول والثاني على سند من شغلها شقة النزاع بغير سند وبطريق الغصب . فإن ما سلكه بوصفه حارسا قضائيا من إقامة الدعوى وتحديد الطلبات فيها - أيما كان وجه الرأي في سدادها - ينلجج ضمن سلطة الحارس القضائي في تأدية التزامه بالحفاظ على الأموال المشمولة بحراسته وهي بذلك تدخل في أعمال إدارته .

(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤٧ في جلسة ١٦ / ٥ / ١٩٨١) .

الحارس القضائي ملزم بالمحافظة على الأعيان التي تحت يده الخاضعة للحراسة والقيام بإدارتها وما يتبع ذلك من حق التقاضي فيما ينشأ عن هذه الأعمال من منازعات وهو إذا كان لايسأل في دعوى الحساب إلا عما قبضه بالفعل من إيراد الأعيان الخاضعة لحراسته ألا أنه باعتباره وكيلًا عن ملاكها يعد مسئولا في ماله الخاص عما ينشأ عن تقصير في إدارتها يسيرا كان هذا التقصير أو جسيما تبعًا لما إذا كانت الحراسة بأجر أو بغير أجر . وإذا كان تنازل الحارس عن وضع يده على الأرض الخاضعة لحراسته أو عن تملكها دون صدور حكم قضائي في مواجهته أو إذن كتابي من ملاكها يعتبر خروجًا عن حدود سلطته كحارس فإنه يكون مسئولا عن تعويض ما ينشأ عن ذلك من ضرر لهم .

(الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٥٠ في جلسة ١٩ / ٣ / ١٩٨١) .

تعرض الغير للمستأجر في انتفاعه بالعين المؤجرة . تعيين حارس قضائي لإدارتها بناء على طلب المستأجر . تمثيل الحارس له مع غيره من المتنازعين .

(الطعن رقم ١١٢٤ لسنة ٤٧ في جلسة ٢٥ / ٢ / ١٩٨١) .

مضى كان الحكم الذي أقام الحارس قد ألزمه بأن يقدم إلى صاحب العين

حسابا عن ايرادها ومنصرفها مشقوعا بما يؤيده من مستندات فإن تقديم هذا الحساب يكون على هذا الوجه التزاما قانونيا . فضلا عن كون الحارس مكلفا قانونا بتقديم الحساب . لما كان ذلك فإن توقيع مصلحة الضرائب الحجر على ربع حصة الطاعنين في العقار . لا يعفى الحارس المطعون عليه من الالتزام المذكور .

(الطعن رقم ٢٣٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ٧ / ١١ / ١٩٨٤) .

لا يترتب على وفاة الحارس الأصلي سقوط حراسة الحارس المنضم بل يبقى الحارس المنضم إلى أن يثبته القاضي أو يعزله .

(الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ٢٩ / ١٢ / ١٩٥٥) .

الحراسة اجراء تحفظي والحكم الصادر فيها ليس قضاء ناجزا يحتمل التنفيذ المادى في ذاته إنما هو تقرير بتوافر صفة قانونية للحارس لاداء المهمة التى تناطبه في الحد الذى نص عليه الحكم . وابرار هذه الصفة ووضعها موضع التنفيذ بالنسبة للعقار ليس الا عملا حكما ليس له كيان مادى فلا يجوز للحارس تنفيذ الحكم بطرد واضع اليد على العقار مادام مستأجرا بعقد لا شبهة في جديته لبعض الاعيان الموضوعة تحت الحراسة من قبل . بل يحق له فقط تحصيل الايجار المستحق من المستأجر .

(الطعن رقم ٣٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٠ / ٢ / ١٩٥٥) .

تنفيذ حكم الحراسة على المستأجرة يرفع يدها عن الأطيان المؤجرة لها لا يصح إلا إذا تراءى لهكمة الأشكال من ظاهر المستندات المقدمة في الدعوى ترجيح مظنة صورية عقد الايجار الذى تتمسك به .

(الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٢١ ق جلسة ١٦ / ٤ / ١٩٥٣) .

من الجائز أن يكون تقرير أجرة الحراسة القضائية باتفاق بين أصحاب الشأن لاحق للحكم القاضى بفرضها حتى ولو كان هذا الحكم قد نص على أن تكون بغير أجر . ذلك أن للخصم في الأحكام الصادرة في المواد المدنية أن ينفقوا على خلاف ما قضت به .

(الطعن رقم ١٩٦ لسنة ١٩ ق جلسة ٢٤ / ١ / ١٩٥٢) .

أن أجر الحارس القضائي الذى يقرر سواء يحكم أو باتفاق بين أصحاب الشأن يظل سارها حتى يلغى أو يعدل بحكم أو اتفاق جديد .

(الطعن رقم ١٩٦ لسنة ١٩ ق جلسة ٢٤ / ١ / ١٩٥٢ حكم النص سالف الذكر) .

أختيار المدعى عليه حارسا للملازمة وللاعتبارات الأخرى التى أوردتها الحكم فى صدد تبير أختياريه لا يتعارض بحال مع تقرير الحكم قيام الخطر الموجب للحراسة متى كان الحكم مع اختياريه هذا الخصم قد حلد مأموريته وجعله مسؤولا عن إدارته أمام الهيئة التى أقامته بما يكفل حقوق جميع الخصوم فى الدعوى حتى تنقضى الحراسة بزوال سببها ومن ثم فإن النعى على الحكم التناقض فى هذا الخصوص يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٤٣ لسنة ٢٠ ق جلسة ٧ / ٦ / ١٩٥١) .

ميعاد ثبوت الصفة الحارس القضائي :

الحارس القضائي يستمد سلطته من الحكم الذى يقيمه . وثبتت له صفته بمجرد صدور الحكم دون حاجة إلى أى إجراء آخر واذن فللحارس بمجرد صدور الحكم بإقامته أن يقاضى عن العين الموضوعة تحت حراسته ولو لم يكن حكم الحراسة قد أعلن قبل رفع الدعوى . وإذا كان القانون لا يجبر إعلان حكم الحراسة إلى المحكوم عليه واجبا إلا إذا أريد تنفيذه بتسليم الأعيان محل الحراسة . أما القول بأن الحراسة القضائية وديعة فلا تتعد قانونا إلا بتسليم الأعيان موضوع الحراسة إلى الحراسة فمردود بأن الحراسة القضائية أن كانت تشبه الوديعة فى بعض صورها فى حالة وقوع الحراسة على منقول فقط فإن هنا لا يجعلها وديعة فى طبيعتها ولا فى كل أحكامها .

(الطعن رقم ٢٤ لسنة ١٧ ق جلسة ٢٢ / ٤ / ١٩٤٨) .

فرض الحراسة على الأموال لا يفقد أو ينقص من أهلية الخاضع للحراسة وإنما

يترتب عليه غل يده عن إدارتها والتصرف فيها وبالتالي فلا محل للتحدى بأحكام المادة ٣٦ من قانون المرافعات السابق بشأن سرمان مدة سقوط الخصومة في حق عديمي الأهلية وتاقصيا .

(الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٤ / ٣ / ١٩٧٣) .

الحكم المستعجل الصادر بفرض الحراسة على أطيان المورث لا يعتبر حجة على أن هذه الأطيان هي كل ما كان يملكه عند الوفاة . لأن هذا الحكم لا يمس أصل الحق ولا يعتبر فاصلا فيه .

(الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٤ / ٣ / ١٩٧٣ - الحكم سالف الذكر) .

الحارس القضائي يلزم بإدارة المال الموضوع تحت الحراسة القضائية وتقديم حساب عن هذه الإدارة ورد المال عند انتهاء الحراسة إلى صاحبه . ومن ثم فإن هذه الالتزامات تقع عاتق نظر الوقف الذي يعين حارسا قضائيا على الأطيان المتنازع عليها .

(الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ٢٤ / ١٠ / ١٩٦٨) .

التزام الحارس القضائي بحفظ المال المعهود إليه حراسته وإدارته ورده لصاحب الشأن عند انتهاء الحراسة وتقديم حساب عن إدارته . هذه الالتزامات جميعا مصيرها القانون فلا تتقدم إلا بمضى خمس عشرة سنة طبقا للأصل العام المنصوص عليه في المادة ٢٠٨ من القانون المدني القائم . وإذا كانت الدعوى بطلب إلزام الحارس القضائي بتقديم حساب عن مدة الحراسة وبالزامة بدفع فائض ربع العين التي كانت تحت الحراسة فإن التزامه بذلك لا يتقدم إلا بانقضاء خمس عشرة سنة .

(الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ٢٤ / ١٠ / ١٩٦٨) .

متى كانت المحكمة إذ لم تعول على المطاعن التي وجهها الطاعن إلى الحارس أقامت قضاءها على أسباب من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها عليها إذ لم

تجد فيها في حدود سلطتها الموضوعية وبالقدر اللازم للفصل في الدعوى ما يبرر استبدال الحارس الذى عينته محكمة الدرجة الأولى باتفاق أصحاب النصيب الأولى في الشركة فإنه لا محل للنعى على حكمها بالقصور في هذا الخصوص .

(الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٢١ ق جلسة ٣ / ١٠ / ١٩٥٢) .

جواز تكليف الحارس بمجرد أموال شركة موضوعة تحت الحراسة والبحث عن هذا الأموال .

(الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٢١ ق جلسة ٣ / ٥ / ١٩٥٢) .

حق الحارس في المطالبة ببيع العقار الذى كان تحت الحراسة عن مدة حراسته ولو كانت الحراسة قد أنتهت ووقع العقار الشائع في نصيب شريك آخر بمقتضى القسمة .

(الطعن رقم ٧٣ لسنة ٢٠ ق جلسة ٦ / ٣ / ١٩٥٢) .

متى كان الحكم الذى أقام الحارس قد يلزمه بأن يقدم إلى صاحب العين حسابا عن إيراداتها ومنصرفها مشفوعاً بما يؤيده من المستندات فإن تقديمه هذا الحساب يكون على هذا الوجه التزاماً قانونياً فضلاً عن كون الحارس مكلفاً قانوناً بتقديم الحساب . وإذن فإذا كان الحكم قد أقام قضاءه في الدعوى على قاعدة أن كشف حساب الحارس مجرداً عن المستندات المؤيدة له . يعتبر اقراً لا تجوز تجزيته . وتأسيساً على هذه القاعدة قال ما يفيد أنه اعتبر الحساب صحيحاً حتى يقدم الدليل على عدم صحته . معنياً الحارس بذلك ضمناً من تقديم المستندات المؤيدة للمبالغ التى صرفها بمقولة أنها ديون وفاها . فهذا الحكم يكون غير صحيح في القانون .

(الطعن رقم ٩ لسنة ١٧ ق جلسة ٢٥ / ٣ / ١٩٤٨) .

لا يجوز في القانون ما يمنع من إقامة حارس قضائى على الأعيان الموقوفة . فإن الحراسة إنما هى من الإجراءات الوقية التى تقتضيها الضرورة عند قيام الخصومة أمام المحاكم وهى لا تمس حقوق المتخاصمين إلا ربما تنهى الخصومة وتقرر حقوق

المتخصصين وتصفى تبعاتهم بالحكم الصادر فيها على أن الضرر الذى قد ينجم عنها لا يمس أصل الحق لأنه مؤقت .

(الطعن رقم ٣ لسنة ٩ فى جلسة ١ / ٦ / ١٩٣٩) .

يختص قاضى الأمور المستعجلة بتقدير أتعاب الحارس الذى أمامه فى دعوى الحراسة ومصاريف ويختص تبعاً بالفصل فى المعارضة فى هذا التقدير واختصاصه فى ذلك غير قائم على القاعدة العامة فى اختصاص قاضى الأمور المستعجلة المقررة بالمادة ٢٨ من قانون المرافعات السابق وإنما هو اختصاص خاص يقوم على أساس علاقة التبعية بين الأصل الذى هو الدعوى التى يختص بها وبين الفرع الذى يتفرع عنها من تقدير مصروفاتها وما يلحق بها من أتعاب المحامى أو الخبير أو الحارس المعين فيها . وذلك تطبيقاً للقاعدة العامة المقررة فى المادتين ١١٦ ، ١١٧ من القانون المرافعات وإذن فلا محل للقول بضرورة استيفاء شروط المادة ٢٨ فى هذه الحالة ، كشرط الاستعجال وشرط عدم التعرض لموضوع الحق ، ولا يشير من ذلك قيام دعوى لدى محكمة الموضوع بطلب محاسبة الحارس عن إدارته للمال موضع الحراسة فإنه متى كان اختصاص قاضى الأمور المستعجلة مقرراً على الوجه السابق كان له ما لقاضى الموضوع من سلطة فى التقدير أما ما قد يتعرض به من احتمال أن يثبت فى دعوى الموضوع تلك سوء إدارة الحارس فمردود بأنه غير منتج إذ هذا الاعتراض علم لا يتوجه إلى اختصاص قاضى الأمور المستعجلة بالذات بل إلى أن قاضى مختص بتقدير وهو حين يواجه بمثل هذا الاعتراض يفصل فيه حسبما يترأى له فى الدعوى ولكن لا يقضى بعدم اختصاصه .

(الطعن رقم ٢٧ لسنة ١٨ فى جلسة ١٩ / ٥ / ١٩٤٩) .

فرض الحراسة القضائية على مال من الأموال يقتضى غل يد المال عن إدارة هذه المال فلا يجوز له بمجرد تعيين الحارس القضائى أن يباشر أعمال الحفظ والصيانة أو أعمال الإدارة المتعلقة به .

(الطعن رقم ١٣ لسنة ٥٣ فى جلسة ١٩ / ٢ / ١٩٨٧) .

الدعوى التى تتعلق بأعمال السلطات المخولة للحارس تمتنع على أصحاب الأموال اللجوء إليها ، فإذا ما رفعت دعوى بالمخالفة لهذه القاعدة كانت الدعوى غير مقبولة لرقعها من غير ذى صفة إذ أن صاحب الصفة فى رقعها هو الحارس .

(الطعن رقم ١٣ لسنة ٥٣ قى جلسة ١٩ / ٢ / ١٩٨٧) .

الحراسة لا تنتهى وفقاً لنص المادة ٧٣٨ من القانون المدنى إلا باتفاق ذوى الشأن جميعاً أو بحكم من القضاء : والمقصود بالقضاء فى هذا الصدد هو القضاء المستعجل بإنهاء الحراسة لزوال دواعى فرضها أو القضاء الموضوعى بإنهاء النزاع الذى كان سبباً فى فرض الحراسة وذلك بحكم نهائى حاسن لموضوع النزاع ذاته .

(الطعن رقم ١٣ لسنة ٥٣ قى جلسة ١٩ / ٢ / ١٩٨٧) .

القسم الثاني
الحراسة القضائية في
قانون الحراسات وجهاز
المدعى العام الاشتراكي

الفصل الأول

فرض الحراسة بمحكم من محكمة القيم

صدر القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة ، وكان الفرض من التشريع هو وضع ممتلكات وأموال الكثرين من الأشخاص الذين تاجروا بأقوات الشعب ، أو عملوا في تجارة المخدرات أو العملة ، أو تقاضوا خلو رجل ، أو تضخم ثرواتهم بطرق غير مشروعة .

وكان أهم ماتضمنته هذا القانون هو أنه لا يجوز فرض الحراسة إلا بموجب حكم صادر من المحكمة المختصة طبقاً للقانون .

وهل ذلك يعتبر معدوماً القرار الذى تصدره الجهة الادارية بفرض الحراسة على أحد الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين في حالات تخص عليها القانون .

وبلاحظ أنه إذا كان القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ هو الذى أنشأ محكمة الحراسة وخصصها بنظر دعوى الحراسة التى يميلها المدعى العام الاشتراكى اليها للأسياب الواردة فيه على سبل الحصر ، فان القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ الخاص بحماية القيم من الغيب ، أنشأ محكمة القيم التى حلت محل الحراسة وأصبحت مختصة وحدها بنظر دعوى الحراسة بالإضافة الى اختصاصات أخرى .

وستقتصر البحث هنا عن اختصاصات محكمة القيم بدعوى الحراسة ، وتطبيق أحكام القانونين ٣٤ لسنة ١٩٧١ ، ٩٥ لسنة ١٩٨٠ .

وتعرض فيما يلى :

المبحث الأول : حالات فرض الحراسة .

المبحث الثانى : الادعاء .

المبحث الثالث : المحاكمة .

المبحث الرابع : إدارة الأموال .

المبحث الأول

حالات فرض الحراسة

طبقا لنصوص القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ والقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ .
يجوز فرض الحراسة في الأحوال الآتية :

١ - إذا قامت دلائل جديّة على أن الشخص أن أفلا من شأنها الأضرار بأمن البلاد من الخارج أو الداخل أو بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي أو بالمكاسب الاشتراكية للفلاحين والعمال أو الفساد الحياة السياسية في البلاد أو تمهض الوحدة الوطنية للخطر .

٢ - إذا قامت دلائل جديّة على أن تضم أمواله أو بسبب من الأسباب الآتية :
١ - استغلال المنصب أو الوظيفة أو الصفة النيابية أو الصفة الشعبية أو النفوذ .

ب - استخدام الغش أو التواطؤ أو الرشوة في تنفيذ عقود المقاولات أو التوريدات أو الأشغال العامة أو أى عقد إدارى مع الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها أو لأى من الأشخاص الاعتبارية العامة .

ج - تهريب المخدرات أو الاتجار فيها .

د - الاتجار في المتنوعات أو في السوق السوداء أو التلاعب بقوت الشعب أو بالأدوية .

هـ - الاستيلاء بغير وجه حق على الأموال العامة أو الخاصة المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية .

٣ - يجوز فرض الحراسة القضائية على أموال الأشخاص الاعتبارية إذا ثبت أنها تتجر في المتنوعات أو في السوق السوداء أو التلاعب بقوت الشعب ، أو الاستيلاء بغير وجه حق على الأموال العامة أو الخاصة المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة .

وبلاحظ على هذه الحالة الأخيرة أن الحراسة على أموال الأشخاص الاعتبارية كانت تفرض بموجب قرار تتخذة جهة الادارة .

المبحث الثالث

الأدعاء

يتولى الأدعاء في قضايا فرض الحراسة ، جهاز المدعى العام الاشتراكي ، الذى يتولى اجراءات التحقيق السابقة على تقديم الدعوى إلى محكمة القيم ويكون له في سبيل ذلك كافة الاختصاصات المقررة لسلطات التحقيق في قانون الاجراءات الجنائية .

فله سماع الشهود بعد تخليفهم اليمين واجراء الاستجواب والمواجهة والمعاينة وندب الخبراء والتحفظ على الأشياء المتعلقة بالواقعة والتصرف فيها ، والاطلاع على مايراه لازما من أوراق ووثائق ومستندات ، وله تكليف مأمورى الضبط القضائى أو أية جهة أخرى ، فيما عدا أعضاء النيابة العامة ، بجمع الاستدلالات أو القيام بعمل أو أكثر من أعمال التحقيق عدا الاستجواب والمواجهة .

ويسرى في شأن تقديم الشهود حكم الفقرة الثانية من المادة ٢٠٨ اجراءات جنائية .

وإذا اقتضت ضرورة التحقيق ضبط أو احضار أحد الأشخاص أو تفتيشه أو تفتيش منزله أو تخاذه أى اجراء من الاجراءات المنصوص عليها في قانون الاجراءات الجنائية في المواد ٩١ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ١٢٦ ، ١٣٤ ، ٢٠٦ ، وجب الحصول مقدما مع أمر بذلك من أحد مستشارى محكمة القيم ، على أن يكون الأمر مسببا بمدد المدعة ، وفقا للضوابط المنصوص عليها في قانون الاجراءات الجنائية .

وللمدعى الاشتراكي اتخاذ الاجراءات الآتية :

- ١ — الأمر بالتحفظ على أية أوراق المستندات يرى أهميتها في الادعاء .
- ٢ — طلب البيانات والمعلومات من هيئات الرقابة والتفتيش في الدولة .
- ٣ — الحصول على الوثائق والملفات من الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات أو أى من الأشخاص الاعتبارية العامة أو أية جهة أخرى .

٤ — أن يطلب من النيابة العامة إجراء التحقيق في الجرائم التي يتبين له وقوعها ،
خلال اطلاعه على الأوراق .

٥ — إبلاغ الجهة الادارية المختصة للنظر في أمر كل من يقع في مخالفة لواجبات
وظيفته أو يقصر في عمله ، وله أن يطلب رفع الدعوى التأديبية عليه .

على أن المدعى العام الاشتراكي يجب عليه اخطار الوزير المختص أو السلطة
الرئاسية المختصة قبل البدء في الاجراءات التي يتخذها عند مباشرة اختصاصاته إذا
تعلقت باحدى جهات الجهاز الادارى للدولة أو القطاع العام أو الأشخاص
الاعتبارية العامة أو اخطار الهيئات المختصة إذا تعلقت الاجراءات باحدى
أعضائها ، وذلك كله مع مراعاة الضمانات والحصانات المقررة لأعضاء الهيئات
التي تنظم شئونها قوانين خاصة .

وللمدعى العام الاشتراكي أثناء مباشرته لاختصاصاته أن يطلب إلى الوزير أو
الجهة الادارية وقف من تقتضى مصلحة التحقيق وقفه عن العمل احتياطيا أو نقله
إلى عمل آخر بصفة مؤقتة ، وإذا لم تستجب الجهة المختصة لطلبه كان له أن
يبلغ الأمر إلى مجلس الشعب ورئيس مجلس الوزراء بتقرير مسبه .

وللمدعى العام الاشتراكي أن يقدم تقريرا إلى الجهة المختصة بنتيجة التحقيق
الذي يجريه .

وللمدعى العام الاشتراكي إذا تبين له وجود دلائل على وقوع جريمة جنائية أو
مخالفة تأديبية أن يحيل الأمر إلى النيابة العامة أو إلى النيابة الادارية أو
السلطة المختصة على حسب الأحوال لأجراء شئونها فيها .

ولا تحول مباشرة النيابة العامة للتحقيق دون مباشرة المدعى العام الاشتراكي في
التحقيق الذي يجريه بشأنها . كما لا يترتب على إقامة الدعوى الجنائية من النيابة
العامة أثر على مباشرة المدعى العام الاشتراكي للتحقيق وإقامة الدعوى أمام
محكمة القيم ، أو استمرار هذه المحكمة في نظر الدعوى .

سلطاته :

١ — يجوز للمدعى العام الاشتراكي إذا تجمعت لديه دلائل قوية بالنسبة لأحد الأشخاص أنه أتى فعلاً من الأفعال المنصوص عليها في القانون أن يأمر بمنع التصرف في أمواله أو أداؤها ، واتخاذ مايراه من الاجراءات التحفظية ، ويجوز أن يأمر باتخاذ تلك الاجراءات بالنسبة لأموال زوجته وأولاده القصر أو البالغين إذا رأى لزوماً لذلك .

وبعين المدعى العام الاشتراكي في الأمر الصادره بالمنع من الادارة وكيلا لادارة الأموال ..

ويتحدد المدعى العام الاشتراكي نفقة لمن تقرر منعه من التصرف في أموال أو ادارتها ويستمر صرف هذه النفقة إلى أن تفصل المحكمة في طيب فرض الخسارة .

ويجب تقديم الدعوى لمحكمة القيم في ميعاد لايجاوز ستين يوماً من تاريخ قرار المنع ، والا اعتبر الأمر كأن لم يكن .

٢ — للمدعى العام الاشتراكي أن يطلب الى المستشار المنتدب من محكمة القيم اصدار أمر بمنع الشخص من مغادرة البلاد وإذا اقتضت ظروف التحقيق ذلك .

على أن يعرض الأمر والأسباب التي بنى عليها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اصداره على محكمة القيم والا اعتبر الأمر كأن لم يكن .
وعلى المحكمة أن تنظر فيه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ عرض الأمر عليها بعد اعلان المطلوب إصدار الأمر ضده ، وتصدر المحكمة قرارها إما بالقبالة أو بتعديله أو باستمراره .

٣ — للمدعى العام الاشتراكي أن يأمر بالحفظ على الأشخاص المطلوب فرض الحراسة عنهم في مكان أمين .

وبتعيين عليه في هذه الحالة عرض الأمر على محكمة القيم خلال ستين يوماً من تاريخ صدوره وإلا اعتبر الأمر كأن لم يكن وزوال أثره بقوة القانون .

وعلى المحكمة خلال ستين يوماً من عرض الأمر عليها ، أن تصدر قرارها ، إما بإلغاء الأمر أو باستمرار تنفيذه لمدة لا تتجاوز سنة من تاريخ صدور الأمر .

وللمدعى العام الاشتراكي قبل نهاية هذه المدة أن يطلب إلى المحكمة ذاتها استمرار تنفيذ الأمر مبدأً أخرى لا يتجاوز مجموعها خمس سنوات . ولا يجوز للمحكمة أن تأمر باستمرار تنفيذ أو التحفظ إلا بعد سماع دفاع من صدر الأمر عليه .

ويسقط الأمر بقوة القانون بمضي خمس سنوات على صدوره أو بانقضاء الحراسة .

ويجوز لمن صدر عليه الأمر أن يتظلم من إجراءات تنفيذه اذا انقضت ستة شهور من تاريخ صدوره دون أن يفرج عنه .

وتفصل المحكمة في التظلم على وجه السرعة .

ويجوز لمن رفض تظلمه أن يتقدم بطلب جديد كلما انقضت ستة شهور من تاريخ رفض التظلم .

٤ - تكون إحالة دعوى طلب فرض الحراسة إلى المحكمة بقرار مكتوب ونسب من المدعى الاشتراكي .

ويجب اعلان القرار للشخص المطلوب فرض الحراسة على أمواله وذلك قبل الجلسة المحددة لنظر الطلب بمدة لا تقل عن ثلاثين يوماً .

ويباشر المدعى العام الاشتراكي الدعوى أمام محكمة القيم .

المبحث الثالث

المحاكمة

استحدث القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب محكمة ذات طبيعة خاصة أطلق عليها اسم محكمة الحراسة . ثم صدر القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ وأطلق عليها محكمة القيم ، وتشمل من بين اختصاصها الحكم بفرض الحراسة .

١ - تشكيل المحكمة :

يكون تشكيل محكمة القيم من سبعة أعضاء برئاسة أحد نواب رئيس محكمة النقض وعضوية ثلاثة من مستشاري محكمة النقض أو محاكم الاستئناف وثلاثة من الشخصيات العامة .

ويكون تشكيل المحكمة العليا للقيم من تسعة أعضاء برئاسة أحد نواب رئيس محكمة النقض وعضوية أربعة من مستشاري محكمة النقض أو محاكم الاستئناف وأربعة من الشخصيات العامة .

ويصدر بتشكيل المحكمة في بداية كل عام قضائي قرار من وزير العدل بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية .

ويمثل الادعاء أمام المحكمة المدعى العام الاشتراكي أو نائبه أمر أحد مساعديه . وتصدر المحكمة أحكامها بالأغلبية المطلقة لأعضائها .

وفيما يتعلق بالشخصيات العامة يكون تعيينهم لمدة سنتين غير قابلة للتجديد ، ويكون هؤلاء الأعضاء غير قابلين للعزل بالنسبة لعملهم القضائي خلال هذه الفترة وتخضع مساعيهم من عملهم هذا للإجراءات المنصوص عليها في قانون السلطة القضائية .

وقد قصد المشرع من ذلك إضفاء حصانة قضائية على هؤلاء الأعضاء ، فهم غير قابلين للعزل ، وهم خاضعون للمساءلة القضائية .

ورئيس المحكمة هو الذى يتولى اختيارهم من بين الأسماء الواردة فى الكشف
الذى تعد مقدماً غير مرتبطة بقضايا معينة .

٢ - اختصاص المحكمة :

تختص محكمة القيم دون غيرها بالفصل فى جميع الدعاوى التى يقيمها المدعى
العام الاشتراكى تنفيذاً للقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين
سلامة الشعب .

ويجب أن يحضر مع من يحال إلى محكمة القيم محام للدفاع عنه من المقبولين
للمرافعة أمام محكمة النقض .

وإذا لم يقيم المتهم بتوكيل عام وجب على المحكمة أن تندب له محامياً ، وتطبق
فى هذا الشأن الأحكام الواردة فى المادتين ٣٧٥ ، ٣٧٦ من قانون الإجراءات
الجنائية .

ويمكن الدفاع من الاطلاع على جميع الأوراق التى يستند إليها وأن يعطى لذلك
الوقت الكافى حسب ظروف كل حالة . وأن يمكن من ابداء دفاعه .

وتبقى فى المحاكمة أمام محكمة القيم القواعد والإجراءات المبينة فى القانون ،
وما لا يتعارض معها من القواعد والإجراءات المقررة فى قانون المرافعات المدنية
والتجارية وقانون الاتبات وقانون الإجراءات الجنائية ، ويكون لها الاختصاصات
المقررة قانوناً لسلطات التحقيق .

وتسرى فى شأن عدم صلاحية عضو المحكمة وتنحيه ورده وخاصيته الأحكام
المقررة بالنسبة لمستشارى محكمة النقض .

وتفصل المحكمة فى طلب الرد ودعوى المخاصمة بكامل أعضائها عدا العضو
المشار إليه من يقوم لديه عنر ، ويراعى ألا يقل عدد الأعضاء الحاضرين عن
خمسة .

ولا يقبل رد أو مخاصمة جميع أعضاء المحكمة أو بعضهم بحيث يقل الباقى عن
خمسة .

ولا يجوز الأدعاء المدنى أمام محكمة القيم .

وإذا لم يحضر من أحيل إلى محكمة القيم بعد تكلفته بالحضور جاز للمحكمة أن تقضى فى الدعوى فى غيبته بحكم غير قابل للمعارضة .

٣ - ما يتضمنه الحكم :

إن الحكم يفرض الحراسة بالتطبيق للقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ ليس حكماً مدنياً يصدر من محكمة مدنية أو من السلطة التنفيذية التى كانت تتولى فرضها على أساس من السلطات الممولة لها بمقتضى قانون الطوارئ التى تناول بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة ، وإنما هو حكم يتضمن جزاء جنائياً تقضى به المحكمة المشكلة تشكيلاً خاصاً تنفيذاً لحكم القانون فى حالات حددها القانون على سبيل الحصر لشل حركة رأس المال عندما يتحرك صاحبه للأضرار بمصالح الوطن العليا .

وفرض الحراسة جزاء يتصل بالمال وليس عقوبة مقيدة للحرية .

وبالنسبة للأحكام التى تصدر من هذه المحكمة فقد أورد القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ فى المادة ١٧٠ منه : ينص فى هذا الحكم الصادر بفرض الحراسة على تحديد المصروفات اللازمة لإدارة الأموال المفروضة عليها الحراسة . كما ينص فى الحكم على تقرير نفقة للمفروض عليه الحراسة وأسرته ومن يعولهم فعلاولر كانوا بالغين . وتشمل هذه النفقة ما ينفى بمطالب الحياة لهم بما لا يجهز صالى الأبرار الذى تدره الأموال الموضوعة تحت الحراسة . ويجوز بدلاً من تقرير النفقة أن يستثنى بعض الأموال من الخضوع للحراسة ويترك للمخاضع حرية استعمالها واستقلالها والتصرف فيها .

وبالنسبة لهذه البيانات التى أوجب القانون النص عليها فى الحكم فإن ورودها بطريق الإلزام والایجاب مفاده أنها تعتبر من البيانات الجوهرية التى يتعين النص عليها فى الحكم وإلا كان معيياً بمخالفة القانون . وبالنسبة للمصروفات اللازمة للإدارة ، فقد جرى قضاء محكمة الحراسة والقيم على تحديدها بنسبة ٥ ٪ من صالى إيراد الأموال الخاضعة للحراسة .

كذلك فقد أوجب القانون النص في الحكم على تقدير نفقة للمفروض عليه الحراسة وأسرته ومن يعولهم فعلا ولو كانوا بالغين . كما أوجب القانون في شأنها أن تبلغ أحد الكفاية .

ويلاحظ أن المشرع أجاز بدلاً من تقرير نفقة شهرية للخاضع وأسرته أن يستثنى الحكم بعض الأموال من الخصوع للحراسة ويترك للخاضع حرية استعمالها واستقلالها والتصرف فيها .

نطاق الحكم والآثار :

١ - بالنسبة للمدعى عليه :

لا تشمل الحراسة إلا الأموال التي في ملك الخاضع فعلا في تاريخ فرضها ولا تمتد إلى ما يؤول إليه من أموال بعد ذلك التاريخ .

كذلك لا تشمل الحراسة أى مال تصرف فيه الخاضع إلى الغير ولو لم يكن قد سجل متى كان هذا التصرف قد نفذ أو كان ثابت التاريخ قبل منع التصرف في المال .

ويجوز للمحكمة أيضا أن تفرض الحراسة على أى حال يكون في الواقع تحت سيطرة الشخص الخاضع للحراسة ولو كان على اسم زوجته أو أولاده القصر أو البالغين أو غير هؤلاء إذا كان الخاضع هو مصدر ذلك المال .

والواضح مما تقدم أن نطاق الحراسة محدود بالأموال التي في ملك الخاضع فعلا في تاريخ فرضها فهي لا تشمل ما يؤول إليه بعدها كما أنها تقصر عن الأموال التي تصرف فيها الخاضع للغير .

فالمشرع يقدر بالمركز القانوني الفعل لتلك الأموال حتى ولو لم يكن التصرف فيها قد أفرغ في الشكل الناقل للملكية وهو في الأموال العينية فإن الملكية لا تزول ولا تنتقل إلا بالتسجيل .

فالمشرع هنا لا يتطلب الشكل المقرر لانقال الملكية مادام قد ثبت بالفعل أنها لا تدخل في ملكية الخاضع ، فاكفى المشرع في شأنها إلى ما أورده في الفقرة

الثانية :... متى كان هذا التصرف قد نفذ أو كان ثابت التاريخ قبل منع التصرف في المال :

يبد أن المشرع قد أجاز في هذه المادة أن تمتد الحراسة إلى أى مال ولو كان على اسم زوجه أو أولاده القصر أو البالغين أو غير هؤلاء . واشترط المشرع لاستطالة الحراسة الى تلك الأموال شرطين .

الأول : أن تكون هذه الأموال في الواقع تحت سيطرة الشخص الخاضع للحراسة .

الثاني : أن يثبت أن الخاضع هو منصدر ذلك المال .

وقد رتب المشرع على صدور الحكم بفرض الحراسة على أموال الشخص بعض الآثار منها ، غل يد الشخص الذي فرضت الحراسة على ماله بمجرد صدور الحكم ، وإذا كان من المعروف أن الأمر بالمنع من الادارة والتصرف الذي يصدره المدعى العام طبقا للمادة ٧ من ذات القانون يسبق صدور الحكم من المحكمة ، فان المشرع قد رتب جزاء البطلان على أى تصرف يصدر من الشخص الذي فرض المدعى العام التحفظ على ماله من تاريخ هذا الاجراء .

كما أوجب المشرع على كل من يجوز مالا متقبلا أو ثابتا مملوكا للخاضع أو يكون مدينا للخاضع بأى دين أى حق أو من يكون شريكا له على أى وجه أن يحظر بذلك الجهة القائمة على الحراسة خلال سنتين يوما من تاريخ نشر الحكم في الجريدة الرسمية أو إحدى الجرائد اليومية . وأفرد المشرع عقوبة جنائية وهي الحبس مدة لاتزيد على سنة وغرامة لاتزيد على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

ب - بالنسبة للمفر :

إذا حكم بفرض الحراسة على جميع الأموال الخاضع ترتب على ذلك وقف المطالبات والدعاوى المتعلقة بالأموال المفروضة عليها الحراسة .

واقف تلك المطالبات يكون طلبا إذا كانت الحراسة قد فرضت على جميع

أموال الشخص . أما إذا كانت فرضها قد اقتصر على بعض هذه الأموال فإن الائتاف يرد على ما يتعلق بالمطالبات والدعاوى المتعلقة بتلك الأموال فحسب .

وهذا الائتاف يقترون بدءا وانقضاء بصدور الحكم بفرض الحراسة واستمرارها أى أنه لا يبدأ من تاريخ القرار الصادر من المدعى العام الاشتراكي بالمنع من الإدارة أو التصرف . والحد الأقصى لسريان الحراسة هو خمس سنوات ، كما أنها تنقضى مثل ذلك إما بوفاء الخاضع لها أو برفضها بحكم يصدر من المحكمة ، أو بصدور حكم بمصادرة الأموال .

وبالنسبة لمسئولية الحراسة عن ديون الخاضع لها . فإن مسئوليتها مقترنة بتوافر شرطين أولهما خاص بالدائن وثانيهما يتصل بالمدين أى الشخص الذى فرضت الحراسة على أمواله . وبالنسبة للشرط الأول فقد أوجب المشرع على جميع الدائنين للخاضع ، أخطار الجهة القائمة على الحراسة بدينه مقدارا وسببا خلال ستين يوما من تاريخ نشر الحكم ، والجزء عن التخلف فى الأخطار سقوط الحق فى المطالبة به . أما بالنسبة للدائنين ، فإذا كانت الحراسة قد فرضت على جميع أموال الخاضع ، يحق لدائنى الخاضع الذين لهم ديون معجزة أو عادية أن يطلبوها من الجهة القائمة على الحراسة ، ويدخل فى ذلك ما يكون مستحقا للدولة أو الهيئات العامة من الضرائب والرسوم . أما إذا كانت الحراسة قد فرضت على جزء من أموال الخاضع ، فإنه يجوز للدائنين المرتبطين لهذه الأموال وأصحاب حقوق الامتياز الخاصة عليهم وحدهم مطالبة الحراسة بما هو مستحق على الخاضع من ديون : أما بالنسبة لأصحاب الديون العادية أو الديون التى لها امتياز عام على أموال الخاضع فإن استفادتهم من حصيلة المال الذى فرضت الحراسة على جزء منه مشروط بشرطين : أولهما : إذا لم تف الأحوال التى لم تخضع للحراسة للوفاء بهذه الديون . وثانيهما : أن تكون بعض الأموال التى فرضت عليها الحراسة تفيض عن الوفاء بالديون المستحقة للدائنين لها وأصحاب حقوق الامتياز الخاصة . أما إذا كان هذا الجزء من المال الذى فرضت عليه الحراسة لا يكفى أو أنه كاف للوفاء بهذه الديون الأخوية ، فإنه لا يكون هناك محل للوفاء بما للدائنين الآخرين سائقى البيان .

وراجع مما تقدم : الوجيز في شرح قانون المدعى العام الاشتراكي للدكتور
ابراهيم علي صالح ط ١٩٨٦ .

الطعن في الأحكام :

تختص المحكمة العليا للقيم دون غيرها بالنظر في الطعون في الأحكام الصادرة
من محكمة القيم .

ويحصل الطعن من المحكوم عليه أو المدعى العام الاشتراكي أو من بينه بتقرير
في قلم كتاب محكمة القيم خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الحكم المحكوم عليه .

ويترتب على الطعن في الحكم الصادر في الموضوع في الأحكام التحضيرية أو
التمهيدية أو الصادرة في المسائل الفرعية ، ومع ذلك فجميع الأحكام الصادرة في
الاختصاص ، يجوز الطعن فيها استقلالاً .

ولا يجوز قبل الفصل في موضوع الدعوى المطعن في الأحكام التحضيرية أو
التمهيدية الصادرة في المسائل الفرعية .

والأحكام الصادرة في غيبة المحكوم عليه يبدأ ميعاد الطعن فيها بالنسبة له من
تاريخ اعلانه بها .

ويترتب على الطعن إعادة نظر الدعوى بالنسبة للطاعن أمام المحكمة العليا
للقيم .

وإذا قدم الطعن بعد الميعاد تحكم المحكمة العليا للقيم بعدم قبول الطعن من
تلقاء نفسها .

يضع أحد أعضاء الدائرة تقريراً موقفاً عليه منه ويجب أن يشمل هذا التقرير
ملخص وقائع الدعوى وظرفيها وأدلة الثبوت والنفي وجميع المسائل الفرعية التي
وقعت والاجراءات التي تمت . وبعد ثلاثة ايام من التقرير تسمع أقوال الطاعن ثم يمثل
الأدعاء ، ثم المحكوم عليه ، ثم تصدر المحكمة حكمها بعد الاطلاع على الأوراق .

وإذا كان الطعن مرفوعاً من المدعى العام الاشتراكي ، فالمحكمة أن تعهد
الحكم أو تلغيه أو تعدله ، سواء ضد المحكوم عليه أو لمصلحته .

ولا يجوز تشديد التدبير المحكوم به ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة باجماع آراء هيئة المحكمة .

وإذا كان الطعن مرفوعاً من المحكوم عليه فليس للمحكمة إلا أن تؤيد الحكم أو تلغيه أو تبدله لمصلحة الطاعن .

وإذا حكمت المحكمة العليا للقيم أن هناك بطلاناً في الإجراءات أو في الحكم تصحيح البطلان وتحكم في الدعوى .

وإذا غير ذلك مثل عدم الاختصاص فعلياً أن تعيد القضية لمحكمة القيم للحكم فيها .

ولا يترتب على الطعن وقف التنفيذ ، وعلى ذلك يجوز للمحكمة العليا للقيم أن تأمر بوقف تنفيذ الحكم مؤقتاً في طلب منها ذلك ، وكان يخشى من التنفيذ وقوع ضرر جسيم يتعذر تلطفه .

ويكون الحكم الصادر من المحكمة العليا للقيم نهائياً ولا يجوز الطعن فيه بأي وجه من وجوه الطعن مما عدا إعادة النظر .

وقد ذهبت المحكمة العليا للقيم إلى عدم جواز التظلم في الحكم الصادر بقرض الحراسة .

• - إعادة النظر :

يجوز طلب إعادة النظر في الأحكام النهائية الصادرة بالادانة في الأحوال الآتية :

١ - إذا صدر حكم من محكمة القيم على شخص من أجل واقعة ثم صدر حكم منها على شخص آخر من أجل الواقعة عينها ، أو كان بين الحكمين تناقض بحيث يستتبع منه براءة أحدهما أو إحداهما .

٢ - إذا حكم على الشهود أو الخبراء بعقوبة من المحكمة الجنائية إذا كانت الشهادة أو تقرير الخبر أو الورقة تأثير في الحكم الصادر من محكمة القيم .

إذا حدثت وبعد الحكم وقائع أو إذا قدمت أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة ، وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق ثبوت براءة المحكوم عليه .

ويكون لكل من المدعى العام الاشتراكى والمحكوم عليه أو من: عليه قانونا إذا كان عديم الأهلية أو مفقوداً حق طلب إعادة النظر .

ويقدم الطلب الى المدعى العام الاشتراكى بهرخصة يبين فيها الحكم المطلوب إعادة النظر فيه والوجه الذى يستند اليه ويشفعه بالمستندات المؤيدة له .

ويرفع المدعى الاشتراكى الطلب سواء كان مقدماً فيه أو من غيره إلى المحكمة فى خلال السنتين يوماً التالية لتقديمه .

وتفصل المحكمة فى الطلب بعد سماع أقوال المدعى العام الاشتراكى والخصوم وذلك بقبول الطلب والفصل فى الموضوع . ولا يترتب فى طلب إعادة النظر إيقاف تنفيذ الحكم .

٦ - حجية الأحكام :

إذا صدر حكم بات بالبراءة من المحكمة الجنائية المختصة لعدم صحة الواقعة أو لعدم الجناية بالنسبة لأحد الأفعال المنصوص عليها تعيد على المدعى العام الاشتراكى وقف السير فى إجراءات التحقيق التى يباشرها عن ذات الفصل .

ويكون لهذا الحكم قوة الشيء المحكوم به أمام محكمة القيم إذا لم يكن قد صدر فيها حكم بات عن ذات الفصل .

وإذا صدر حكم بات بالادانة من محكمة القيم، وكان قد صدر حكم بات بالبراءة من المحكمة الجنائية المختصة فى ذات الفصل لعدم الصحة أو لعدم الجناية جاز للمحكوم عليه التظلم من الحكم إلى رئيس الجمهورية لنظر فى العضو عن التدبير المحكوم به .

٧ - العفو والانتفاء :

لرئيس الجمهورية النظر في العفو عن الجزاء أو تخفيفه وتنقضى دعوى المسؤولية بمضى خمس سنوات من يوم وقوع الأفعال المشار إليها سلفا .

٨ - تنفيذ الأحكام :

يتولى المدعى العام الاشتراكى تنفيذ الأحكام والأوامر والقرارات الصادرة من محكمة القيم .

المبحث الرابع إدارة الأموال

يتولى جهاز المدعى العام الاشتراكي ادارة الأموال وتجرى على فترتين :
الأولى : تبدأ من تاريخ اصدار المدعى الاشتراكي لقرار المنع من التصرف ،
وتنتهى بصدور حكم من محكمة القيم بفرض الحراسة على المال .

والفترة الثانية : تبدأ من تاريخ صدور حكم المقيم بفرض الحراسة على المال
وحتى انقضاء الحراسة إما بانتهاء مدتها أو بوفاء الخاضع وإما بمصادرة المال أو
بطلب المدعى إلى محكمة القيم بانتهاء الحراسة .

والمدعى العام الاشتراكي ليست له سلطة التصرف فى المال أثناء الحراسة وعند
التصرف لأحد من الحصول على مرافعة الخاضع مقدماً على اجراء التصرف وعلى
الضمن المقابل لهذا التصرف .

ومصروفات الادارة يحددها الحكم الصادر من محكمة القيم ولا تزيد على ٥ ٪ .
وتشمل الادارة العقارات المبنية المؤجرة . والأراضى الزراعية وتديرها الهيئة العامة
للاصلاح الزراعى : أما بالنسبة للمصانع والسيارات والمنشآت السياحية والمحال
التجارية فيقوم مع ادارتها خبراء منتدبون من أجهزة حكومية .

وإدارة المدعى العام الاشتراكي للمال يستهدف أن يظل المال كاملاً غير
منقوص وأن تحسن إدارته ، كما أنه يحقق بها يستخدم لسداد مديونيات صاحبه .
كما أن الأموال المفروضة عليها الحراسة تودع فى البنوك ويمكن استخدامها فى
الاستثمارات التى تستهدفها للدولة .

وطبقاً لآخر الاحصائيات فقد استطاع جهاز المدعى العام الاشتراكي أن يرد
الى المواطنين ١٦ مليون جنيه خلال عام ١٩٨٥ ، وإلى الحكومة والقطاع العام
٩٠ مليوناً أخرى . وهذا يؤكد نجاح الجهاز فى مهمته .

انتهاء الحراسة :

- ١ - انتهاء مدتها الواردة بحكم محكمة القيم .
- ٢ - وفاة الخاضع للحراسة .
- ٣ - مصادرة المال ، وهو إجراء بموجب نزع ملكية المال من صاحبه ليؤول هذا المال الى الخزنة العامة ، وذلك بطلب من المدعى الى محكمة القيم بإنهاء الحراسة .

أحكام ومبادئ محاكم الحراسة
والقيم والقيم العليا

١ - قضت المحكمة بأن الدستور فرض المشرع العادى فى تحديد الهيئات القضائية وتوزيع الاختصاص بين جهات القضاء المختلفة وفى تنظيم طريقة تشكيلها . مما مفادة أنه أى الدستور لم يذكر على سبيل الحصر ، وإنما عهد إلى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها بولاية الفصل فى المنازعات . وبمقتضى التعويض المستفاد من نص المادتين ١٦٥ ، ١٦٧ من الدستور حدد القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ فى المادة العاشرة منه كيفية تشكيل محكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب . وأن قضاة هذه المحكمة مستقلون ولا سلطان عليهم فى قضائهم لغير القانون طبقاً للمبدأ الذى قرره الدستور فى المادة ١٦٥ . (قضية رقم ١٠ لسنة ٣ ق جلسة ١٢ / ٨ / ١٩٧٣) .

٢ - الحراسة لم يفرض بها أن تكون وسيلة أنقام وكشف أو أسلوب تحكم وتسلط ، وإنما قصد غاية أسمى وابتغى سلوكاً يرتفع إلى مستوى القيم ، فحصر قيودها على كل تحرك يستهدف الخروج على تلك القيم ، وهى جزءاً شخص يفرض على المال المملوك لشخص معين رفعت عليه الدعوى لائتمناه إلى غيره . فكل شخص فى نطاقها يتحدد وصفه بما كسبت يده وبما يملكه (مجموعة أحكام محكمة الحراسة العدد الأول السنة الأولى ص ٢٠ - القضية رقم ١ لسنة ق) .

٣ - أن الحكم بفرض الحراسة يكتفى بالامتناع بالدلائل الجدية التى تحيط بالموضوع والتى تحمل المجتمع على التحفظ على مال الشخص حماية لمكاسب الشعب الاشتراكية وسلامة أمانة الوطنى . قد جاء هذا الحكم تأسيساً على أنه البين من المادتين الثانية والثالثة من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ وما أفصح عنه المذكورة الإيضاحية للقانون أن الحكم بفرض الحراسة لا يتعرض تفصيلاً لوقائع الجريمة التى تكونها الأفعال والأعمال التى تفرض الحراسة من أجلها أو يقضى فى هذه الوقائع وإنما يترك هذا همكمة الجنائيات المختصة التى يكون لها سلطة التقدير والاقتناع كاملة .

وأن القضاء بمصادرة الأموال التى فرضت عليها الحراسة يقتضى الرجوع للقواعد العامة فى الإثبات فى القانون الجنائى وهى يستوجب أن تتوفر الأدلة اليقينية التى تلزم قانوناً للحكم بالمصادرة (الدعوى رقم ١ لسنة ١ ق) .

٤ - أنه وإن كان نص البند الأول من المادة الثانية من القانون لم يفصح عن مضمونه إلا أن هذا المضمون قد تحدد تحديدا دقيقا في البابين الأول والثاني من الكتاب الثاني من القانون العقوبات وعنوان الباب الأول « الجنائيات والجناح المضرة بأمن الحكومة من جهة الداخل وأنه يمكن الاعتماد على ماورد ويقانون العقوبات لتحديد ماورد بهذا البند باعتبار أن القوانين الجنائية يكمل بعضها بعضا في التفصيلات وعلى رأس هذه القوانين قانون العقوبات .

(الدعوى رقم ١ لسنة ١ في جلسة ١١ / ٥ / ١٩٧٢) .

٥ - وبالنسبة للمصالح الاقتصادية للمجتمع والمطالب فانها محددة تحديدا دقيقا بما نص عليه في الميثاق والدستور وقوانين الدولة المعروفة باسم القوانين الاشتراكية وقد افصح الدستور عن مدلولها والمقصود منها في الفصل الثاني من الباب الثاني بعنوان « المقومات الاقتصادية » وما نص عليه في المادة ٥٩ من الدستور من أن حماية المكاسب الاشتراكية ودعمها والحفاظ عليها واجب وطني .

٦ - وبالنسبة لافساد الحياة السياسية أن قيامها ماورد في الميثاق والدستور من أن الدولة نظامها ديمقراطي اشتراكي يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة وأن السيادة للشعب وحده . وهو مصدر السلطات يمارسها ويممها ويصون وحدته الوطنية ، وأن الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي الذي يمثل بتنظيماته القائمة على أساس مبدأ الديمقراطية تحالف قوى الشعب العاملة من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية ، وهو أداة هذا التحالف في تعميق قيم الديمقراطية والاشتراكية وفي متابعة العمل الوطني في مختلف مجالاته ودفع هذا العمل الوطني إلى أهدافه المرسومة ، كما يؤكد سلطة تحالف قوى الشعب العاملة عن طريق العمل السياسي الذي تباشرو بتنظيماته بين الجماهير . وفي مختلف الأجهزة التي تضطلع بمسؤوليات العمل الوطني ، وماورد بالمادة ٦٠ من الدستور من أن الحفاظ على الوحدة الوطنية وصيانة اسرار الدولة واجب كل مواطن .

٧ - وبالنسبة للوحدة الوطنية لما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ تنص على أن الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي الوحيد المعبر عن تحالف قوى الشعب العاملة . وهو يكفل أوسع مدى للمناقشة الحرة داخل

تشكيلاته والتنظيمات الجماهيرية المرتبطة به . ولا يجوز إنشاء تنظيمات سياسية خارج الاتحاد الاشتراكي العربى أو منظمات جماهيرية أخرى خارج المنظمات الجماهيرية التى تشكل طبقاً للقانون . وتنص المادة الثالثة على معاقبة كل من أنشأ أو نظم أو أدار جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة على خلاف حكم المادة السابقة . وكل من انضم إلى إحدى هذه الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات أو اشترك فيها . وكان يبين من نصوص هذا القانون أنه وضع بقصد الحفاظ على الوحدة الوطنية - فنصت المادة الثانية سالفه الذكر على أن الاتحاد الاشتراكي العربى هو التنظيم الوحيد الذى يجمع تحالف قوى الشعب العاملة . ولهذا حظرت هذه المادة اقامة تنظيمات سياسية أخرى تهلم الوحدة القائمة على تحالف قوى الشعب العاملة كما أنها حظرت اقامة تنظيمات جماهيرية خارج التنظيمات الجماهيرية التى تقم شرعاً فى ظل القانون مثل النقابات والجمعيات ، ووضع المشرع فى المادة الثالثة جزاءات معينة على مخالفة الأفعال التى حظرتها المادة السابقة ، ولما كانت المبادئ التى قررها المادة الثانية على النحو السالف البيان تتفق مع الاحكام التى أوردها الدستور بشأن الوحدة الوطنية فهو ينص فى مادته الثالثة على أن الشعب هو الذى يصون الوحدة الوطنية . وفى مادته الخامسة على أن الاتحاد الاشتراكي العربى هو التنظيم السياسى الذى يمثل تنظيماته القائمة على أساس مبدأ الديمقراطية تحالف قوى الشعب العاملة من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية ، وأنه أداة هذا التحالف قوى الشعب العاملة عن طريق العمل السياسى الذى تباشره تنظيماته بين الجماهير . وفى مادته السنتين على أن الحفاظ على الوحدة الوطنية واجب كل مواطن وفى مادته السابعة والسبعين التى تقول لرئيس الجمهورية اذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية أن يتخذ الاجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر . وهى نصوص صريحة فى أن الدستور نص على الوحدة الوطنية وبالتالي فلا يكون المشرع حين أصدر القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ قد خالف الدستور . بل على العكس من ذلك فإنه قد التزم احكامه وهو ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية وتقرير لجنة الشؤون التشريعية لمشروع القانون

المتكور ، ومن ثم فلا محل لتحديد الدفاع بعلم دستورية المادتين الثانية والثالثة من القانون سالف الذكر استنادا إلى أن الدستور يميز تكوين التنظيمات السياسية خارج الاتحاد الاشتراكي العربي فيما نص عليه في المادة ٥٥ من أن للمواطنين حق تكوين الجمعيات على الوجه المبين في القانون . ويحظر انشاء جمعيات يكون نشاطها معاديا لنظام المجتمع أو سريرا أو ذا طابع عسكري .

(الدعوى رقم ١٠ لسنة ٣ في جلسة ١٢ / ٨ / ١٩٧٣) .

٨ - وبالنسبة لمبدأ قانون الجرائم والعقوبات كان مقتضى مبدأ قانونية الجرائم والعقوبات امتناع القاضي - وفي نطاق تطبيق القانون - عن كل ما من شأنه أن يوصله إلى التجريم على أى صورة من الصور . ومن ثم فلا ينبغي له انشاء جرائم جديدة لم ينص عليها أو توقيع عقوبات غير مقرر قانونا أو الزيادة في العقوبات المقررة أو الحكم في جريمة بعقوبة مقرر لجريمة أخرى الا أن ذلك لا يحول بين القاضي وبين تطبيقه كما وضعه المشرع واراده وأنه لا ينبغي له أن يطرح القانون لان عباراته عامة غير محددة . وأما يتعين عليه إذا كانت النصوص تحتاج إلى تفسير أو تأويل بسبب غموض فيها وأن يسلك سبيل التفسير بقصد استملاء حقيقة فرض الشارع والاستعانة في هذا الخصوص بكل اساليب التفسير المنطقية أو للغة أو التاريخية وبما سبق النص أو صحبه من الأعمال التحضيرية والمذكرات الايضاحية بها ولما كان ما تقدم وهو رأى الفقه والقضاء في تفسير نصوص القوانين الجنائية التي تنص على الجرائم وعقوباتها وحدود هذا التفسير . وكان الاتجاه الحديث يميل إلى عدم التشدد في فرض قاعدة التفسير الضيق على القاضي الجنائي تمشيا مع مقتضيات الضرورات العملية فان الأخذ بهذه الضوابط يقتضى من المحكمة وهي مكلفة بتطبيق المادة ٢ من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ التزام النص كما صاغة المشرع ثم تفسير عباراته على ضوء ما قصده واراده باتباع كافة الاساليب الممكنة على النحو المشار إليه فيما تقدم والتزاما بالضوابط المتقدمة فلم الثابت من مطالعة نص المادة الثانية من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ أن تضمن تحديدا واضحا للافعال التي رأى تأييدها بحيث اذا قامت دلائل حدية على أن شخصا ما قد أنها تكون قد توافرت في حقه عناصر الفعل المؤثم الذى يترتب عليه الجزاء :

ذلك أن النص تضمن اتيان افعال من شأنها الاضرار بأمن البلاد من الخارج أو الداخل . أو بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي أو بالمكاسب الاشتراكية للفلاحين والعمال . أو افساد الحياة السياسية في البلاد أو تعريض الوحدة الوطنية للخطر . وإذا كان الدفاع قد أشار إلى أن عبارات النص جاءت عامة بحيث يتعذر على انسان معرفة الفعل الذى يندرج تحت أى بند من البنود التى وردت بالنص فان ذلك لا يتوجب دفعا بعدم دستورية النص وانما يوجب على المحكمة الملزمة بتطبيقه تحديد الأفعال التى وقعت وهل تندرج تحت مدلول اللفظ الوارد أم لا بحيث اذا تعذر ذلك من واقع عبارات النص وجب عليها تحديده في نطاق حقها في التفسير وصولها إلى ما قصده الشارع واراده .

٩ - الملاءمات السياسية لا تمنع من أخضاع القوانين للرقابة الدستورية اذا تعرضت لأمور نظمها الدستور .

(قضية رقم ٥ لسنة ١٦ / ٥ / ١٩٨١) .

١٠ - استغلال المدعى عليه لنفوذه كرئيس مجالس ادارة احدى الجمعيات التعاونية للاسكان بتوزيعه أراضي هذه الجمعية للاعضاء دون صدور قرار وزاري بتقسيمها مما يعرض عقود البيع للبطلان وحقوق الاعضاء للضياع وبيع تلك الاراضى بطرق ملتوية تثول معها إلى ذوية بالمخالفة للامحة النظام الداعل للجمعية ثم المتاجرة في تلك الاراضى مستغلا ارتفاع اثمانها فضلا عن اختلاس أموال الجمعية وتكوين ثروة طائلة نتيجة ذلك الكسب الحرام يشكل استغلالا للنفوذ واضرا بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي يستوجب فرض الحراسة عملا بالمواد ٢ ، ١ ، ٥ ، ١٨ / ٣ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب .

١١ - وحيث أنه لما كان المشرع ، تنظيما للملكية الخاصة في مجال الاسكان ، لما لها من علاقة وثيقة بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي ، قد وإلى أصلدار - التشريعات المنظمة للعلاقة بين المؤجّهن والمستأجّهن وآخروها القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الاحكام الخاصة بتأخير وبيع

الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ، قد حظرت جميعها على المؤجر تقاضى أى مقابل على سبيل خلو الرجل من المستأجر بمناسبة تحرير عقد الايجار ، فان تقاضى المؤجر من المستأجر مبالغ خارج نطاق عقد الايجار للوحدة السكنية على سبيل خلو الرجل يكون منطويا من المؤجر على استقلال محظور بنص الدستور وعلى أساس بمصلحة اقتصادية للمستأجر من جماعها وغيرها من المصالح الاقتصادية تتكون المصالح الاقتصادية للمجتمع . فإذا ما تناول هذا الاستغلال من جانب المالك للحاجة قلدا ذا اعتبار من المال ومس قطاعا عريضا من المستأجرين ، فان من شأن ذلك الاضرار بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي وهو ما يستتبع ، درعا لخطره ، وضع ماله تحت رقابة المجتمع وادارته حماية للمجتمع من انحرافاته ، عملا بالمادة الثانية من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ .

(الدعوى ٢٣ لسنة ١٢ فى جلسة ١٣ / ٦ / ١٩٨٢) .

١٢ - طلب فرض الحراسة بسبب تقاضى مبالغ خارج نطاق عقود الايجار أو تأجير الوحدة السكنية الواحدة إلى أكثر من مستأجر يتعين أن يتناول قطاعا ضخما من المستأجرين أو قلدا ذا اعتبار من الجماعة حتى يترج تحت حكم المادة الثامنة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ .
(فى الدعوى ٨ لسنة ٩ جلسة ٢١ / ٩ / ١٩٨٠) .

١٣ - أن فرض الحراسة يستلزم فضلا عن قيام الدلائل الجدية توافر عنصرين آخرين هما الخطر والمال ، ذلك أن المادة الثانية من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ قد تحدثت عن خطر الشخص على المجتمع الذى يتعين درؤه عن طريق فرض الحراسة على أموال هذا الشخص كلها أو بعضها .

وقد يترتب الخطر حتما على ما اسفر عنه التحقيق أو تضمينه الحكم الجنائى القاضى بالادانة ، الا أنه ليس مفترضا من جانب المشرع كما صور الادعاء . وليس اثرأ حتميا للدلائل التى اسفر عنها التحقيق . أو للدلالة أن سجلها الحكم الجنائى اذ ليس ثمة تلازم بين الضرر المترتب على ارتكاب الفعل كواقع أصحاب المجتمع وبين الخطر المتصل بالشخص الذى اوقعه . وبالتالي قد يقع الضرر دون أن

يترتب على ذلك بطريق الزعم توافر الخطر بالنسبة للشخص الذى أوقع الضرر . والخطر هو وصف لحاله لا يتأثر بوجود من وصف بها داخل السجن أو خارجها ، وأن وجود الشخص داخل السجن لا ينفي عنه تلك الصفة لأنها متصلة بشخصه دون مكان وجوده ، فقد يكون خارج السجن دفع ذلك فان الخطر لا يلحقه ولا يمكن أن يتصف به .

أن الحراسة مرتبطة بالمال . أذ هو محلها ، وبغير المال لا تستقيم دعوى الحراسة ولا يتوافر ارتكانها . فقد نصت المادة الثانية من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ على أنه يجوز فرض الحراسة على أموال الشخص كلها أو بعضها ومثل ذلك نصت المادة الثالثة وأشارت المادة الثامنة عشر إلى أن الحراسة لا تشمل الا الاموال التى فى ملك الخاضع فعلا . وجاء فى المذكرة الايضاحية « واتصالا بهذا المعنى ولجسامة الفعل أو الافعال التى حلدها المشرع وأجاز فيها فرض الحراسة على المال . ولخطورة الحراسة على المال » كما أجاز بها أن الحراسة لا تشمل الا الاموال التى كانت فى ملك الخاضع فعلا فى تاريخ فرضها وتضمن تقرير اللجنة التى نظرت المشروع بمجلس الشعب « والقانون فضلا عن ذلك كله لا يجعل الحراسة عقوبة تمس اهلية الشخص ذاته بل جعل أثرها مرتبطا بالمال دون مالكه الذى صدر الحكم ضده » فكل هذا وذلك قاطع فى الحراسة مرتبطه بالمال دون الشخص . وأنه بغير المال لا يمكن فرض الحراسة ، وبالتالي فإنه لا يمكن تقديم الشخص للمحاكمة مجردا دون ماله لأن المال محل الحراسة .

(قضية ١ لسنة ١١ / ٥ / ١٩٧٢) .

١٤ - أن المشرع لم يقصد بالقانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ الترخص فى فرض الحراسة وتوسيع نطاقها . كما لم يقصد فرض الحراسة على أى مال قل أو كثر . وإنما يستهدف المال الذى يصبح شل حركته عندما يتحرك صاحبه للاضرار بمصالح الوطن العليا - والذى وصفته المذكرة الايضاحية بأنه « رأس المال » أو القيام بأعمال - المال عادة قرضها ووسيلتها - بما يستتبع وضعه تحت رقابة المجتمع وإدارته حماية له: من انحرافه ، وهذا يعنى أن يكون المطلوب فرض الحراسة على ماله

يملك مالا ينطبق عليه الوصف الذى حددته المذكورة الايضاحية باعتباره الوسيلة التى تساعد صاحبه على التحرك للاضرار بمصالح الوطن العليا ، والتى توجب على المجتمع أن ينشط لئلا يخطره عن طريق تهديده من سلاحه الذى يستخدمه وبالتالي فإن هذا المال يجب أن يكون له تأثير وأن يكون فعالا وعونا لصاحبه ووسيلته فيما يقوم به - ولا مجال لفرض الحراسة حيث لا يكون للمال الاثر المتقدم .

ومن خلال النطاق المتقدم تبرز الحقيقة التى تغياها المشرع واستهدفها . ذلك أنه فى تهديده للمال الذى تفرض عليه الحراسة . قصرو على المال الذى فى ملكه وقت فرض الحراسة وأشار إلى أن الحراسة لا أثر لها على أهلية الخاضع للتكسب ولا للتجارة وأنها لا تمتد إلى ما يكسبه أو يقتنيه بعد تاريخ فرض الحراسة . وقد يكون له قدره ووزنه كما أنه أوجب فرض نفقة له ولا سريره ولن يعلمهم ولو كانوا بالعين تفى بمطالب الحياة .

(الدعوى رقم ١ لسنة ١ ق جلسة ٢٢ / ٥ / ١٩٧٢) .

١٥ - وببحث عنصر المال مستقل عن الأفعال ومن أشترك فى القيام بها مهما تحددت صور الاشتراك وتنوعت . وهذا يعنى أنحصار بحث هذا العنصر فى إطار ماهو مملوك لذات الشخص الذى يطلب فرض الحراسة على ماله دون ماهو مملوك للآخرين ممن قارفوا معه الأفعال التى تأسست عليها الدعوى سواء رفعت دعوى الحراسة أو لم ترفع ، لأن المقصود من رفع دعوى الحراسة حسبما ورد بالمذكورة الايضاحية تهديد الشخص من سلاحه الذى يستخدمه ضد الوطن وأمنه وسلامته . وهذا السلاح يجب أن يكون فى ملكه . وأن ينظر إليه مجردا عن غيره . فلا تفرض الحراسة على شخص لا مال له . لأن غيره من اشترك معه فى المشروع الاجرامى يملك مالا . فكل شخص فى نطاق العقوبة يتحدد وضعته بما كسبت يده وبما يملكه لا بما يملكه غيره .

(الدعوى رقم ١ لسنة ١ ق جلسة ١١ / ٥ / ١٩٧٢) .

١٦ - لما كان ما تقدم وكان ماقيل يجوز فرض الحراسة على الشخص الذى يقدم للمحاكمة مجردا من ماله أو على مال قل أو كثر أو على مال مجهول وغير

معروف أو غير معروض على المحكمة دون بحث لتقييم هذا المال . وتحديد مدى قاعدته فيما استهدفه القانون أو على مال الشخص مهما قل منظورا إلى حجمه في نطاق مجموع مال الآخرين لا يقيم على ركيزة من القانون تثبت دعائمه وتقوى على حمله ، ليس هذا فحسب وإنما ينقل القانون من صورته المشرفة إلى ظلام ما كان قبل صدوره ويجعل المحكمة المشكلة من سبعة من قضاة في كثير من الحالات أداء سلبية تلتزم بفرض الحراسة على لاشيء أو على شيء تافه .

(الدعوى رقم ١ لسنة ١ في جلسة ١١ / ٥ / ١٩٧٢) .

١٧ - أن من حق المدعى العام طلب فرض الحراسة مجددا بالنسبة لما قد ينكشف من أموال أخرى لاي ممن انتهت المحكمة إلى فرض أو رفضه فرض الحراسة على أموالهم متى ثبت أنها كانت في ملكهم إلى وقت صدور هذا الحكم وينطبق عليها القانون .

(الدعوى رقم ١٠ لسنة ١ في جلسة ١١ / ٥ / ١٩٧٢) .

١٨ - أنه ولما كان المدعى العام الاشتراكي لم يطلب فرض الحراسة على أموال المدعى عليهم من .. إلى .. لأفعال ارتكبوها ادت إلى تضخم أموالهم أو تكشف عن خطورة على المجتمع . وإنما استند طالب فرض الحراسة على أموالهم إلى ما اسند إلى مورثهم في هذا الصدد . ولما كان الثابت من الأوراق أن تلك الأموال كانت ملكهم قبل مژولة مورثهم لما اسند إليه من نشاط . فإن فرض الحراسة على تلك الأموال يكون على غير سند من القانون . أما ما آل إليهم بالميراث عنه فإنه فضلا عن وفاة مورثهم قبل صدور الحكم المطعون عليه . فإن الأوراق قد خللت مما يشير إلى أن ماورثوه عنه كان كسبا مؤثما وليد النشاط موضوع الدعوى ويتعين لما تقدم إلغاء الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ٦ لسنة ١ في جلسة ٢٤ / ١ / ١٩٨١) .

١٩ - والحكم بفرض الحراسة بالتطبيق للقانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ ليس حكما مدنيا يصدر من محكمة مدنية أو السلطة التنفيذية التي كانت تتولى فرضها على أساس من السلطات المخولة لها بمقتضى قانون الطوارئ والقوانين التي تتناول بعض

التدابير الخاصة بأمن الدولة . وإنما حكم يتضمن جزاءاً جنائياً تقضي به المحكمة المشكلة تشكيلاً خاصاً تنفيذاً لحكم القانون في حالات حددها القانون على سبيل الحصر لئلا حركة رأس المال عندما يتحرك صاحبه للاضرار بمصالح الوطن العليا . وفي ذلك تقول المذكرة الإيضاحية للقانون : وفي هذه تشير المادة الثانية إلى أنواع من الأعمال المال عادة غرضها وسيلتها ومن شأنها إلحاق الضرر بالوطن وأمنه وسلامة استقرار نظامه السياسي والاجتماعي والاقتصادي . وبالحياة المطمئنة السلمية لانهائة وعمله وقيام دلائل جديفة على ارتكاب الشخص لمثل هذه الجرائم الهدامة لمبادئ المجتمع وقيمة تستتبع أن يدرأ خطره بوضع مائة تحت رقابه المجتمع وإدارته حماية للمجتمع من مخاوفاته .

أما المادة الثالثة فتشير إلى حالات تضخم أموال الشخص عن طريق الأثراء الذي يعتمد على النهب والاختصاب والغدر والانهاء الذي يبرز قيم المجتمع ويلحق أبلغ الضرر بالإنسان يعتبر أئمن رأس مال في مجتمعات الاشتراكية . ولعل صاحب عادة للتحايل على القانون والتخفى حتى لا تصل إليه يد القانون لتجريم أعماله .

٢٠ - وحيث أن المادة الثالثة من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلام الشعب قد جرى نصها على أنه يجوز فرض الحراسة على أموال الشخص كلها أو بعضها . إذا قامت دلائل جديفة على أن تضخم أمواله أو لأموال المنصوص عليها في المادة ١٨ فقرة أخيرة من هذا القانون قد تم بالذات أو بواسطة الغير بسبب من الأسباب الآتية ثالثاً : مهيب المخدرات أو الاتجار فيها - ومفاد ذلك جواز فرض الحراسة إذا قامت الدلائل الجديفة على أن تضخم الاموال كان مرجعه مهيب المخدرات أو الاتجار فيها . ولا مرادة في أن العطف بكلمة « أو » تقتضي المغايرة ، وكان قضاء الحكيمين رقمي ٦٢٩ لسنة ٦٩ ، ١٥٦٦ لسنة ١٩٧٣ جنائيات المنشية الصادر أولهما بمعاينة المدعى عليه الأول بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبترغمة محسمائة جنيه والمصادر والثاني بمعاينة المدعى عليه الأول بالحبس لمدة سنة وبترغمة محسمائة جنيه . وقد أسند إلى المدعى عليه الأول احرازه الجواهر المخدرة المضبوطة بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي وأنه عوقب وفقاً للمواد ١ ، ٢ ، ٣٧ ، ٣٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند

١- من الجدول رقم ١٠- الملحق به . الا أن الحكمين المذكورين لا ينفيان عنه تهريب المخدرات وتكسبه من اتصاله بها أكان ذلك في صورة تخزين أو نقل أو مساعدة في الاتجار . هنا إلى أن القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ عندما أشار إلى الأفعال المؤثرة لم يقصد بذلك جرائم بأركانها المعروفة في قانون العقوبات وإنما أشار إلى أفعال لا تتطلب توافر تلك الأركان .

٢١ - كما أن المادة الثالثة تركز في أحكامها على حالات تضخم عن طريق الأثراء الحرام . بما مؤداه أن الحراسة إنما شرعت لمواجهة حالات تضخم المال الحرام التي تلفت انظار الناس ولكي يكون الحكم بفرض الحراسة منتجاً لآثاره التي قصدها المشرع . فإنه يتعين أن ينصب على مال له وزنه وقدره بحيث يكون سلاحاً يد صاحبه يستأهل التدخل للرد على خطره ومن ثم فإن المنقولات سائلة البيان (٧١١ جنبا ، ٢٠٦ قراط في عقار آل إليه ميراثاً - ومنقولات الزوجية وأخرى لشقيق زوجته) لايشكل وجودها حرة من قيد الحراسة خطراً على مصالح البلاد العليا كما أنها لا تعد تضخماً مالياً يلفت الانظار .

(الدعوى رقم ٣ لسنة ١ في حراسات ٢١ / ٩ / ١٩٨٠) .

٢٢ - والمستفاد من نص المادة الثالثة من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ أن المشرع عندما أجاز فرض الحراسة في حالة الاستيلاء بغير حق قيام دلائل جديده على أن الأموال المطلوب فرض الحراسة عليها قد تضخمت عن طريق الأثراء الذي يستند ويعتمد على النهب والاختصاص والاستيلاء على تلك الأموال - فالمادة الثالثة تركز في أحكامها على حالات تضخم المال عن طريق الأثراء الحرام . بما مؤداه الحراسة إنما شرعت لمواجهة حالات التضخم في المال الحرام التي تلفت انظار الناس ولكي يكون الحكم بفرض الحراسة منتجاً لآثاره التي قصدها المشرع فإنه يتعين أن ينصب على مال له وزنه وقدره بحيث يمكن أن يشكل سلاحاً في يد صاحبه يستأهل التدخل للرد على خطره ومنعه من الانحراف والتحرك للاضرار بمصالح المجتمع الاشتراكي . ولما كانت الأموال الموجودة تحت سيطرة المدعي عليه .. حيسماً جاء بمذكرة المركز المالي لا تعد تضخماً في الثروة يلفت الانظار ويؤذي الشعور العام . الامر الذي ترى معه المحكمة رفض الحراسة سيما وأن تلك الأموال بوصفها وقيمتها

وموقعها يجعل الحراسة عبثا غير مجد لا يتناسب مع ما قد يئذل فيها من جهد .

(الدعوى رقم ١١ لسنة ٦ ق حراسات جلسة ١٢ / ١٠ / ١٩٨٠) .

٢٣ - ولما كانت المادة الثالثة من القانون قد نصت على أنه يجوز فرض الحراسة على أموال الشخص كلها أو بعضها إذا قامت دلائل جدية على أن تضخم أمواله أو الاموال المنصوص عليها في الفقرة الاخيرة من المادة ١٨ من هذا القانون قد تم بالنات أو بواسطة الغير بسبب من الاسباب السابقة .

وأن المشرع قد أجاز فرض الحراسة بصفة أصلية في حالة تضخم أموال الشخص نتيجة نشاطه الذاتي أو نشاط غيبي أو أن يكون الغير هو الزوج أو الأب وتكون الاموال التي تضخمت هي أموال الزوجة أو الأولاد القصر أو البالغين وهو ما يستفاد من صريح نص المادة بقولها : إذا قامت دلائل جدية على أن التضخم قد تم بالنات أو بواسطة الغير .

هذا ولا يشترط في الحالة الاخيرة أن يكون المال واقعا تحت سيطرة الشخص الذي كان مصدرا لهذا المال . ذلك أن المشرع قد رأى في سبيل حماية الأثراء الذي يستند إلى النهب والاعتصاب والغدر والإيذاء والذي يهز قيم المجتمع ويلحق ابلغ الضرر بالانسان الذي يعتبر أثمن رأسمال في المجتمع الاشتراكي أن ينظر إلى تضخم المال ومصدره أيما كان هذا المصدر طالما قام بهذا المصدر سبب من الاسباب التي عدها المادة والتي كانت الاساس في التضخم . وهو في هذا النطاق يربط بين الزوج والزوجة والأولاد . وأما جعل لكل منهم كيانا مستقلا قائما بذاته ومرتبطة بما له الذي تضخم . وبصرف النظر عن مركز الغير في الدعوى ومدى صلته به . ولما كان ذلك فلا يكون لوفاه .. صاحب النشاط لمؤثم أثر على دعوى الحراسة .

المشرع قد أجاز لرئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ فرض الحراسة على الاموال والممتلكات اذا توافر شرط واحد هو القيام بعمل من الاعمال التي وردت بالنص - وقد جاء القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ الذي ألغى المادة ٣ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ وأجاز فرض الحراسة على أموال الشخص كلها أو بعضها اذا

توافر عنصر من العناصر التي وردت في المادتين ٢ ، ٣ منه واستخلاصا من القانونيين المتقدمين تبرز حقيقة مؤداها أن الحراسة كانت تفرض في نطاق القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ وهي تفرض أيضا في نطاق القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ وقد حدد كل قانون الأفعال التي أن وقعت فرضت الحراسة وبمعنى آخر فإن القانون ١١٩ لسنة ١٩٦٤ أسوة بالقانون ٣٤ ١٩٧٢ من القوانين الجنائية العقابية الذي حدد الأفعال المؤثرة وفرض لها العقاب وتصبح أمم قانونين الأول وقع الفعل في ظله والثاني صدر قبل أن يفصل في هذا الفعل بحكم نهائى الامر الذى يوجب تحديد أى القانونين هو الواجب التطبيق التزاما بالقاعدة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات وبقتضى أعمال القاعدة المتقدمة مناقشة الأفعال التي تضمنها المادة ٣ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ وتلك التي وردت بالقانون لآخر لتلك التي تضمنها القانون الأول بأن اتحدت أو اتحد بعضها وكان هذا البعض مما أسست عليه دعوى طلب فرض الحراسة كان من المحم تطبيق القانون الأخير اذا كان أصح للمتهم وينتفى بذلك القول بأن القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ قد صدر بعد وقوع الأفعال المنسوبة إلى المدعى عليهم لانه لم ينشأ جبهة جديدة وإنما نص على الجريمة التي كانت قائمة بالفعل قتل صلوره وفصل مدلولها أما اذا يبين من تلك المقارنة أن القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ أنشأ جريمة جديدة لم تكن موجودة من قبل فإنه لا يمكن تطبيقه الا على الأفعال التي وقعت بعد صلوره . ولما كانت المادة ٣ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ قد تحدثت عن إيقاف العمل بالمنشآت وهذا يعنى الاضرار بالمصالح الاقتصادية لأن إيقاف العمل بالمنشآت يؤثر تأثيرا مباشرا على المصالح الاقتصادية . وتحدثت عن الاضرار بمصالح العمال وهذا يعنى الاضرار بمكاسب العمال حسبما ورد بالنص بالمجلد . وتعديت عن تعارض الاعمال مع المصالح القومية للدولة والمصالح القومية للدولة يدخل في ويجوز فرض الحراسة على أموال الزوجة والأولاد بصفة أصلية بالتطبيق للمادة الثالثة لا يمنع من تطبيق الفقرة الأخيرة من المادة ١٨ وامتداد الحراسة إلى الأموال التي تكون قد وصلت إلى الأولاد عن طريق الأب أو الأم نتيجة تصرفات صورية أو

تدليسه هربا من طائلة القانون طالما كان هذا المال تحت سيطرة الخاضع للحراسة .

(الدعوى رقم ١١ لسنة ٣ ق جلسة ٢٩ / ٦ / ١٩٧٤) .

٢٤ - وأن كان من المقرر في القانون أنه لا جريمة ولا عقوبة الإبناء على قانون وأنه لا عقاب الا على الافعال اللاحقة لصدور القانون الذى ينص عليها الا أن مناهج تطبيق هذه القاعدة أن يكون القانون قد أنشأ جريمة لم تكن موجودة من قبل وفرض لها عقوبتها وقعت الافعال المكونة للجريمة بعد صدوره - أما حيث يكون الفعل وأما أعاد تنظيمه وتحديده فإن أعمال هذا القانون الاخير أو علم أعماله يدخل فى نطاق قاعدة أخرى وردت بالفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات ونصها « ومع هذا اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصحح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره » وتطبيق القاعدة المتقدمة لا يشترط أن تكون الدعوى قد رفعت بالفعل استنادا إلى القانون الأول ثم صدر القانون الثانى بعد ذلك وإنما يكفى لتطبيقها أن تكون الواقعة حدثت فى ظل قانون يعاقب عليها ثم صدر القانون الآخر قبل الحكم فى الدعوى نهائيا ذلك أن المناهج فى تحديد القانون الواجب التطبيق هو بمدى صلاحيته للمتهم فإن كان القانون الأول هو الأصح طبق على واقعة الدعوى رغم الغالبه بالقانون الاخر طالما أن هذا القانون الاخير لم يرفع التأييم عن الفعل المرتكب . وفى تفضيل ما تقدم نشر إلى أن المادة الثالثة من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن تفضيل التنايير الخاصة بأمن الدولة وهو القانون الذى كان معمولا به قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ الذى ألغى المادة الثالثة المشار إليها والتي وقعت أحداث الدعوى فى ظلها قد نصت على ما يأتى « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية فرض الحراسة على أموال وممتلكات الاشخاص الذين يأتون أعمالا بقصد إيقاف العدل بالمنشآت أو الاضرار بمصالح العمال أو تتعارض مع المصالح القومية للبلاد » وهذا يعنى أن مدلولها كل فعل من شأنه الاضرار بأمن الدولة من الخارج أو الداخلى أوتف عرض الوحدة الوطنية للخطر أو أفساد الحياة السياسية فيها لأنها كلها أفعال تتعارض مع المصالح القومية للدولة . لما كان ذلك فالملامر بالمادة ٣ من القانون رقم ١١٩ لسنة

١٩٦٤. هو ذات ما ورد بالمادة الثانية من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ وإذا كان الادعاء قد استند في طلب فرض الحراسة إلى المادة الثانية من القانون الأخير فإنه يكون استند إلى ذات الأفعال التي وردت بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ وبالتالي فإنه لا يمكن مساقاة الدفاع فيما اتى إليه من أن القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ قد أنشأ أفعالا جديدة لم تكن موجودة من قبل بالقانون الذي كانت تفرض الحراسة بمقتضاه وهو القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ . ومتى ثبت ذلك ، فقد أصبح من المتعين تحديد أن كان القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ أصلح من حيث التطبيق على من طلب فرض الحراسة على أمواله من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ من عدمه .

وحيث أنه في نطاق دعوى الحراسة المعروضة والتزاما بما أتمت إليه المحكمة من وحدة الأفعال في المادة ٣ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ والمادة ٢ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ ووحدة العقاب في القانونين فإن القانون الأخير هو الأصلح من حيث التطبيق .

(الدعوى رقم ١ لسنة ١ في جلسة ١١ / ٥ / ١٩٧٢) .

٢٥ - وأن تضخم الأموال نتيجة النشاط غير المشروع الذي أشارت إليه المادة الثالثة من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ . هو وصف يلحق بالمال ولا ينفصل عنه في ظل القانون انطقت أحكامه عليه . ولو كانت أسباب التضخم سابقة على صدوره . وبالتالي يجوز الاستئلال بهذه الأسباب . ولا يعد ذلك بسطا لاثار هذا القانون على وقائع سابقة على تاريخ صدوره . وإنما ربطا بين الماضي والحاضر ذلك أن الامر لا يتعلق بأفعال نسبت إلى المدعى عليهم وإنما المقصود ومجرد الاستئلال على توافر وصف التضخم بالمال المملوك لهم نتيجة النشاط غير المشروع عند المحاكمة .

(الدعوى رقم ١١ لسنة ٣ في جلسة ٢٩ / ٦ / ١٩٧٤) .

٢٦ - دعوى طلب فرض الحراسة تختلف عن الدعوى المدنية . اذ يقدمها المدعى العام وهو ليس بمخضم ينازع المحكوم عليه في المال المطلوب وضعه تحت الحراسة . وإنما يرفعها التزاما بمحكم القانون لاسباب تتعلق بسلامة الشعب وأمنه .

حكما في ذلك حكم الدعوى الجنائية وفرض الحراسة فيها هو جزاء جنائي لصالح المجتمع . يقضى به في حالات حددها القانون على سبيل المحصر . شلا لحركة رأس المال عندها يتحرك به صاحبه للاضرار بمصالح الوطن العليا . يؤكد ذلك أن الدعوى تقدم إلى المحكمة من المدعى العام الذي يمثل المجتمع في هذا النطاق .
(الدعوى رقم ١ لسنة ١ حراسة ١١ / ٥ / ١٩٧٢) .

٢٧ - أن رئيس الجمهورية بنص الدستور هو الذي يعين الوزراء وهو الذي يعين المدعى العام بنص المادة ٥ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٤١ . وهو بدرجة وزير . وليس في نصوص الدستور أو القانون سالف الذكر ما يحرم الجمع بين وظيفتي وزير العدل والمدعى العام الاشتراكي ومن ثم يجوز لرئيس الجمهورية أن يكلف وزير العدل بمباشرة مهام المدعى العام الاشتراكي دون أن كون في ذلك مخالفة للدستور .

(الدعوى رقم ١١ في حراسة جلسة ٢٩ / ٦ / ١٩٧٤) .

٢٨ - إذا كانت المحكمة قد انتهت إلى أن الحراسة حين تفرض فهي جزاء يوقع باسم الشعب ولصالحه إلا أن ذلك لا يستتبع حتما وبالضرورة التزام قانون الاجراءات الجنائية ذلك أن عنصر المال ضرورة أن يكون في ملك المطلوب فرض الحراسة على مله فعلا في تاريخ فرضها أو أن يكون في الواقع تحت سيطرته ولو كان على اسم زوجة أو أولاده القصر والبالغين أو غير هؤلاء إذا كان هو مصدر ذلك المال (المادة ٦٨) . يوجب في شأن تحقيقه التزام الاجراءات الواردة بقانون المرافعات المدنية والتجارية أو قانون الاثبات كل في نطاق الحالات التي يحكمها . وقد لمس المشرع الطبيعة الخاصة لدعوى الحراسة فنص في المادة السادسة على أن يتولى المدعى العام الاجراءات السابقة على تقديم الدعوى للمحكمة على أن تكون له كافة الاختصاصات المقررة لسلطات التحقيق في قانون الاجراءات الجنائية . كما صرح له باقتخاذ الاجراءات الآتية :

أولا : الامر بالتحفظ على أية أوراق أو مستندات يرى أهميتها في الادعاء .

ثالثا : طلب البيانات والمعلومات من هيئات الرقابة والتفتيش في الدولة .

رابعاً : الحصول على الوثائق والملفات من الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها أو من أى من الأشخاص الاعتبارية العامة أو أية جهة أخرى .

خامساً : تكليف مأموري الضبط القضائي أو أية جهة أخرى بجمع الاستدلالات .

خاصاً : أن يطلب من النيابة العامة أو أية جهة مختصة أخرى إجراء تحقيق في واقعة معينة تتعلق أو تتصل بالادعاء ، وموافاته بنتيجة التحقيق فيها . كما أجاز له القانون حتى إصدار الأمر بمنع التصرف في الأموال وإدارتها ونص في المادة ١٤ على حق المحكمة في تحديد الإجراءات التي تتبع في نظر الدعوى كما نص في المادة ١٦ على أنه « فيما عدا ما نص عليه هذا القانون تتبع الإجراءات والإحكام المقررة بقانون الإجراءات الجنائية وقانون المرافعات المدنية والتجارية وقانون الألبات كل في نطاق الحالات التي يحكمها ، ومن هذا الذي قرره المشرع بين أن دعوى طلب فرض الحراسة في مراحلها المختلفة دعوى من نوع خاص لها طبيعتها الخاصة ولا يحكم إجراءاتها قانون واحد وإنما تحكمها في ذلك القوانين المشار إليها فيما تقدم كل في نطاقه . وإذا كانت الحراسة جزءاً جنائياً .

(الدعوى رقم ١ لسنة ١ جلسة ١١ / ٥ / ١٩٧٢ حواشي) .

٢٩ - أنه وأن كان الثابت أن القرار الجمهوري رقم ٩١٨ لسنة ١٩٧١ بتعيين المدعي العام قد صدر في ٨ من يونية سنة ١٩٧١ وأن القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ قد صدر في ١٠ من يونية سنة ١٩٧١ إلا أن الثابت أيضاً أن القانون والقرار بشرا في يوم واحد هو يوم ١٧ من يونية سنة ١٩٧١ بالعدد رقم ٢٤ ، وكان القانون سابقاً في نشره للقرار كما أن الثابت أن القرار رقم ٩١٨ لسنة ١٩٧١ صدر بعد الإطلاع على القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ الأمر الذي يؤكد أن القرار لم يصدر إلا بعد صدور القانون وأن التاريخ الذي أعطى للقانون على أنه تاريخ الإصدار لا يعلو أن يكون من قبيل الخطأ المادي الذي لا يؤثر على سلامة القرار رقم ٩١٨ لسنة ١٩٧١ ،

وفضلا عما تقدم فإن استمرار قيام المدعى العام بحمله بموافقة رئيس الجمهورية الذى يملك تعيينه واعفائه إلى ما بعد نشر القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ يتضمن تصحيحا لما يكون قد وقع من خطأ ملأى فى تفرغ الأصدار .

أن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة غير شديد ، ذلك أنها قدمت إلى المحكمة فى ١٧ من أغسطس سنة ١٩٧١ قبل انتخاب المدعى العام عضوا بمجلس الشعب المصرى فى نوفمبر سنة ١٩٧١ واختياره عضوا بمجلس الأمة الاتحادى فى مارس سنة ١٩٧٢ .

أما كان الوضع الدستورى بالنسبة للجمع بين عضوية مجلس الشعب أو مجلس الأمة الاتحادى وبين عمل المدعى العام . فإن أى اعتراض يوجه إلى الجمع بين هذا العمل وبين عضوية أى من المجلسين لا يتصل بعمل المدعى العام الذى صدر بتعيينه قرار من رئيس جمهورية مصر العربية ولم يصدر قرارا باعفائه ، وإنما ينصرف أساسا إلى العضوية فى أى من المجلسين ومن ثم فإن زوال الصفة لا يرد أصلا على عمل المدعى العام الذى لم يشترط الدستور استقالته منه عند انتخابه أو اختياره وإنما يرد على العضوية أن قامت مروراتها وقضى فيها أى من المجلسين ، لما كان ذلك فإن استمرار المدعى العام فى عمله لا مخالفة فيه للقانون ويكون تمثيل الادعاء أمام المحكمة صحيحا ولا يترتب بطلانها فى تشكيك المحكمة .

(الدعوى رقم ١ لسنة ١ ق. جلسة ١١ / ٥ / ١٩٧٢) .

٣ - وأن كانت المادة السادسة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ قد نصت على أن المدعى العام يتولى اجراءات التحقيق السابقة على تقديم الدعوى إلى المحكمة المختصة بفرض الحراسة ، الا أنها أجازت له (للمدعى العام) فى ذات الوقت :

١ - تكليف مأمورى الضبط القضائى أو أية جهة أخرى بجمع الاستدلالات .

٢ - أن يطلب من النيابة العامة أو أية جهة أخرى مختصة اجراء تحقيق فى واقعة معينة تتعلق أو تتصل بالادعاء ووافاته بنتيجة التحقيق فيها كما أجازت له

طلب البيانات والمعلومات من هيئات الرقابة والتفتيش في الدولة والحصول على الوثائق والملفات من الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها أو من أحد من الأشخاص الاعتبارية العامة أو أية جهة أخرى ، وهذا يعني أن المشرع لم يشترط أن يتولى المدعى العلم بالتحقيق بنفسه أو بمن يعاونه من المحامين العامين أو رؤساء النيابة الذين يتدبرون لهذا الغرض وإنما أجاز له تقديم الدعوى إلى المحكمة بناء على التحقيقات التي تتولاها النيابة العامة أو أية جهة قضائية أخرى وعلى الاستدلالات التي يقوم بها مأمورو الضبط القضائي أو أية جهة أخرى واعتمادا على البيانات والمعلومات التي ترد إليه من هيئات الرقابة والتفتيش في الدولة وعلى الوثائق والملفات التي يحصل عليها من الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات التابعة لها أو أي من الأشخاص الاعتبارية العامة أو أية جهة أخرى ، أجاز له ذلك إذا رأى أن ما تقدم يفى بالغرض ويكفي للاستناد إليه في طلباته بحيث يتعين عليه إجراء التحقيق إذا كان ما تقدم لا يكفي لإثبات العناصر المتصلة بدعوى الجحاسة ، ذلك أن المشرع قصد من نص المادة السادسة أن تحقق الدعوى قبل تقديمها إلى محكمة الجحاسة أسوة بتحقيق الجناية قبل تقديمها إلى جهة الحكم فيها حتى يعلم صاحب الشأن ما هو منسوب إليه وعلى الدفاع عن نفسه ، لما كان ذلك وكان المدعى العلم قد استند في الدعوى الحالية على التحقيقات بالنسبة للعناصر التي تضمنها نص المادة الثانية من القانون ٣٤ لسنة التي أقرتها النيابة وتلك التي قام بها بنفسه وبمساعدة معلونة وذلك ١٩٧١ فان الدعوى تكون قد رفعت أمام المحكمة بعد تحقيق سابق على تقديمها .

(الدعوى رقم ٣ لسنة ١ جلسة ١١ / ٥ / ١٩٧٢) .

٣١ - أن ما ورد بالفقرة الأخيرة من المادة السابعة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ من وجوب تقديم الدعوى إلى المحكمة المختصة بفرض الجحاسة في ميعاد لا يجاوز ستين يوما من تاريخ أمر المدعى العلم بالمنع من الإدارة أو التصرف في المال إنما وضع ليلتزمه المدعى العلم اذ الخطاب في النص للمدعى العلم وليس للمحكمة وقد جاء بلفظ « التقديم » وليس « الرفع » وهذا يعني أن حق المدعى العلم في « تقديم » الدعوى إلى المحكمة قائم إلى نهاية هذا الميعاد ومن ثم تقديم

الدعوى إلى المحكمة في نطاق الأجل الوارد بالنص يضمن الصحة والسلامة على
الاجراء الذى قام به والذي بمقتضاه يكون الامر بالحفظ ويمنع من التصرف
والادارة قد تحقق ذلك أن ثمة فرق كبير قائم بين تقديم الدعوى ورفعها وإذا كان
الدفاع قد أثار إلى أن رفع الدعوى يقتضى إعلان المدعى عليهم فإن تقديم الدعوى
وهو سابق على رفع الدعوى لا يستطيع هذا الاجراء يؤيد أن القانون رقم ٣٤ لسنة
١٩٧١ يفرق بين اجرائين مختلفين هما تقديم الدعوى إلى المحكمة ونظر المحكمة
للدعوى وأوجب بالنسبة للاجراء الأول أن يتم خلال ستين يوما أما نظر الدعوى
والامر في شأنه للمحكمة وليس للمدعى العام فلا يرتبط بهذا الميعاد ولم يفرض
القانون موعدا يضمن أن تنظر الدعوى فيه أمام المحكمة ، وسبقت الإشارة إلى أن
اتصال المدعى عليهم بالدعوى مرتبط بموعد نظرهما وليس بموعد تقديمها وهذا النظر
مستفاد فضلا عما تقدم مما يأتي :

أولا : أن المشرع وقد نص في المادة السابعة على تقديم الدعوى خلال ستين
يوما من تاريخ صدور الامر بالحفظ ويمنع من التصرف والادارة فقد تحدث بعد
ذلك في المادة التاسعة عن نظر الدعوى والجلسة التي تعقد لذلك زوقت إعلان
المدعى عليهم بتلك الجلسة والذي يجب أن يتم قبلها بمدة لا تقل عن ثلاثين يوما
وهذا يعنى :

(أ) أن تقديم الدعوى يختلف عن نظر الدعوى وأن تقديم الدعوى إلى
المحكمة وموعده . لا يرتبط بموعد الجلسة التي ستحدد لنظرها .

(ب) أن إعلان المدعى عليهم بقرار المدعى العام وملخص الدلائل التي
قامت ضدهم قبل الجلسة المحددة لنظر الدعوى بمدة لا تقل عن ثلاثين يوما
مرتبط بموعد نظر الدعوى أمام المحكمة (المادة ٩) وليس بموعد تقديم الدعوى
إلى المحكمة (المادة ٧) .

(جـ) أن القول على غير مقتضى مفهوم كل من المادتين ٧ و ٩ يوجب
تعهد الجلسة وعقد أولى جلسات المحكمة قبل انقضاء ستين يوما من تاريخ أمر
المدعى العام بإعلان المدعى عليهم قبل ثلاثين يوما من الجلسة التي حددت لنظر

الدعوى وهذا يعنى أن المدة التى سمح فيها القانون للمدعى العلم بتقديم الدعوى إلى المحكمة يجب أن تنقص إلى أقل من ثلاثين يوما وهو مالا يتفق وصرحة النص الذى أعطى للمدعى العلم حق تقديم الدعوى إلى المحكمة المختصة بفرض الحراسة فى ميعاد لا يجاوز ستين يوما أى أن حقه فى تقديم الدعوى قائم إلى نهاية هذا الميعاد . كما أنه لا يتفق وما أشار إليه الدفاع من أن إعلان المدعى عليهم غير مرتبط بتحديد جلسة لنظر الدعوى والتى من الممكن أن تتحدد فيما بعد . لا يتفق مع هذا ثن المشرع عندما تحدث عن الاعلان فى المادة التاسعة ربطة بالجلسة التى تحدد لنظر الدعوى ، وهذا يعنى أن الاعلان لا يتم الا بعد تحديد جلسة لنظر الدعوى وأن يكون غير مقبول قبل ذلك ومن ثم فإن الأخذ بما رده الدفاع يستلزم اجراء الاعلان مرتين الأولى عند تقديم الدعوى للمحكمة والثانية عند تحديد جلسة لنظر الدعوى وهو مالا يتفق والقانون فى ضوابطه التى أشار إليها .

ثانيا : أن المشرع فى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ ينص دائما على المواعيد التى يرى أن تلتزم بها المحكمة ومن ذلك :

(أ) ما ورد بالمادة الثامنة من القانون اذ حددت ميعاد عرض الامر بالتحفظ على الشخص على المحكمة بستين يوما من تاريخ صدور الامر وأوجبت على المحكمة اصدار قرارها خلال ستين يوما من تاريخ عرض الامر عليها .

(ب) ما ورد بالمادة ٢٢ من القانون اذ أجازت لمن فرضت الحراسة على ماله

ولكل ذى شأن التظلم من الحكم أو من اجراءات تنفيذه بطلب يقدم إلى المدعى العام وأوجبت على المدعى العام تقديم هذا التظلم إلى المحكمة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه إليه كما أوجبت على المحكمة تحديد جلسة لنظر التظلم خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديم التظلم إليها . وواضح من المثلين المتقدمين أن القانون فرق بين العرض والتقديم للمحكمة وبين اصدار القرار أو تحديد جلسة لنظر التظلم وحدد الموعد الذى يلتزمه المدعى العام والموعد الذى تلتزمه المحكمة ... أما المادة السابعة فلم يحدد القانون فيها الا ميعادا واحدا هو الميعاد الذى أوجب على

المدعى العلم التزامه في تقديم الدعوى للمحكمة .

ثالثا : أن من المقرر في القانون أن المشرع حين يحدد موعدا للقيام بأجراء معين فإن من حق المكلف بالقيام بهذا الاجراء أن يقوم به خلال هذا الموعد وإلى آخر يوم فيه ، لما كان ذلك وكان المشرع قد سمح للمدعى العلم في المادة السابعة بتقديم الدعوى إلى المحكمة خلال ستين يوما فإن من حقه أن يقوم بهذا الاجراء حتى اليوم الاخير وبالتالي فإن اجراءات المحكمة المتصلة بالجلسة التي ستحدد لنظر الدعوى وأعلان المدعى عليهم بها لا تتصل بهذا الموعد ولا ترتبط ولا تؤثر تلك الاجراءات على حق المدعى العلم في استعمال ما ترخص له به حتى اليوم الأخير ، يؤكد هذا أنه من غير المقبول أن يقرر القانون اعتبار اجراء كان لم يكن وأن يجعل الجزاء الذي يقرره على مخالفة أوامره يتوقف على اجراء تنولاه جهة أخرى لا صلة لها بالاجراء الأول . وفي نطاق ما تقدم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى وباعتبار الامر الصادر من المدعى العلم بالتحفظ على المال والابتنع من التصرف والادارة كأن لم يكن في غير محله وخليفا بالرفض .

(الدعوى رقم ١ لسنة ١ ق حراسة جلسة ١١ / ٥ / ١٩٧٢) .

٣٣ - وحيث أن الحراسة في نطاق القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ جزاء جنائيا يقضى به لصالح المجتمع قد يؤدي في النهاية إلى مصادرة المال لصالح الشعب وكان المحكوم عليه بعقوبة جنائية لا يفقد أهليته للمثول أمام محكمة الحراسة ليقتضى أو لا يقضى في مواجهته بفرض الحراسة على ماله ، وكانت اختصاصات القيم في المادة ٢٥ من قانون العقوبات تتأثل مع اختصاصات وكيل الادارة المعين في الامر الصادر بالابتنع من التصرف أو الادارة ومع اختصاصات الجهة القائمة على الحراسة بعد لحكم بفرضها . وكان القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ في شأن المال المطلوب فرض الحراسة عليه هو الواجب التطبيق دون المادة ٢٥ من قانون العقوبات ، فإن المحكوم عليه بعقوبة جنائية يتبر ممثلا في الدعوى تمثيلا صحيحا إذا حضر المحكمة دون ما حاجة إلى تعيين قيم عليه قبل نظر الدعوى ليمثله أمام هذه المحكمة بل أن تمثيل القيم في هذه الخصوصية للمحكوم عليه لا يكون صحيحا . ولا يعنى هذا النظر عدم امكان تطبيق المادة ٢٥ من قانون العقوبات بتعيين قيم للمحكوم عليه بعقوبة

جناية المطلوب فرض الحراسة على أمواله في الحالات التي يمكن فيها ذلك ومن تلك الحالات وعلى سبيل المثال اكتساب المحكوم عليه بعد الحكم بفرض الحراسة مالا بطريق الميراث أو الوصية الهبة فادارة هذا المال الذي لم يكن في ملكه وقت الحكم بفرض الحراسة لا تسرى عليه الحراسة التزاما بنص المادة ١٨ من القانون التي قضت بأن الحراسة لا تشمل الا الاموال التي في ملك الخاضع فعلا في تاريخ فرضها ولا تمتد إلى ما يؤول إليه من أموال بعد هذا الترخيع . كذلك فإن المادة ١٧ قد أجازت للمحكمة بدلا من تقدير نفقة أن تستثنى بعض الاموال من الخضوع للحراسة وتترك للخاضع حرية استعمالها والتصرف فيها ، ومن ذلك عدم صدور حكم بمصادرة المال المفروض عليه الحراسة خلال السنوات الخمس التالية لفرض الحراسة . إذ أن الحراسة في هذه الحالة تقتضي ويعود المال إلى صاحبه ، وادارته بالنسبة للمحكوم عليه بمقوية جنائية تقتضى تعيين قيم لادارته إذا كانت . العقوبة لازالت سارية ولم ينته تنفيذها .

(الدعوى رقم ١ لسنة ١ ق جلسة ١١ / ٥ / ١٩٧٢) .

٣٤ - والاجراءات التحفظية التي يجريها المدعى العام وفقا لاحكام المادة السابعة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ انما هي اجراءات موقوتة تقتضيها طبيعة الامر بمنع التصرف حتى تقول محكمة الحراسة كلمتها في الدعوى بحكم قضائي .

(التظلم في الحكم رقم ١١ لسنة ٣ ق جلسة ٢٧ / ١١ / ١٩٧٥) .

٣٥ - ميعاد تقديم دعوى طلب فرض الحراسة إلى المحكمة خلال ستين يوما يعتبر الامر بالتحفظ (يقصد الامر بالمنع من التصرف) كأن لم يكن علته اتاحة الفرصة للتقضى عن ثروة الشخص والتحفظ عليها وجردها وتحديد عناصرها المالية .

(الدعوى رقم لسنة ١ حراسة جلسة ١١ / ٥ / ١٩٧٢) .

٣٦ - ولا يجوز التعلل بما نصت عليه الفقرة الاخيرة من المادة السابعة من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ من أن أمر المدعى العام الاشتراكي بالمنع من التصرف في

الاموال أو ادارتها يعتبر كأن لم يكن بفوات ستين يوما على صلوره دولة تقديم الدعوى لمحكمة الحراسة للقول باتعدام الامر بفوات هذا الميعاد ومن ثم يسوغ للقضاء العادى الفصل فى المنازعة المتعلقة بهذا الامر . لأن هذه المحكمة بما لها من ولاية مقرر قنونا (محكمة الحراسة) هى صاحبة الولاية دون غيرها فى القضاء باعتبار هذا الامر كأن لم يكن .

(نقض ٢٤٦ لسنة ٤٩ ق جلسة ٢٤ / ٣ / ١٩٨١) .

٣٧ - التحفظ على الأشخاص فى مكان أمين المنصوص عليه فى المادة الثامنة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ ليس مقصورا على الأشخاص المطلوب فرض الحراسة على أموالهم . بل يجوز بالنسبة لغيرهم ممن أشارت إليهم المادة الثانية من القانون . وهو اجراء مستقل عن دعوى الحراسة . للمدعى العلم أن يلجأ إليه بمناسبة فرض الحراسة . أو أن يلجأ إليه استقلالا . ولا تعارض بين المادة الثامنة وأحكام الدستور .

يؤيد هذا النظر . أن المشرع نظم فى هذه المادة للتظلم من أمر التحفظ إجراءات خاصة مستقلة عن اجراءات التظلم من الحكم الصادر بفرض الحراسة . وأن المشرع نص فى الفقرة السادسة من المادة الثامنة على أن أمرا لتحفظ يسقط بقوة القانون بمضى خمس سنوات على صلوره أو بانقضاء الحراسة . مما يستفاد منه أن المشرع واجه حالتين مستقلتين ووضع لكل منها حكما خاصا .

(الدعوى رقم ١ لسنة ٣ ق « تحفظ » جلسة ٢٥ / ٦ / ١٩٧٣) .

(الدعوى رقم ٧ لسنة ٣ ق « تحفظ » جلسة ١٦ / ٧ / ١٩٧٣) .

٣٨ - المادتين ٧ ، ٨ من الامر بمنع التصرف فى الاموال وادارتها ومن اتخاذ الاجراءات التى يراها فى هذا الشأن . ومن الأمر بالتحفظ على الشخص الذى تتوافر فى حقه احدى الحالات المنصوص عليها فى المادة الثانية عمائل تماما بالنسبة للشخص . الحبس المطلق المعطى للنيابة العامة فى قضايا أمن الدولة وغيرها .

(الدعوى رقم ١ السنة ١ ق جلسة ١١ / ٥ / ١٩٧٢) .

٣٩ - إذ لا مانع يمنع إحالة الدعوى دون وجود تحفظ طالما أن قرار الإحالة كان في المدة القانونية .

(الدعوى رقم ٤ لسنة ٦ حراسات جلسة ٣٠ / ١٠ / ١٩٨٠) .

٤٠ - ولا يشترط في التحفظ على الشخص طبقاً لنص المادة الثامنة من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ أن يرتكب جريمة محددة الأركان بل يكفي حسماً هو مستفاد من صريح نص المادة الثانية . قلم دلائل جدية على أنه أذى أفعالاً من شأنها الأضرار بأمن البلاد أو افساد الحياة السياسية .. الخ ، وهو ما أوضحته تقرير لجنة الشؤون التشريعية لمشروع القانون المذكور في قوله : وقد رأيت اللجنة أنه ليس شرطاً ارتكاب الشخص جمعية من الجرائم المضرة بأمن البلاد في الخارج أو الداخل حتى يهض المشرع ليدراً خطراً هذا الشخص حماية للمجتمع وتأميناً لسلامة المواطنين . بل يكفي إثبات أفعال من شأنها الأضرار بأمن البلاد أو افساد الحياة السياسية فيها . أو تهض الوحدة الوطنية للخطر . ولذلك أعيدت صياغة نص المادة الثانية من المشروع على النحو الوارد في التقرير .

(الدعوى رقم ١٠ لسنة ٣ جلسة ١٣ / ٨ / ١٩٧٣ تحفظ) .

٤١ - ولا محل للاستناد إلى ما تقضى به المادة ٤١ من الدستور من أن الأمر بالقبض والتفتيش والحبس وتقييد الحرية إنما يصدر من القاضي المختص أو النيابة العامة وفقاً لأحكام القانون . ذلك أن المادة ١٧٩ من الدستور تنص على أنه : يكون المدعى العلم الاشتراكي مسؤولاً عن اتخاذ الإجراءات التي تكفل تأمين حقوق الشعب وسلامة المجتمع ونظامه السياسي والحفاظ على المكاسب الاشتراكية والتزام السلوك الاشتراكي ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى . ويكون خاضعاً لرقابة مجلس الشعب . وذلك كله على الوجه المبين في القانون وبالتالي فلا تعارض بين نص المادة الثامنة من القانون وبين أحكام الدستور . ولما كان ذلك فإن حق المدعى العلم بالتحفظ على الأشخاص المشار إليهم في المادة الثامنة من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ . هو إجراء مستقل عن دعوى الحراسة فله أن يلجأ إليه بمناسبة فرض الحراسة أو أن يلجأ إليه استقلالاً .

(الدعوى رقم ١ لسنة ٣ ق جلسة ٢٥ / ٦ / ١٩٧٣ تحفظ) .

٤٢ - ويكفى قيام الدلائل الجدية على اتیان أفعال من شأنها الإضرار بأمن البلاد لأصدار الأمر بالتحفظ (دعوى رقم ١٠ لسنة ٣ جلسة ١٢ / ٨ / ٧٣) .

٤٣ - وأنه تلازم بين قرار رفع التحفظ وأحالة الدعوى إلى المحكمة إذ لا مانع من أحالة الدعوى دون وجود تحفظ . ومن ثم فلا تطلب على المدعى العام الاشتراكى أن هو رفع التحفظ رغم أحال الدعوى إلى المحكمة . طالما أن قرار الاحالة كان في المدة المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة السابعة من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ .

٤٤ - - وحيث أنه عن الدفع بيفلان الادعاء بمقولة أنه لم يسبقه تحقيق أخيراً المدعى العام الاشتراكى . وأن دعوى الحراسة قدمت للمحكمة بناء على دلائل مستفاه فقط من تحقيقات النيابة العامة . فإنه مردود بأن التحقيق الذى تمهجه النيابة العامة هو تحقيق قضائى وليس فى القانون ما يمنع المدعى العام الاشتراكى من إقامة دعوى الحراسة بناء على دلائل يستخلصها من تحقيقات إجرتها النيابة العامة . ولا أدل على ذلك من أن القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ تنظم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب أجاز للمدعى العام الاشتراكى فى المادة السادسة منه أن يطلب من النيابة العامة إجراء تحقيقات تتعلق أو تتصل بالادعاء . لما كان ذلك فإن هذا الدفع يكون غير صحيح فى القانون واجبا رفضه .

(الدعوى رقمى ٩٠٥ لسنة ٦ حراسات جلسة ٧ / ١٢ / ١٩٨٠) .

٤٥ - - دعوى طلب فرض الحراسة من نوع خاص لها طبيعتها الخاصة ولا يحكم اجراءاتها قانون موحد . وأنها تحكمها فى ذلك قوانين الاجراءات الجنائية والمرافعات المدنية والأليات كل فى نطاقه .

(الدعوى رقم ١ لسنة ١ جلسة ١١ / ٥ / ١٩٧٢) .

٤٦ - - تشمل الحراسة الأموال التى فى ملك الخاضع فعلا فى تاريخ فرضها وتمتد إلى الأموال التى آلت للخاضع قبل اتخاذ اجراءات التحفظ على أمواله ولو لم

يشملها لحكم السابق يفرض الحراسة .

ولا يصح امتداد الحراسة إلى الأموال التي آلت للآخرين طالما لم يثبت أنها قد آلت فعلا للخاضع أو كانت تحت سيطرته في تاريخ فرض الحراسة عليه .

(الدعوى ١ لسنة ١ جلسة ١١ / ٥ / ١٩٧٢ ، ٢١ لسنة ١١ جلسة ١١ / ١٢ / ١٩٨٣ حراسات) .

٤٧ - مادام أن الثابت في قرار المدعى العام بأحالة الدعوى إلى هذه المحكمة أنه قد تحدثت به كافة العناصر التي استند إليها في طلب فرض الحراسة ونص القانون الذي أسس عليه الطلب كما تحدد به الدليل الذي اعتمد عليه في تأييد ما أسند إلى المدعى عليهم .. هذا إلى أن ملخص الدلائل الذي أعلن للمدعى عليهم مع قرار الأحالة قد تضمن بيانات كافية من الأفعال التي قام بها كل منهم والتي رأى المدعى العام أنها ثابتة من التحقيقات المشار إليها فيما تقدم وهي بما ورد بها وبما جاء بقرار الأحالة تعتبر في نطاق التسيب المطلوب مقبولة ومؤدية إلى ما قصده الشارع من إلزام تسيب القرار ، ذلك أن المقصود هو - وعلى ما جاء بالملفوة الإيضاحية - أن يكون المدعى عليه على معرفة بالدلائل التي قامت ضده والتي استدعت طلب فرض الحراسة عليه وذلك قبل الجلسة المحددة لتظر الطلب بمدة لا تقل عن شهر ليكون لديه الوقت الكافي لأعداد دفاعه عن نفسه . لما كان ذلك وكان مستفاد مما ورد بالملفوة الإيضاحية أن المشرع لم يرتب البطالان على مخالفة المادة التاسعة من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ ، ذلت عبارات الملفوة على الوسيلة التي تتبع فيما لو ثبت وجود ثمة قصور في تسيب القرار تتمثل في تمكين المدعى عليهم من معرفة ما أسند إليهم والدلائل التي قامت ضدهم وهو ما تحقق في واقع الدعوى ، لما كان ذلك فإن الدفع ببطالان قرار المدعى العام بأحالة الدعوى إلى هذه المحكمة لعدم تسيبه يكون ظاهر الفساد وخليقا بالرفض .

(الدعوى رقم ١ لسنة ١ في جلسة ١١ / ٥ / ١٩٧٢) .

٤٨ - أن المادة التاسعة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ . وأن نصت على

وجوب إعلان قرار المدعى العام بأحالة دعوى طلب فرض الحراسة إلى المحكمة للشخص المطلوب فرض الحراسة على أمواله مع ملخص بالدلائل التي قامت ضده قبل الجلسة المحددة لنظر الطلب بمدة لا تقل عن ثلاثين يوما ، إلا أن هذا الموعد هو من قبيل الاجراءات التنظيمية التي لا يترتب البطلان على مخالفتها ، بل يبقى الاجراء قائما منتجا لاثرو على أن يعطى الوقت الكافي لتحضير دفاعه أن طلب ذلك .

٤٩ - وإذا كان فرض الحراسة جزءا قائمه جزاء يتصل بالمال وليس عقوبة مقيدة للحرية ومن ثم فإن فرضها لا يستوجب مثول المدعى عليه أمام المحكمة بشخصه وأما يكفي أن يحضر بوكيل عنه عملا بالمادة ٢٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولا يغير من هذا النظر أن تلك المادة وردت في الباب الثاني الخاص بمحاكم المخالفات والجنح لأنها إنما تضع قاعدة أساسية تلتزمها جميع المحاكم التي اختصت بتوقيع العقوبات طالما أن هذه العقوبات غير مقيدة للحرية وأن وضعها في الباب الثاني الخاص بمحاكم المخالفات والجنح كان من باب التنظيم واعتبار أنها - دون الحكم الأخرى - التي تعرض عليها في الغالب جرائم لا تقتضي فرض عقوبات مقيدة للحرية .

٥٠ - وأنه لا تلازم بين قرار التحفظ وأحالة الدعوى إلى المحكمة إذا لا مانع يمنع من أحالة الدعوى دون وجود تحفظ ومن ثم فلا تذهب على المدعى العام الاشتراكى أن هو رفع التحفظ رغم أحالة الدعوى إلى المحكمة طالما أن قرار الأحالة كان في المدة المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة السابعة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ .

(الدعوى رقم ٤ لسنة ٢ ق جلسة ٣٠ / ١١ / ١٩٨٠) .

٥١ - وتولى المدعى العام التحقيق بنفسه أو بمن يعالونه من المحامين العاملين أو رؤساء النيابة غير لائز . يجوز له تقديم الدعوى إلى المحكمة بناء على التحقيقات التي تتولاها النيابة العامة أو أية جهة قضائية أخرى وعلى الاستدلالات التي يقوم بها مأمورو الضبط القضائي أو أية جهة أخرى واعتماد على البيانات

والمعلومات التي ترد إليه وعلى الوثائق والملفات التي يحصل عليها .

(الدعوى رقم ١ لسنة ١ حراسة جلسة ١١ / ٥ / ١٩٧٢) .

٥٢ - ودعوى طلب فرض الحراسة من نوع خاص لها طبيعتها الخاصة . ولا يحكم اجراءاتها قانونا موحد . وإنما تحكمها في ذلك قوانين الاجراءات الجنائية والمرافعات المدنية والتجارية والأثبت كل في نطاقه . وطالما كان هذا لا يتصل بشخص من طلب فرض الحراسة على ماله بقدر ما هو يتصل بما له فإن المحكمة في شأن الإجراءات التي تتبع أمامها تجري على اعتبار من طلب فرض الحراسة على ماله مدعى عليه وليس متهما .

(الدعوى السابقة) .

٥٣ - ودعوى طلب فرض الحراسة تختلف عن الدعوى المدنية . اذ يقدمها المدعي العام وهو ليس بمخصم يتنازع المحكم عليه في المال المطلوب وضعه تحت الحراسة وإنما يرفعها التزاما بحكم القانون لاسباب تتصل بسلامة الشعب وأمنه حكمها في ذلك الدعوى الجنائية . وفرض الحراسة فيها هو جزاء جنائي نصالح المجتمع يقضى به في حالات حددها القانون على سبيل الحصر . شلا لحركة رأس المال عندما يتحرك صاحبه للاضرار بمصالح الوطن العليا .

(.الدعوى رقم ١ لسنة ١ حراسة جلسة ١١ / ٥ / ١٩٧٢) .

٥٤ - أن ما قيل تبرير للدفع بعدم انطباق القانون الا على الأفعال التي لا تكون جريمة وما اتصل به من أن القانون لا يجوز أن يعاقب على فعل مرتين ، لا يستقيم مع النظر الصحيح للقانون للاسباب الآتية :

أولا : لقد كان نص المادة الثانية في المشروع المقدم من الحكومة « يجوز فرض الحراسة على أموال الشخص كلها أو بعضها لدره تخطوه عن المجتمع اذا قامت دلائل جدية على ارتكابه جريمة من الجرائم المضرة بأمن البلاد من الخارج أو الداخل أو بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي للفلاحين والعمال » وقد تضمن تقرير لجنة الشؤون التشريعية بمجلس الشعب عن هذا النص ما يأتي :

• وقد رأت اللجنة أنه ليس شرطاً ارتكاب الشخص جريمة من الجرائم المضرة بأمن البلاد من الخارج أو الداخل حتى يتهضد المشرع ليلتأ خطراً هذا الشخص حماية للمجتمع وتأميناً لسلامة المواطنين بل يكفي إثبات أفعال من شأنها الإضرار بأمن البلاد أو إفساد الحياة السياسية فيها أو تعريض الوحدة الوطنية للخطر . وهذا أمضى أن المجلس حين وافق على رأي اللجنة التشريعية لم يقصد قصر تطبيق القانون على من سأل أفعالا من شأنها الإضرار بأمن البلاد أو إفساد الحياة السياسية فيها أو تعريض الوحدة الوطنية للخطر وإنما وسع نطاق التأثيم فجعله يشمل الأفعال المقدمة أيضا بعد أن كان قاصرا فقط على كل من يرتكب جريمة .

ثانيا : أن ما ورد بالمادة ٢٤ من إجراءات فرض الحراسة لا تحول دون السير في إجراءات الدعوى الجنائية وتوقيع العقوبات التي يقضى بها القانون يؤكد أن ما يعرض على المحاكم الجنائية - وهو لا يكون جريمة - صالح لكي يعرض على محكمة الحراسة وهذا معنى أن طلب فرض الحراسة كما يكون في حالة إثبات أفعال من شأنها الإضرار .. يكون أيضا في حالة ارتكاب جريمة . وقد اتضح هذا المعنى من المذكرة الإيضاحية للقانون جاء بها أن الحراسة ليست عقوبة تجب العقوبات الجنائية وأن إجراءاتها لا تؤثر بأي حال من الأحوال على سير الدعوى الجنائية وتوقيع العقوبات التي يقضى بها القانون على الجرائم التي تكونها الأعمال والتصرفات التي من أجلها فرضت الحراسة هذا يؤكد من جانب آخر أن المحكم بفرض الحراسة لا يتعرض بتفصيلها لوقائع الجريمة التي تكونها الأفعال والأعمال التي تفرض الحراسة من أجلها أو يقضى في هذه الوقائع وإنما يترك هذا كله لمحكمة الجنائيات المختصة التي يكون لها سلطة التقدير والاقتناع كاملة ، مكثفا بالاقتناع بالدلائل الجدية التي تحيط بالموضوع والتي تحمل المجتمع على أن يتحفظ على مال الشخص حماية لمكاسب الشعب الاشتراكية وسلامة أمنه الوطني .

ثالثا : أنه ليس من المقبول في التشريع أن تفرض الحراسة على مال شخص اقتصر نشاطه على إثبات أفعال من شأنها الإضرار . ولا تفرض على مال شخص امتد نشاطه واتسع حتى تمت الجريمة بأركانها القانونية بالفعل .

وأخيرا : أن القائم على شئون الدعوى الجنائية غير القائم على شئون دعوى الحراسة وكل يسلك في نطاق القانون ولا تلازم بين سلوك كل منها ولا ارتباط الا من حيث الوقائع التي أسفر عنها التحقيق اذ قد تصلح لرفع الدعويين وقد لا تصلح الا لرفع دعوى الحراسة فقط بسبب تخلف الدليل دون الدلائل وسبب قصر النشاط على أفعال من شأنها الاضرار .. دون تمام الجريمة بأركانها القانونية .

خامسا : أنه من الممكن في التصور أن ترفع الدعوى لطلب فرض الحراسة قبل رفع الدعوى الجنائية وصدور حكم فيها وبالتالي فإنه من الممكن صدور حكم بفرض الحراسة قبل الحكم الذي يصدر في الدعوى الجنائية ، لما كان ذلك الحكم بفرض الحراسة لا يمنع من اتخاذ الاجراءات الجنائية فلان هذا يعنى أن صدور الحكم بفرض الحراسة لا يمنع من صدور حكم جنائى وأنه لا يمكن للمتهم أمام المحكمة الجنائية أن يحتج بسبق الفصل في الدعوى بالحكم الصادر من محكمة الحراسة اذ أنه بتقديمه للمحكمة الجنائية ستوقع عليه عقوبة أخرى غير جزاء وضع ماله تحت الحراسة وإذا كان هذا هو الصحيح في القانون فإن العكس يجب أن يكون صحيحا أيضا والا اضطربت المعايير بالنسبة لشخص واحد تبعا للفصل في دعوى الحراسة قبل الفصل في الدعوى الجنائية أو العكس اذ يكون في رأى الدفاع منأى عن امكان رفع دعوى الحراسة عليه في الحالة الاخيرة مع أن رفع الدعوى الجنائية والحكم فيها عقب صدور الحكم بفرض الحراسة جائز قانونا وهو مالا يمكن التسليم واقعا وقانونا لانه لا يمكن أن يكون للظروف المجردة التى لا شأن لها بالشخص والمتصلة بسلوك القائم على الدعوى الجنائية ودعوى الحراسة دخل في تحديد مركز هذا الشخص القانونى وجواز رفع دعوى الحراسة عليه أو عدم جواز رفعها .

سادسا : أنه ليس ثمة ما يمنع في القانون من أن توقع أكثر من عقوبة على الفعل الواحد مثل العقوبة المقيدة للحرية والغرامة والمصادرة والوضع تحت مراقبة البوليس ووضوح المال تحت الحراسة ، كما أنه ليس ثمة ما يمنع من أن تختص محكمة معينة بتوقيع عقوبة معينة ثم تختص محكمة أخرى بتوقيع عقوبة أخرى عن ذات الفعل والمرجع في ذلك كله للقانون الذى حدد الاختصاص ، وطالما أن القانون قد

خص المحاكم الجنائية بفرض العقوبة المتعلقة بالشخص وخص محكمة الحراسة بعقوبة عقوبة الحراسة على المال فإن إرادته لا بد أن تنفذ وهي واجبة الاحترام ولا يمكن أن يستخلص من تطبيق تلك الإرادة أن الشخص يعاقب مرتين عن فعل واحد وإنما يعاقب مرة واحدة بنوعين من العقوبة في نطاق الاختصاص الذي حدده القانون لكل من المحكمتين « الدعوى رقم ١ لسنة ١١ / ٥ / ١٩٧٢ » .

٥٥ - أن القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بما اشتمل عليه من ضوابط إنما وضع ليطبق على كل من توافرت في حقهم شروط فرض الحراسة على أموالهم يستوى في ذلك من حكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة جنحة أو من لم يقدم للمحاكمة الجنائية أصلاً وأنه لا يمكن من حيث تطبيق القانون وإنزال حكمه على من توافرت في حقهم شروط فرض الحراسة اتباع معايير مختلفة باختلاف مركز كل شخص من القضاء الجنائي ، لما كان ذلك وكان فرض الحراسة جزءاً يقع على المال إذا قام سببه في نطاق المادتين ٢ ، ٣ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ فإنه لا يمكن أن يقضى بذلك الجزاء بالنسبة لشخص ويمتنع القضاء به بالنسبة لآخر بمجرد أنه قضى على الأخير بعقوبة جنائية ، ومن المقرر أن الفصل في دعوى الحراسة لا يرتبط بوجوب الفصل في الدعوى الجنائية أصلاً ، يؤكد هذا النظر أيضاً أن نظام القوامه في نطاق المادة ٢٥ من قانون العقوبات إنما شرع لمصالح المحكوم عليه في حين أن الحراسة تقررت كجزء لمصالح المجتمع كما أن الحراسة تتولاها هيئة نص عليها القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ لا صلة لها بمن فرضت الحراسة على ماله بمكس القوامه إذ يتولى المحكوم عليه بنفسه اختيار القيم ابتداءً فيكون من حق المحكوم عليه التصرف في ماله باذن من المحكمة وهو بمقتضى حكم فرض الحراسة ممنوع من ذلك منعاً باتاً .

٥٦ - أن ما أثاره البعض من أن الحجية لا تكون إلا لحكم صادر من محكمة جنائية فصلت في جريمة من جرائم القانون العام وأن محكمة الثورة ليست محكمة جنائية وإنما محكمة سياسية فصلت في جريمة سياسية هو قول مردود . ذلك أنه من المقرر بحسب أخذنا من المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية أن الحجية تثبت للحكم الجنائي النهائي متى كان صادر في موضوع الدعوى الجنائية من

الحاكم الجنائية العادية أو الحاكم الجنائية الاستثنائية - سياسية أو عسكرية - في حدود ولايتها - على سواء ما دامت الجريمة موضوع المحاكمة من الجرائم التي يجرمها القانون العام ، لما كان ذلك وكانت المحكمة قد حصلت فيما تقدم إلى أن الولاية معقودة لمحكمة الثورة في نظر قضية الجنابة رقم ١ لسنة ١٩٧١ مكتب المدعى العام وكان الحكم الصادر في موضوعها بالادانة نهائيا لا يجوز الطعن فيه بأي وجه من الوجوه وفقا للمادة السابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٢٩ لسنة ١٩٧١ بتشكيل محكمة الثورة ، وكان المشرع قد خص محكمة الثورة بجرائم مما يجرمه القانون العام بما نص عليه في المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٧ الصادر بانشائها من أنها تختص بالفصل في الدعاوى المتعلقة بارتكاب الجرائم المنصوص عليها في الكتاب الثاني من قانون العقوبات أو في قانون الاحكام العسكرية أو أية جريمة تمس سلامة الدولة داخليا أو خارجيا أيما كان القانون الذي ينص عليها ، وقد أكنه قرار الاتهام بما تضمنه خلافا بتطبيق المواد ٤٠ ، ٤١ ، ٤٨ ، ١/٩٧ ، ١/٩٦ ، ٩٩ من قانون العقوبات والمواد ٥ ، ٦ ، ٧ ، من قانون محاكمة الوزراء رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ فضلا عن مواد قانون الاحكام العسكرية ، لما كان ذلك جميعه فإن ما ذهب إليه الدفاع في هذا الخصوص لا يكون سدينا .

٥٧ - أن ما ذهب إليه دفاع المدعى عليه . في مذكرته بالتعقيب عن حجة حكم محكمة الثورة المطروح وأنها حجة قاصرة وليست مطلقة استنادا إلى قضاء النقض في الطعن رقم ٣ سنة ٢٥ ق بتاريخ ٢٢ / ٦ / ١٩٥٥ (مجموعة الاحكام المدنية ، س ٦ ، رقم ١٧٧ . ص ١٣٧) ، وما جاء به من أن الاحكام التي تصدر من محكمة الثورة لا تسرى عليها أحكام الكتاب الأول من قانون العقوبات وأم الاحكام التي تصدر بعقوبة جنائية لا يستلزم حتما ترتيب الاحكام الواردة بذلك الكتاب ، ما استند إليه الدفاع من ذلك هو استناد بغير سند ، ذلك أن محكمة الثورة التي عنانها حكم النقض كان قد صدر بشأنها وتشكيلها وبيان الافعال التي تعرض عليها والعقوبات التي تعرض عليها والعقوبات التي ترقبها أمران بتاريخ ١٣ و ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ لم يصدر بهما قانون أو لائحة بل صدرا على أنهما من أعمال السيادة العليا التي خص بها مجلس قيادة الثورة ، وانتهت محكمة النقض في

تفصيل لا غموض فيه إلى أن علة عدم تطبيق أحكام الكتاب الأول من قانون العقوبات هي أن الأمر بتشكيل تلك المحكمة تضمن نصاً صريحاً باستثناء تطبيق أحكام القوانين العادية ومنها الكتاب الأول من قانون العقوبات ، وإذ كان ذلك ، وكانت محكمة الثورة التي حكمت في القضية رقم ١ لسنة ١٩٧١ قد صدر بانسائها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٧ وصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٢٩ لسنة ١٩٧١ بتشكيلها ، وكان القانون والقرار كلاهما قد جاء تحلوا من النص على استثناء تطبيق القوانين العادية ، وكان من المتعين في هذه الحالة مراعاة أحكام الكتاب الأول من قانون العقوبات عملاً بالأصل المقرر في المادة الثامنة من قانون العقوبات ، فإن التحدى بما ورد بحكم النقض في خصوص محكمة ثورة تمارس سلطة عليها يكون لا غناء فيه في مجال بحث الحجية المطلقة لحكم محكمة الثورة في القضية رقم ١ لسنة ١٩٧١ قد صدر بانسائها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٧ وصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٢٩ لسنة ١٩٧١ بتشكيلها ، وكان القانون والقرار كلاهما قد جاء تحلوا من النص على استثناء تطبيق القوانين العادية ، وكان من المتعين في هذه الحالة مراعاة أحكام الكتاب الأول من قانون العقوبات عملاً بالأصل المقرر في المادة الثامنة من قانون العقوبات ، فإن التحدى بما ورد بحكم النقض في خصوص محكمة ثورة تمارس سلطة عليها يكون لا غناء فيه في مجال بحث الحجية المطلقة لحكم محكمة الثورة في القضية رقم ١ لسنة ١٩٧١ على النحو الذى نهجه الدكاغ في عموم ويغير بيان وليعنو خلطاً وخطأ لا يتفق وصحيح القانون .

(الدعوى السابقة)

٥٨ - وحيث أنه عن الدفع يعلم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى تأسيساً على أن المدعى عليه قد أشهر إفلاسه بحكم نهائى . فإنه لما كان المستهدف بإشهار الإفلاس هو تمكين الدائنين من استيفاء حقوقهم قبل المفلس من أموال التفليس . فإن بقى شيء للمفلس من مال بعد استيفاء كافة هذه الحقوق فإنه يؤول إليه . وهو أمر يختلف تماماً عن فرض الحراسة على المال اعمالاً لاحكام القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ ذلك أن الحراسة تفرض - اعمالاً لذلك القانون -

لمصلحة المجتمع كله بقصد تثبيت دعائم استبقامه المسعى بين المواطنين وشل حركة رأس المال عندما يتحرك به صاحبه للاضرار بمصالح الوطن العليا . مستهدفا في نهاية المطاف إلى أن تصدر لصالح الشعب كل أو بعض الاموال التي آلت إلى الشخص المقروضة عليه الحراسة بسبب من الاسباب المنصوص عليها في المادتين الثانية والثالثة من القانون سالف الذكر . لما كان ذلك . فإنه يبدو جليا أن الغرض من أشار الافلاس يختلف تماما عن الغرض الذي تفيه الشارع من فرض الحراسة على أموال الشخص طبقا لاحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ . فليس هناك ما يمنع من فرض الحراسة على أموال من أشهر أفلاسه حماية لمصلحة المجتمع كله .

(الدعوى ١٠ لسنة ٨ ق حراسات جلسة ٢٦ / ١٠ / ١٩٨٠) .

٥٩ - أن مهمة المقيم هي ادارة أموال المحكوم عليه مدة اعتقاله . وهذه المهمة قد أعطاهما القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ للوكيل الذي يعينه المدعى العلم في الامر الصادر بمنع التصرف والادارة . وهذا الامر يصدر قبل تقديم الدعوى للمحكمة وتكون الاموال وقت تقديم الدعوى ووقت فرض الحراسة في يد الوكيل المعين لادارتها . ويكون تعيين قيم لادارة هذه الاموال بالذات غير مقبول لأن القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ وهو قانون خاص ولا حق لقانون العقوبات قد تقل اختصاصات القيم في شأن الاموال المطلوب فرض الحراسة عليها إلى الوكيل المعين . ومن المقرر أن هذا القانون الخاص هو الواجب التطبيق .

(الدعوى رقم ١ لسنة ١ ق حراسات جلسة ١١ / ٥ / ١٩٧٢) .

٦٠ - ولما كان المستهدف بأشهار الافلاس هو تمكين الدائنين من استيفاء حقوقهم قبل المفلس من أموال التفليسة فإن بقي للمفلس مال بعد استيفاء كافة هذه الحقوق فإنه يؤول إليه . وهو أمر يختلف تماما عن فرض الحراسة على المال اعمالا لاحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ ذلك أن الحراسة تقرض . اعمالا لذلك القانون - لمصلحة المجتمع كله بقصد تثبيت دعائم استقامة المسعى بين المواطنين وشل حركة رأس المال عندما يتحرك صاحبه للاضرار بمصالح الوطن

العليا . مستهلكة في نهاية المطاف إلى أن تصدر لصالح المجتمع . ولما كان ذلك فإنه يبدو جليا أن الغرض من أشهر الافلاس يختلف تماما عن الغرض الذي تغياه المشرع من فرض الحراسة بسبب من الاسباب المنصوص عليها في المادتين الثانية والثالثة الحراسة على أموال الشخص طبقا لاحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٠٧١ .

فليس هناك ما يمنع من فرض الحراسة على أموال من أشهر افلاسه حماية لمصلحة المجتمع كله ، ومن ثم يكون الدفع على غير أساس « من القانون .

(الدعوى رقم ١٠ لسنة ٨ قى حراسات جلسة ٢٦ / ١٠ / ١٩٨٠) .

٦١ - ثن كانت المادة ٢٥ من قانون العقوبات قد نصت على أن كل حكم بعقوبة جنائية يستلزم حتما حرمان المحكوم عليه من إدارة أشغاله الخاصة بأمواله وأعماله دة اعتقاله ، وأن ذلك يوجب تعيين قيم لهذه الإدارة ، وكان التقاضى سواء بصفة مدع أو مدعى عليه في شأن هذه الأموال من اختصاص القيم يباشرو نيابة عن المحكوم عليه ، الا أن ذلك كله لا يتصل بدعوى طلب فرض الحراسة بالتطبيق للقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ ، وذلك للاسباب الآتية :

أولا : أن دعوى وضع المال تحت الحراسة وأن كانت في نطاقها العام دعوى مدنية ترفع أمام المحاكم المدنية المختصة الا أنها تقوم بين خصمين يتنازعان بينهما هذا المال لخلافات تستوجب تعيين حارس لإدارته حتى يفصل في النزاع موضوعا ، وهى بصورتها هذه مختلفة تماما عن دعوى طلب فرض الحراسة التى قدمت من المدعى العام وهو ليس بمخصم ينازع المحكوم عليه في هذا المال وإنما رفعها التزاما بحكم القانون لاسباب تتصل بسلامة الشعب وأمنه بعد ما تبين له من التحقيق الذى أجرى مسبقا أن دواعى رفعها قد تحققت ، حكمها في ذلك حكم الدعوى الجنائية التى تطلب فيها النيابة العامة توقيع العقوبة على الشخص اذا توافرت في الفعل الذى ارتكبه الشرائط التى يتطلبها القانون لتوقيع العقوبة .

ثانيا : أن الحكم بفرض الحراسة بالتطبيق للقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ ليس حكما مدنيا يصدر من محكمة مدنية أو من السلطة التنفيذية التى كانت تتولى فرضها على أساس من السلطات المخولة لها بمقتضى قانون الطوارئ والقوانين التى

تقضى به المحكمة المشكلة تشكيلا خاصا تنفيذا لحكم القانون ، في حالات
حدها القانون على سبيل الحصر لمثل حركة رأس المال عندما يتحرك صاحبه
للانضرار بمصالح الوطن العليا ، وفي ذلك تقول المذكرة الإيضاحية للقانون .

وفي هذا تشير المادة الثانية إلى أنواع من الأعمال المال عادة غرضها ووسيلتها
ومن شأنها الخالق الضرر بالوطن وأمنه وسلامه واستقرار نظامه السياسى والاجتماعى
والاقتصادى وبالحيلة المخططنة السليمة لابنائهم وعماله وقيلام دلائل جدية على
ارتكاب الشخص لمثل هذه الجرائم الهدامة لمبادئ المجتمع وقيمة تستتبع أن يدرأ
خطره بوضع ماله تحت رقابة المجتمع وإدارته حماية للمجتمع من انحرافاته ، أما
المادة الثالثة فتشير إلى حالات تضخم أموال الشخص عن طريق الأثراء الذى
يعتمد على النهب والاختصاب والغدر والإيذاء الذى يهز قيم المجتمع ويلحق أبلغ
الضرر بالإنسان الذى يعتبر أمن رأس مال في مجتمعنا الاشتراكى ويلجأ صاحبه
عادة للتحايل على القانون. والتخفى حتى لا تصل إليه يد القانون لتجريم أعماله .

ثالثا : يؤكد أن فرض الحراسة في ظل القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ جزء
جنائى لصالح المجتمع تقضى به المحكمة وليس جزءا مدنيا ما يأتى :

(أ) تقدم الدعوى إلى المحكمة من المدعى العام الذى يباشرها أمامها ، وهو
في هذا النطاق يمثل المجتمع مثله في ذلك مثل النيابة في القضايا الجنائية ، وقد
نصت المادة السادسة على أن المدعى العام يتولى اجراءات التحقيق السابقة على
تقديم الدعوى للمحكمة يطلب فرض الحراسة ويكون له في سبيل ذلك كافة
الاختصاصات المقررة لسلطات التحقيق في قانون الاجراءات الجنائية وجاء بالمذكرة
الإيضاحية « وبهذا رأى المشروع أن وجود مثل هذا الشخص (المدعى العام)
ليسهر على حماية مكاسب الشعب الاشتراكية ودفع كل افتئات عليها وعلى من
الوطن وديره المخاطر عنه ، أم تفرضه ضرورة استمرار الثورة وتعميق قيمها
ومفاهيمها وحماية مقدراتها ومكاسبها » . وبالمثل نصت المادة التاسعة على أن

أحالة دعوى طلب فرض الحراسة إلى المحكمة المختصة تكون بقرار مكتوب ومنسب من المدعى العام ، كما نصت في فقرتها الثانية على أن المدعى العام يباشر الدعوى أمام المحكمة .

(ب) الإجراءات التي خولها القانون للمدعى العام في المادتين ٧ ، ٨ من الأمر بمنع التصرف في الأموال وإدارتها ومن اتخاذ الإجراءات التي يراها في هذا الشأن ومن الأمر بالتحفظ على الشخص الذي تتوافر في حقه إحدى الحالات المنصوص عليها في المادة الثانية تماثل بالنسبة للشخص الحبس المطلق المعطى للنياحة العامة في قضايا أمن الدولة وغيرها من القضايا المحددة في القرارات الصادرة في هذا الشأن .

(ج) ما نص عليه في المادة ١٦ من اتباع الإجراءات والأحكام المقررة بقانون الإجراءات الجنائية إلى جانب قانون المرافعات المدنية والتجارية وقانون الاثبات كل في نطاق الحالات التي يحكمها .

(ب) ما نص عليه في المادة ٣٣ من جواز طلب الحكم بمصادرة المال المفروض عليه الحراسة لصالح الشعب .

(دعوى رقم ١ لسنة ١ حراسة جلسة ١١ / ٥ / ١٩٧٢) .

٦٢ - حيث أن هذه المحكمة قد قضت بتاريخ ٢٠ / ١٢ / ١٩٨١ في القضية رقم ٢١ لسنة ١١ ق حراسات بفرض الحراسة على أموال .. وأوضحت المحكمة في حكمها سالف الذكر أموال المدعى عليه . التي فرضت عليها الحراسة ، وبتاريخ ٤ / ١١ / ١٩٨٢ قدم المدعى العام الاشتراكي طلبا لهذه المحكمة أورد فيه أن . شقيق المدعى عليه قد توفى في . قبل الحكم الصادر من هذه المحكمة بفرض الحراسة على المدعى عليه المذكور ولم يشمل الحكم سالف البيان الأموال التي آلت إلى المدعى عليه من تركة شقيقة المتوفى ، ومن جهة أخرى فقد تخارجت . الوصية على ابنتها القاصر . أرملة المتوفى عن نصيب ابنتها المذكورة وقدره الربع في تركة زوجها المتوفى لصالح المدعى الخاضع للحراسة ولم يشمل الحكم الصادر بفرض الحراسة على أموال المدعى عليه تلك الأموال كذلك ، وانتهى من ذلك إلى طلب

الحكم بامتداد الحراسة إلى القدر الذي آل للمدعى عليه من تركة شقيقة المتوفى ونصيب أرملة شقيقة . الذي آل إليه بالتخارج .

وحيث أنه بالنسبة للقدر الذي آل للمدعى عليه . من تركة شقيقة المتوفى . في ٢٣ / ٥ / ١٩٨١ قبل اتخاذ اجراءات التحفظ على أمواله وقبل فرض الحراسة عليها ولم يشملها الحكم الصادر من هذه المحكمة فإنه يتعين امتداد الحراسة إليها عملاً بحكم المادة ١٨ من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب والتي تقضى بأن الحراسة تشمل الاموال التي في ملك الخاضع فعلاً في تاريخ فرضها .

(دعوى رقم ٢١ لسنة ١١ ق حراسات جلسة ٢١ / ٦٢ / ١٩٨٢) .

٦٣ - ولا أهمية لمكان وجود أموال المدعى عليهم طالما أن تضخم هذه الاموال كان نتيجة لنشاط غير مشروع في تهريب المخدرات أو الاتجار فيها . وبكفي أن تتحقق المحكمة من توافر هذا الشرط .

(دعوى رقم ١١ لسنة ٣ حراسة جلسة ٢٩ / ٦ / ١٩٧٤) .

٦٤ - والدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة - الزوجة والأولاد - لا يتفق وصحيح القانون . سبب ذلك أن المادة الثالثة من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ تميز فرض الحراسة بصفة أصلية على أموال المدعى عليهم اذا قامت دلائل جديّة على أن تضخم أموالهم كان مرده له في نشاط الغير في تهريب المخدرات أو الاتجار فيها - ولو كان هذا الغير هو الزوج أو الاب . وبصرف النظر عما اذا كانت دعوى الحراسة قد رفعت عليه أم لا لأن ذلك أن المشرع وهو في سبيل محاربه الاتراء الذي يعتمد على النهب والاعتصاب والغدر والاثراء الذي يميز قيم المجتمع . رأى أن ينظر إلى تضخم المال ومصدره أيما كان هذا المصدر . لا يمنع من تطبيق الفقرة الأخيرة من المادة ١٨ رامتداد الحراسة إلى الاموال التي تكون قد وصلت إلى الأولاد عن طريق الاب أو الأم نتيجة تصرفات صورية أو تدليسية طالما كان هذا المال تحت سيطرة الخاضع .

(دعوى ١١ لسنة ٣ حراسة جلسة ٢٩ / ٦ / ١٩٧٤) .

٦٥ - ومفاد المادة الثالثة من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ جواز فرض الحراسة بحقة أجنبية في حالة تحقّق أموال الشخص نتيجة نشاطه الذاتي . أو نشاط غيره أو أن يكون الغير هو الزوج أو الاب وتكون الاموال التي تضخمت هي أموال الزوجة أو الإلاد القصر أو البالغين . نتيجة ذلك ليس لوفاة صاحب النشاط المؤتم أثر على دعوى المصادرة .

(طلب مصادرة في الدعوى رقم ١١ لسنة ٣ حراسة جلسة ٢٧ / اظ / ١٩٧٥) .

٦٦ - ولما كانت المادة ١٩ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ قد نصت على أنه : يعهد بالأشراف على أعمال الحراسة إلى أحد الوزراء ينصّر بتعيينه قرار من رئيس الجمهورية وله أن يستعين في ادارة الاموال المفروضة عليها الحراسة باحدى الوزارات أو المصالح أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها . ويبلغ المدعى العام الحكم الصادر بفرض الحراسة إلى الحارس فور صلوره . وكان المدعى العام لم يعين حارسا على أموال المتظلمين بل الثابت أنه عملا بالمادة ١٩ سالفة الذكر قضت المحكمة في حكمها الصادر بفرض الحراسة على أن يتولى المدعى العام اخطار الوزير المختص بهذا الحكم . وكان وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء قد أصدر بتاريخ ٤ / ٧ / ١٩٧٣ القرار رقم ١٥٠١ لسنة ١٩٧٣ وتنص مادته الأولى على أن يقوم المكتب الفني لادارة الموال المتحفظ عليها بمكتب المدعى العام الاشتراكي والذي يتولى رئاسته المستشار . بتنفيذ الاحكام التي تصدر بفرض الحراسة بالتطبيق لاحكام القانون رقم لسنة ١٩٧١ وذلك في ضوء الاحكام المقررة في هذا القانون . ومن ثم فلا علاقة للمدعى العام بأعمال الحراسة بعد صلور الحكم .

٦٧ - وأن المادة ١٩ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ تنص في فقرتها الثانية والثالثة على أن : يلتزم الوزير المعهود إليه بواجبات الحارس المنصوص عليها في القانون المدنى وكذلك الواجبات الخاصة التي يقرها الحكم الصادر بفرض الحراسة في كل حالة على حده . ويبلغ المدعى العام الحكم الصادر بفرض الحراسة إلى الحارس فور صلوره وتبدأ مهمته من تاريخ هذا الإبلاغ . وعليه أن يبادر بالتحفظ

على الاموال وله في هذا السبيل الاستعانة برجال السلطة العامة كما يتعين عليه المبادرة إلى جرد هذه الاموال ويتم ذلك بحضور صاحب الشأن الذي يوقع على محاضر الجرد وتعتبر هذه المحاضر أساسا للمحاسبة بين ذوى الشأن وبين الجهة القائمة على الحراسة اذا أفرج عن المال . ما مفاده أن المحاسبة لا تتم بين ذوى الشأن وبين الجهة القائمة على الحراسة الا عند الأفراج عن أموال يبل على ذلك ما نصت عليه الفقرة الاخيرة من أن محاضر الجرد تعتبر أساسا للمحاسبة اذا أفرج عن الاموال ، ويعتبر هذا النص الخاص مقيدا للنص العام الوارد في المادة ٧٣٧ من القانون المدني والذي يلزم الحارس بأن يقدم لذوى الشأن حسابا مؤيدا بالمستندات كل سنة على الاكثر .

ووكيل ادارة الاموال بصفته حارسا على الاموال المقروضة عليها الحراسة له السلطة في ادارة هذه الاموال ويدخل فيها القيام بأعمال الحفظ واستغلاله » التظلم السابق » .

٦٨ - وحيث أن منقولات مسكن المدعى عليه أول وعائلته وأثاث منقولاته مسكنه وزوجته تعتبر ملكا لزوجته . فهي بحسب الاصل من متعلقاتها وأنها دخلت بها منزل الزوجية . سيما ولم يتم دليل من الأوراق يدحض تلك القينة ويدل على أنها ملك للمدعى عليه الاول وأنه مصدر ثمنها أو أنه اشتراها من ماله الخاص أثناء قيام الزوجية ومن ثم ترى المحكمة أنها مملوكة لزوجته ولا تشملها الحراسة .

(دعوى رقم ١٦ لسنة ١٢ في حراسات جلسة ٩ / ٩ / ١٩٨٢) .

٦٩ - ولما كانت المادة ١٧ من القانون ٣٤ لسنة ٧١ تنص على أن « ينص في الحكم الصادر بفرض الحراسة على تحديد المصروفات اللازمة لادارة الاموال المقروضة عليها الحراسة . كما ينص . الحكم على تقرير نفقة للمفروض عليه الحراسة وأسرته ومن يمولهم . وتشمل هذه النفقة ما يفي بمطالب الحياة لهم بما لا يجاوز صافي ايراد الذى قدره الاموال الموضوعة تحت الحراسة . ويجوز بدلا من تقرير هذه النفقة أن تستثنى بعض الاموال من الخضوع للجباية وتترك للخاضع حرية استعمالها والتصرف فيها » وكان مفاد ذلك أن المادة نصت على أن يتضمن

الحكم الصادر بفرض الحراسة تقرير نفقة للمفروض عليه الحراسة وأسرته ومن يعولهم فعلا ولو كانوا بالغين وقد رسم المشرع طريقتين لذلك - اذ جاز للمحكمة تقرير النفقة من صافي ايراد الاموال الموضوعة تحت الحراسة . أو استثناء بعض اموال من قيد الحراسة . وتترك للخاضع حرية استعمالها واستغلالها والتصرف فيها مما تقتضاه أن ما تقرره المحكمة من نفقة لا يخضع للحراسة .

(تظلم عن الحكم في الدعوى السنة ١ حراسة ١ ق جلسة ٢٩ / ٩ / ١٩٧٣) .

٧٠ - والمحاسبة لا تتم بين ذوى الشأن وبين الجهة القائمة على الحراسة الا عند الافراج عن الاموال . سند ذلك : نص المادة ١٩ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ وهو نص خاص يقيد النص العام الوارد في المادة ٧٣٧ من القانون المدني والذي يلزم الحارس بأن يقدم للنزاع الشأن حسابا مؤهلا بالمستندات كل سنة على الاكثر .

(التظلم في الدعوى رقم ١١ لسنة ٣ جلسة ٢٧ / ١١ / ١٩٧٥) .

٧١ - أن الحراسة مرتبطة بالمال ، اذ هو محلها ، وبغير المال لا تستقيم دعوى الحراسة ولا تتوافر أركانها ، فقد نصت المادة الثانية من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ على أنه يجوز فرض الحراسة على أموال الشخص كلها أو بعضها ويمثل ذلك نصت المادة الثالثة وأشارت المادة ١٨ إلى أن الحراسة لا تشمل الا الاموال التي ملك الخاضع فهو .. وجاء بالمذكورة الايضاحية « واتصالات بهذا المعنى ولجسامة الفعل أو الافعال التي حدها المشرع وأجاز فيها فرض الحراسة على المال ولخطورة الحراسة على المال » كما أجاز بها أن الحراسة لا تشمل الا الاموال التي كانت في ملك الخاضع فعلا في تاريخ فرضها ، وتضمن تقرير اللجنة التي نظرت المشروع بمجلس الشعب « والقانون فضلا عن ذلك كله لا يجعل الحراسة عقوبة تمس أهلية الشخص ذاته بل جعل أثرها مرتبطا بالمال دون ماله الذي صدر الحكم ضده » . فكل هذا وذاك قاطع في أن الحراسة مرتبطة بالمال دون الشخص وأنه بغير المال لا يمكن فرض الحراسة وبالتالي فإنه لا يمكن تقديم الشخص للمحكمة

مجردا دون ماله لان المال هو محل الحراسة .

ونصت المادة السابعة على أنه يجوز للمدعى العام أن يأمر بمنع التصرف في أموال الشخص أو ادارتها وأن يتخذ ما يراه من الاجراءات التحفظية في هذا الشأن وكذلك بالنسبة لاموال زوجة وأولاده القصر والبالغين اذ رأى لزوما لذلك وأوجبت تعيين وكيل لادارة الاموال يبادر إلى التحفظ عليها وجردها وفقا لما هو منصوص عليه في المادة ١٩ ، كما أوجبت في فقرتها الاخيرة تقديم الدعوى إلى المحكمة المختصة في ميعاد لا يجاوز ستين يوما من تاريخ الامر والا اعتبر الامر كأن لم يكن وعللت المذكورة الايضاحية هذا الجزاء بقولها « حتى يكون فرض الحراسة محاطا دائما بكل الضمانات التي أوردتها المشروع » . ونصت المادة ١٨ على أن الحراسة لا تشمل الا الاموال التي في ملك الخاضع فعلا في تاريخ فرضها ولا تمتد إلى ما يؤول إليه من أموال بعد ذلك التاريخ ، وكذلك لا تشمل أى مال تصرف فيه الخاضع إلى الغير ولو لم يكن قد سجل متى كان هذا التصرف قد نفذ أو كان ثابت التاريخ قبل منع التصرف في المال . وأشارت إلى جواز فرض الحراسة على ما يكون في الواقع تحت سيطرة الشخص الخاضع للحراسة ولو كان على أسم زوجة أولاد .. الخ .

(دعوى رقم ١ لسنة ١ جلسة ١١ / ٥ / ١٩٧٢) .

٧٢ - لما كان يبين من نص المادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ وعلى ما أفصدت عنه المذكورة الايضاحية للقانون أن الحكم بفرض الحراسة لا يتعرض تفصيليا لوقائع الجريمة التي تكونها الافعال والاعمال التي تفرض الحراسة من أجلها أو يقضى في هذه الوقائع وانما يترك هذا لمحكمة الجنايات التي يكون لها سلطة التقدير والافتاع كاملة مكتفيا بالافتناع بالدلائل الجدية التي تحيط بالموضوع ، والتي تحمل المجتمع على التحفظ على مال الشخص ، حماية لمكاسب الشعب الاشتراكية وسلامة أمنه الوطني ، وكانت المادة ٢٢ من القانون المذكور قد نصت على أن المدعى العام - بعد صدور الحكم بفرض الحراسة وخلال المدة المنصوص عليها في الفقرة السابقة - أن يطلب من المحكمة الحكم

يرفع الحراسة أو أن تصدر لصالح الشعب كل أو بعض الاموال التى آل إلى الشخص المفروضة عليه الحراسة لسبب من الاسباب المنصوص عليها فى المادتين الثانية والثالثة من هذا القانون مما يستفاد منه أن المشرع على خلاف نص المادتين الثانية والثالثة سالفه الذكر لم يحدد طريقا معيناً للاثبات فى حالة الحكم بمصادرة الاموال التى فرضت عليها الحراسة وهى عقوبة ، ولم يكتف فى شأنها بالدلائل الجدية ، ومن ثم يتعين الرجوع فى هذا الخصوص إلى القواعد العامة فى الاثبات فى مسائل العقوبات وهى تستوجب أن تتوفر الأدلة اليقينية التى تلزم قانونا للحكم بالمصادرة وقد أشارت المذكرة الايضاحية من القانون إلى هذا المعنى بقولها أن مدة الخمس سنوات هى المدة التى تسمح بتقصى حقيقة الشخص المفروض عليه الحراسة وتحديد ظروفه وأوضاعه ومتابعته جنائيا من المحاكم المختصة والحكم عليه بالعقوبات التى يفرضها القانون فيما قد ينسب إليه من جرائم تتصل بالاعمال والتصرفات التى من أجلها فرضت الحراسة ، ولذلك أجازت هذه المادة للمحكمة بناء على المدعى العام أن تحكم خلال مدة الخمس سنوات سالفه الذكر أو فى نهايتها أما بمصادرة كل أو بعض الاموال المفروضة عليها الحراسة ، وأما برفع الحراسة لأن الظروف المحيطة بالموضوع تكون قد تبينت للمحكمة التى تكون بذلك أقدر من غيرها على حسم الموضوع . فلا يستمر أمر الحراسة معلقا لمدة طويلة .

(الدعوى رقم ١١ لسنة ٣ جلسة ٢٧ / ١١ / ١٩٧٥) .

٧٣ - الطلب المقدم من المدعى العام الاشتراكى إلى محكمة القيم بمصادرة الاموال السابق فرض الحراسة عليها - اجابته إلى طلبه - مبررات ذلك ، أن يكون المال وليد الكسب الحرام - مثال ذلك أن يكون متحصلا من جلب المخدرات والاتجار فيها - ذلك أن المصادرة شرعت لمواجهة الحالات التى تلفت أنظار الناس فيها بضخامة المال الخبيث والكسب الحرام ولدرء المخاطر الجسيمة التى تحيق بالهيئة الاجتماعية وسلامة المواطن .

(الدعوى رقم ١٣ لسنة ٦ جلسة ١ / ٣ / ١٩٨١) .

٧٤ - بالنسبة لما أثاره المدعى عليهم من عدم دستورية الفقرة السادسة من المادة ٢٢ من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ مخالفتها المادة ٣٦ من الدستور التي نصت على أن المصادرة العامة للأموال محظورة ولا تجوز المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي ، فإنه لما كانت الفقرة السادسة من المادة ٢٢ سالفة الذكر تنص على أن المدعى العام بعد صدور الحكم بفرض الحراسة وخلال المدة المنصوص عليها في الفقرة السابقة أن يطلب من المحكمة الحكم برفع الحراسة أو بأن تصدر لصالح الشعب كل أو بعض الاموال التي آلت إلى الشخص المفروضة عليه الحراسة بسبب من الاسباب المنصوص عليها من المادتين الثانية والثالثة من هذا القانون . وكان يبين من هذا النص أن المصادرة التي أشار إليها ليست مصادرة عامة تمتد إلى كل أموال شخص أما كان مصدرها وأما هي مصادرة خاصة قصرها المشرع على الاموال المفروضة عليها الحراسة والتي آلت إلى الشخص بسبب من الاسباب المؤتممة المنصوص عليها في المادتين الثانية والثالثة من هذا القانون ، وكانت هذه المصادرة لا تكون الا بمقتضى حكم يصدر من المحكمة المنصوص عليها في المادة العاشرة وهي على ما سبق ذكره هيئة قضائية . لما كان ذلك فإن دفع المدعى عليهم بعدم دستورية المادة ٢٢ / ١ تعوزه الجدوية ويتمتع عدم التعويل عليه .

(الدعوى رقم ١١ لسنة ٣ جلسة ٢٧ / ١١ / ١٩٧٥) .

٧٥ - أن المادة ٢٢ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ قد نصت على أن للمفروض عليه الحراسة ولكل ذى شأن اذا رفض تظلمه أن يتقدم بطلب جديد كلما انقضت سنة من تاريخ الحكم بالرفض ، ويسرى في شأن هذا التظلم حكم الفقرة السابقة . وتنقضى الحراسة في جميع الاحوال بانقضاء خمس سنوات من تاريخ صدور الحكم بفرضها ، كما تنقضى الحراسة بوفاة الشخص المفروضة عليه الحراسة حتى ولو كان قبل مضي المدة المذكورة . وللمدعى أن عام بعد صدور الحكم بفرض الحراسة وخلال المدة المنصوص عليها في الفقرة السابقة أن يطلب من المحكمة الحكم برفع الحراسة أو بأن تصدر لصالح الشعب كل أو بعض الاموال التي آلت إلى الشخص عليه الحراسة بسبب من الاسباب المنصوص عليها في المادة الثالثة من هذا القانون ، ويبين من عبارة النص أنها صريحة في الدلالة على

أن المدعى العام له بعد الحكم بفرض الحراسة أن يطلب من المحكمة أما رفع الحراسة أو مصادرة كل أو بعض الأموال التي فرضت عليها الحراسة ، وبنشأ هذا الحق من بعد صدور الحكم بفرض الحراسة حتى تنقضى هذه الحراسة بمضى مدة خمس سنوات من تاريخ صدور الحكم بفرضها أو بوفاة الشخص الذى فرضت الحراسة على أمواله . يؤيد ذلك ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون من أن هذه المادة أجازت للمحكمة - بناء على طلب المدعى - أن تحكم خلال ذممة الخمس السنوات مسالفة الذكر أو فى نهايتها أما بمصادرة كل أو بعض الأموال المفروضة عليها الحراسة وأما برفع الحراسة ، ولا محل للقول بأن حق المدعى العام فى طلب المصادرة لا ينشأ الا بعد مضى سنة من تاريخ صدور الحكم بفرض الحراسة ذلك أن حق المدعى العام فى طلب المصادرة جاء عاماً غير مقيد بأى قيد . أما مدة السنة المشار إليها فقد خلدتها المشرع ميعاداً يبدأ من بعده حق الخاضع للحراسة وغيو من ذوى الشأن فى التظلم من الحكم المذكور ، هذا إلى أن طلب المدعى العام الحكم برفع الحراسة أو بمصادرة الأموال لا علاقة له بنهائية الحكم الصادر بفرض الحراسة لأن هذا الطلب لا يعتبر طعنًا فى الحكم وإنما يشكل موضوعاً لطلب جديد يصدر فيه حكم مستقل .

والدفع بعدم صلاحية الهيئة للحكم فى هذه الدعوى لسبق ابتدائها الرأى فى دعوى الحراسة لا يتفق . وصحيح القانون ذلك أنه يبين من نص المادة ٢٢ من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ أن اشرع رأى أن يعهد بالحكم فى طلب المصادرة إلى المحكمة التى أمرت بفرض الحراسة لحكمة نعباها وأفصحت عنها المذكرة الإيضاحية القانون المذكور بقولها أن هذه المادة أجازت للمحكمة بناء على طلب المدعى العام أن تحكم خلال مدة الخمس سنوات المنصوص عليها فى الفقرة السابقة وفى نهايتها أما بمصادرة كل أو بعض الأموال المفروضة عليها الحراسة ، وأما برفع الحراسة (التظلم فى الدعوى رقم ١١ لسنة ٣ حراسة) .

٧٦- وتهيب المخدرات أو الاتجار فيها يدل على أن هذه المادة قد أجازت فرض الحراسة بصفة أصلية فى حالة تضخم أموال الشخص نتيجة نشاط غير مشروع . في تهيب المخدرات أو الاتجار فيها يستوى فى ذلك أن يكون التضخم نتيجة نشاطه الناقى

أو نشاط غير أو أن يكون هذا الغير هو الزوج أو الأب وتكون الأموال التي تضمنت هي أموال الزوجة أو الأولاد القصر أو البالغين وهو ما يستفاد من صريح نص المادة (بقولها) إذا قامت دلائل جديفة على أن تضمن الأموال قد تم بالبذات أو بواسطة الغير .. هذا ولا يشترط في الحالة الاخيرة أن يكون المال واقعا تحت سيطرة الشخص الذي كان مصدر لهذا المال ، ذلك أن المشرع قد رأى وهو في سبيل حماية الاثراء الذي يعتمد على النهب والأعتصاب والغرر والاثراء والذي يهز قيم المجتمع ويلحق أبلغ الضرر بالانسان الذي يعتبر أئمن رأس مال في المجتمع الاشتراكي أن ينظر إلى تضمن المال ومصدره أيا كان هذا المصدر طالما قلم بهذا المصدر سبب من الاسباب التي خلقتها المادة والتي كانت الأساس في تضمن المال وهو في هذا النطاق لم يربط بين الزوج والزوجة والأولاد وإنما جعل لكل منهم كيانا مستقلا قائما بذاته مرتبطا بماله الذي تضمنه وبصرف النظر عن مركز الغير في الدعوى ومدى صلته به . وتطبيقا لما تقدم فإن نص المادة الثالثة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ يميز فرض الحراسة بصفة أصلية على أموال المدعى عليهم اذا قامت الدلائل الجديفة على أن تضمن أموالهم كان مرده إلى نشاط الغير في تهريب المخدرات أو الاتجار فيها ولو كان هذا الغير هو الزوج أو الأب وبصرف النظر عما اذا كانت دعوى الحراسة قد رفعت عليه أو لم ترفع .

وجواز فرض الحراسة على أموال الزوجة والأولاد بصفة أصلية بالتطبيق للمادة الثالثة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ لا يمنع من تطبيق الفقرة الاخيرة من المادة ١٨ من القانون وامتداد الحراسة إلى الأموال التي تكون قد وصلت إلى الأولاد عن طريق الأب أو الأم نتيجة تصرفات صورية أو تدليسية هربا من طائلة القانون طالما كان هذا المال تحت سيطرة الشخص الخاضع للحراسة .

(الدعوى رقم ١١ لسنة ٣ جلسة ٢٩ / ٦ / ١٩٧٤) .

٧٧ - لما كان البين من حكم الحراسة التظلم منه أنه نص على أن يكتفى بالمعاش المقرر للمتظلم كتفقة شاملة ولأن تازمة نفقة قانونا ، ولم يخصص هذه النفقة للحراسة ، بل ترك للمتظلم أن يتصرف فيه بنفسه أو بممثله القانوني في نطاق المادة ٢٥ من قانون العقوبات . وهو ما أشار إليه الحكم في قوله : « وحيث

النظر المتقدم لا يعنى عدم امكان تطبيق الملة ٢٥ من قانون العقوبات بتعين قيم للمحكوم عليه بعقوبة جنائية والمطلوب فرض الحراسة على أمواله فى الحالات التى يمكن فيها ذلك ، من تلك الحالات - وعلى سبيل المثال - اكتساب المحكوم عليه بعد الحكم بفرض الحراسة مالا بطريق الميراث أو الوصية أو الهبة ، وإدارة هذا المال الذى لم يكن فى ملكه وقت الحكم بفرض الحراسة لا تسرى عليه الحراسة التزاما بنص المادة ١٨ من القانون .

(التظلم فى القضية رقم ١ لسنة ١ حراسات) .

٧٨ - لما كانت المادة ١٧ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ ، تنص على أن :
« ينص فى الحكم الصادر بفرض الحراسة على تحديد المصروفات اللازمة لإدارة الأموال المفروضة عليها الحراسة ، كما ينص فى الحكم على تقرير نفقة للمفروض عليه الحراسة وأسرته ومن يعولهم فعلا ولو كانوا بالغين . وتشمل هذه النفقة ما ينفى بمطالب الحياة لهم بما لا يجاوز صالى الأيراد الذى تدره الأموال الموضوعة تحت الحراسة . ويجوز بدلا من تقرير هذه النفقة أن تستثنى بعض الأموال من الخضوع للحراسة وتترك للخاضع حرية استعمالها واستغلالها والتصرف فيها » . وكان مفاد ذلك أن المادة نصت على أن يتضمن الحكم الصادر بفرض الحراسة تقرير نفقة للمفروض عليه الحراسة وأسرته ومن يعولهم فعلا ولو كانوا بالغين ، وقد رسم المشرع طريقين لذلك إذ أجاز للمحكمة تقرير النفقة من صالى ايراد الأموال الموضوعة تحت الحراسة أو باستثناء بعض الأموال من قيد الحراسة وتترك للخاضع حرية استعمالها واستغلالها والتصرف فيها . مما مقتضاه أن ما تقرره المحكمة من نفقة لا يخضع للحراسة .

(التظلم السابق) .

٧٩ - وحيث أنه لما كان فرض الحراسة هو اجراء جنائى لصالح المجتمع يقضى به فى حالات حددها القانون على سبيل الحصر شلا لحركة رأس المال عندما يتحرك صاحبه للاضرار بمصالح الوطن العليا . والتي من بينها الاضرار بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي وكانت الحراسة لم يقصد بها المشرع أن تكون

وسيلة انتقام أو أسلوب تحكم وتسلط وإنما قصد غاية أسمى وأبغى سلوكا يرتفع إلى مستوى القيم فقصر قيدها على كل تحرك يستهدف على تلك القيم . وكانت الأسباب التي من أجلها قضى الحكم المطلوب عليه بفرض الحراسة على أموال الطاعن قد تنبأت على ضوء ما كشفت عنه تحقيقات جهاز المدعى العام الاشتراكي . وما دار بالجلسة المحددة لنظر الطعن من أن سنداد تقديدا قد تم من جانب الطاعنين للمستأجرين للمبالغ المدفوعة من الآخرين بمناسبة استئجارهم وحداتهم السكنية واستلام هؤلاء لتلك الوحدات وإقامتهم فيها بالفعل وتحرير عقد الأيجار لمن لم يجر له . وزوال كل أثر للأفعال التي ارتكبتها الطاعنان ومن ثم فإن الضرر يكون قد انتفى والخطر المتصل بشخص الطاعنين على المجتمع قد زال . مما يجرد طلب فرض الحراسة من مبررات قيامه . لما كان ما تقدم فإنه يتعين إلغاء الحكم المطعون فيه والقضاء برفض الدعوى .

(الطعن رقم ١٠ لسنة ٤ قيم عليا جلسة ٩ / ٦ / ١٩٨٤) .

٨٠ - وحيث أنه عن طعن المحكوم عليه الطاعن الأول فالثابت من أقوال الشهود والمبينة أسماؤهم بقائمة الدلائل أن الطاعن قد تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الأيجار وقام بتأجير بعض الوحدات لأكثر من مستأجر . ومن ثم فلا يشفع له القول أن بعض الشهود استدعوا ما دفعوه وأن بعض المبالغ قد سقط الحق في المطالبة به لمضى أكثر من ثلاث سنوات . ولا محل لطلبه تدب خبير لفحص الدعوى .. ولا يكون لطلعه سند .

(طعن ٢٦ لسنة ٢ قيم عليا جلسة ٢٦ / ٢ / ١٩٨٣) .

٨١ - ولما كان ذلك وكانت المحكمة تطمئن إلى أقوال شهود الاثبات وتأخذ بها وتطرح دفاع المدعى عليه بشأن ما قرره من أن المبالغ التي تقاضاها من المستأجرين كانت على سبيل المشاركة في مشروعاته التجارية . إذ أنه دفاع لم يقدم عليه دليل بالأوراق . بل وبدحضه الشيكات التي حررها لبعض هؤلاء المستأجرين بثلث المبالغ التي تقاضاها منهم عندما طالبوه برد المبالغ التي دفعوها له لما تكشف لهم عدم استكمال مبادئ الشق المؤجدة إليهم - وهي الشيكات التي تبين

عدم وجود رصيد لها قائم وقابل للسحب - فإن الدلائل تكون قد توافرت على تقاضى المدعى عليه لمبالغ من المستأجرين كمقدم إيجار على نحو مخالف لأحكام القانون وقيامه بتأجير بعض الوحدات السكنية لأكثر من مستأجر وتواضه عمدا عن استكمال الوحدات السكنية المؤجرة . وهى أعمال من شأنها المساس بالمصالح الاقتصادية لقطاع عريض من قطاعات المجتمع الاشتراكي . هذا فضلا عن تعاقده مع بعض المواطنين على مشروعات وهمية وتخريب شيكات لبعض الآخر لا يقابلها رصيد قائم وقابل للسحب . الأمر الذى ينهض مبرر الفرض الحراسة على أمواله .

(دعوى رقم ٢٦ لسنة ١٣ فى حراسات جلسة ٤ / ١٢ / ١٩٨٣) .

٨٢ - يكفى لتوافر الدلائل الجديدة لدى محكمة القيم على أن ثروة المدعى عليه وذوية قد تضخمت بسبب نشاطه فى الاتجار فى المواد المخدرة . وذلك على سند من شهادة .. والمعزة بما كان من أمر ادانته فى قضية الجناية رقم . وما هو مسجل بملفات وأوراق أجهزة الأمن . فضلا عما هو ثابت بملفات مصلحة الضرائب ولا يقدح فى ذلك أنه ولمن كانت النيابة العامة قد اسندت إلى المدعى عليه فى قضية الجنائية رقم . حيازته جوهرين مخدريين بقصد الاتجار الا أن محكمة الجنائيات قد انتهت إلى ادانته عن حيازة هذين الجوهريين المخدريين بغير قصد الاتجار أو التعاطى الاستعمال الشخصى . ذلك أنه - ومهما يكن من أمر الوصف الذى أسبغته المحكمة على تلك الواقعة - فإن القدر المتيقن فى حكمها أنه أدین بمحايمة المخدريين فقد سجل عليه أنه والحال هذه - غارق فى أرواح مستنقع السمنوم . وفى هذا ما يكفى لدى هذه المحكمة - وهى محكمة للقيم من قبل كل شيء ومن بعد كل شيء - مبرر الفرض الحراسة .

(الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١٤ حراسات جلسة ٢٠ / ٩ / ١٩٨٤ ، العدد الثالث ص ٢٣١) .

٨٣ - قالت المحكمة أنه لا يوجد ارتباط بين فرض الحراسة والتجريم . وقرار النيابة العامة بحفظ الأوراق انما ينصرف إلى الدعوى الجنائية وليس لهذا القرار من

حجية في دعوى الحراسة .

(طعن رقم ٧ لسنة ٣ ق عليا جلسة ١ / ٨ / ١٩٨٣) .

٨٤ - ما قاله الدفاع من عدم دستورية القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ والقانون ٩٥ لسنة ١٩٨٠ حين أخذ كل منهما بالدلائل للقضاء بالإدانة . فهو قول غير جدي ولا يبنى على أساس قانوني سليم . ذلك بأن الحراسة تدوير مؤقت يكفى لفرضها على الشخص قيلم الدلائل الجدية على ارتكاب احد الافعال الواردة في المادتين ٢ ، ٣ من قانون الحراسة بقصد وقاية المجتمع وهذا هو مسلك المشرع في العديد من التشريعات ومن بينها المادة ٢٠٨ مكررا من قانون الاجراءات الجنائية المضافة بالقانون ٤٣ لسنة ١٩٦٧ والتي أجازت للنائب العام اذا قامت دلائل كافية على جدية الاتهام في الجرائم المشار إليها في هذا النص أن يأمر بمنع المتهم من التصرف في أمواله وإدارتها . ومن ثم يكون الدفع بعدم الدستورية على غير سند .

(الدعوى رقم ٥٤ لسنة ١٢ ق حراسات جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٨٣) .

٨٥ - قضت المحكمة بالبراءة تأسيسا على ما قالت به من أن مجرد ارسال المدعى عليه إلى . خطاب فيما تضمنه سوى سبوا لوقائع حدثت وتصورات شخصية لمرسل الخطاب لا تكشف الا عن كونه صحفيا يرتزق على أبواب دور الصحف وأماكن المؤتمرات أيا كانت تبعيتها .

وكذلك ما أوردته معلومات جهات الامن عنهم من أنثائهم إلى تنظيمات . وهي يحكم كونها كذلك ولأنها خالية مما يكشف عن مصدرها . فإن المحكمة لا تطمئن إلى سلامتها أو مطابقتها للواقع اذ هي تقف عند حد ترديد القول المرسل الخالي من الوقائع المحددة التي يمكن أن يعول عليها في معرض القضاء بالإدانة أو تستطيع معه المحكمة مراقبة سلامتها . ولما هو مقرر كذلك من أنه وأن كان محكمة الموضوع أن تعول في تكوين عقيلتها على التحقيقات - باعتبار كونها معززة الا أنها لا تصلح وحدها أن تكون دليلا بذاته أو قينة بعينها على الواقعة المراد اثباتها . فإذا أضيف إلى ما تقدم أن الأوراق خلت تماما من غمة ما يكشف عن ارتكاب أى من هؤلاء المتهمين لفعل ماضى واضح مجد يمكن القول بأنه يشكل

افسادا للحياة السياسية أو اختلالا بالسلام الاجتماعى . وهو مناط التأثيم فى الواقعة المطروحة - فإنه بين بجلاء أن ما أسند إليهم قد غدا عاريا من دليل يحمله . مما يتعين معه القضاء ببراءتهم مما أسند إليهم .

(الدعوى رقم ١٢ لسنة ١١ قى حراسات جلسة ١٥ / ٦١ / ١٩٨٦) .

٨٦ - التعامل فى النقد الاجنبى عن غير طريق المصارف المعتمدة والمرخص لها يندرج تحت البند الرابع من المادة الثالثة من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ باعتباره اتجارا فى المتنوعات وفى السوق السوداء .

(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢ قى عليا جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٨٣) .

٨٧ - التعامل فى النقد الاجنبى على خلاف القانون وتكوين ثروة ضخمة نتيجة لذلك. النشاط المؤثم فيه اضرار بالغ بالمصالح الاقتصادية العليا للوطن يستتبع فرض الحراسة .

(الدعوى رقم ٣٩ لسنة ١٢ قى حراسات جلسة ٣٠ / ١٠ / ١٩٨٢) .

٨٨ - الدلائل الجدية الكافية لتوفرو فى حق المتهم - كفاية أنه غارق فى أوحال مستنقع السموم حتى وأن كانت محكمة الجنايات قد استبعدت قصد الاتجار .

(الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١٤ قى حراسات جلسة ٢٠ / ٩ / ١٩٨٤) .

٨٩ - المشرع لم يستلزم ضرورة صدور أحكام جنائية بالادانة فى جرائم الاتجار فى المواد المخدرة على من تفرض الحراسة على أمواله لتضخمها نتيجة لذلك .

(الطعن رقم ١٦ لسنة ٣ قى عليا جلسة ١٤ / ١ / ١٩٨٤) .

٩٠ - جريمة الاتجار فى المواد المخدرة أو تهريبها أو تعاطيها أو حيازتها بدون قصد الاتجار أو التعاطى يختلف مفهومها فى قانون العقوبات والقوانين الجنائية المكملة له عن مفهومها فى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ .

(الطعن رقم ١٩ لسنة ٤ قى عليا جلسة ٢٣ / ١٢ / ١٩٨٤) .

٩١ - لا تعد المحكمة بدفاع الطاعن من أنه قضى ببراءة في جريمة الإشباه المسندة إليه وأن ذلك ينفي عنه اعتباره ارتكاب جرائم الاتجار في المواد المخدرة لاختلاف الدعويين من حيث الخصوم والموضوع والسبب .

(طعن ٢٧ لسنة ٢ ق عليا جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٨٣) .

٩٢ - لا يكفي في صدد توافر الدلائل الجديدة على انجرار الطاعن بالنقد الاجنبى ما شهر به .. من أن الطاعن يتجر في النقد الاجنبى ذلك أن أقواله في هذا الصدد جاءت مرسلة لم يؤيدها أى دليل .

(الطعن رقم ١ لسنة ٣ ق عليا جلسة ١٢ / ٣ / ١٩٨٣) .

٩٣ - تقدير المحكمة الجنائية للدلة المطروحة في الدعوى الجنائية وعدم اقتناعها بها يختلف في موضوعة عما يطرح على محكمة القيم عند نظر دعوى الحراسة . ولها أن تستقى الدلائل الجديدة التي تطلعن إليها من الأدلة التي تكون المحكمة الجنائية قد طرحتها لاختلاف ماهية الدعوى الجنائية وشرط الادانة فيها عن ماهية دعوى الحراسة ومبرراتها .

(الطعن رقم ٤ لسنة ٣ ق عليا جلسة ٢٦ / ٣ / ١٩٨٣) .

٩٤ - ما قيل من أن النص في المادة الثانية بكفاية الدلائل مخالف للدستور . هو قول مردود ذلك أن الدستور لم يضع معايير معينة للدلة والدلائل وإنما ترك ذلك للقانون . واذ كان القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ قد اكتفى في توقيع عقوبة الحراسة بالدلائل الجدية فإنه يكون قد أفصح عن الضوابط التي يراها محققة لثبوت الافعال التي يترتب على القيام بها فرض الحراسة وأنه لا مجال مع صراحة النص إلى مصادرة المشرع فيما ارتآه تحقيقا للحفاظ على قيم المجتمع وأمن وسلامة المواطنين .

(الدعوى رقم ١ لسنة ١ ق حراسات جلسة ١١ / ٥ / ١٩٧٢) .

٩٥ - التحفظ على الشخص طبقا لنص المادة الثامنة من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧٧ لا يلزم فيه ارتكاب جريمة محددة الاركان . بل يكفي قيام دلائل جدية على اتیان أفعال من شأنها الاضرار بأمن البلاد أو افساد الحياة السياسية فيها أو تعريض

الوحدة الوطنية للخطر .

(الدعوى رقم ١٠ لسنة ٣ ق تحفظ جلسة ١٢ / ٨ / ١٩٧٣) .

٩٦ - الحكم بفرض الحراسة يكفى الاقتناع بالدلائل الجدية التى تحيط بالموضوع . والى تحمل المجتمع على التحفظ على مال الشخص وعلى خلاف ذلك لم يحدد المشرع طريقاً معيناً للاثبات فى حالة الحكم بالمصادرة وهى عقوبة - ولم يكتف فى شأنها بالدلائل الجدية نتيجة لذلك وجوب الرجوع فى هذا الخصوص إلى القواعد العامة فى الاثبات فى مسائل العقوبات والى تستوجب توافر الأدلة اليقينية للحكم بالمصادرة .

(طلب المصادرة المقدم فى الدعوى رقم ١١ لسنة ٣ ق جلسة ٢٧ / ١١ / ١٩٧٥) .

٩٧ - الشهادة السماعية تضح حيث يجوز الاثبات بالشهادة الأصلية .

(الطعن رقم ٢١ لسنة ١ ق عليها جلسة ٢ / ٢ / ١٩٨٣) .

٩٨ - منقولات الزوجية فى الأصل مملوكة للزوجة مما يتعين استبعادها من نطاق الحراسة . ما لم يثبت عكس هذه القينة بأنها مملوكة للمدعى عليه أو أنه مصلدها .

(الدعوى رقم ١٦ لسنة ١٢ ق حراسات جلسة ٦ / ٦ / ١٩٨٢) .

٩٩ - الثابت من المركز المالى أن المدعى عليه لا يملك الخائوت . ولم تقم دلائل على أنه تحت سيطرته أو أنه مصلده الامر الذى يكون معه طلب فرض الحراسة عليه دون سند .

(الطعن ٨ لسنة ٣ ق عليها جلسة ١ / ٨ / ١٩٨٣) .

١٠٠ - محكمة القيم هى المختصة دون غيرها بكافة اختصاصات المحكمة المنصوص عليها فى القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ وتلك المقررة فى القانون ٩٥ لسنة ١٩٨٠ .

(الدعوى ٢٤ لسنة ١٣ حراسات جلسة ١١ / ٦ / ١٩٨٣) .

١٠١ - اجراءات فرض الحراسة لا تحول دون السير في اجراءات الدعوى الجنائية والحكم بفرض الحراسة لا يتعرض تفصيليا لوقائع الجريمة التى تكونها الافعال المبيرة للحراسة . ولا يقضى فى هذه الوقائع مكثفيا بالدلائل الجدية التى تحيط بالموضوع .

لا تلام بين سلوك القائم على شئون الدعوى الجنائية وسلوك القائم على دعوى الحراسة . وقد ترفع دعوى الحراسة قبل رفع الدعوى الجنائية فيصدر الحكم فى الأولى قبل الحكم الذى يصدر فى الثانية وليس للمتهم أمام المحكمة الجنائية أن يحتج بسبق الفصل فى الدعوى بالحكم الصادر من محكمة الحراسة . والعكس وصحيح أيضا .

(وليس ثمة ما يمنع فى القانون من أن توقع أكثر من عقوبة على الفعل الواحد . وفى نطاق الاختصاص المحدد لكل من المحكمة الجنائية ومحكمة الحراسة .

(الدعوى رقم ١ لسنة ١ ق حراسات جلسة ١١ / ٥ / ١٩٧٤) .

١٠٢ - محكمة الحراسة هى المختصة دون غيرها بالفصل فى كافة اختصاصات المحكمة المنصوص عليها فى القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ .

(الدعوى رقم ١١ لسنة ٤ ق حراسات جلسة ٥ / ١٠ / ١٩٨٠) .

١٠٣ - وجوب اعلان قرار احالة الدعوى بطلب فرض الحراسة إلى المدعى عليه . مع ملخص الدلائل التى قامت ضده . بمدة لا تقل عن ثلاثين يوما قبل الجلسة الأولى . هذا الميعاد هو - مع ذلك اجراء تنظيمى لا يطلان على مخالفة . على أن يعطى المدعى عليه وقتا كافيا لتحضير دفاعه أن طلب ذلك .

(الدعوى رقم ١ لسنة ١ ق حراسات جلسة ١١ / ٥ / ١٩٧٢) .

١٠٤ - مادام الثابت من قرار المدعى العام بأحالة الدعوى إلى المحكمة أنه قد تحدت به كافة العناصر التى استند إليها فى طلب فرض الحراسة . ونص القانون الذى أسس عليه الطلب . كما تحدد به الدليل الذى اعتمد عليه . وكان ملخص

الدلائل الذى اعلن للمدعى عليهم مع قرار الاحالة قد تضمن بياناً كافياً عن الافعال التى قام كل منهم بها . فانها بما ورد بها وبما جاء بقرار الاحالة تعتبر فى نطاق التسيب المطلوب قبوله ومؤديه إلى ما قصده الشارع فى المادة التاسعة من الزام تسيب القرار . وهذا ولم يرتب الشارع البطلان على مخالفة هذه المادة .
(الدعوى السابقة) .

١٠٥ - الحراسة تغاير تلك التى ينظمها القانون المدنى . وهى ليست من الدعاوى المدنية التى يجوز التدخل فيها وفقاً لحكم المادتين ١٢٦ ، ١٢٧ من قانون المرافعات ومن ثم فليس لاحاد من الناس أن يباشروا ادعاء له بحق أمام محكمة القيم . إذ مجال المحكمة المدنية المختصة .

(الطعن رقم ٢٤ لسنة ١٤ فى جلسة ١٣ / ١٠ / ١٩٨٤) .

١٠٦ - اعتراض المدعى العام الاشتراكى على مرشح لعضوية مجلس إدارة احدى الجمعيات التعاونية لما ثبت قبله فى القضية رقم أمن دولة علينا واتهامه فى القضية رقم .. بشأن تنظيم حزب .. هو اعتراض فى محله .

(الدعوى رقم ١٠ لسنة ١١ فى تظلمات جلسة ١٤ / ٦ / ١٩٨٦) .

١٠٧ - اعلان المدعى عليهم بقرار الاحالة مرتبط بموعد نظرها لا موعد تقديمها للمحكمة . وهو اجراء تنظيمى لا يرتب البطلان .

(الدعوى رقم ١ لسنة ١ فى جلسة ١١ / ٥ / ١٩٧٢) .

١٠٨ - افساد الحياة السياسية فى البلاد وتعرض الوحدة الوطنية للخطر قوامها ما ورد بالدستور من أن الدولة نظامها ديمقراطى اشتراكى يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة السيادة للشعب . وهو مصدر السلطات يمارسها ويمجها ويصون وحدته الوطنية . وما ورد فى المادة ٦٠ من الدستور من أن الحفاظ على الوحدة الوطنية وصيانة أسرار الدولة واجب كل مواطن .

١٠٩ - عدم حضور الدفاع أثناء استجواب المدعى عليه لا يترتب عليه بطلان . إذ أن ذلك قاصر على حالة الاستجواب والمواجهة . والامر ليس كذلك

بالنسبة لما يجزبه المدعى العام الاشتراكي من تحقیقات -

(الدعوى رقم ٥٤ لسنة ١٣ ق حراسات جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٨٣) .

استغلال المدعى عليه لنفوذه كرئيس لمجلس ادارة احدى الجمعيات التعاونية لاسكان وتكوينه ثروة طائلة نتيجة المكسب الحرام يشكل استغلال للنفوذ واضرار بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي مما يستوجب فرض الحراسة .

(الدعوى رقم ١٣ لسنة ١١ ق حراسات جلسة ٤ / ١٠ / ١٩٨١) .

١١٠ - تقاضى المؤجر من المستأجرین مبالغ خارج نطاق عقد الاجار زيادة عن التأمين والاجرة المنصوص عليها بالعقد . واقتضاء المبالغ كخلوا الرجل مخالفة تمس الاساس الاقتصادي للنظام الاشتراكي الذى كفله الدستور . فإذا تناول هذا الاستغلال من جانب المؤجر قطاعا غير قليل من المستأجر أو قدرا ذا اعتبار من الاموال كان ذلك عملا من شأنه الاضرار بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي مما يندرج تحت نص المادة الثانية من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ .

(الدعوى رقم ٦ لسنة ١٣ حراسات جلسة ١٠ / ٤ / ١٩٨٣) .

(والدعوى رقم ٢٨ لسنة ١٤ ق حراسات جلسة ١٠ / ١١ / ١٩٨٤) .

١١١ - مؤدى نص المادة ٢٢ من الدستور أن الملكية الخاصة تتمثل فى رأس المال غير المستغل ، وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية فى عدمة الاقتصاد القومى فى اطار التنمية دون المخاوف أو استغلال . ولا يجوز أن تتعارض فى طرق استخدامها مع الخير العام للشعب . وأن خروج رأس المال عن الاطار المرسوم له فى الدستور والقانون وجنوحه إلى الاستغلال غير المشروع بأى صورة يعتبر اضرازا بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي .

(طعن رقم ٢ لسنة ٤ ق عليها جلسة ١٠ / ٣ / ١٩٨٤) .

استيراد وبيع الاغذية الفاسدة والمضرة بالصحة يعتبر من الافعال التى من شأنها الاضرار بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي . وتعتبر مبررا لفرض الحراسة على أموال مقتضى هذه الافعال .

(الدعوى رقم ٢٨ لسنة ١٢ ق حراسات بجلسة ٩ / ٤ / ١٩٨٣) .

١١٢ - حصول المدعى عليه على الثقة بالنفاق والدهاء والغش مما مكنته من الاتصال بالمستولين بالبنوك وحصوله على أموال طائلة بلغت عدة ملايين من الجنيهات في فترة زمنية قصيرة وبلغ مقصده من ذلك نتيجة تواطؤ بعض العاملين في تلك البنوك معه تارة . أو نتيجة تعاون المشرفين على أمورهم وأعمالهم اعمالا جسيما في أداء عملهم وعدم احكام الرقابة عليهم تارة أخرى - يعد عملا من شأنه الاضرار بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي ويجوز معه فرض الحراسة على أمواله .

(الدعوى السابقة) .

١١٣ - لا تتعد المحكمة بما جاء في دفاع الطاعن من أنه قضى ببراءته في جريمة الاشتباه المسندة إليه . وأن ذلك ينفي عنه اعتياده على ارتكاب جرائم الاتجار في المواد المخدرة لاختلاف الواقعة المطروحة عن تلك التي قضى فيها بالبراءة من حيث الخصوم والموضوع والسبب .

(الطعن ٢٧ لسنة ٢ ق عليا بجلسة ١٢ / ٢ / ١٩٨٣) .

١١٤ - جنوح رأس المال إلى الاستغلال غير المشروع يعد اضرارا بالمصالح الاقتصادية لمساسة بالمصالح الاقتصادية لقطاع عرض من قطاعات المجتمع « تقاضى مبالغ من مستأجرين والامتناع عن تسليم الوحدات » .

(الطعن ٣١ لسنة ٢ عليا بجلسة ٨ / ١ / ١٩٨٣) .

١١٥ - التعامل في النقد الاجنبي عن غير المصارف المعتمدة أمر محظور قانونا ومن شأنه الاضرار بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي .

(الطعن ٢٨ لسنة ٢ ق عليا بجلسة ١٢ / ٢ / ١٩٨٣) .

١١٦ - بيع الاراضي الفضاء - قبل صدور قرار اعتماد تقسيمها بشكل اضرارا بالمصالح الاقتصادية لقطاع عرض من المواطنين ينهض مبررا لمآته لفرض الحراسة .

(الدعوى رقم ١٥ لسنة ١٤ ق حراسات بجلسة ١٨ / ٨ / ١٩٨٤) .

١١٧ - الغرض من أشهر الافلاس يختلف تماما عن الغرض من فرض الحراسة على الاموال . الهدف من أشهر الافلاس هو تمكين الدائنين من استيفاء حقوقهم قبل المفلس من أموال التفليسة . فإن بقي للمفلس مال بعد استيفاء كافة هذه الحقوق فإنه يؤول إليه . أما الحراسة فإنها تفرض اعمالا لاحكام القانون ٣٤ لسنة ٧١ لمصالح المجتمع كله بقصد تثبيت دعائم استقالة المسعى بين المواطنين . وشل حركة رأس المال عندما يتحرك صاحبه للاضرار بمصالح الوطن العليا . مستهدفة في النهاية مصادرة المال لصالح الشعب كله أو بعضه .

(الدعوى ١٠ لسنة ٨ ق حراسات جلسة ٢٦ / ١٠ / ١٩٨٠) .

١١٨ - صدور أمر المدعى العام الاشتراكي بمنع الشخص من التصرف في أمواله يترتب عليه رفع يد الشخص عن التصرف في أمواله ويقع باطلا كل تصرف يجريه خلال مدة المنع . فإذا ما قضت محكمة القيم بفرض الحراسة على الاموال ترتب على ذلك وقف المطالبات والدعاوى المتعلقة بهذه الاموال . ولا يجوز السير فيها الا بعد انقضاء الحراسة دون مصادرة . وعلى ذلك لا يجدى وكيل الدائنين لو اذع بمحكم أشهر الافلاس المطعون فيه من المدعى العام الاشتراكي .

(طعن رقم ٩ لسنة ٤ ق عليا جلسة ١٤ / ٧ / ١٩٨٤) .

١١٩ - الدفع بعدم قبول دعوى فرض الحراسة تأسيسا على أن المدعى عليه قد أشهر افلاسه . هو دفع على غير أساس من القانون خليق بالرفض لان الحراسة هي جزاء وقائي لمصالح المجتمع يختلف عن أشهر الافلاس الذي يهدف تمكين الدائنين من استيفاء حقوقهم قبل المفلس من أموال التفليسة .

(الدعوى رقم ٥٤ لسنة ١٣ ق حراسات جلسة ١٠ / ٣ / ١٩٨٤) .

١٢٠ - امتداد الحراسة إلى عقار آخر اذ كانت الحراسة قد سبق وأن فرضت على أموال المدعى عليه بمحكم سابق دون أن تشمل .

(الدعوى رقم ٤ لسنة ١١ ق جلسة ١٤ / ٦ / ١٩٨١) .

١٢١ - من المقرر وفقا للفقرة الاخيرة من المادة ١٨ من القانون ٣٤ لسنة

١٩٧١ أنه يجوز للمحكمة أيضا أن تفرض الحراسة على أى مال يكون في الواقع تحت سيطرة الشخص الخاضع للحراسة . ولو كان على اسم زوجة أو أولاده القصر أو البالغين أو غير هؤلاء اذا كان الخاضع هو مصدر ذلك المال وتمتد له الحراسة .

(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٢ ق عليها جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٨٣) .

١٢٢ - وجوب تقديم الدعوى إلى المحكمة المختصة بفرض الحراسة في ميعاد لا يجاوز ستين يوما من تاريخ أمر المدعى العام بالمتنع من الادارة أو التصرف في المال . وللمدعى العام تقديم الدعوى حتى اليوم الاخير من هذا الميعاد . نظر الدعوى لا يرتبط بهذا الميعاد .

تقديم الدعوى إلى المحكمة وموعده لا يرتبط بموعد الجلسة التي ستحدد لنظرها كما أن اعلان المدعى عليهم بقرار المدعى العام وملخص الدلائل قبل الجلسة المحددة لنظر الدعوى بمدة لا تقل عن ثلاثين يوما مرتبط بموعد نظر الدعوى أمام المحكمة وليس بموعد تقديمها للمحكمة .

(الدعوى رقم ١ لسنة ١ ق حراسات جلسة ١١ / ٥ / ١٩٧٢) .

١٢٣ - لم يستلزم القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ لفرض الحراسة صدور حكم جنائى بادانة من يطلب فرض الحراسة على أمواله . وإنما أطلق للمحكمة تقدير ما اذا كانت الافعال المسندة إلى المدعى عليه من شأنها الاضرار بالمجتمع وما اذا كان تضخم أمواله يرجع إلى أحد الاسباب المنصوص عليها في المادة الثالثة من ذلك القانون ومنها الاتجار في المواد المنوعة وفي السوق السوداء سواء كانت تلك الافعال أقامت النيابة العامة بشأنها دعوى جنائية أم قررت حفظها .

(الطعن ٢٨ لسنة ٢ ق عليها جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٨٣) .

(والطعن رقم ٧ لسنة ٣ ق عليها جلسة ١ / ٨ / ١٩٨٣) .

١٢٤ - وأن كان نص البند الاول من المادة الثانية من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ الذى أشار إلى أمن البلاد من الخارج أو الداخل . لم يفصح عن مضمونة الا أن

هذا المضمون قد تمحدد تحديدا دقيقا في البابين الأول والثاني من قانون العقوبات .
وعنوان الباب الأول « الجنائيات والجنح المضرة بأمن الحكمة من جهة الداخل »
وأنة يمكن الاعتماد على ما ورد بقانون العقوبات لتحديد ما ورد بهذا البند باعتبار
أن القوانين الجنائية تكمل بعضها في التفاصيل . وعلى رأس هذه القوانين قانون
العقوبات .

(الدعوى رقم ١ لسنة ١ ق حراسات ١١ / ٥ / ١٩٧٢) .

١٢٥ - للمحكمة أن تلتفت عدد دليل النفي ولو حوته أوراق رسمية مادام غير
ملتصم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها المحكمة .

(الطعن رقم ١٥ لسنة ٤ ق عليها جلسة ٨ / ١٢ / ١٩٨٤) .

١٢٦ - ابرام المؤجر . أكثر من عقد ايجار للوحدة الواحدة السكنية أو اقتضاء
أى مقابل أو أنعاب بسبب تمهيد عقد الايجار زيادة عن التأمين المنصوص عليه في
العقد أو تقاضى أى مقدم ايجار ينطوى على استغلال للمستأجر من جانب
المؤجر ينطوى على مساس بالاساس الاقتصادى للنظام الاشتراكى وينهض مبرا
لفرض الحراسة .

(الدعوى رقم ١٣ لسنة ٨ ق حراسات جلسة ١٠ / ١١ / ١٩٨٠) .

١٢٧ - العبرة في القدر الخاص بالتأخير هو بالوحدات الكاملة لا أجزاء منها
وأن تأخير قدر شائع من شقة يعد تحايلا على القانون ويتنافى مع الحكمة التي
استهدفها المشرع لما في ذلك من عقبة تحول دون غير القادر والحصول على شقة
بطريق الاستعجار .

المستفاد من المادتين ٦٨ ، ٦٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٨٧ أن تمليك
الوحدات السكنية في بناء - كلها أو بعضها - يستلزم موافقة الجهة القائمة على
منح الترخيص بناء على بيان يرفعه الطالب . وأنه يحظر على تلك الجهة التصريح
بالتمليك الا في حدود عشرة في المائة . فإذا لم يرفق طالب البناء البيان الخاص
بنسبة التملك ومن ثم لم تصدر له الموافقة من الجهة المختصة على أن يكون البناء

كله أو بعضه بقصد التملك ومن ثم فليس له أن يتصرف بالتملك في أى قدر من البناء :

(الطعن رقم لسنة ٤ قى عليا جلسة ١٠ / ٣ / ١٩٨٤) .

١٢٨ - القضاء الجنائى لم يحتق نظرية انعدام الحكم وإنما التزم نظرية البطلان وحيث يكون الحكم نهائيا يتحصن من أى دفع يتصل ببطلانه ولو كان هذا الدفع من النظام العام سبب ذلك الحجية المطلقة التى اكتسبها بنهائية تسمو على ما عداها .

(الدعوى رقم ١ لسنة ١ قى حراسات جلسة ١١ / ٥ / ٩٧٢) .

١٢٩ - الدفع ببطلان المحكمة العليا للقيم لا يجوز طريقا للطعن على الحكم أمامها اذ أنه ليس من الاحوال التى يجوز فيها اعادة النظر وفقا للمادة ٥١ من القانون ٩٥ لسنة ١٩٨٠ .

(الطعن رقم ٢١ لسنة ٣ قى عليا جلسة ١١ / ٢ / ١٩٨٤) .

١٣٠ - ترتب المادة ٢١ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ البطلان جزاء على التصرف الذى يجرى خلال مدة المنع من التصرف . ومن ثم فإن الخطر يكون مازال محققا بالمشتبهين لأن عقود ايجارهم تكون قابلة للابطال مما ينشئ لهم استقرار حيازتهم .

١٣١ - عدم حضور الدفاع أثناء استجواب المدعى عليه لا يترتب عليه بطلان لانه من المقرر أن حق النيابة فى اجراءات التحقيق فى غيبة وكلاء الخصوم جائز اذا كان ذلك ضروريا لاطهار الحقيقة فلا يترتب البطلان اذا لم يمثل الدفاع مع المدعى عليهم عند استجوابهم هذا المثل قاصر فقط وفق أحكام المادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية على حالة الاستجواب والمواجهة فى جنابة الامر ليس كذلك فى الدعوى الماثلة .

(الدعوى ٥٤ لسنة ١٣ قى حراسات جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٨٣) .

١٣٢ - النص على بطلان التصرفات التى تم بصدور الامر بالنقض من

التصرف وعقاب كل من يتصرف في الاموال موضوع هذا الامر وأن كان يصح موضوعا للدعوتين المدنية والجنائية الا أنه لا ينهض ميرا بذاته لفرض الحراسة .

(الدعوى رقم ١٦ لسنة ١٤ في حراسات جلسة ١٥ / ٩ / ١٩٨٤) .

١٣٣ - المقصود من تسبب قرار الاحالة أن يكون المدعى عليه على معرفة بالدلائل التي قامت ضده والتي استدعت طلب فرض الحراسة عليه . وذلك قبل الجلسة المحددة لنظر الطلب بمدة لا تقل عن شهر ليكون لديه الوقت الكافي لاعداد دفاعه عن نفسه والمستفاد من المذكرة الايضاحية للقانون أن المشرع لم يرتب البطالان على مخالفة المادة التاسعة من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ اذ دلت عباراتها على الوسيلة التي تتبع فيما لو ثبت وجود ثمة قصور في تسبب القرار تتمثل في تمكين المدعى عليه من معرفة ما أسند إليه والدلائل التي قامت ضده .

(الدعوى رقم ١ لسنة ١ في حراسات جلسة ١١ / ٥ / ١٩٧٢) .

١٣٤ - أنه وأن كان الفصل في دعوى طلب فرض الحراسة لا يتوقف على الفصل في الدعوى الجنائية التي اشتملت على العناصر التي تأسست عيها دعوى طلب فرض الحراسة الا أنه لما أن الفصل في الدعاوى الاخيرة قد تراخى حتى تم الفصل في الدعوى الجنائية بحكم نهائى غير قابل للطعن من طرق الطعن فإنه أصبح من المتعين قانونا التزام الحكم الصادر في الدعوى الجنائية فيما قضى به جنائيا اذا كانت عناصر الدعوى الجنائية حسبا انتهى الحكم الجنائى هي ذات العناصر التي تأسست عليها طلب فرض الحراسة وأن المحكمة لا تملك مع قيام هذا الحكم وفي النطاق المتقدم مصادرة البحث في الشق الجنائى وثبوته من عدمه لأن ذلك يتعارض مع قاعدة عدم جواز نظر الدعوى بعد سبق الفصل فيها من المحكمة .

وإذا كانت أحكام محكمة الثورة نهائية غير قابلة للطعن . وكانت هي المختصة بالفصل في اختصاصها بنظر الدعوى المعروضة عليها . وكانت محكمة الحراسة ليست محكمة طعن بالنسبة لاحكام محكمة الثورة فإنه ما كان يجوز أن تعرض عليها مثل هذه النزفوع التي سبقت أثارتها أمام محكمة الثورة . وهما لا تستطيع أن

تتصدى لها وأن تقول كلمتها فيها لعدم اختصاصها بذلك ولأنها في نطاق الضوابط القانونية تلتزم ذلك الحكم فيما قضى به من رفض هذه الدفوع . وبالمثل الدفع المبدى بشأن بطلان تشكيل محكمة الثورة وعدم صلاحيتها للفصل في الدعوى وانعدام الحكم الصادر منها . إذ المرجع في القطع برأى في هذا الدفع هو محكمة الثورة أولاً ثم من يملك التصديق على حكمها وهو رئيس الجمهورية . هذا إلى أن القضاء الجنائي في مصر وأن أشار في بعض أحكامه إلى لفظ انعدام ومنعدم إلا أنه لم يقصد مدلولها اللفظي وإنما قصد البطلان .

أما حيث كون الحكم نهائياً لفوات مواعيد الطعن عليه أو لانه غير قابل للطعن ابتداء فإنه يتحصن من أى دفع يتصل ببطلانه ولو كان هذا الدفع متعل بالنظام العام لأن الحجية المطلقة التي اكتسبها بنهايته تسمو على ما عداهما ويتمتع احترامها .

(الدعوى رقم ١ لسنة ١ ق حراسات جلسة ١١ / ٥ / ١٩٧٢) .

١٣٥ - قيام الطاعن بالارتفاع بالبناء سنة أدوار أخرى بغير ترخيص بالبناء أصلاً لا يمكن أن يكون زريعة لأفلاته من حكم القانون وإطلاق حرته في تمليك هذا القدر بغير قيود .

(الطعن رقم ٢ لسنة ٤ ق عليها جلسة ١٠ / ٣ / ١٩٨٤) .

١٣٦ - بيع المالك لخصص شائعة في عقار مرخص باعتباره مبنى تجارى لا يعد تحايلاً على القانون يخفى معه الحصول على مبالغ خارج نطاق عقود الائجار طالما أنه يمكن تحديد حقوق الطرفين طبقاً لنوعى العقود تأجيراً أو بيعاً .

(الدعوى رقم ١٦ لسنة ١٤ جلسة ١٥ / ٩ / ١٩٨٤) .

١٣٧ - بيع المؤجر قدراً شائعاً من الشقة وتأجير باقيها يعتبر مخالفاً للقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ويتنافى مع الحكمة التي توخاها المشرع يقصر حق الملك في البيع على نسبة محددة من وحدات العقار وينهض ميرراً لفرض الحراسة .

(الدعوى رقم ٢٩ لسنة ١٤ ق حراسات جلسة ١١ / ١١ / ١٩٨٤) -

١٣٨ - من المقرر أن الشارع استهدف بحكم المادتين ١٨ ، ١٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والمادة ١٣ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ أن يكون القصد أساساً من البناء هو التأجير فقط والاستثناء هو التملك في حدود يقصر حق المالك في البيع على نسبة محددة من وحدات العقار وينهض ميراثاً لفرض الحراسة .
(الدعوى رقم ٢٩ لسنة ١٤ في حراسات جلسة ١٠ / ١١ / ١٩٨٤) .
النسبة المقررة قانوناً .

(الدعوى رقم ٣٠ لسنة ١٤ في حراسات جلسة ١٠ / ١١ / ١٩٨٤) .
١٣٩ - تقاضى الوكيل مبالغ خارج عقود الامتياز - ينصرف أثره في الحراسة على مال المالك .

(طعن ٢٩ لسنة ٢ عليا جلسة ٨ / ١ / ١٩٨٣) .

١٤٠ - مخالفة قواعد التحيز وفرض الاختصاص لا يترتب على مخالفتها بطلان باعتبار أنها قواعد تنظيمية . وتكون المحكمة هي صاحبة الحق في أن تطعن أو لا تطعن إلى الأدلة المستفادة منها .

(الدعوى رقم ٥٤ لسنة ١٣ في حراسات ١٢ / ٢ / ١٩٨٣) .

١٤١ - التحفظ على الأشخاص في مكان أمين المنصوص عليه في المادة الثامنة من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ ليس مقصوراً على الأشخاص المطلوب فرض الحراسة على أموالهم . بل يجوز أيضاً بالنسبة لغيرهم ممن أشارت إليه المادة الثانية من القانون . وهو إجراء نستقل عن دعوى الحراسة . للمدعى العام أن يلجأ إليه بمناسبة فرض الحراسة أو أن يلجأ إليه استقلاً . ولا تعارض بين نص المادة الثامنة وبين أحكام الدستور (مادة ١٧٩ من الدستور) .

الدفع بعدم استمرار تنفيذ أمر التحفظ استناداً إلى أن المدعى العام الاشتراكي لم يطلب فرض الحراسة على أموال المطلوب استمرار تنفيذ أمر التحفظ عليهم -- مردود بأنه لما كانت المادة الثامنة من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ تنص على أن للمدعى العام أن يأمر بالتحفظ في مكان أمين على الأشخاص المشار إليهم في

المادة الثانية من هذا القانون وكان بين من هذا النص أنه ورد عاما ولم يجعل التحفظ مقصودا على الأشخاص المطلوب فرض الحراسة على أموالهم . بل أجازته أيضا بالنسبة لغيرهم من أشارت إليهم المادة الثانية من القانون المذكور خاصة وأنه قد يكون من هؤلاء من ليس له مال تفرض عليه الحراسة يؤيد ذلك ظن المشرع نظم في هذه المادة للتظلم من أمر التحفظ إجراءات خاصة مستقلة عن إجراءات التظلم من الحكم الصادر بفرض الحراسة والمنصوص عليها في المادة الثانية والعشرين من القانون . وأن المشرع نص في الفقرة السادسة من المادة الثامنة على أن أمر التحفظ يسقط بقوة القانون بمضى خمس سنوات على صدوره أو بانقضاء الحراسة . مما يستفاد منه أن المشرع واجه حالتين مستقلتين ووضع لكل منهما حكما خاصا . وكان حسب المشرع لو صح أن التحفظ إجراء يهيئ لفرض الحراسة أن ينص على أن يسقط أمر التحفظ بانقضاء الحراسة . ولا محل للقول بأن المقصود بالفقرة السادسة المشار إليها أن أمر التحفظ يسقط بمضى خمس سنوات على صدوره أو بانقضاء الحراسة أى الاجلين أقرب ذلك أن الفقرة تنقضى الحراسة في جميع الأحوال بانقضاء خمس سنوات على تاريخ صدور الحكم بفرضها . ويضاف إلى ما تقدم ما ذكره مقرر لجنة الشؤون التشريعية أثناء نظر القانون أمام مجلس الشعب ردا على اعتراض أحد الأعضاء بإضافة المادة الثامنة إلى مشروع القانون الوارد من الحكومة بقوله ومن ناحية أخرى فإن هذا الحق - التحفظ على الأشخاص يحول لرئيس الجمهورية بمقتضى القانون ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأن الدولة قبل الغائه بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ إذ نص في مادته الأولى على أنه يجوز بقرار من رئيس الجمهورية القبض على الأشخاص الآتي ذكرهم وحفظهم في مكان أمين . ثم أن ينظم المال وتضع الضمانات الكافية لحفظه وترك صاحب المال دون ضمانات فالأجدر هنا أن يبقى على هذه المادة حماية للأفراد بقدر ما يكفل المشروع نفسه حماية الأموال .

(الدعوى رقم ١ لسنة ٣ ق حراسات جلسة ٢٥ / ٦ / ١٩٧٣) .

تتناول بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة ، وإنما هو حكم يتضمن جزاء جنائيا

١٤٢ - من المقرر في حكم القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ أن التحفظ على الشخص في مكان أمين بعد فرض الحراسة على أمواله إنما يكون لدفعه تحفظه الجسم على المجتمع وليس من قبيل العقوبة . فإذا انتهى خطر الشخص بمجرد فرض الحراسة على أمواله لم يعد هناك مبررا لاستمرار التحفظ عليه في مكان أمين .

(الطعن رقم ٧ لسنة ٣ ق على جلسة ١ / ٨ / ١٩٨٣) .

١٤٣ - الأمر برفع التحفظ يختلف في موضوعه عن طلب فرض الحراسة . وقرار المدعى العلم الاشتراكي برفع التحفظ لا يحول دونه وطلب فرض الحراسة .

(الطعن رقم ٢١ لسنة ١ ق على جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٨٢) .

١٤٤ - التحفظ على الشخص طبقا للمادة الثامنة من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ لا يلزم فيه ارتكاب جريمة محددة الأركان . بل يكفي قيام الدلائل الجدية على اتیان أفعال من شأنها الاضرار بأن البلاد أو افساد الحياة السياسية فيها أو تعريض الوحدة الوطنية للخطر .

(دعوى رقم ٩ لسنة ٣ ق تحفظ جلسة ١٢ / ٨ / ١٩٧٣) .

١٤٥ - الأمر بالتحفظ يمانئ الحبس المطلق المعطى للنياية العامة في بعض القضايا .

(الدعوى رقم ١ لسنة ١ ق حراسة جلسة ١١ / ٥ / ١٩٧٢) .

١٤٦ - لا تلازم بين قرار رفع التحفظ وحالة الدعوى إلى المحكمة إذا لا مانع يمنع من أحالة الدعوى دون وجود تحفظ . طالما أن قرار الاحالة كان في المدة المنصوص عليها في القانون .

(دعوى رقم ٤ لسنة ٦ ق حراسات جلسة ٣ / ١٠ / ١٩٨٠) .

١٤٧ - للمدعى الاشتراكي بمناسبة مباشرة التحقيق التحفظ على الأوراق والمستندات التي يرى أهميتها في الادعاء . ولا يعد ذلك من قبيل التفتيش .

(الدعوى رقم ٥٤ لسنة ١٣ ق حراسات جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٨٣) .

١٤٨ - إذا كان في فرض الحراسة على أموال المدعى عليه ما يكفي لدفعه تحفظه

على المجتمع . فلا يكون هناك حاجة للحفاظ عليه في مكان أمين .

(الدعوى رقم ٢٦ لسنة ١٣ في حراسات - جلسة ٢ / ١٢ / ١٩٨٣) .

١٤٩ - معلودة المدعى عليه ارتكاب الافعال التي من شأنها الاضرار بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي بالرغم من سابقة فرض الحراسة على أمواله .
يكشف عن مدى خطره ويدعو إلى استمرار التحفظ عليه في مكان أمين .

(الدعوى ٢٣ لسنة ١٤ جلسة ١٣ / ١٠ / ١٩٨٤) .

١٥٠ - لم يقصد المشرع بالمحافظة أن يكون عقوبة بل هو اجراء وقائي لدفع خطورة الجاني وبزوال هذه الخطورة تنتفي الحكمة من التحفظ على الشخص .

(الطنن رقم ٧ عليها جلسة ١ / ٨ / ١٩٨٣) .

١٥١ - تولى المدعى العام التحقيق بنفسه أو بمن يعاونه من المأميين العاملين أو رؤساء النيابة غير لازم يجوز له تقديم الدعوى إلى المحاكمة بناء على التحقيقات التي تتولاها النيابة العامة أو أية جهة قضائية أخرى وعلى الاستدلالات التي يقوم بها مأموروا الضبط القضائي أو أية جهة أخرى واعتماد على البيانات والمعلومات التي ترد إليه من هيئات الرقابة والتفتيش في الدولة وعلى الوثائق والملات التي يحصل عليها من الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات التابعة لها أو أى من الأشخاص الاعتبارية العامة . أو أية جهة أخرى اذا رأى أن ما تقدم يفى بالغرض ويكفى للاستناد إليه في طلباته بحيث يتعين عليه اجراء التحقيق اذا كان ما تقدم لا يكفي لابرار العناصر المتعلقة بدعوى الحراسة .

(الدعوى رقم ١ لسنة ١ في جلسة ١١ / ٥ / ١٩٧٢) .

١٥٢ - لا يجدى الطاعن ما أثاره من دفاع من الغاء القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الأراضي المعدة للبناء لأن قانون التخطيط العمراني قد نص على ذات الاحكام الواردة في القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم أراضي البناء .

(دعوى رقم ١٥ لسنة ١٤ في جلسة ١٨ / ٨ / ١٩٨٤) .

١٥٣ - حيث أن طلب تدخل . فهو غير مقبول ذلك أن نص المادة ١٣٦ من قانون المرافعات على أنه « يجوز لكل ذي مصلحة أن يتدخل منضمًا لاحد الخصم . أو طالبا الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى » وفي المادة ٢٣٦ من ذات القانون على أنه « لا يجوز في الاستئناف ادخال من لم يكن خصما في الدعوى الصادر فيها الحكم المستأنف . ولا يجوز التدخل فيه الا بمن طلب الانضمام إلى أحد الخصم » يدل على أن المشرع أباح التدخل بنوعية الانضمامي والاختصاصي في مرحلة الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى ومنع في الاستئناف تدخل الاختصاص . ولما كان ذلك وكان طلب المتدخلة تسليمها في رأس مال شركة . التجارية والشقتين . يعتبر في حقيقته ومرماه تدخلا اختصاصيا اذ تطلب المتدخلة الحكم لنفسها بحق لها تدعيه في مواجهة طرفي الخصومة غير مرتبط بدعوى الحراسة الاصلية . ومن ثم فإن هذا التدخل الاختصاصي يكون غير جائز ابداه لأول مرة أمام هذه المحكمة بوصفها محكمة الدرجة الثانية ويتمين الحكم بعدم قبوله ..

(الطعن رقم ٧ لسنة ٣ قى عليا جلسة ١ / ٨ / ١٩٨٣) .

١٥٤ - وحيث أنه مما تجب الاشارة إليه بادية ذى بدء أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يجوز التدخل أمام محكمة القيم . غير أنه وقد عرضت محكمة أول درجة للدفاع وكيل الدائنين في حكمها بما يفيد بول تدخله ضمنا . فإنه أعماله لقاعدة الاضرار الطاعن بطلته .. فلا تستطيع هذه المحكمة الا أن تعرض لما آثاره وكيل الدائنين من دفعوع .

(طعن رقم ٩ لسنة ٤ قى عليا جلسة ١٤ / ٧ / ١٩٨٤) .

١٥٥ - ما دام الثابت من قرار المدعى العام باحالة الدعوى إلى المحكمة أنه قد تحددت به كافة العناصر التي استند إليها في طلب فرض الحراسة ونص القانون الذى أسس عليه الطلب . كما تحدد به الدلائل الذى اعتمد عليه . وكان ملخص الللائل الذى أعلن للمدعى عليهم مع قرار الاحالة قد تضمن بيانا كافيا عن الافعال التى قام بها كل منهم . فأنها بما ورد بها . وبما جاء بقرار الاحالة تعتبر في

نطاق التسبب المطلوب قبوله ومؤديه إلى ما قصده الشارع في المادة التاسعة من الزام تسبب القرار . هذا ولم يرتب الشارع البطالان على مخالفة هذه المادة .

(الدعوى رقم ١ لسنة ١ ق جلسة ١١ / ٥ / ١٩٧٢) .

١٥٦ - الحصول على تسهيلات ائتمانية من البنوك والامتناع عن سدادها عمل من شأنه الاضرار بالمصالح الاقتصادية للمجتمع يجوز معه فرض الحراسة .

(الدعوى رقم ٢٨ لسنة ١٢ ق حراسات جلسة ٩ / ٤ / ١٩٨٣) .

١٥٧ - لا يغنى الطاعن ما آثرو في دفاعه من أنه لم يحكم عليه بعقوبة جنائية لان القضايا المشار إليها انتهت بالحفظ اداريا مع مصادرة النقد الاجنبي المضبوط الامر الذي يفيد تصالح الطاعن مع ادارة النقد طبقا للقانون .

(طعن رقم ٢٨ لسنة ٢ ق عليا جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٨٣) .

١٥٨ - لم يقصد المشرع بالحراسة أن تكون وسيلة انتقام . فاذا ما أزال الطاعن كل أثر للأفعال التي ارتكبها فان الضرر يكون انتفى الامر الذي يبرر طلب فرض الحراسة من مبررات قيامه .

(الطعن ١٠ لسنة ٤ عليا جلسة ٩ / ٩ / ١٩٨٤) .

١٥٩ - تضخم الاموال نتيجة الاتجار في الممنوعات - النقد الاجنبي - ينهض مبررا لفرض الحراسة .

(الطعن ٢٨ لسنة ٢ عليا جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٨٣) .

١٦٠ - تضخم الاموال عن طريق الاتراء غير المشروع لاستغلال الطاعنين لصفة القرى - ... يستوجب فرض الحراسة .

(الطعن ٧ لسنة ٣ ق عليا جلسة ١ / ٨ / ١٩٨٣) .

١٦١ - تضخم الاموال نتيجة الاتجار في المواد المخدرة - ينهض مبررا لفرض الحراسة ولو لم تصدر أحكام جنائية بالادانة في الاتجار فيها .

(الطعن ١٦ لسنة ٣ ق عليا جلسة ١٤ / ١ / ١٩٨٤) .

١٦٢ - أما حظر الطعن على أحكام المحكمة - محكمة الحراسة - فلا وجه للتحدى بتعلّو مع المادة ١٤ من الاتفاقية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية للانسان سبب ذلك أن هذه الاتفاقية مجرد توصية لم يصدر بها تشريع ملزم في مصر . وقد أجاز القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ لمن صدر عليه التحفظ في مكان أمين أن يتظلم منه أمام ذات المحكمة .

١٦٣ - لا تخضع النفقة المقررة للمدعى عليه للحراسة .

(التظلم عن الحكم رقم ١ لسنة ١٩٧٣ / ٩ / ٢٩) .

١٦٤ - التظلم المنصوص عليه في المادة ٢٢ من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ لا يعتبر طعنا في الحكم . وإنما يشكل موضوعا لطلب جديد يصدر فيه حكم مستقل .

(طلب المصادرة المقدم في الدعوى رقم ١١ لسنة ٢ في حراسات جلسة ١٩٧٥ / ١١ / ٢٧) .

١٦٥ - يجوز التظلم من أوامر التحفظ على الاشخاص طبقا لنص المادة الثامنة من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ حتى بعد صدور القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ .

(الدعوى رقم ٢٢ لسنة ١٢ في جلسة ١٩٨٣ / ١٠ / ١) .

١٦٦ - التظلم من مقدار النفقة المحكوم بها في غير محله اذا كانت الظروف المعيشية للمحكوم عليه وعائلته لم تتغير .

(الدعوى رقم ٢٣ لسنة ١٢ في جلسة ١٩٨٣ / ١١ / ١٢) .

١٦٧ - لا سند للتظلم المقدم من المفروض عليه أمام محكمة القيم لثبوت اتهامه في القضية رقم ... حصر أمن دولة عليا . ولا اتهامه في القضية ... حصر أمن دولة عليا . لأن المذهب الشيوعي وفقا لما استقر عليه الفقه والقضاء يتخذ المادية المعادية للاديان قواما له . ويرى إلى اسقاط طبقة واعلاء أخرى تؤول إليها مقاليد الحكم في الدولة متوصلا إلى ذلك بالقوة والارهاب أو غيرها من الوسائل غير المشروعة . لأن نصوص الدستور يبين منها أنه من التظلم الاساسية للهيئة

الاجتماعية الايمان واحترام القيم الدينية وتقديسها .

(التظلم في الدعوى رقم ١٠ لسنة ١١ في جلسة ١٤ / ٦ / ١٩٨١) .

١٦٨ - قوام الوحدة الوطنية ما ورد بالميثاق والدستور من أن الدولة نظامها ديمقراطي اشتراكي يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة . وأن السيادة للشعب وحده وهو مصدر السلطات يمارسها ويحميها ويصون وحدته الوطنية . وما ورد بالمادة ٦٠ من الدستور من أن الحفاظ على الوحدة الوطنية وصيانة أسرار الدولة واجب على كل مواطن .

(الدعوى رقم ١ لسنة ١ في حراسات ١١ / ٥ / ١٩٧٢) .

١٦٩ - عموم عبارات النص لا يرتب دفعا بعدم الدستورية ... واذا كان الدفاع قد أشار إلى أن عبارات النص جاءت عامة (المادة الثانية من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١) حيث يتعذر على أي انسان معرفة الفعل الذي يندرج تحت أي بند من البنود التي وردت بالنص . فإن ذلك لا يرتب دفعا بعدم الدستورية وإنما يوجب على المحكمة المازمة بتطبيقه تحديد الأفعال التي وقعت . وهل تندرج تحت مدلول اللفظ الوارد بالنص أم لا . بحيث إذا تعلز ذلك من واقع عبارات النص وجب عليها تحديده في نطاق حقها في التفسير وصولاً إلى ما قصده الشارع وإرادته .

(الدعوى رقم ١ لسنة ١ في جلسة ١١ / ٥ / ١٩٧٢) .

١٧٠ - للمدعى العام الاشتراكي بمناسبة مباشرة التحقيق التحفظ على الأوراق والمستندات التي يرى أهميتها في الادعاء ولا يعد ذلك من قبيل التفتيش .

(الدعوى رقم ٥٤ لسنة ٣ في جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٨٣) .

١٧١ - لرئيس الجمهورية تفويض رئيس المحكمة في اختيار الأعضاء من بين الكشوف المعتمدة من وزير العدل - عملاً بأحكام القانون ٤٢ لسنة ١٩٦٧ .

(الدعوى رقم ١ لسنة ١ في جلسة ١١ / ٥ / ١٩٧٢) .

١٧٢ - تقاضى الطاعن لمبالغ خارج نطاق عقود الامبار وتأجيل الوحدة

السكنية لاكثر من مستأجر ينهض ميرزا لفرض الحراسة . ولا يشفع للطاعن
سقوط الجنى في المطالبة . ببعض المبالغ لمضى أكثر من ثلاث سنوات . . .
(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢ قى عليا جلسة ٢٦ / ٢ / ١٩٨٣) .

١٧٣ - سداد المدعى عليه لمقابل التحسين لا يكفى لرفع الضرر الذى لحق
بالمواطنين الذين باعهم أرضا لم تنتقل ملكيتها إليه . ولم يستصلح حتى الآن قرارا
بتقسيمها .

(الدعوى رقم ١٥ لسنة ١٤ قى حراسات جلسة ٢٣ / ٦ / ١٩٨٤) .
١٧٤ - بيع الاراضى القضاء قبل صدور قرار اعتماد تقسيمها يشكل اضرارا
بالمصالح الاقتصادية لقطاع عريض من المواطنين ينهض ميرزا لفرض الحراسة .
(الدعوى السابقة)
١٧٥ - العيوب فى الضرر الخاص بالتأجير هو بالوحدات الكاملة لا أجزاء منها
وأن تأجير قدر شائع من شقة يعد تحايلا على القانون .

(الدعوى رقم ١٢ لسنة ١٤ قى حراسات جلسة ٩ / ٦ / ١٩٨٤) .
١٧٦ - نسبة الثلثين من وحدات المبنى التى يملك المالك ترخيصها للتأجير
انما تتعلق بالتأجير لاغراض السكنى فقط .

(الدعوى رقم ١٦ لسنة ١٤ حراسات جلسة ١٥ / ٩ / ١٩٨٤) .
١٧٧ - استهدف الشارع بمحكم المادتين ١٨ ، ١٩ من القانون ٤٩ لسنة ٧٧
والمادة ١٣ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٦١ أن يكون القصد من البناء هو التأجير
والاستثناء هو التملك فى حدود النسبة المقررة قانونا .

(الدعوى رقم ٣ لسنة ١٤ جلسة ١٠ / ١١ / ١٩٨٤) .
١٧٨ - تأجير وحدات العقار مرة أخرى لغير الشاكين يعد امتناعا عن تنفيذ
عقود الايجار .

(طعن رقم ٢٠ لسنة ٢ قى عليا جلسة ٢ / ١ / ١٩٨٣) .
١٧٩ - حظرت المادة الثانية من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧٩ اقامة تنظيمات

سياسية تهدم الوحدة الوطنية القائمة على تحالف قوى الشعب العاملة . أو إقامة
تنظيمات جهادية خارج التنظيمات الجماهيرية التي تقوم شرعا في ظل القانون
ووضع جزاء لذلك في المادة الثالثة . ولا تعارض بين المادتين وأحكام الدستور .

(الدعوى رقم ١٠ لسنة ٣ ق تحفظ جلسة ١١ / ٨ / ١٩٧٣) .

١٨٠ - جريمة الاتجار في المواد المخدرة أو تهريبها أو تعاطيها أو حيازتها بدون
قصد الاتجار أو التعاطي يختلف مفهومها في قانون العقوبات والقوانين الجنائية
المكملة عنه في مفهومها في القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ .
(الدعوى رقم ١٦ لسنة ١٢ ق جلسة ٦ / ٦ / ١٩٨٢) .

١٨١ - من المقرر في أحكام القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ أنه لا يلزم ارتكاب
الشخص جريمة بل يكفي اتيان أفعال من شأنها الاضرار بالوطن والانسان ليكون
ذلك مبررا لفرض الحراسة .

(الدعوى رقم ١٢ لسنة ١٤ ق جلسة ٩ / ٦ / ١٩٨٤) .

١٨٢ - يجب أن تنطوي الأوراق على دلائل جلية أن الجمعية قد مارست
نشاطا هدد الوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعى أو سلامة الوطن مما يعتبر مخالفة
جسيمة تستوجب حلها .

(الطعن رقم ١٥ لسنة ٢ ق عليا جلسة ١٢ / ٥ / ١٩٨٤) .

١٨٣ - المحاسبة لا تتم بين ذوى الشأن وبين الجهة القائمة على الحراسة الا
عند الاقتراح عن الاموال . سند ذلك . نص المادة ١٩ من القانون ٣٤ لسنة
١٩٧١ وهو نص خاص بقيد النص العلم الوارد في المادة ٧٣٧ من القانون المدنى
والذى يلزم الحارس بأن يقدم للذوى الشأن حسابا مؤبدا بالمستندات كل سنة على
الأكثر .

(الدعوى رقم ١ لسنة ١ ق جلسة ١١ / ٥ / ١٩٧٢) .

١٨٤ - لوكيل ادارة الاموال بصفته حارسا السلطة في ادارة هذه الاموال
ويدخل فيها أعمال الحفظ والاستغلال .

(الدعوى السابقة) .

١٨٥ - إذا تم الفصل في الدعوى الجنائية بحكم نهائي غير قابل للطعن . فإن محكمة الحراسة تلتزم بما قضى به جنائيا شرط ذلك أن تكون عناصر الدعوى الجنائية هي ذات العناصر التي قامت عليها دعوى طلب فرض الحراسة . لأن المحكمة لا تملك مع قيام هذا الحكم وفي النطاق المتقدم معاودة البحث في الشك الجنائي وثبوته من عدمه لأن ذلك يتعارض مع قاعدة علم جواز نظر الدعوى بعد سبق الفصل فيها من المحكمة .

(الدعوى رقم ١ لسنة ١ ق حراسات جلسة ١١ / ٥ / ١٩٧٢) .

١٨٦ - لا يوجد ارتباط بين فرض الحراسة والتجريم وقرار النيابة العامة بحفظ الأوراق إنما ينصرف إلى الدعوى الجنائية وليس لهذا القرار من حجية في دعوى الحراسة .

(الطعن ٧ لسنة ٣ ق عليا جلسة ١ / ٨ / ١٩٨٣) .

١٨٧ - لا أثر لقضاء محكمة الجنابات باستبعاد قصد الاتجار في المواد المخدرة بالنسبة لدعوى الحراسة .

قضاء الجنابات يقتصر على الواقعة من الناحية الجنائية فحجب ولا يجوز حجية الأمر المقضى في دعوى الحراسة .

(الطعن ١٩ لسنة ٤ ق عليا جلسة ٢٢ / ١٢ / ١٩٨٤) .

١٨٨ - طلب فرض الحراسة كما يكون في حالة اتيان أفعال من شأنها الأضرار بأن البلاد أو افساد الحياة السياسية فيها أو تهديد الوحدة الوطنية للخطر - يكون أيضا في حالة ارتكاب جريمة .

اجراءات فرض الحراسة لا تحول دون السير في اجراءات الدعوى الجنائية . والحكم بفرض الحراسة لا يتعرض تفصيلا لوقائع الجريمة التي تكونها الأفعال المبررة للحراسة . ولا يقضى في هذه الوقائع مكثفيا بالافتناع باللائل الجدية التي تمحيط بالموضوع .

لا تلازم بين سلوك القائم على شئون الدعوى الجنائية وبين سلوك القائم على

شئون دعوى الحراسة . وقد ترفع دعوى الحراسة قبل رفع الدعوى الجنائية .
فيصدر الحكم في الأولى قبل الحكم الذى يصدر في الثانية - وليس للمتهم أمام
المحكمة الجنائية أن يحتج بسبق الفصل في الدعوى بالحكم الصادر من محكمة
الحراسة . والعكس صحيح أيضا .

ليس ثمة ما يمنع في القانون من أن توقع أكثر من عقوبة على الفعل الواحد وفي
نطاق الاختصاص المحدد لكل من المحكمة الجنائية ومحكمة الحراسة .

(الدعوى رقم ١ لسنة ١ ق جلسة ١١ / ٥ / ١٩٧٢) .

١٨٩ - قرار النيابة العامة بالأوجه لاقامة الدعوى الجنائية في واقعة استغلال
النفوذ مردود بأن القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ لا يربط بين فرض الحراسة والتجريم .
وجعل القلم على الدعوى العمومية غير القائم على دعوى الحراسة ولا تلازم بين
سلوك كل منهما . إذ قد تصلح لرفع الدعوى وقد لا تصلح الا لرفع دعوى
الحراسة بسبب تخلف الدليل دون الدلائل . أو بسبب عدم قيام الجريمة بأركانها
القانونية .

(الطعن رقم ٧ لسنة ٣ عليا جلسة ١ / ٨ / ١٩٨٣) .

١٩٠ - تختلف عن الدعوى المدنية . إذ يقدمها المدعى العام وهو ليس
بمخصم ينازع المحكوم عليه في المال المطلوب وضعه تحت الحراسة . إنما يرفعها
التزاما بحكم القانون لاسباب تحصل بسلامة الشعب وأمنه . حكمها في ذلك
حكم الدعوى الجنائية . وفرض الحراسة فيها هو جزاء لصالح المجتمع .

(الدعوى رقم ١ لسنة ١ جلسة ١١ / ٥ / ١٩٧٢) .

١٩١ - شرع لمهارة الأثراء الذى يعتمد على النهب والاعتصاب والغدر
والأثراء الذى يهز قيم المجتمع أما كان مصدره .

(الدعوى رقم ١١ لسنة ٣ ق حراسة جلسة ٢٩ / ٦ / ١٩٧٤) .

١٩٢ - الحراسة التى تفرض بموجب القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ وحسبها بين من
نصوص هذا القانون ومذكرته الإيضاحية قد أجيبت وشرعت بقصد شل حركة

رأس المال الذي يتحرك به صاحبه للاضرار بمصالح الوطن العليا - ودره نخطوه على المجتمع - وفقادی ومعالجة تضخم أموال الشخص عن طريق الأثراء الحرام .

(الدعوى رقم ١٠ لسنة ١٠ ق حراسات جلسة ٢ / ١١ / ١٩٨٠) .

١٩٣ - الحراسة شرعت لمواجهة تضخم المال الذي يلتفت انظار الناس . مما يتعين معه أن تنصب على مال له قدره ووزنه . بحيث يمكن أن يشكل سلاحا في يد صاحبه يستأهل التدخل لدوره نخطوه .

(الدعوى رقم ٣ لسنة ١ ق حراسات ٢١ / ٩ / ١٩٨٠) .

١٩٤ - الحراسة لم يقصد بها الانتقام . فإذا أزال الطاعن كل أثر للانفعال التي ارتكبها يكون الضرر قد انتفى ولا ميرر للحراسة .

(الطعن رقم ١٠ لسنة ٤ ق عليا جلسة ٩ / ٦ / ١٩٨٤) .

١٩٥ - دعوى طلب فرض الحراسة من نوع خاص لها طبيعتها الخاصة . ولا يحكم اجراءاتها قانون واحد . وإنما تحكمها في ذلك قوانين الاجراءات الجنائية والمرافعات المدنية والتجارية والاثبات كل في نطاقه . وطالما كان هذا لا يتصل بشخص من طلب فرض الحراسة على ماله بقدر ما هو متصل بالمال . فإن المحكمة في شأن الاجراءات تتبع أمامها تجري على اعتبار من طلب فرض الحراسة على ماله مدعى عليه وليس متهما .

(الدعوى رقم ١ لسنة ١ ق جلسة ١١ / ٥ / ١٩٧٢) .

١٩٦ - الحراسة تدبير موقوت بطبيعته يقصد به التحقق والوقاية .

(الدعوى رقم ٣ لسنة ١١ ق جلسة ٣ / ١٢ / ١٩٨٣) .

١٩٧ - فرض الحراسة في الدعوى هو جزءا جنائيا لصالح المجتمع .

(الدعوى رقم ١ لسنة ١ ق جلسة ١١ / ٥ / ١٩٧٢) .

١٩٨ - فرض الحراسة يستلزم طبقا للمادة الثانية من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ فضلا عن قيام الدلائل الجدية على ممارسة الشخص المطلوب فرض الحراسة

عليه لنشاطه المؤتم توافر عنصرين هما الخطر والمال .

(الدعوى ١٣ لسنة ٨ ق حراسات جلسة ١٠ / ١١ / ١٩٨٠) .

١٩٩ - عنصر الخطر باعتباره أحد العنصرين اللذين لفرض الحراسة . هو وصف لحاله الشخص يستخلص من مجموع ما يتصل به وسلوكه والافعال التي أتاها وأثر هذه الافعال على المجتمع .

(الدعوى رقم ٥٤ لسنة ١٣ ق جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٨٣) .

٢٠٠ - المال الذى تنصب عليه الحراسة يجب أن يكون ذا قدر ووزن بحيث يمكن أن يشكل سلاحا فى يد صاحبه يستأهل التدخل لدفع خطره عن المجتمع .

(الدعوى رقم ٣ لسنة ١ ق حراسات جلسة ٢١ / ٩ / ١٩٨٠) .

٢٠١ - تشمل الحراسة الاموال التى فى ملك الخاضع فعلا فى تاريخ فرضها وتمتد إلى الاموال التى آلت للخاضع قبل اتخاذ اجراءات التحفظ على ماله ولو لم يشملها الحكم السابق بفرض الحراسة .

ولا يصح أن تمتد إلى الاموال التى آلت إلى الآخرين طالما لم تثبت أنها قد آلت فعلا للخاضع أو كانت تحت سيطرته فى تاريخ فرض الحراسة عليها .

(الدعوى رقم ٢١ لسنة ١١ ق جلسة ١١ / ٢ / ١٩٨٢) .

٢٠٢ - لا أهمية لمكان وجود أموال المدعى عليه طالما أن تضخمها كان نتيجة النشاط غير المشروع .

(الدعوى رقم ١ لسنة ١ ق جلسة ١١ / ٥ / ١٩٧٢) .

٢٠٣ - يجوز للمحكمة أن تفرض الحراسة على جميع أموال الخاضع للحراسة سواء زردت فى المركز المالى المقدم من المدعى العام الاشتراكى أو لم يرد .

(طعن ٢١ لسنة ١ عليا جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٨٣ ، طعن ٢٧ لسنة ١ عليا جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٨٣) .

٢٠٤ - اذا كان المال المطلوب فرض الحراسة عليه باسم غير الخاضع للحراسة

فيلزم أن تقوم دلائل جديده على أن الخاضع للحراسة هو مصلوه والا فلا يجوز فرض الحراسة عليه .

(طعن رقم ٨ لسنة ٣ عليا جلسة ١ / ٨ / ١٩٨٣) .

٢٠٥ - تضخم الاموال نتيجة النشاط غير المشروع انما هو وصف يلحق بالمال ولا ينفصل عنه . فإذا وجد هذا التضخم ولو قبل صدور حكم الحراسة وكان مرده النشاط غير المشروع فإن حكم فرض الحراسة يمتد إليه .

(الطعن رقم ١٦ لسنة ٣ عليا جلسة ١٤ / ١ / ١٩٨٤) .

٢٠٦ - الحراسة في مفهوم القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ مغايرة لتلك التي نظمها القانون المدني فمدلول الحراسة في القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ هو تدبير تحفظي أو وقائي يفرض لمصلحة المجتمع كله .

(الدعوى رقم ٢٦ لسنة ١٢ ق حراسات جلسة ٦ / ٦ / ١٩٨٢) .

٢٠٧ - الحراسة تدبير وقائي يفرض لمصلحة المجتمع كله بقصد تثبيت دعائم استقامة المسعى بين المواطنين وشل حركة رأس المال عندما يتحرك به صاحبه للاضرار بالمصالح العامة للمجتمع -

(دعوى رقم ٧ لسنة ٨ ق حراسات جلسة ٢٦ / ١٠ / ١٩٨٠) .

٢٠٨ - سداد الطاعن لكل ما استحق عليه من رسوم جرمية وضرائب يدل على أنه انجه إلى اصلاح ذات نفسه ويكون عنصر الخطر غير متوافر ويكون الحكم المطعون فيه قد فقد إحدى دعائمه التي قلم عليها .

(الطعن رقم ١٣ لسنة ٤ عليا جلسة ٢٧ / ١٠ / ١٩٨٤) .

٢٠٩ - لم يقصد المشرع بالحراسة أن تكون وسيلة انتقام أو أسلوب تحكم . وإنما اهتني سلوكا يرتفع إلى مستوى القيم . فإذا أزيل الطاعن كل أثر للانفعال التي ارتكبها فإن الضرر يكون قد انتفى . الامر الذي يجرد طلب فرض الحراسة من مبررات قيامه .

- (الطعن رقم ١٠ لسنة ٤ عليا جلسة ٩ / ٦ / ١٩٨٤) .
- ٢١٠ - إذا كان المال المطلوب فرض الحراسة عليه باسم غير الخاضع للحراسة فيلزم أن تقوم دلائل جديدة على أن الخاضع للحراسة هو مصدر هذا المال والا فلا يجوز فرض الحراسة عليه .
- (طعن رقم ٨ لسنة ٣ عليا جلسة ١ / ٨ / ١٩٨٣ ، ١٦ لسنة ٣ عليا جلسة ١٤ / ١ / ١٩٨٤) .
- ٢١١ - استقر قضاء محكمة القيم على أن الحراسة لا تشمل منقولات ومفروشات محل إقامة المدعى عليه وعائلته .
- (الدعوى رقم ١٥ لسنة ١٤ ق جلسة ١٨ / ٨ / ١٩٨٤) .
- ٢١٢ - لا يخضع المعاش المقرر كنفقة للمدعى عليه للحراسة .
- (التظلم في القضية رقم ١ لسنة ١ ق جلسة ٢٩ / ٩ / ١٩٧٣) .
- ٢١٣ - الأثاث ومفروشات محل الإقامة لا تشملها الحراسة باعتبار أن مثل المنقولات مخصصة للاستعمال الأسري .
- (الدعوى رقم ٢٨ لسنة ١٤ ق حراسات جلسة ١٠ / ١١ / ١٩٨٤) .
- ٢١٤ - منقولات الزوجية في الأصل مملوكة للزوجة مما يتعين استبعادها من نطاق الحراسة ما لم يثبت عكس هذه القرينة بأنها مملوكة للمدعى عليه أو أنه مصدرها .
- (الدعوى رقم ٢٦ لسنة ١٢ ق جلسة ٦ / ٦ / ١٩٨٢) .
- ٢١٥ - الحل والمنقولات تعتبر ملكا للزوجة بحسب الأصل وأنها دخلت بها مسكن الزوجية . ما دام لم يقدم دليل يدحض هذه القرينة .
- (الدعوى رقم ١١ لسنة ٣ حراسات جلسة ٢٩ / ٦ / ١٩٧٤) .
- ٢١٦ - الأثاث والمنقولات بحسب الأصل مملوكة للزوجة ولا تشملها الحراسة شرط أن تكون متفقة كما وكيفا مع مستوى الزوجين وقت الزواج والا يقوم في

الأوراق دليل يدحض تلك القرينة .

(الدعوى رقم ١ لسنة ١ لسنة حراسات جلسة ١١ / ١ / ١٩٧٢) .
٢١٧ - الحراسة لا تشمل الا الاموال التى فى ملك الخاضع فعلا أو تحت سيطرته وقت فرض الحراسة .

(الدعوى رقم ١٢ لسنة ١٣ حراسات جلسة ٢٣ / ٣ / ١٩٨٤) .
٢١٨ - الحراسة بموجب القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ لم تفرض وتشرع من أجل الترخيص فى فرضها وتوسيع نطاقها بحيث تشمل مال أى شخص قل أو كثر .
وانما استهدفت المال الذى يصح شل حركته عند ما يتحرك به صاحبه للاضرار بالمصالح العليا للوطن أما حيث لا يكون للمال هذا الخطر فان مقومات فرض الحراسة تكون منتفية .

(الدعوى ٨ لسنة ٨ حراسات جلسة ٢ / ١١ / ١٩٨٠) .
٢١٩ - يتعين لكى يكون الحكم بفرض الحراسة منتجا لاثاره التى قصدها المشرع أن ينصب على مال له قدره ووزنه بحيث يمكن أن يكون سلاحا فى يد صاحبه يمكنه من الانحراف عن قيم المجتمع الاشتراكى وتوجيهه بما يخالف أحكام الدستور والقانون .

(الدعوى رقم ٤ لسنة ٥ حراسات جلسة ٣٠ / ١١ / ١٩٨٠) .
(الدعوى رقم ١٠ لسنة ٤ ق حراسات جلسة ٢١ / ٩ / ١٩٨٠)
٢٢٠ - استقامة المدعى عليه فى سلوكه بعد حكم الحراسة وسناده كافة المبالغ التى تقاضاها كخلو رجل تستظهر منها زوال خطورته مما يتعين معه رفع الحراسة (طلب رفع الحراسة فى الدعوى ٣ لسنة ١١ جلسة ٣ / ١٢ / ١٩٨٣) .
٢٢١ - الحكم بفرض الحراسة لا يتعرض تفصيلا لوقائع الجريمة التى تكونها الأفعال المبررة للحراسة . ولا يقضى فى هذه الوقائع مكثفا بالافتتاح بالدلائل الجدية التى تحيط بالموضوع .

(الدعوى رقم ١ لسنة ١ جلسة ١١ / ٥ / ١٩٧٢) .

٢٢٢ - العبرة في قضاء الحكم هي بمنطوقه وبالأسباب المرتبطة به في حدود قضائه الذي يستفاد من المنطوق صراحة أو ضمنا . ولا يمتد إلى الأسباب التي تتعرض لامر لم يفصل فيه الحكم أصلا .

وللحكم القطعي حجية الشيء المحكوم فيه فور صدوره ولو كان قابلا للطعن . وهذه الحجية تمنع الخصم من رفع دعوى جديدة تناقض ما قضى به الحكم . ولا يجوز معها للمحكمة أن تعيد النظر فيما قضى به الا اذا كانت هي المحكمة التي يحصل التظلم إليها منه باحدى طرق الطعن القانونية . غير أن هذه الحجية مؤقتة تقف بمجرد رفع الاستئناف عن هذا الحكم وتظل موقوفة إلى أن يقضى في الاستئناف فإذا تأيدت عادت إليه حجيته . أما اذا ألغى زالت عنه هذه الحجية .

(الطعن رقم ٣ لسنة ٣ عليا جلسة ١٢ / ٣ / ١٩٨٣) .

٢٢٣ - لما كان الحكم المستأنف قد حصل الوقائع على نحو سليم يتواءم وما تنطق به الأوراق وما تم فيها من تحقيقات وما طرح فيها من مستندات . وأقام قضاءه على أسباب سليمة سائفة تؤدي وفق أصول الاستدلال الصحيح إلى ما رتب عليها من نتيجة بغير تعسف أو خروج على حكم القانون يكون الطعن في غير محله .

(الطعن رقم ١ لسنة ٤ عليا جلسة ١٠ / ٣ / ١٩٨٤) .

٢٢٤ - الفصل في دعوى الحراسة لا يرتبط بوجوب الفصل في الدعوى الجنائية .

(الطعن ٨ لسنة ٤ عليا جلسة ٩ / ٦ / ١٩٨٤) .

٢٢٥ - حضور المدعى عليه بالجلسة المحددة رغم تكليفه بذلك يميز الحكم في غيبة عملا بالمادة ٣٧ / ١ من القانون ٩٥ لسنة ١٩٨٠ .

(الدعوى رقم ٢٨ لسنة ١٤ حراسات جلسة ١٠ / ١١ / ١٩٨٤) .

٢٢٦ - أجازت المادة ٣٧ من القانون ٩٥ لسنة ١٩٨٠ للمدعى عليه تفويض

محام للدفاع عنه في غيبته - لا محل للقول بضرورة حضور المدعى عليه جلسات المحاكمة بنفسه .

(الطعن ٣٤ لسنة ١ عليا جلسة ١٠ / ٤ / ١٩٨٢) .

٢٢٧ - تقارير الخبراء لا تعد كوزنها أدلة في الدعوى تخضع لتقدير المحكمة .

(الطعن رقم ٢١ لسنة ١ ق عليا جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٨٣) .

٢٢٨ - لا محل لطلب الطاعن ندب خير لفحص الدعوى اذا كان الثابت من دفاعه أنه تقاضى مبالغ خارج نطاق عقود الأيجار .

(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢ عليا جلسة ٢٦ / ٢ / ١٩٨٣) .

٢٢٩ - طلب ندب خير حساني لفحص عناصر الذمة المالية دون بيان أوجه الطعن علي عناصر تلك الذمة الواردة بالمركز المالي يدل على عدم جدية هذا الطلب .

(الطعن ٨ لسنة ٣ عليا جلسة ١ / ٨ / ١٩٨٣) .

٢٣٠ - لا محل لإجابة طلب الطاعن ندب خير لفحص عناصر ذمته المالية اذا تبين أن عناصر هذه الذمة هي رصيد نقدي في البنك وعقار قدرت قيمته بواسطة خير هندسي .

(الطعن ٢٠ لسنة ٢ عليا جلسة ١٤ / ١ / ١٩٨٤) .

٢٣١ - خبراء مصلحة دفع المصروفات والموازن هم المختصون وحدهم بتأمين الاجحار الكريمة وفقا للقانون ٦٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن الرقابة على المعادن النفيسة .

(الدعوى رقم ١١ لسنة ١٤ جلسة ١٤ / ١٠ / ١٩٨٤) .

٢٣٢ - محكمة الحراسة هيئة قضائية ما تصدر أحكاما قضائية ولا يغير من ذلك نهائية أحكامها اذ يجوز التظلم منها .

(طلب المصادرة رقم ١١ لسنة ٣ حراسات جلسة ٢٧ / ١١ / ١٩٧٥) .

٢٣٣ - القول بعدم دستورية القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ ، ٩٥ لسنة ١٩٨٠

لاخذ كل منهما بالدلائل للقضاء بالدانة . هو قول غير جدى . لان الحراسة تدبير مؤقت . يكفى لفرضها قيام الدلائل الجدية على ارتكاب الافعال المؤثرة بموجب القانونين سالفى الذكر .

(الدعوى رقم ٥٤ لسنة ١٣ ق حراسات جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٨٣) .
٢٣٤ - المصادرة فى القانون خاصة وبحكم من المحكمة وهى هيئة قضائية .
ويكون الدفع بعدم الدستورية غير جدى .

(طلب المصادرة رقم ١١ لسنة ٣ جلسة ٢٧ / ١١ / ١٩٧٥) .
٢٣٥ - عموم عبارات النص (مادة ٢ من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١) لا
يترتب دفعا بالدستورية . بل يوجب على المحكمة تحديدها فى نطاق حقها فى
التفسير .

(الدعوى رقم ١ لسنة ١ ق حراسات جلسة ١١ / ٥ / ١٩٧٢) .
٢٣٦ - طلب وقف الدعوى لعدم دستورية اجراءات المحاكمة غير صحيح
قانونا . ذلك لان الدفع بعدم الدستورية لا يوجه الا على التشريعات الاصلية
الصادرة من الهيئة التشريعية أو التشريعات الفرعية الصادرة عن السلطة
التنفيذية . ولا يعد الدفع بعدم دستورية اجراءات المحاكمة منها .

(الدعوى رقم ١١ لسنة ٣ جلسة ٢٩ / ٦ / ١٩٧٤) .
٢٣٧ - طلب وقف دعوى الحراسة حتى يفصل فى الدعوى الجنائية ليس له
أساس من القانون .

غدم وجود تلازم بين دعوى الحراسة والدعوى الجنائية فلكل نطاقه الذى
يتحرك فيه .

(الدعوى رقم ٨ لسنة ٣ ق جلسة ٢ / ١١ / ١٩٨٠) .
٢٣٨ - الدعوى الجنائية تختلف عن دعوى الحراسة فى ماهيتها وشروط الادانة
فهي ومبرراتها .

(الطعن رقم ٤ لسنة ٣ ق عليا جلسة ٢٦ / ٣ / ١٩٨٣) .

٢٣٩ - الفصل في دعوى الحراسة لا يرتبط بوجوب الفصل في الدعوى الجنائية .

(الطعن رقم ٨ لسنة ٤ عليا جلسة ٩ / ٦ / ١٩٨٤) .

٢٤٠ - بعدم قبول دعوى الحراسة تأسيسا على أن المدعى عليه قد أشهر الملاءة هو دفع على غير أساس من القانون لأن دعوى الحراسة أمر يختلف عن أشهر الافلاس .

(الدعوى رقم ٥٤ لسنة ١٣ حراسات جلسة ١٠ / ٣ / ١٩٨٤) .

٢٤١ - الدفع بعدم قبول طلب المصادرة شكلا لتقديم قبل الميعاد المنصوص عليه في المادة ٢٢ من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧٠ في غير محله لأن الشارع فرض حدا أقصى لميعاد تقديم هذا الطلب وهو خمس سنوات من تاريخ الحكم بفرض الحراسة دون أن يقرر في هذا الصدد حدا أدنى للمدة لا يتعين تقديم طلب المصادرة فيها .

(الدعوى رقم ٧ لسنة ٩ جلسة ١ / ٣ / ١٩٨١) .

٢٤٢ - إدارة الجهاز تتولى مال المحكوم عليه بمقوبة جنابة لا القيم لأن القانون ٣٣٤ لسنة ١٩٧١ هو الواجب التطبيق لا المادة ٢٥ عقوبات . حضور المحكوم عليه بشخصه أمام محكمة القيم يعد ممثلا في الدعوى . القيم يخص بالاموال التي تؤول إلى الخاضع بعد الحراسة .

(الدعوى رقم ١ لسنة ١ ق حراسات جلسة ١١ / ٥ / ١٩٧٢) .

٢٤٣ - المدعى العام ليس بمخصص يتنازع المحكوم عليه في المال المطلوب فرض الحراسة عليها . وفرض الحراسة فيها هو جزء جنائي لصالح المجتمع . يؤكد ذلك أن الدعوى تقدم إلى المحكمة من المدعى العام الذي يمثل المجتمع في هذا النطاق .

(الدعوى رقم ١ لسنة ١ ق حراسة جلسة ١١ / ٥ / ١٩٧٢) .

٢٤٤ - دعوى الحراسة يمثل المدعى العام الادعاء فيها باسم المجتمع لصالح الشعب . ومتى أصبحت في حوزة المحكمة تعلق حق الشعب بها .

ولا يكون للمدعى العام أن يتنازل عنها .

(الدعوى السابقة)

٢٤٥ - حدد الدستور في الباب الخامس الخاص بنظام الحكم سلطات الدولة بثلاث . السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية . وإذا كان الدستور قد قسم الباب الخامس إلى ثمانية فصول وتحدث في الفصل الأول عن رئيس الدولة وفي الفصل الثاني عن السلطة التشريعية وفي الفصل الثالث عن السلطة التنفيذية وفي الفصل الرابع عن السلطة القضائية ، ثم تحدث في الفصل الخامس عن المحكمة الدستورية العليا وفي الفصل السادس عن المدعى العام الاشتراكي . وفي الفصل السابع عن القوات المسلحة ومجلس الدفاع الوطني وفي الفصل الثامن عن الشرط . فان هنا لا يعنى أن المدعى العام سلطة وأن كلا من باقى الهيئات سالفة الذكر سلطة .

(الدعوى رقم ١١ لسنة ٣ ق جلسة ٢٩ / ٦ / ١٩٧٤) .

٢٤٦ - لما كانت المادة ١٧٩ من الدستور الدائم تنص على أن (يكون المدعى العام الاشتراكي مسؤولا عن اتخاذ الاجراءات التى تكفل تأمين حقوق الشعب وسلامة المجتمع ونظامه السياسى والحفاظ على المكاسب الاشتراكية والتزام السلوك الاشتراكي ويحدد القانون اختصاصاته الاخرى ويكون خاضعا لرقابة مجلس الشعب وذلك على الوجه المبين فى القانون) وكان لا يستفاد من هذه المادة أنها نسخت النصوص الخاصة بمباشرة المدعى العام الاشتراكي اختصاصاته الواردة بالقانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ اذ تمتحدث هذه المادة عن واجبات المدعى العام في مجتمعنا الاشتراكي وتركت للقانون تنظيم مهامه واختصاصاته الاخرى . وهو بما أشارت إليه المذكورة الايضاحية للقانون المذكور .: ولما كانت المادة الخامسة من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ الذى أبقي عليه الدستور تنص على أن يعزى الادعاء في قضايا فرض الحراسة مدع عام بدرجة وزير ونصت المادة السادسة على أن يعزى المدعى العام اجراءات التحقيق السابقة على تقديم الدعوى إلى المحكمة المختصة بفرض الحراسة . وتكون له في سبيل ذلك الاختصاصات المقررة لسلطات

التحقيق في قانون الإجراءات الجنائية . وله أن يستعين في ذلك بعدد من المحامين
العامين ورؤساء النيابة يندبون وفقا لقانون السلطة القضائية .

(التظلم من الحكم الصادر في الدعوى رقم ١١ لسنة ٣ ق حراسات جلسة
٢٧ / ١١ / ١٩٧٥) .

٢٤٧- تولى المدعى العام التحقيق بنفسه أو بمن يعاونه من المحامين أو رؤساء
النيابة غير لائمه . ويجوز له تقديم الدعوى إلى المحكمة بناء على التحقيقات التى
تتولاها النيابة العامة أو أية جهة قضائية أخرى وعلى الاستدلالات التى يقوم بها
مأمورو الضبط القضائى أو أية جهة أخرى واعتمادا على البيانات والمعلومات التى
ترد إليه وعلى الوثائق والملفات التى يحصل عليها .

(الدعوى رقم ١ لسنة ١ ق جلسة ١١ / ٥ / ١٩٧٢) .

٢٤٨- أحيل من طلب فرض الحراسة على ماله مدعى عليه وليس متبهما .

(الدعوى رقم ١ لسنة ١ ق جلسة ١١ / ٥ / ١٩٧٢) .

٢٤٩- يجوز للمحكمة أن تفرض الحراسة على جمع أموال الخاضع سواء
وردت في المركز المالى المقدم من المدعى عليه أو لم يرد .

(الدعوى رقم ٢١ لسنة ١ ق عليا جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٨٣) .

٢٥٠- مع الفرض الجدل بصحة ما قرره الطاعنون عن تقديرات لقيمة
عناصر مراكز المالية فانه يثبتانه يمثل تضخمهما في ثرواتهم .

(الطعن رقم ٧ لسنة ٣ ق جلسة ١ / ٨ / ١٩٨٣) .

٢٥١- لا محل لتدب غير لتقدير عناصر المركز المالى طالما أنه عبارة عن
رصيد نقلى في البنك وعقار مقرر بمعرفة خير هندسى .

(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٢ عليا جلسة ١٤ / ١ / ١٩٨٤) .

٢٥٢- رعت الفقرتان الثالثة والرابعة من القانون ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية
القيم من العيب المساءلة السياسية حيثان كل من ينشر أو يذيع أخبار أو بيانات

أو اشاعات كاذبة أو مغرضة أو دعايات مثوية . اذا تم ذلك في الخارج بواسطة احدى النشر متى كان من شأن ذلك الاضرار بمصلحة قومية للبلاد . وكذلك كل من ارتكب فعلا من الافعال التي يجرمها القانون ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الوطنية والسلام الاجتماعي . وأنه يعد كذلك نشر أو كتابة أو اذاعة مقالات أو اشاعات كذبة أو مغرضة في داخل البلاد أو خارجها يكون من شأنها المساس بالمصالح القومية للدولة أو اشاعة روح الهزيمة أو التحريض على ما يمس السلام الاجتماعي والوحدة الوطنية .

(الدعوى رقم ١٢ لسنة ١١ ق حراسات جلسة ١٥ / ١٢ / ١٩٨٢) .

٢٥٣ - مجرد التحريات المنبئة الصلة بمصادرها والمتضمنة أن المتهمين ينخرطون في تنظيم وعدم وجود واقعة مادية ملموسة تشكل افسادا للحياة السياسية أو أخلال بالسلام الاجتماعي مناط التأثيم في هذه الدعوى فان كان ذلك لا يكفي لادانة المتهمين بالجرم السياسي مما يستوجب الحكم بهائهم .

(الدعوى السابقة) .

٢٥٤ - النقد المباح في المجال السياسي على ما استقر عليه القضاء هو ابداء للرأى في أمر أو عمل دون المساس بشخص صاحب الامر أو العمل مستهدفا للدفاع عن المصلحة العامة . وليس كذلك النقد بغية التشهير بصاحب الامر أو العمل أو الحط من كرامته . ومن ثم فلا مجال للمحاجة بحق النقد المباح في مجال الميدان السياسي فهو لا يصلح دفاعا عن واقعة كان الكذب واطلاق الشائعات والمغرضة والتحريض والتشهير والنشر ذو القصد السيئ هو قوام أفعالها المادية .

(الدعوى السابقة) .

٢٥٥ - التعاقد مع المواطنين على مشروعات وهمية وتخبر شيكات للعض منهم لا يقابلها رصيد قائم وقابل للسحب ينهض مبررا لفرض الحراسة عملا بالمادة الثانية من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧٧ .

(الدعوى رقم ٢٦ لسنة ١٣ حراسات جلسة ٤ / ١٢ / ١٩٨٣) .

٢٥٦ - الحكم بفرض الحراسة يكتفى بالافتناع بالدلائل الجديدة التي تحيط بالموضوع وعلى خلاف ذلك لم يحدد المشرع طريقا معيناً للاثبات في حالة الحكم بمصادرة الأموال التي فرضت عليها الحراسة - وهي عقوبة - ولم تكف في شأنها بالدلائل الجديدة نتيجة لذلك وجوب الرجوع في هذا الخصوص إلى القواعد العامة في الاثبات في مسائل العقوبات والتي تستوجب توافر الأدلة اليقينية للحكم .

(طلب المصادرة في الدعوى رقم ١١ لسنة ٣ في جلسة ٢٧ / ١١ / ١٩٧٥) .

٢٥٧ - المصادرة التي أشارت إليها المادة ٢٢ / ٦ من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ وهي مصادرة خاصة . ولا تكون إلا بحكم يصدر من المحكمة المنصوص عليها في المادة ١٠ وهي هيئة قضائية الدفع بعدم دستورية المادة ٢٢ / ٦ تعوزه الجديدة .
(الدعوى السابقة) -

٢٥٨ - المصادرة وعلى ما أصرحت عنه ذلك المذكورة الإيضاحية للقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ إنما شرعت لمواجهة الحالات التي تلفت أنظار الناس فيها بضخامة المال الخبيث والكسب الحرام ولدرء المخاطر الجسيمة التي تحمقه بالهيئة الاجتماعية وسلامة المواطن .
(الدعوى السابقة) .

٢٥٩ - بدل نص المادة ٢٢ من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ على أن المشرع قد فرض حدا أقصى ليعاد تقديم طلب المصادرة وهو خمس سنوات من تاريخ صدور الحكم بفرض الحراسة . دون أن يقرر في هذا الصدد حدا أدنى لمدة لا يتعين تقديم الطلب إلا بانقضائها . ومن ثم يحق للمدعي العام الاشتراكي أن يقدم بطلب المصادرة في أي وقت خلال مدة الخمس سنوات التالية لصدور الحكم بفرض الحراسة .

(الدعوى رقم ٧ لسنة ٩ حراسات جلسة ١ / ٣ / ١٩٨١) .

٢٦٠ - مفاد نص المادة الثالثة من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ جواز فرض

الحراسة بصفة أصلية في حالة تضخم أموال الشخص نشاطه الذاتي أو نشاطه
غيره . أو أن يكون الغير هو الزوج أو الأب وتكون الأموال التي تضخمت هي
أموال الزوجة أو الإلاد القصر أو البالغين نتيجة لذلك ليس لوفاة صاحب النشاط
المؤتم أثر على دعوى الحراسة وبالتالي على دعوى المصادرة . ويكون للمدعى العام
طلب مصادرة هذه الأموال التي فرضت عليها الحراسة طبقا للمادة ٢٢ / ١ من
القانون .

(طلب المصادرة المقدم في الدعوى رقم ١١ لسنة ٣ ق جلسة ٢٧ / ١١ /
١٩٧٥) .

٢٦١ - بالنسبة للبندين الثاني والثالث المتعلقين بالمصالح الاقتصادية للمجتمع
الاشتراكي . والمكاسب للفلاحين والعمال . فانها محددة تحديدا دقيقا بما نص عليه
في الميثاق والدستور وقوانين الدولة المعروفة باسم القوانين الاشتراكية . وقد أفصح
الدستور عن مدلولها والمقصود منها في الفصل الثاني من الباب الثاني بعنوان
(المقومات الاقتصادية) وما نص عليه في المادة ٥٩ من الدستور من أن حماية
المكاسب الاشتراكية ودعمها والحفاظ عليها واجب كل مواطن .

(الدعوى رقم ١ لسنة ١ ق حراسات جلسة ١١ / ٥ / ١٩٧٢) .

(الدعوى ١٠ لسنة ٨ ق جلسة ٢٦ / ١٠ / ١٩٨٠ والدعوى رقم ٤ لسنة ٦
ق جلسة ٢٠ / ١١ / ١٩٨٠) .

٢٦٢ - الملكية الخاصة تتمثل في رأس المال غير المستغل والقانون ينظم ادارة
وظيفتها في خدمة الاقتصاد القومي دون انحراف أو استغلال فخروج رأس المال
عن هذا الاطار وجنوحه إلى الاستغلال غير المشروع (تقاضى مبالغ من
مستأجرين وعدم البناء) يعتبر اضرارا بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي
وبمس المصالح الاقتصادية لقطاع عريض من قطاعات المجتمع .

(الطعن رقم ٣ لسنة ٢ عليا جلسة ٨ / ١ / ١٩٨٣) .

٢٦٣ - يترتب على صدور قرار المدعى العام الاشتراكي بمنع الشخص من

التصرف في أمواله . رفع يده عن أمواله وبطلان التصرفات التي تقع في خلال فترة المنع .

(الطعن رقم ٩ لسنة ٤ عليا جلسة ١٤ / ٧ / ١٩٨٤) .

٢٦٤ - بطلان التصرفات التي تتم بعد صدور الأمر بالمنع من التصرف وعقاب كل من يتصرف في الأموال وأن كان يصح أن يكون موضوعا لدعوتين المدنية والجنائية إلا أنه لا ينهض في ذاته مجردا مبررا لفرض الحراسة .

(الدعوى رقم ١٦ لسنة ١٤ جلسة ١٥ / ٩ / ١٩٨٤) .

٢٦٥ - حرية السفر حق لسائر المواطنين لا يميز المساس به إلا لتحقيق مصلحة عامة هي ضرورة تحقيق أو صيانة أمن المجتمع في حدود القوانين .

(الدعوى رقم ١٥ لسنة ١٤ في حراسات جلسة ٢٣ / ٦ / ١٩٨٤) .

(والدعوى رقم ١٩ لسنة ١٤ في حراسات ١٨ / ٨ / ١٩٨٤) .

٢٦٦ - جريمة الاتجار في المواد المخدرة أو تعاطيها أو حيازتها بدون قصد الاتجار أو التعاطي يختلف مفهومها في قانون العقوبات عن مفهومها في القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ .

(الطعن رقم ١٩ لسنة ٤ في جلسة ٢٣ / ١٢ / ١٩٨٤) .

٢٦٧ - المشرع لم يستلزم ضرورة صدور أحكام جنائية في جرائم الاتجار في المواد المخدرة على من تفرض الحراسة على أمواله لتضخمها نتيجة لذلك .

(الطعن رقم ١٦ لسنة ٣ عليا جلسة ١٤ / ١ / ١٩٨٤) .

٢٦٨ - توافر الدلائل الجديدة على نشاط المدعى عليه في الاتجار في المواد المخدرة ينهض مبررا لفرض الحراسة على أمواله .

(الطعن رقم ٣ لسنة ٤ عليا جلسة ٣ / ٣ / ١٩٨٤) .

٢٦٩ - قضاء الجنائيات برد المبلغ المضبوط على ذمة احدى القضايا لا يحول

دون فرض الحراسة على ذات المال . ذلك أن القضاء الأول إنما كان في مجال الدعوى الجنائية في الواقعة التي قضت بها للحيلولة دون القضاء بمصادرة ذلك المال كعقوبة جنائية ومنه الفقرة الأولى من المادة ٣٠ من قانون العقوبات بينما قضاء القيم إنما ينصرف إلى فرض الحراسة على هذا المال كتدبير تحفظي وقائي يفرض لصالح المجتمع .

(الطعن رقم ١٩ لسنة ٤ في عليا جلسة ٢٢ / ١٢ / ١٩٨٤) .

٢٧٠ - الدلائل الجدية على قيام الطاعن بالتجار في المواد المخدرة يوفرها في حقه الشهادة فضلا عن قرار وزير الداخلية بإبعاده خارج البلاد وسبق اتهامه في جنائية مواد مخدرة .

(الطعن رقم ٣ لسنة ٤ في عليا جلسة ١٠ / ٣ / ١٩٨٤) .

٢٧١ - سبق اتهام المدعى عليه في العديد من قضايا الاتجار في المواد المخدرة واعتقاله لهذا السبب وتوفر التحريات، بأن تضخم أمواله مرجعه نشاطه المؤثم في تجارة المواد المخدرة دلائل كافية لفرض الحراسة على أمواله .

(الدعوى رقم ٢١ لسنة ١٣ في حراسات جلسة ١٩ / ٩ / ١٩٨٣) .

٢٧٢ - منقولات الزوجية في الأصل مملوكة للزوجة مما يتعين استبعادها من نطاق الحراسة ما لم يثبت عكس هذه القرينة بأنها مملوكة للمدعى عليه أو أنه مصدرها .

(الدعوى رقم ١٦ لسنة ١٢ في جلسة ٦ / ٦ / ١٩٨٢) .

٢٧٣ - الحراسة تواجه الحالة الخطرة للشخص . وهي بطبيعتها مستمرة ما استمرت الخطورة . ويسرى عليها القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ وأن كانت الوقائع التي تشكلها قد بلأ سريانها قبل صدور مادامت قد استمرت بعد صدور ذلك القانون .

(الدعوى رقم ١٠ لسنة ٩ حراسات جلسة ٢ / ١١ / ١٩٨٠) .

٢٧٤ - لا وجه للقول بأن القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ صدر بعد وقوع الأفعال المنسوبة إلى المدعى عليهم . التعليل ... لأن مناط تطبيق قاعدة لا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون أن يكون القانون قد أنشأ جريمة لم تكن موجودة من قبل وفرض لها عقوبتها وقعت الأفعال المكونة للجريمة بعد صدره - أما حيث يكون الفعل مجرماً من قبل ثم صدر قانون آخر لم يرفع التأثيم عن الفعل . وإنما أعاد تنظيمه وتحديده . فإن أعمال هذا القانون الأخير أو عدم أعماله يدخل في نطاق قاعدة أخرى وردت بالفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات ونصها (ومع هذا اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائياً قانون صلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيـو) وتطبيق القاعدة المتقدمة لا يشترط أن تكون الدعوى قد رفعت بالفعل استناداً إلى القانون الأول ثم صدر القانون الثانى بعد ذلك . وإنما يكفى لتطبيقها أن تكون الواقعة حدثت في ظل قانون يعاقب عليها ثم صدر القانون الآخر قبل الحكم في الدعوى نهائياً . ذلك أن المناط في تحديد القانون الواجب التطبيق . هو مدى صلاحيته للمتهم . فان كان القانون الأول هو الأصلح طبق على واقعة الدعوى رغم الغائه بالقانون الآخر طالما أن هذا القانون الآخر لم يرفع التأثيم عن الفعل المرتكب . وفي تفصيل ما تقدم نشر إلى أن المادة الثالث من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة من الدولة . وهو القانون الذى كان معمولاً به قبل العمل بالقانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ الذى ألغى المادة الثالثة المشار إليها والتي وقعت أحداث الدعوى في ظلها . قد نصت على ما يأتى : (يجوز بقرار من رئيس الجمهورية فرض الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الذين باتون أعمالاً بقصد إيقاف العمل بالمنشآت أو الأضرار بمصالح العمال أو تتعارض مع المصالح القومية للبلاد) وهذا يعنى أن المشرع قد أجاز لرئيس الجمهورية بالقانون ١١٩ لسنة ١٩٦٤ فرض الحراسة على الأموال والممتلكات اذا توافر شرط واحد هو القيام بعمل من الأعمال التى وردت بالنص - وقد جاء القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ الذى ألغى المادة الثالثة من القانون ١١٩ لسنة ١٩٦٤ . وأجاز فرض الحراسة على أموال الشخص كلاً أو بعضها اذا توافر عنصر من العناصر التى وردت بالمادتين ٢ ، ٣ منه . واستخلاصاً من القانونين المتقدمين

تبرز حقيقة مؤداها أن الحراسة كانت تفرض في نطاق القانون ١١٩ لسنة ١٩٦٤ .
وهي تفرض أيضا في نطاق القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ .

(الدعوى رقم ١ لسنة ١ ق جلسة ١١ / ٥ / ١٩٧٢) .

٢٧٥ - تضخم المال نتيجة النشاط غير المشروع وصف يلحق بالمال . فإذا
وجد في ظل القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ انطبقت أحكامه عليه ولو كانت أسباب
التضخم سابقة على صلوره (طلب المصادرة في الدعوى ١١ لسنة ٣ جلسة ٢٧
/ ١١ / ١٩٧٥ .

٢٧٦ - يجب أن تشمل النفقة ما يفي بمطالب الحياة لهم بما لا يجاوز صافي
الآيراد الذي تدره الأموال الموضوعة تحت الحراسة . ويجوز بدلا من تقدير هذه
النفقة أن تستثنى بعض الأموال من الخضوع للحراسة وتترك للخاضع حرية
استعمالها والتصرف فيها (مادة ١٧ من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١) ويجب أن
يتضمن الحكم الصادر بفرض الحراسة تقرير نفقة للمفروض عليه الحراسة وأسرته
ومن يعولهم فعلا ولو كانوا بالغين . ما تقرره المحكمة من نفقة وفقا لما تقدم لا
يخضع للحراسة .

(التظلم من الحكم الصادر في الدعوى رقم ١ لسنة ١ ق جلسة ٢٩ / ٩ /
١٩٧٣) .

٢٧٧ - عدم تغير الظروف المعيشية لعائلة الخاضع عند نظر التظلم في مقدار
النفقة عما كانت عليه عند فرض الحراسة . يجعل التظلم في غير محله .

(الدعوى رقم ٢٣ لسنة ١٢ حراسات جلسة ١٢ / ١١ / ١٩٧٣) .

٢٧٨ - التعامل في النقد الاجنبي على خلاف القانون وتكوين ثروة ضخمة
نتيجة لذلك النشاط الممنوع . فيه اضرار بالغ بالمصالح الاقتصادية العليا للوطن
يستتبع فرض الحراسة عملا بالمواد ٢ ، ٤ / ٣ ، ٨ من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ .

(الدعوى ٣٩ لسنة ١٢ ق حراسات جلسة ٣ / ١٠ / ١٩٨٢) .

٢٧٩ - حظرت المادة الثانية من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ اقامة تنظيمات سياسية تهدم الوحدة الوطنية القائمة على تحالف قوى الشعب العاملة . أو اقامة تنظيمات جماهيرية خارج التنظيمات التي تقوم شرعا في ظل القانون ووضع جزاء لذلك في المادة الثالثة ولا تعارض بين المادتين وأحكام الدستور .

(الدعوى رقم ١٠ لسنة ٣ ق (تحفظ جلسة ١٢ / ٨ / ١٩٧٣) .
٢٨٠ - تقاضى الوكيل مبالغ خارج عقود الايجار ينصرف أثر هذا الفعل في الحراسة إلى المالك نفسه .

(طعن رقم ٢٩ لسنة ٢ ق عليها جلسة ٨ / ١ / ١٩٨٣) .

الفصل الثاني : التشريعات
١ - القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١
بتنظيم فرض الحراسة وتأمين
سلامة الشعب^(١)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — لا يجوز فرض الحراسة على أموال الأشخاص الطبيعيين الا بحكم قضائي وفي الأحوال الواردة في هذا القانون ووفقا للضوابط المنصوص عليها فيه .

مادة ٢ — يجوز فرض الحراسة على أموال الشخص كلها أو بعضها لدرء خطره على المجتمع ، اذا قامت دلائل جديده على أنه آتى أفعالا من شأنها الاضرار بأمن البلاد من الخارج أو الداخل أو بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي أو بالمكاسب الاشتراكية للفلاحين والعمال أو افساد الحياة السياسية في البلاد أو تعريض الوحدة الوطنية للخطر .

مادة ٣ — يجوز فرض الحراسة على أموال الشخص كلها أو بعضها اذا قامت دلائل جديده على أن تضخم أمواله ، أو الاموال المنصوص عليها في المادة ١٨ فقرة أخيرة من هذا القانون قد تم بالذات أو بواسطة الغير بسبب من الأسباب الآتية :

(أولا) استغلال المنصب أو الوظيفة أو الصفة النيابية أو الصفة الشعبية أو النفوذ .

(ثانيا) استخدام النفس أو التواطؤ أو الرشوة في تنفيذ عقود المقاولات أو التوريدات أو الأشغال العامة أو أى عقد ادارى مع الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها أو أى من الأشخاص الاعتبارية العامة .

(١) الجريدة الرسمية ١٧ يونيو سنة ١٩٧١ — العدد ٢٤ في ١٧/٦/١٩٧١ .

(ثالثا) تهريب المخدرات أو الاتجار فيها .

(رابعا) الاتجار في المتنوعات أو في السوق السوداء أو التلاعب بقوت الشعب أو بالأدوية .

(خامسا) الاستيلاء بغير وجه حق على الأموال العامة أو الخاصة المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية .

مادة ٤ — يجوز فرض الحراسة وفق أحكام هذا القانون على أموال الأشخاص الاعتبارية إذا قام بشأنها سبب من الأسباب المنصوص عليها في المادتين السابقتين .

مادة ٥ — يتولى الادعاء ، في قضايا فرض الحراسة ، مدع عام بدرجة وزير ، ويكون تعيينه واعفائه بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٦ — يتولى المدعى العام اجراءات التحقيق السابقة على تقديم الدعوى الى المحكمة المختصة بفرض الحراسة ويكون له في سبيل ذلك كافة الاختصاصات المقررة لسلطات التحقيق في قانون الاجراءات الجنائية .

وله أن يستعين في ذلك بعدد من المحامين العامين ورؤساء النيابة العامة يندبون وفقا لقانون السلطة القضائية .

وللمدعى العام بصفة خاصة في سبيل تنفيذ هذا القانون أن يتخذ الاجراءات الآتية :

(أولا) الأمر بالتحفظ على أية أوراق أو مستندات يرى أهميتها في الادعاء .

(ثانيا) طلب البيانات والمعلومات من هيئات الرقابة والتفتيش في الدولة .

(ثالثا) الحصول على الوثائق والملفات من الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها أو من أى من الأشخاص الاعتبارية العامة أو أية جهة أخرى .

(رابعا) تكليف مأموري الضبط القضائي أو أية جهة أخرى بجمع الاستدلالات .

(خامسا) أن يطلب من النيابة العامة أو أية جهة مختصة أخرى اجراء تحقيق في واقعة معينة تتعلق أو تتصل بالادعاء ، وموافاته بنتيجة التحقيق فيها .

(سادسا) أن يطلب من النيابة العامة اجراء التحقيق في الجرائم التي يتبين له وقوعها ، خلال اطلاعه على الأوراق .

(سابعا) ابلاغ الجهة المختصة للنظر في أمر كل من تقع منه مخالفة لواجبات وظيفته أو تقصير في عمله ، وله أن يطلب رفع الدعوى التأديبية عليه .

مادة ٧ — يجوز للمدعى العام اذا تجمعت لديه دلائل قوية بالنسبة لأحد الأشخاص على أنه آتى فعلا من الأفعال المنصوص عليها في المادتين ٢ و ٣ من هذا القانون أن يأمر بمنع التصرف في أمواله أو ادارتها ، واتخاذ مايراه من الاجراءات التحفظية في هذا الشأن ، ويجوز أن يأمر باتخاذ تلك الاجراءات بالنسبة لأموال زوجته وأولاده القصر أو البالغين اذا رأى لزوما لذلك .

ويعين المدعى العام في الأمر الصادر بالمنع من الادارة وكيلادارة الأموال ، ويعين على الوكيل المبادرة الى التحفظ على هذه الأموال وجردها وفقا للقواعد والاجراءات المنصوص عليها في المادة ١٩ من هذا القانون .

ويحدد المدعى العام في هذه الحالة نفقة لمن تقرر منعه من التصرف في أمواله أو ادارتها وفقا للقواعد المنصوص عليها في المادة ١٧ من هذا القانون ، ويستمر صرف هذه النفقة الى أن تفصل المحكمة في طلب فرض الحراسة .

وعلى المدعى العام تقديم الدعوى الى المحكمة المختصة بفرض الحراسة في ميعاد لايمتاز ستين يوما من تاريخ الأمر المشار اليه في الفقرة الأولى والا اعتبر الأمر كأن لم يكن .

مادة ٨ — للمدعى العام أن يأمر بالتحفظ في مكان أمين على الأشخاص المشار اليهم في المادة الثانية من هذا القانون .

ويعين عليه في هذه الحالة عرض الأمر على المحكمة المشار اليها في المادة العاشرة من هذا القانون خلال ستين يوما من تاريخ صدوره ، والا اعتبر الأمر كأن لم يكن وزال أثره بقوة القانون .

وعلى المحكمة خلال ستين يوما من عرض الأمر عليها ، أن تصدر قرارها ، أما بالغاء الأمر أو باستمرار تنفيذه لمدة لا تتجاوز سنة من تاريخ صدوره الأمر .

والمدعى العام قبل نهاية هذه المدة أن يطلب الى المحكمة ذاتها استمرار تنفيذ الأمر مددا أخرى لا تتجاوز مجموعها خمس سنوات .

ولا يجوز للمحكمة أن تأمر باستمرار تنفيذ أمر التحفظ الا بعد سماع دفاع من صدر عليه الأمر .

ويسقط الأمر بقوة القانون بمضى خمس سنوات على صدوره أو بانقضاء الحراسة .

ويجوز لمن صدر عليه الأمر أن يتظلم منه أو من اجراءات تنفيذه اذا انقضت ستة شهور من تاريخ صدوره دون أن يفرج عنه .

وتفصل المحكمة في التظلم على وجه السرعة .

ويجوز لمن رفض تظلمه أن يتقدم بتظلم جديد كلما انقضت ستة شهور من تاريخ رفض التظلم .

مادة ٩ — تكون احالة دعوى طلب فرض الحراسة الى المحكمة المختصة بقرار مكتوب ومسبب من المدعى العام . ويجب اعلان القرار للشخص المطلوب فرض الحراسة على أمواله ولغيره من ذوى الشأن مع ملخص للدلائل التي قامت ضدهم ، وذلك قبل الجلسة المحددة لنظر الطلب بمدة لا تقل عن ثلاثين يوما . ولا تحول سرية التحقيق دون هذا الاجراء .

ويباشر المدعى العام للدعوى أمام المحكمة .

ويجوز أن يعهد بذلك الى واحد أو أكثر من المحامين العامين أو من رؤساء النيابة العامة المتدربين لمعاونته .

مادة ١٠ — تفصل في دعاوى فرض الحراسة محكمة تشكل بقرار من رئيس الجمهورية برئاسة أحد نواب رئيس محكمة النقض وعضوية ثلاثة من مستشاري محاكم الاستئناف وثلاثة من المواطنين المشتغلين بالمهنة أو الصناعة أو العمل

الأساسى الذى يعمل عليه المطلوب فرض الحراسة عليه ، يختارون من بين الواردة أسماؤهم فى الكشف التى تعدها مقدما لهذا الغرض الجهات التى يحددها وزير العدل ، وتعتمد تلك الكشف بقرار منه .

وإذا لم يكن للمطلوب فرض الحراسة عليه مهنة مشروعة يتم اختيار الاعضاء الثلاثة من الواردة أسماؤهم فى الكشف الذى يعده وزير العدل متضمنا بعض الشخصيات العامة .

ويصدر بتحديد مكافآت أعضاء المحكمة من المواطنين المشار اليهم قرار من رئيس الجمهورية^(١) .

ويستمر انعقاد المحكمة حتى تنتهى من نظر الدعاوى المطروحة أمامها .

مادة ١١ — ينظم وزير العدل بقرار منه كيفية اعداد ومراجعة الكشف المنصوص عليها فى المادة السابقة .

وهم اختيار الأسماء التى تتضمنها هذه الكشف من المواطنين المشهود لهم بالكفاءة وحسن السمعة وبشرط ألا تقل أعمارهم عن ثلاثين عاما .

مادة ١٢ — يكون مقر المحكمة المختصة بدعاوى فرض الحراسة مدينة القاهرة ويجوز أن تعقد جلساتها فى عاصمة المحافظة الكائن بها موطن المطلوب فرض الحراسة على أمواله أو التى تكون فيها مصالحه المالية الغالبة .

مادة ١٣ — لايجوز أن يكون أحد أعضاء المحكمة قريبا أو صهرا للمطلوب فرض الحراسة على أمواله حتى الدرجة الرابعة . أو أن تكون له أو لزوجيه أو لأحد أقربائه حتى الدرجة المذكورة مصلحة تتعلق بالمال المشار اليه ، أو أن يكون بينه وبين المطلوب فرض الحراسة على أمواله خصومة قضائية سابقة أو قائمة .

ويجب على المحكمة أن تتحقق من ذلك ، فى مواجهة المطلوب فرض الحراسة على ماله ، قبل البدء فى اجراءات نظر الدعوى ، فإذا تبين قيام مانع بأحد أعضاء المحكمة من الموانع المذكورة أو أى سبب آخر من أسباب عدم الصلاحية

(١) أضيفت الفقرة قبل الأخيرة الى نص المادة ١٠ بالقانون ١٢ لسنة ١٩٧٣ .

المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية ، وجب عليها تأجيل نظر الدعوى وإخطار المدعى العام لعرضها على المحكمة بصفة أخرى .

ولا تسرى على أعضاء المحكمة الأحكام الخاصة بالرد الواردة في الباب الثامن من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

مادة ١٤ — تحدد المحكمة الاجراءات التي تتبع في نظر الدعوى مع مراعاة الآتي :

(أولا) أن يكون للمطلوب فرض الحراسة عليه ولكل ذى شأن حق الاستعانة بمحام أو محامين من المقبولين للمرافعة أمام محاكم الاستئناف .

(ثانيا) أن يمكن من الاطلاع على جميع الأوراق التي يستند اليها الطلب ومن الرد عليها ، وأن يعطى لذلك الوقت الكافي حسب ظروف كل حالة .

(ثالثا) أن يمكن من اهداء دفاعه مشافهة وكتابة .

مادة ١٥ — يؤدي أعضاء المحكمة من المواطنين ، قبل مباشرة عملهم ، يمينا أمام رئيس المحكمة ، بأن يحكموا بين الناس بالعدل وان يحترموا القانون .

عادة ١٦ — فيما عدا مانص عليه هذا القانون تتبع الاجراءات والأحكام المقررة بقانون الاجراءات الجنائية وبقانون المرافعات المدنية والتجارية وقانون الاثبات كل في نطاق الحالات التي يحكمها .

عادة ١٧ — ينص في الحكم الصادر بفرض الحراسة على تحديد المصروفات اللازمة لإدارة الأموال المفروضة عليها الحراسة .

كما ينص في الحكم على تقرير نفقة للمفروض عليه الحراسة وأسرته ومن يعولهم فعلا ولو كانوا بالغين .

وتشمل هذه النفقة مايفى بمطالب الحياة لهم بما لايجاوز صالئ الايراد الذي تدره الأموال للوضوعة تحت الحراسة .

ويجوز بدلا من تقرير هذه النفقة أن تستثنى بعض الأموال من الخضوع للحراسة وتترك للخاضع حرية استعمالها واستغلالها والتصرف فيها .

مادة ١٨ - لا تشمل الحراسة الا الأموال التى فى ملك الخاضع فعلا فى تاريخ فرضها ولا تمتد الى ما يؤول اليه من أموال بعد ذلك التاريخ .

وكذلك لا تشمل الحراسة أى مال تصرف فيه الخاضع الى الغير ولو لم يكن قد سجل متى كان هذا التصرف قد نفذ أو كان ثابت التاريخ قبل منع التصرف فى المال .

ويجوز للمحكمة أيضا أن تفرض الحراسة على أى مال يكون فى الواقع تحت سيطرة الشخص الخاضع للحراسة . ولو كان على اسم زوجة أو أولاده القصر أو البالغين أو غير هؤلاء اذا كان الخاضع هو مصدر ذلك المال .

مادة ١٩ - يعهد بالاشراف على أعمال الحراسة الى أحد الوزراء يصدر بتعيينه قرار من رئيس الجمهورية وله أن يستعين فى ادارة الأموال المفروضة عليها والحراسة باحدى الوزارات أو المصالح أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها .

ويلتزم الوزير المهود اليه بالحراسة بواجبات الحارس المنصوص عليها فى القانون المدنى ، وكذلك الواجبات الخاصة التى يقرها الحكم الصادر بفرض الحراسة فى كل حالة على حده .

ويبلغ المدعى العام الحكم الصادر بفرض الحراسة الى الحارس فور صدوره . وتبدأ مهمته من تاريخ هذا الابلأغ وعليه أن يبادر بالتحفظ على الأموال ، وله فى هذا السبيل الاستعانة برجال السلطة العامة ، كما يتمتع عليه المبادرة الى جرد هذه الأموال ، ويتم ذلك بحضور صاحب الشأن الذى يوقع على محاضر الجرد ، وتعتبر هذه المحاضر أساسا للمحاسبة بين ذوى الشأن وبين الجهة القائمة على الحراسة اذا أفرج عن الأموال .

ويختص القضاء العادى بالنزاعات التى تنشأ بسبب الحراسة بين ذوى الشأن وبين الجهة المهود اليها بها اذا رد المال الى ذوى الشأن .

مادة ٢٠ - اذا حكم بفرض الحراسة على جميع أموال الخاضع ترتب على ذلك الحكم وقف المطالبات والدعاوى المتعلقة بالأموال المفروضة عليها بالحراسة

ولا يجوز استئناف السير فيها الا اذا انتقضت الحراسة دون مصادرة .

وعلى دائتي الخاضع الذين لهم ديون ممتازة أو عادية أن يطلبوها من الجهة القائمة على الحراسة ، ويدخل في ذلك ما يكون مستحقا للدولة أو الى الهيئات العامة من الضرائب والرسوم .

واذا حكم بفرض الحراسة على بعض الأموال . فلا يجوز لغير الدائتين المرتبتين لهذه الأموال وأصحاب حقوق الامتياز الخاصة عليها مطالبة الحراسة بما هو مستحق على الخاضع من ديون .

على أنه اذا لم تكن الديون المشار اليها في الفقرة السابقة مستفزة للأموال الخاضعة للحراسة جاز لأصحاب الديون العادية أو الديون التي لها امتياز عام على أموال الخاضع مطالبة الحراسة بهذه الديون وذلك اذا لم تف الأموال التي لم تخضع للحراسة بهذه الديون .

وفي جميع الأحوال المنصوص عليها في هذه المادة لا تكون الحراسة مسفولة عن ديون الخاضع الا في حدود ما يخضع للحراسة من أموال . ويتمتع على كل من دائتي الخاضع اخطار الجهة القائمة على الحراسة بتدنيه مقدارا وسببا ، وان يقدم سنده خلال ستين يوما من تاريخ نشر الحكم في الجريدة الرسمية واحدى الجرائد اليومية والا سقط حقه في مطالبة الجهة القائمة على الحراسة به ما لم يكن التأخير في الأخطاء بالدين لسبب خارج عن إرادته ، أو لسبب يقبله الوزير للمجهود اليه بالحراسة .

وتعد جميع مواعيد سقوط الحق والإجراءات التي تسرى ضد الخاضع للحراسة وضد المنوع من التصرف في أمواله أو ادارتها وفقا لنص المادة ٧ من هذا القانون ، وذلك طوال مدة فرض الحراسة أو مدة المنع من التصرف أو الإدارة .

مادة ٢١ — مع مراعاة أحكام المادة ٧ من هذا القانون يترتب على الحكم بفرض الحراسة رفع يد الخاضع عن إدارة المال المفروضة عليه والتصرف فيه ، ويقع باطلا كل تصرف يجريه الخاضع بعد صدور الحكم بشأن المال الذي قرضت عليه الحراسة أو خلال مدة المنع من التصرف المنصوص عليها في المادة ٧ .

ويتعين على كل من يجوز مالا منقولاً أو ثابتاً مملوكاً للخاضع أن يخطر الجهة القائمة على الحراسة به خلال ستين يوماً من تاريخ نشر الحكم في الجريدة الرسمية واحدى الجرائد اليومية ، كما يتعين على من يكون مديناً للخاضع بأى دين أو حق أو من يكون شريكاً له على أى وجه ، أن يخطرها بما فى ذمته للخاضع من دين أو بحصته أو نصيبه فى الشركة ، وذلك فى الموعد المشار اليه .

ويعاقب كل من يخالف أحكام الفقرتين السابقتين بالحبس مدة لاتزيد على سنة وبغرامة لاتزيد على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٢٢ - الأحكام الصادرة من المحكمة المنصوص عليها فى المادة ١٠ من هذا القانون نهائية ، ولا يقبل الطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن .

ومع ذلك يجوز لمن فرضت الحراسة على أمواله طبقاً لأحكام هذا القانون ولكل ذى شأن بعد مرور سنة من تاريخ صدور الحكم بفرض الحراسة أن يتظلم من هذا الحكم أو أن يتظلم من اجراءات تنفيذه .

ويكون التظلم يطلب يقدم الى المدعى العام . وعلى المدعى العام أن يقدم هذا التظلم الى المحكمة مشفوعاً برأيه كتابة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه اليه . وعلى المحكمة أن تحدد جلسة ، يعلن بها الخاضع للحراسة لتنظر التظلم . وذلك خلال مدة لاتتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم التظلم اليها .

وتفصل المحكمة فى التظلم أما برفضه واستمرار الحراسة ، وأما برفع الحراسة عن كل أو بعض المال المفروضة عليه .

كما تفصل المحكمة فى التظلم من تحديد مقدار النفقة .

وللمفروض عليه الحراسة ، ولكل ذى شأن ، اذا رفض تظلمه ، ان يتقدم بطلب جديد كلما انقضت سنة من تاريخ الحكم بالرفض ، ويسرى فى شأن هذا التظلم حكم الفقرة السابقة . وتنقضى الحراسة فى جميع الأحوال بانقضاء خمس سنوات على تاريخ صدور الحكم برفضها . كما تنقضى الحراسة بوفاة الشخص المفروضة عليه الحراسة حتى ولو كان قبل مضى المدة المذكورة .

وللمدعى العام بعد صدور الحكم بفرض الحراسة وخلال المدة المنصوص عليها في الفقرة السابقة أن يطلب من المحكمة رفع الحراسة أو بأن تصدر لصالح الشعب كل أو بعض الأموال التي آلت الى الشخص المفروضة عليه الحراسة بسبب من الأسباب المنصوص عليها في المادتين التالية والثالثة من هذا القانون .
ويقدم الطلب للمحكمة من المدعى العام وفقا للشروط والأوضاع المنصوص عليها في المادة ٩ من هذا القانون .

وتحدد المحكمة الاجراءات التي تتبع في نظر الطلب .

مادة ٢٣ - يجوز لرئيس الجمهورية الغاء الحكم بالمصادرة بناء على طلب المدعى العام أو ذوى الشأن اذا قامت ظروف تبرر ذلك .

مادة ٢٤ - لانتحול اجراءات فرض الحراسة بمقتضى أحكام هذا القانون دون السور على الاجراءات الدعوى الجنائية وتوقيع العقوبات التي يقضى بها القانون .

مادة ٢٥ - على المدعى العام أن يرفع تقارير الى رئيس الجمهورية بمناسبة مهامته كمقتضى الحرايات عن الاصلاحات ذات الطابع التشريعى أو التنظيمى التي يرى لزومها لتأمين المصالح العليا للبلاد وحماية المكاسب الاشتراكية .

مادة ٢٦ - فيما عدا مانص عليه في البند ٤ من المادة ٣ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ، تلغى المادة ٣ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة والفقرة الثانية من المادة الأول من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٥ في شأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة وكذلك كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٢٧ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، وينشر في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ ربيع الآخر سنة ١٣٩١ (١٠ يونيه سنة ١٩٧١) .

المذكرة الإيضاحية

لمشروع القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١

كان من بين المهام الرئيسية للمرحلة النضالية التي نجتزها والتي حلدتها القائد البطل جمال عبد الناصر ، في برنامج ٣٠ مارس ، ضمان حماية الثورة في ظل سيادة القانون ، وكانت هذه القضية من القضايا التي أعطاها القائد من فكرة الكثير وفي دعواته الملحة إلى تقنين الثورة بحيث تستند الاجراءات دائما إلى أصول نظمية وتشريعية تكفل كل الضمانات لحقوق المواطنين في اطار الحفاظ على أمن الوطن وسلامته والمبادئ والخطوط الاساسية للثورة .

وقد تابع الرئيس أنور السادات الطريق الذي سار عليه القائد الراحل ، واتخذ من بيان ٣٠ مارس عهدا وبرنامجا .

وأداء هذه المهمة الرئيسة وهي ضمان حماية الثورة في ظل سيادة القانون كانت دعوته إلى رئيس الوزراء باتخاذ الخطوات التالية في شأن الحراسات .

أولا : اتخاذ الاجراءات اللازمة لتصفية الحراسات القائمة الآن بواسطة لجان قضائية تتم مهمتها في مهلة زمنية محددة .

ثانيا : يتقدم رئيس الوزراء إلى مجلس الأمة بتشريع خاص يجعل فرض الحراسة مستقبلا محدد بضوابط القانون وللدواع تقتضيها حماية مكاسب الشعب الاشتراكية وسلامة أمنه الوطني وأن يتم ذلك وفق ضمانات تحمي الفرد في اطار حمايتها للمجتمع وقيمه .

ثالثا : يكون فرض الحراسة مستقبلا وفقا للتشريع من سلطة محكمة قضائية خاصة تضم إلى جانب القضاء المتخصصين المكلفين بتطبيق حكم القانون ، عنصرنا شعبيا على غرار نظم المحلفين وذلك تحقيقا للمشاركة الشعبية والرقابة الشعبية في نفس الوقت .

وتدابير الحراسة في تاريخنا الثوري ، رغم ما شابها من تجاوز في بعض الحالات قد لعبت دورا كبيرا في ارساء نظامنا الاجتماعي والاقتصادي ، وقامت بمهام وطنية واجتماعية في دفع عجلة التحول إلى الاشتراكية وفي المفاهيم الاشتراكية وتعميق العلاقات الاجتماعية الجديدة ، وإذا كانت كل الثورات تلجأ إلى الاجراءات الادارية وصولا إلى ارساء مبادئها وقيمتها ، فإن استقرار هذه المبادئ والقيم رهين دائما بالصياغة النظرية والتشريعية لها ، وهذا ما يوصف بتقنين الثورة وسيادة القانون .

وإذا كان استقرار الثورة وحمايتها لأبد أن يحاط بكل الضمانات من أجل صلب (قوى الشعب العاملة) صاحب المصلحة الأولى في الثورة فإن استمرار الثورة لأبد له من الحرية التي يجب أن تحاط أيضا بكل الضمانات ونجاح الثورات يقاس دائما بمدى ما تحققة من توازن بين حماية الوطن وحرية المواطن وأمنه .

وإذا كان من بين المبادئ المستقرة في دستورنا حظر أى شكل من أشكال الاستغلال (مادة ٩ من الدستور) وعدم تعارض استخدام رأس المال مع الخير العام للشعب ، ووضع رأس المال في خدمة الاقتصاد القومي (مادة ١٤ من الدستور) وكان أساس ثورتنا العدل الاجتماعي وقوامها الطهارة الثورية والنقاء الثوري فأنا لابد أن نضمن بنصوص القانون وأحكامه بقاء هذه القيم واستقرارها ورسوخها في ضمير المجتمع والوطن وفرض القيود على كل تحرك يستهدف الخروج عليها أو الاختلال بها أو النيل منها .

وإذا كان هذا هو الأصل الذي يجب أن تحيطه بكل الضمانات القانونية ، فإله في مجالة الحراسات لأبد من نظره جديدة تعنى المراجعة ولا تعطى التراجع عن الخط الاساسي في اقامة العدل الاجتماعي وارساء مبادئه ودعم قيمه وهذا يقتضى أن تكون الحراسة سلام المجتمع يوقعها بنفسه وبضوابط القانون أو ضمانات القضاء ليحصن نفسه ضد كل عدوان على قيمة التي أرسنها ثورته وليحمي مكاسب الشعب من كل عمل يستهدف الانتقاص منها أو المساس بها أو تعويقها وليجرد أعداء الوطن وأمنه وسلامته من أسلحتهم .

ومن هذا المنطلق يأتي التشريع المعروض لتنظيم فرض الحراسات وهو في هذا الاطار لا ينظم الحراسة بصفة عامة لأن الحراسة منظمة في القانون المدني ولها معناها وضوابطها في القانون الخاص وإنما السلطة التنفيذية وعلى أساس من السلطات المخولة لها بمقتضى قانون الطوارئ التي تتناول بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة ، لينتقل بهذا النوع من الحراسات من مجال السلطان الادارى ليضعه في أمانة القضاء داخل ضوابط قانونية تعطيه الصلاحية لكي يكون محلاً للتطبيق من جانب هيئة قضائية .

والتشريع في المادة الأولى يقطع بعدم جواز اخضاع أموال الأشخاص الطبيعيين لتدابير الحراسة . لا يحكم قضائي وفي الاحوال الواردة فيه ووفقاً للضوابط المنصوص عليها فيه .

وتعرض المادتان الثانية والثالثة للحالات التي يجوز أن تفرض فيها الحراسة على أموال الشخص كلها أو بعضها ووضع من الحكم الواردة في المادتين المذكورتين أن الحراسة تفرض لمصلحة المجتمع كله ، بقصد تثبيت دعائم استقامة المسعى بين المواطنين ، وشل حركة رأس المال عندما يتحرك صاحبه للاضرار بمصالح الوطن العليا وفي هذا تشير المادة الثانية إلى أنواع من الأعمال المنحرفة غرضها ووسيلتها ومن شأنها إلحاق الضرر بالوطن وأمنه وسلامته واستقرار نظامه السياسي والاجتماعي والاقتصادي والحياة المطمئنة السليمة لانهائه وعماله وقيام دلائل جدية على ارتكاب الشخص لمثل هذه الجرائم المدعاة لمبادئ المجتمع وقيمة تستيع أن يدرأ خطره بوضع ماله تحت رقابة المجتمع وإدارته ، حماية للمجتمع من انحرافاته .

أما المادة الثالثة تشير إلى حالات تضخم أموال الشخص عن طريق التراء الذي يعتمد على النهب والاعتصاب والغدر والأخذ والذي يبرز قيم المجتمع ويلحق أبلغ الضرر بالإنسان الذي يحترق رأس مال في مجتمعا الاشتراكي ، وبلغاً صاحبه عادة للتحايل على القانون والتخفى حتى لا تصل إليه يد القانون لتجريم أعماله .

كما أجازت المادة (٤) من المشروع فرض الحراسة على أموال الاشخاص

الاعتبارية اذا قام بشأنها سبب من الأسباب المنصوص عليها في المادتين ٢ ، ٣ .

وواضح من صياغة أحكام هذا المشروع أنه لم يوضع من أجل الترخيص في فرض الحراسة وتوسيع نطاقها ولكنه وضع لمواجهة الحالات التي تفت أنظار الناس بضخامة الحرم فيها ولدرء المخاطر الجسيمة التي تحيق بأمن الوطن وسلامته .

واتصالات بهذا المعنى ولجسامه الفعل أو الأفعال التي حددها المشروع الجاز فيها فرض الحراسة على المال ولخطورة الحراسة على المال وما قد تستتبعه من مصادرة المال لصالح الشعب ، فقد عهد المشروع في المادة (٥) بالأدعاء في قضاء فرض الحراسة إلى مدع علم في درجة وزير يكون تعيينه واعفاؤه بقرار من رئيس الجمهورية . والمشروع بهذا يضيف إلى الضمانات القانونية والقضائية التي استنها ليحقق بها التوازن بين حماية الوطن وأمنه السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، ومكاسب المجتمع الثورية والاشتراكية وبين حرية المواطن وأمنه - يضيف إلى هذه الضمانات ضمانا آخر في شخص من يتولى الادعاء في مثل هذه القضايا ولقد رأى المشروع أن وجود مثل هذا الشخص ليسهر على حماية مكاسب الشعب الاشتراكية ودفع كل أخطات عليها وعلى أمن الوطن ودرء مخاطره عنه أمر تفرضه ضرورة استمرار الثورة وتعميق قيمها ومفاهيمها وحماية مقدراتها ومكاسبها ويفتح الطريق لمكان تقنين سليم لثورة يستمد أصوله من الواقع والحياة .

ونرجو الحكومة أن تتقدم قريبا بمشروع قانون متكامل ينظم مهام واختصاصات المدعى العام ويحدد طبيعته باعتباره محامى الشعب .

وقد تعرضت المادة (٦) من المشروع للتظيم الاجراءات التي يتولاها المدعى العام السابقة على تقديم الدعوى إلى المحكمة المختصة بفرض الحراسة . والجهات التي تعاون في تجميع البيانات والمعلومات والاستطلاعات والتحقيقات التي تكون اقتناعه في اقامة دعوى فرض الحراسة .

وقد أجازت المادة (٧) من المشروع للمدعى العام اذا تجمعت لديه دلائل قوية بالنسبة لحد الاشخاص على أنه أتى فعلا أو أفعال من المنصوص عليها في

المادتين ٢ ، ٣ من المشروع أن يأمر باتخاذ الاجراءات التحفظية على المال وهذا يتمشى مع طبيعة الافعال المذكورة وجسماتها وخطورتها على المجتمع والحاجة فيها إلى اتخاذ اجراءات عاجلة وسريعة حتى لا يتحايّل الشخص على تهريب المال وقد فوضت المادة المذكورة المدعى العام أن يقدم الدعوى إلى المحكمة المختصة بفرض الحراسة في ميعاد لا يجاوز متين يوما من تاريخ صدور أمره الخاص بالاجراءات التحفظية على المال والا اعتبر الامر كأن لم يكن ، حتى يكون فرض الحراسة محاطا دائما بكل الضمانات التي أوردتها المشروع .

كما نصت هذه المادة - مراعة للاعتبارات الانسانية - على تحديد فترة لمن يقرر منعه من التصرف في أمواله أو ادارتها يستمر تصرفها إلى أن تفصل المحكمة في طلب فرض الحراسة اذا قلم إلى المحكمة خلال المدة سالفة الذكر .

وقد تضمنت المادة (٨) الضمانات التي تكفل للمطلوب فرض الحراسة عليه أن يكون على معرفة بالدلائل التي قامت ضده والتي استندت طلب فرض الحراسة عليه ، وذلك قبل الجلسة المخصصة لنظر الطلب بمدة لا تقل عن شهر ، ليكون لديه الوقت الكافي لاعداد دفاعه عن نفسه .

وقد جعلت هذه المادة مباشرة الدعوى أمام المحكمة للمدعى العام أو من يعهد إليه بذلك من المحامين أو رؤساء النيابة العامة المنتدبين لمعلونه .

ولما كان فرض الحراسة يستند مهما حصل الاجتهاد في ضبط الاسباب والشروط في اجتهاد وتقدير ووزن لما يعتبر دلائل جديده أو شبهات قوية وما لا يعتبر كذلك جاءت المادة ٩ بضمانة أساسية في تشكيل المحكمة تجتمع فيها الخبرة القضائية الطويلة مع المكاتبة في السلك القضائي ، مضافا إليها عناصر أكثر اتصالا بحياة الناس ومألوف سلوكهم ، ولا سيما فيما يتعلق بالاعمال المهنية أو بالتجارية أو بالصناعة أو بالزراعة أو بالحياة العامة .

وهذه الاعتبارات روعيت في المشروع بتشكيل المحكمة من أربعة من كبار رجال القضاء ، وضم اليهم ثلاثة من المواطنين المشتغلين بالمهنة أو الصناعة أو العمل الاساسى الذى يعول المطلوب فرض الحراسة عليه ، ويتم اختيارهم من

بين الإسماء الواردة في الكشف التي تعدها مقدما لهذا الغرض بعض المنظمات الشعبية وهي النقابات والغرف التجارية والجمعيات التعاونية وغيرها من الجهات التي يحددها وزير العدل ، وتعتمد تلك الكشف بقرار منه ومن الممكن أن تعد كشف خاصة لكل محافظ بحيث يكن المواطنين أعضاء المحكمة متممين إلى ذات المحافظة التي ينتمى إليها المطلوب فرض الحراسة عليه وهذا النظام يقترب من نظام المحلفين المتبع في القضاء في كثير من دول العالم والتشريع في هذا الخصوص يخطو خطوة واسعة إلى الامام بإيجاد سورة للقضاء الشعبي والصورة للمشاركة الشعبية في القضاء خاصة في مثل هذه الموضوعات التي تمس أمن الوطن والمواطن والتي تتعلق بحماية المجتمع ذاته .

وقد اشترطت المادة العاشرة فيمن يقيدها اسمه في هذا الكشف أن يكون من بين المواطنين الذين لا تقل أعمارهم عن ثلاثين عاما والمشهد لهم بالكفاءة والاستقامة وحسن السمعة ، وقد عهد إلى وزير العدل بتنظيم طريقة اعداد تلك الكشف ومن الممكن أن يتضمن هذا التنظيم أن تتم مراجعة هذه الكشف سنويا التحقق من استمرار توافر الشروط في المواطنين الواردة أسمائهم في الكشف ، ولشك أن وجود هذه الكشف وتنظيمها واستمرار الرقابة عليها سيسمح مستقبلا بالانفاذ من المواطنين في الكثير من قضايا وفي توسيع دائرة المشاركة الشعبية في القضاء حسب مقتضيات الظروف .

وقد جعلت المادة ١١ مقر المحكمة المختصة بدعوى فرض الحراسة مدنية القاهرة ، وهذا أمر طبيعي حيث أن هذه المحكمة ليست لها صفة الاستمرار والدوام ، ولكنها تشكل لمواجهة حالات معينة على أن المادة تميز للمحكمة عقد جلساتها في عاصمة المحافظة الكائن بها مواطن المطلوب فرض الحراسة على أمواله أو التي فيها مصلحة المالية العامة .

وقد وضعت المادة ١٢ الاحكام التي تضمن الحيدة الكاملة لأعضاء المحكمة ، وفرضت على المحكمة أن تتحقق من ذلك قبل البدء في اجراءات نظر الدعوى ، وأوجبت تأجيل نظر الدعوى إذا قلم مانع بأحد أعضاء المحكمة من الموانع المذكورة

فيها ، والتي قد تؤثر على حيده الكاملة وقد رأى المشروع أن هذه الاحكام فيها الكفاية لسلامة سير الدعوى دون حاجة لاتباع اجراءات طلب الرد المتخصص عليها في الباب الثامن من قانون المرافعات المدنية والتجارية وما يفرضه من أعباء مالية وتعطيل لنظر الدعوى .

وتنظم المواد ١٣ ، ١٤ ، ١٥ الاجراءات التي تتبع في نظر الدعوى أمام المحكمة ويضع لذلك ضمانات للمطلوب فرض الحراسة على أمواله وتكفل ونصت على حقه في أن يمكن والاطلاع على جميع الأوراق التي يستند إليها الطلب وحق الرد عليها وابداء دفاعه مشافهة وكتابة .

وقد راعت المادة ١٦ الاعتبارات الانسانية بالنسبة للمفروض عليه الحراسة وأسرته ممن يعرفهم فعلا ولو كانوا بالغين فنصت على أن يتضمن الحكم الصادر بفرض الحراسة تقرير نفقة تفي بمطالب الحياة أو استثناء بعض الاموال من قيد الحراسة كما نصت هذه المادة على أن ينص في الحكم على تحديد المصروفات اللازمة لإدارة الاموال المفروضة عليها الحراسة .

وقد نصت المادة ١٧ على أن الحراسة لا تشمل الا الاموال التي كانت في ملك الخاضع في تاريخ فرضها ، ولذلك لا أثر للحراسة على أعلية الخاضع للتكسب ولا للاتجار اذا أمكنة بعد قرار فرض الحراسة الحصول من الغير على ما يتعامل فيه ، ولا تمتد الحراسة إلى ما يكسبه أو يقتنيه بعد تاريخ فرض الحراسة مما لا يتعلق عليه بنصوص هذا المشروع .

وكذلك نصت المادة المذكورة على عدم امتداد الحراسة إلى مال غير مملوك في الواقع للخاضع لها سواء كان هذا المال من أول الامر بعيدا عن ذمة الخاضع المالية أم خرج من ذمته بتصرف جاد نفذ بالفعل اذ ليس هناك من مقتضى لتبريض الغير للشبهة باقتضاء أن يكون التصرف الحاصل لهم من الخاضع مشهرا أو ثبت التاريخ اذا كان التصرف له وجود فعل حقيقي خرج به المال من سيطرة الخاضع وحوزته إلى يد الغير وسلطاته على وجه جاد لا شك في جليته لأن في اشتراط الشهر ثبوت التاريخ معاقبة للغير على ما لم يجتبه ، فضلا عن هذا قد يتعارض مع

عادات المواطنين وأسلوب تعاملهم .

الا أن المادة المذكورة قد احتاطت لاي تلاعب قد يلجأ إليه المطلوب فرض الحراسة عليه فأجازت للمحكمة أن تمد الحراسة إلى كل مال ترى أنه في الواقع تحت سيطرة الخاضع بغض النظر عن التصرفات الصورية أو التدليسية التي يكون قد اتخذها هربا من طائلة القانون .

وقد عهدت المادة ١٨ من المشروع بالأشراف على أعمال الحراسة إلى أحد الوزراء يتعهد بتعيينه قرار من رئيس الجمهورية وجعلت للوزير المعهود له بالحراسة أن تستعين في إدارة الاموال المفروضة عليها الحراسة بأحدى الوزارات أو المصالح أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها حتى تكون هناك حاجة لوجود ادارة خاصة بالحراسات وما يستتبع ذلك من مصروفات اضافية قد تجلوز في الحالات ما تدره الاموال الخاضعة للحراسة كما خصصت واجبات الجهة التي ستولى الحراسة لقواعد القانون المدني فيما يتعلق بواجبات الحارس بالاضافة إلى الواجبات الخاصة تفرضها عليها المحكمة .

وتتضمن المادتان ١٩ ، ٢٠ الاجراءات التي تتبع عادة بالنسبة لفرض الحراسات والتي تتعلق بديون واستحقاقات المفروض عليه الحراسة أو بطلان تصرفاته التالية على صدور الحكم بفرض الحراسة .

ولما كانت الحراسة تدبيراً مؤقتاً بطبيعة يقصد به التحفظ والوقاية فقد حددت المادة ٢١ من المشروع مدة الحراسة التي تفرض بمقتضى أحكام هذا المشروع ، بخمس سنوات على أن تنتقض الحراسة بانقضاء هذه المدة من تاريخ الحكم بفرضها أو بوقاة الخاضع للحراسة خلال هذا المدة .

وقد وجد المشرع أن هذه هي المدة التي تسمح بنقض حقيقة الشخص المفروض عليه الحراسة وتحديد ظروفه وأوضاعه كما أنها المدة التي تسمح بمتابعة الشخص جنائياً من المحاكم المختصة والحكم عليه بالعقوبات التي يفرضها القانون فيما قد ينسب إليه من جرائم تتصل بالاعمال والتصرفات التي من أجلها فرضت الحراسة . ولذلك أجازت هذه المادة للمحكمة - بناء على طلب المدعى العام -

أن تحكم خلال مدة الخمس السنوات سالفة الذكر أو في نهايتها أما بمصادرة كل الاموال المفروضة عليها الحراسة وأما برفع الحراسة ، نظرا لأن الظروف المحيطة بالموضوع تكون قد تبينت للمحكمة التي تكون بذلك أقدر من غيرها على جسم الموضوع فلا يستمر أمر الحراسة معلقا لمدة طويلة .

وقد نصت هذه المادة على أن الاحكام الصادرة من المحكمة المنصوص عليها في المادة ٩ نهائية ولا يقبل الطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن ، نظرا للطبيعة الخاصة لتشكيل هذه المحكمة واختصاصها ومع ذلك أجازت تلك المادة للمفروض عليه الحراسة ولكل ذى شأن حق التظلم للمحكمة من حكمها بعد مضي سنة من صدوره ، وأتاحت له إذا رفض تظلمه أن يتقدم بطلب جديد كلما انقضت سنة من تلويح الرفض .

وقد أجازت المادة ٢٢ لرئيس الجمهورية إلغاء الحكم بالمصادرة بناء على طلب المدعى العام أو ذوى الشأن اذا قامت ظروف تبرر ذلك .

وقد أورد المشروع حكم المادة ٢٣ ولو أنه مستفاد ضمنا من طبيعة الحراسة ذاتها ، الا أية جاء لتوكيد هذه الطبيعة باعتبار أن الحراسة تدبير تحفظي أو وقائي وليست عقوبة تجب العقوبات الجنائية وتوقيع العقوبات التي يقتضى بها القانون على الجرائم التي تكونها الاعمال والتصرفات التي من أجلها فرضت الحراسة وهذا يؤكد من جانب آخر أن الحكم بفرض الحراسة لا يتعرض تفصيليا لوقائع الجريمة التي تكونها الافعال والاعمال التي تفرض الحراسة من أجلها أو يقضى في هذه الوقائع وإنما يترك هنا كله لمحكمة الجنائيات المختصة التي يكون لها سلطة التقدير والاعتناع كاملة مكثفة بالاعتناع بادلائل الجدية التي تحيط بالموضوع والتي تحمل المجتمع على التحفظ على مال الشخص حماية لمكاسب الشعب الاشتراكي وسلامة أمنه الوطنى .

وقد أوردت المادة ٢٤ من المشروع حكما عاما قصصت به الافادة عن الطابع التشريعى أو التنظيمى التي تفرضه التجارب المستفادة من هذه القضية لتأمين المصالح العليا للبلاد وحماية المكاسب الاشتراكية وقد سبق الإشارة إلى أن دراسة

هذه القضايا دراسة مستفيضة بفتح الطريق بتقنين يواجه وقائع التطبيق وحقائق التجربة .

وألفت المادة ٢٥ بعض نصوص القوانين المعمول بها حتى لا يكون فرض الحراسة - في الأحوال التي يواجهها التشريع المعروض الا وفقا لاحكامه .
رئيس مجلس الوزراء .

٢ - قانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠
بإصدار قانون حماية القيم من العيب^(١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه .

(المادة الأولى)

يعمل بالقانون المرفق في شأن حماية القيم من العيب .

(المادة الثانية)

يلغى كل نص يتعارض مع أحكام هذا القانون .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٣٠ جمادى الآخرة سنة ١٤٠٠ (١٥ مايو سنة

١٩٨٠) .

(١) الجريدة الرسمية — المجلد ٢٠ (تابع) في ١٥ مايو سنة ١٩٨٠ .

قانون حماية القيم من العيب

الباب الأول

قواعد المسؤولية عن العيب

الفصل الأول

أحوال المسؤولية

مادة ١ — حماية القيم الأساسية للمجتمع واجب كل مواطن ، والخروج عليها عيب يرتب المسؤولية السياسية وفقا لأحكام هذا القانون .

وعلى جميع مؤسسات الدولة والتنظيمات السياسية والنقابية والاجتماعية وغيرها من التنظيمات العمل على صيانة هذه القيم ودعمها .

مادة ٢ — يقصد بالقيم الأساسية ، في تطبيق أحكام هذا القانون المبادئ المقررة في الدستور والقانون التي تستهدف الحفاظ على حقوق الشعب وقيمه الدينية والمقومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاخلاقية ، والحفاظ على الطابع الأصيل للأمة المصرية وما يمثل فيه من قيم وتقاليد ، وحماية الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى .

مادة ٣ — يسأل سياسيا وفقا لأحكام هذا القانون كل من ارتكب أحد الأفعال الآتية :

(أولا) الدعوة الى مائتطوى على انكار للشرائع السماوية أو ما يتنافى مع أحكامها اذا تم ذلك بواسطة احدى الطرق المنصوص عليها في المادة ١٧١ من قانون العقوبات .

(ثانيا) تحريض النشء والشباب على الانحراف عن طريق الدعوة الى التحلل من القيم الدينية أو من الولاء للوطن اذا تم ذلك بواسطة احدى الطرق المنصوص عليها في المادة ١٧١ من قانون العقوبات .

ويعتبر شاباً في حكم هذا النص من لم يجاوز عمره خمناً وعشرين سنة ميلادية
ذكراً كان أو انثى .

(ثالثاً) نشر أو اذاعة أخبار أو بيانات أو اشاعات كاذبة أو مغرضة أو
دعايات مثيرة ، اذا تم ذلك في الخارج بواسطة احدى الطرق المنصوص عليها في
المادة ١٧١ من قانون العقوبات متى كان من شأن ذلك الاضرار بمصلحة قومية
البلاد .

(رابعاً) الأفعال التي تحرمها القوانين الآتية :

- ١ — القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية .
- ٢ — قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ .
- ٣ — القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية المعدل بالقانون
رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ .
- ٤ — القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام
الاجتماعى .

الفصل الثاني

الجزاءات

مادة ٤ — مع عدم الإخلال بأحكام المسئوليتين الجنائية والإدارية يحكم على كل من ثبتت مسؤوليته وفقا لهذا القانون بتدبير أو بأكثر من التدابير الآتية لمدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز خمس سنوات :

- ١ — الحرمان من الترشيح لعضوية المجالس النيابية أو المجالس الشعبية المحلية .
- ٢ — الحرمان من الترشيح أو التعيين في رئاسة أو عضوية مجال إدارة الشركات العامة أو الهيئات العامة أو التنظيمات النقابية أو الاتحادات أو الأندية أو المؤسسات الصحفية أو الجمعيات بجميع صورها بما فيها الجمعيات التعاونية والروابط أو الاستمرار فيها .
- ٣ — الحرمان من تأسيس الأحزاب السياسية أو الاشتراك في إدارتها أو عضويتها .

٤ — الحرمان من شغل الوظائف أو القيام بالأعمال التي لها تأثير في تكوين الرأي العام أو تربية النشء أو الشباب مع نقل المحكوم عليه الى وظيفة أو عمل آخر واحتفاظه بمرتباته بصفة شخصية وبأحقاقه في العلاوات والترقيات ما لم يكن محروما منها لسبب قانوني .

ويجوز في حالة العود المحكوم بتدبير أو أكثر من التدابير المشار إليها لمدة لا تتجاوز مثل الحد الأقصى سالف الذكر .

ويعتبر عائدا كل من ارتكب فعلا مما يرتب المسؤولية وفقا لأحكام هذا القانون بعد الحكم عليه في المرة الأولى وذلك خلال خمس سنوات من تاريخ انقضاء مدة التدبير .

الباب الثاني

التحقيق والادعاء

الفصل الأول

المدعى العام الاشتراكي

مادة ٥ - يرشح رئيس الجمهورية اسم للمدعى العام الاشتراكي بمجلس الشعب ، وتقدم اللجنة العامة بالمجلس تقريرها اليه في شأنه ، وفي حالة موافقة المجلس على تعيينه بأغلبية اعضائه يصدر قرار رئيس الجمهورية بتعيينه في منصبه . وإذا لم تتحقق هذه الأغلبية يرشح رئيس الجمهورية اسما آخر .

مادة ٦ - يتبع المدعى العام الاشتراكي مجلس الشعب ويكون مسؤولا أمامه ويحدد قرار رئيس الجمهورية بتعيينه المعاملة المالية له على أن تكون بدرجة وزير على الأقل في المرتب والمعاش .

وتنتهى مدة المدعى العام الاشتراكي بانتهاء الفصل التشريعي لمجلس الشعب أو حله ، ومع ذلك يستمر في أداء مهام منصبه حتى صدور قرار رئيس الجمهورية بإعادة تعيينه أو بمن يخلفه وفقا للإجراءات المنصوص عليها في المادة السابقة .

ويجوز لعشر أعضاء مجلس الشعب أن يطلبوا إعفاء المدعى العام الاشتراكي من منصبه اذا فقد الثقة والاعتبار اللازمين لشغل هذا المنصب ويقدم الطلب الى مجلس الشعب موضحا به الأسباب التي بنى عليها ، ولا يجوز ادراجه في جدول أعمال المجلس قبل مضي سبعة أيام من تاريخ تقديمه ويعرض الطلب لمناقشته في جلسة يدعى اليها المدعى العام الاشتراكي لسماع وجهات نظره في الأسباب التي بنى عليها الطلب .

وإذا وافق مجلس الشعب بأغلبية اعضائه على طلب الإعفاء اعتبر المدعى العام الاشتراكي معتزلا منصبه من تاريخ هذه الموافقة .

مادة ٧ — يشترط فيمن يعين مدعيا عاما اشتراكيا ان يكون مصريا من أبوين مصريين بالغين من العمر خمسا وأربعين سنة ميلادية على الأقل متمتعًا بكامل أهليته المدنية وحقوقه السياسية ، ويكون اختياره من بين الفئات الآتية :

(أ) أعضاء الهيئات القضائية الحاليين والسابقين ممن أمضوا في وظيفة مستشار أو ما يعادلها خمس سنوات متصلة على الأقل .

(ب) أساتذة القانون الحاليين والسابقين بالجامعات المصرية ممن أمضوا في وظيفة استاذ ثمانى سنوات متصلة على الأقل .

(ج) المحامين الذين اشتغلوا أمام محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا عشر سنوات متصلة على الأقل .

مادة ٨ — يؤدى المدعى العام الاشتراكى أمام مجلس الشعب وقبل مباشرته مهام منصبه اليمين الآتية :

« القسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصا على النظام الجمهورى وأن احترم الدستور والقانون وأن أؤدى واجباتى بالامانة والصدق » .

مادة ٩ — لا يجوز الجمع بين منصب المدعى العام الاشتراكى وأى منصب أو وظيفة أخرى .

ولا يجوز للمدعى العام الاشتراكى أثناء تولى منصبه ان يزاول مهنة حرة أو عملا تجاريا أو ماليا أو صناعيا أو أن يشتري أو يستأجر شيئا من أموال الدولة أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئا من أمواله أو أن يقايضها عليه .

مادة ١٠ — يكون للمدعى العام الاشتراكى نائب تتبع في شأنه أحكام المواد ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ من هذا القانون على أن تكون معاملته المالية من حيث المرتب والبدلات والمعاش معاملة عضو المحكمة الدستورية العليا . ويحدد المدعى العام الاشتراكى اختصاصات نائبه . كما يعاون المدعى العام الاشتراكى فى مباشرة اختصاصاته عدد كاف من المساعدين بطريق الندب من بين أعضاء الهيئات القضائية ممن لا تقل وظائفهم عن درجة رئيس نيابة عامة أو ما يعادلها طبقا للاجراءات المنصوص عليها فى قوانين تلك الهيئات .

ويجوز بناء على طلب المدعى العام الاشتراكي تجديد مدة النذب دون التقيد
بالاحكام المقررة في قوانين الهيئات القضائية في هذا الشأن .

ويتبع هؤلاء المساعدون للمدعى العام الاشتراكي ، ويكون له عليهم حق الرقابة
والاشراف . ويكون تأديتهم من اختصاص الهيئة التي ينتمون اليها وفقا للأحكام
المقررة في قانونها .

مادة ١١ — تشكل بمكتب المدعى العام الاشتراكي أمانة عامة للشعون
الادارية والمالية والفنية من أمين عام وعدد كاف من العاملين بطريق التعيين أو
بطريق الاعارة أو النذب من بين العاملين بالجهاز الاداري للدولة أو بالقطاع
العام . ويكون للمدعى العام الاشتراكي عليهم سلطات الوزير المقررة في القوانين
واللوائح .

ويجوز بناء على طلب المدعى العام الاشتراكي تجديد مدة النذب أو الاعارة
دون التقيد بالأحكام الواردة في هذا الشأن ينظم العاملين المدنيين بالدولة أو
القطاع العام .

مادة ١٢ — تشكل بقرار من المدعى العام الاشتراكي لجنة لشعون العاملين
من اثنين من مساعديه ومن الأمن العام ، وتتولى هذه اللجنة اختصاصاتها المبينة
في قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة .

مادة ١٣ — للمدعى العام الاشتراكي في سبيل ممارسته لاختصاصاته
الاستعانة بالخبراء من العاملين بالجهاز الاداري للدولة ووحدات القطاع العام
بالاتفاق مع الوزير المختص ، كما يجوز له نذب غير أو أكثر من غيرهم بالنسبة
الى موضوع معين وله تجديد مكافاتهم .

مادة ١٤ — تكون لجهاز المدعى العام الاشتراكي موازنة مستعنة وتدرج رقما
واحدا في الموازنة العامة للدولة ، ويكون للمدعى العام الاشتراكي في شأنها
السلطات المقررة للوزير المختص ولوزير المالية .

مادة ١٥ — يقدم المدعى العام الاشتراكي الى رئيس الجمهورية ومجلس
الشعب تقريرا سنويا في موعد لا يجاوز نهاية شهر مارس من كل عام عما يكون قد

مارسه من أعمال ومأجراه من تحقيقات وما اتخذ من اجراءات وله أن يشير في التقرير إلى ما يراه من اقتراحات لحماية النظام السياسي بالدولة أو لمعالجة أية ثغرات في القوانين أو النظم الخاصة بحماية الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى أو أوجه الإصلاح ذات الطابع التشريعى أو التنظيمى تأكيدا لسيادة القانون .

ومجلس الشعب مناقشة هذا التقرير وابداء ملاحظاته عليه وإبلاغ المدعى العام الاشتراكى بهما وبالجلسة التى تعدد لبحثها لإيضاح وجهة نظره أو مناقشته فيها .

الفصل الثاني

اختصاصات المدعى العام الاشتراكي

مادة ١٦ - مع عدم الإخلال بأحكام المادة ١٩ من هذا القانون يتولى المدعى العام الاشتراكي دون غيره سلطة التحقيق والادعاء أمام محكمة القيم بالنسبة للمسؤولية السياسية عن الأفعال المنصوص عليها في هذا القانون . بناء على ما يصل الى علمه . أو بناء على بلاغ من أحد المواطنين أو أحد مأموري الضبط القضائي ، كما يتولى الاختصاصات المقررة له في القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب ، وذلك فضلا عن الاختصاصات التي تقررها له القوانين الأخرى .

على أنه اذا رأى المدعى العام الاشتراكي اتخاذ الاجراء المنصوص عليه في المادة الثامنة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧١ المشار اليه وجب عليه الحصول مقدما على أمر بذلك من المبتشار المنتدب المشار اليه في المادة ١٩ من هذا القانون .
حولا يجوز اقامة الدعوى الجنائية عن أى من الأفعال المنصوص عليها في هذا القانون الا بناء على طلب المدعى العام الاشتراكي .

ويباشر المدعى العام الاشتراكي اختصاصاته بنفسه أو بواسطة نائبه . أو أحد مساعديه : وفي حالة غيابه أو خلو منصبه يباشر نائبه اختصاصاته .

مادة ١٧ - يتولى المدعى العام الاشتراكي فحص وتحقيق الموضوعات التي تمس مصلحة عامة للمواطنين بناء على تكليف من رئيس الجمهورية أو مجلس الشعب أو بناء على طلب من رئيس مجلس الوزراء .

مادة ١٨ - يكون للمدعى العام الاشتراكي ، بمناسبة ما يباشره من تحقيقات سماع الشهود بعد تخليفهم الجين واجراء الاستجواب والمواجهة والمعاينة وندب الخبراء والتحقق على الأشياء المتعلقة بالواقعة والتصرف فيها والاطلاع على مايراه لازما من أوراق ووثائق ومستندات وله تكليف مأموري الضبط القضائي أو

أية جهة أخرى ، فيما عدا أعضاء النيابة العامة ، بجمع الاستدلالات أو القيام بعمل أو أكثر من أعمال التحقيق أما غدا الاستجواب والمواجهة .

ويسرى في شأن تغريم الشهود حكم الفقرة الثانية من المادة ٢٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية .

مادة ١٩ — اذا اقتضت ضرورة التحقيق ضبط أو احضار أحد الأشخاص أو تفتيشه أو تفتيش منزله أو اتخاذ أى إجراء من الاجراءات المنصوص عليها في المواد ٩١ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ١٢٦ : ١٣٤ ، ٢٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية ، وجب الحصول مقدما على أمر بذلك من أحد مستشارى محكمة القيم المنصوص عليها في المادة ٢٧ تنده المحكمة لهذا الغرض في بداية تشكيلها ، على أن يكون الأمر مسببا ومحدد المدة بالنسبة لتفتيش المساكن وضبط ومراقبة وسائل الاتصال المشار اليها في المواد المذكورة ، وذلك كله وفقا للضوابط المنصوص عليها في قانون الاجراءات الجنائية .

مادة ٢٥ — على المدعى العام الاشتراكي اخطار الوزير المختص أو السلطة الرئاسية المختصة قبل البدء في الاجراءات التى يتخذها عند مباشرة اختصاصاته اذا تعلقت باحدى جهات الجهاز الإدارى للدولة أو الوزير العام أو الأشخاص الاعتبارية العامة أو اخطار الهيئات المختصة اذا تعلقت الاجراءات باحدى أعضائها وذلك كله مع مراعاة الضمانات والحصانات المقررة لأعضاء الهيئات التى تنظم شعوتها قوانين خاصة .

مادة ٢٦ — يتمتع على الجهات المختصة بالاشراف على الانتخابات لعضوية المجالس الشعبية المحلية أو لرئاسة أو عضوية مجالس إدارة التنظيمات النقابية أو الاتحادات أو الأندية والهيئات أو الشركات العامة أو المؤسسات الصحفية أو الجمعيات بجميع صورها بما فيها الجمعيات التعاونية والروابط اخطار المدعى العام الاشتراكي بأسماء المرشحين فور اقبال باب الترشيح على أن يتم تحديد موعد الانتخابات بعد شهر على الأقل من تاريخ أخطاره .

وللمدعى العام الاشتراكي أن يعترض على الترشيح في الأحوال ووفقا

للإجراءات المنصوص عليها في المادة ٣ من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه ، وذلك خلال عشرة أيام من تاريخ إخطاره ويعتبر اعتراضه قراراً منه باستبعاد اسم المرشح من قوائم الترشيح تلتزم به الجهات المشار إليها في الفقرة السابقة .
ولحق بإطلاع كل انتخاب يتم بالخالفه لاحكام الفقرتين السابقتين .

ولمن اعترض على ترشيحه ان يتظلم من قرار الاعتراض الصادر من المدعى العام الاشتراكي أمام محكمة القيم خلال ثلاثة أيام من تاريخ اعلانه بالاعتراض على يد محضر وذلك بمهضة تودع قلم كتاب المحكمة أو قلم كتاب المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها مقر أى من الجهات المشار إليها في الفقرة الأولى والتي تم الترشيح لها .

وتفصل المحكمة في التظلم على وجه السرعة ، وتصدر حكمها في شأنه قبل الموعد المحدد لاجراء الانتخابات بأسبوع على الأقل والا اعتبر الاعتراض كأن لم يكن .

ويكون الحكم الصادر في التظلم نهائياً غير قابل للطعن بأي وجه .

مادة ٢٢ - للمدعى العام الاشتراكي ، أثناء مباشرته لاختصاصاته أن يطلب الى الوزير أو الجهة المختصة وقف من تقتضي مصلحة التحقيق وقفه عن العمل احتياطياً أو نقله الى عمل آخر بصفة مؤقتة ، وإذا لم تستجب الجهة المختصة لطلبه كان له أن يبلغ الأمر الى مجلس الشعب ورئيس مجلس الوزراء بتقرير مسيب .

وتسرى في شأن الوقف عن العمل القواعد والاجراءات والآثار المقررة في القوانين المنظمة للجهة التي يتبعها من تقرر وقفه .

مادة ٢٣ - للمدعى العام الاشتراكي أن يطلب الى المستشار المنتدب طبقاً لحكم المادة ١٩ من هذا القانون اصدار أمر بمنع الشخص من مغادرة البلاد اذا اقتضت ذلك ظروف التحقيق .

وعلى المدعى العام الاشتراكي أن يعرض الأمر والأسباب التي بني عليها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اصداره على محكمة القيم والا اعتبر الأمر كأن لم يكن .

وعلى المحكمة ان تنظر فيه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ عرض الأمر عليها
بعد اعلان المطلوب اصدار الأمر ضده وتصدر المحكمة قرارها أما بالنائه أو
بتعديله أو باستمراره .

مادة ٢٤ - للمدعى العام الاشتراكى أن يقدم تقريراً الى الجهة المختصة
بنتيجة الفحص أو التحقيق الذى يجريه وفقاً لحكم المادة ١٧ من هذا القانون
يضمنه مايزاه لازماً فى شأن الموضوع ، فإذا لم تأخذ هذه الجهة برأيه كان له أن
يبلغ الأمر السلطة الرئاسية لها والمجلس الشعب ورئيس مجلس الوزراء .

مادة ٢٥ - للمدعى العام الاشتراكى أن يأمر بحفظ التحقيق اذا رأى أن
لا محل للسمر فى الاجراءات .

وإذا أسفر التحقيق عن وجود دلائل كافية على قيام المسؤولية قبل شخص معين
يحيل الدعوى الى محكمة القيم ، وتكون الاحالة بقرار موقع عليه من المدعى العام
الاشتراكى أو من يقوم مقامه مرفقاً به ملخص للدلائل التى قامت قبل المتهم يتم
ايداعه قلم كتاب المحكمة ويعلن به المحال للمحاكمة .

مادة ٢٦ - للمدعى العام الاشتراكى اذا تبين له وجود دلائل على وقوع
جريمة جنائية أو مخالفة تأديبية أن يخطر أو يحيل الأمر الى النيابة العامة أو الى
النيابة الادارية أو السلطة المختصة على حسب الأحوال لاجراء شعونها فيه .
ويجوز للنيابة العامة - فيما عدا الجنايات - اقامة الدعوى الجنائية بناء على
التحقيقات التى أجراها المدعى العام الاشتراكى أو مساعده كما يجوز للنيابة
الادارية ولغيرها من الجهات المختصة وفقاً لقوانينها اقامة الدعوى التأديبية بناء على
تلك التحقيقات .

ولا تحول مباشرة النيابة العامة للتحقيق فى الأفعال المنصوص عليها فى المادة
الثالثة من هذا القانون دون مباشرة أو استمرار المدعى العام الاشتراكى فى التحقيق
الذى يجريه بشأنها .

ولا يترتب على اقامة الدعوى الجنائية من النيابة العامة عن أحد الأفعال
المنصوص عليها فى المادة الثالثة من هذا القانون أثر على مباشرة المدعى العام
الاشتراكى للتحقيق واقامة الدعوى بشأنه أمام محكمة القيم أو استمرار هذه
المحكمة فى نظر الدعوى .

الباب الثالث

محكمة القيم

الفصل الأول

في تشكيل المحكمة وتحديد أدوار انعقادها

مادة ٢٧ — يكون تشكيل محكمة القيم من سبعة أعضاء برئاسة أحد نواب رئيس محكمة النقض وعضوية ثلاثة من مستشاري محكمة النقض أو محكم الاستئناف وثلاثة من الشخصيات العامة .

ويكون تشكيل المحكمة العليا للقيم من تسعة أعضاء برئاسة أحد نواب رئيس محكمة النقض وعضوية أربعة من مستشاري محكمة النقض أو محكم الاستئناف وأربعة من الشخصيات العامة .

ويصدر بتشكيل المحكمة في بداية كل عام قضائي قرار من وزير العدل بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية .

ويصدر أول تشكيل لهيئة المحكمة بذات الطريقة خلال ثلاثين يوما من تاريخ العمل بهذا القانون .

ويمثل الادعاء أمام المحكمة المدعى العام الاشتراكي أو نائبه أو أحد مساعديه .

ويقوم بأمانه السر لدى المحكمة من يندبه رئيسها من قلم كتابها .
وتصدر المحكمة أحكامها بالأغلبية المطلقة لأعضائها .

ويصدر بتحديد مكافآت أعضاء المحكمة من غير المستشارين قرار من رئيس الجمهورية ، بما لا يجاوز ألف ومائتي جنيه سنويا وذلك قبل ممارسة أعمالهم .

مادة ٢٨ — ينظم وزير العدل بقرار منه بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية كيفية اعداد ومراجعة الكشف الخاصة بالشخصيات العامة التي يختار من بينها أعضاء المحكمة .

ويتم اختيار الأسماء التى تتضمنها هذه الكشف من بين المواطنين المشهود لهم بالكفاءة وحسن السمعة بشرط ألا تقل أعمارهم عن أربعين عاما والا يكونوا من بين أعضاء السلطة التشريعية .

مادة ٢٩ — يكون تعيين أعضاء المحكمة من الشخصيات العامة لمدة سنتين غير قابلة للتجديد ، ويكون هؤلاء الاعضاء غير قابلين للعزل بالنسبة لعملهم القضائى خلال هذه الفترة . وتخضع مساءلتهم عن عملهم هذا للإجراءات المنصوص عليها فى قانون السلطة القضائية .

مادة ٣٠ — يؤدى أعضاء المحكمة من غير المستشارين قبل مباشرة عملهم يمينا بأن يحكموا بين الناس بالعدل ، ويكون حلف اليمين أمام رئيس المحكمة ذاتها .

مادة ٣١ — تسرى فى شأن عدم صلاحية عضو المحكمة وتحتيته ورده ومخاصسته الأحكام المقررة بالنسبة لمستشارى محكمة النقض .

وتفصل المحكمة فى طلب الرد ودعوى المخاصمة بكامل أعضائها عدا العضو المشار اليه ومن يقوم لديع عذر ، ويراعى الا يقل عدد الاعضاء الحاضرين عن خمسة .

ولا يقبل رد أو مخاصمة جميع أعضاء المحكمة أو بعضهم بحيث يقبل الباق منهم عن خمسة .

مادة ٣٢ — يحدد رئيس المحكمة موعد انعقادها لنظر الدعوى خلال ثلاثين يوما من تاريخ إحالتها اليها ، ويخطر المدعى العام الاشتراكى بالجلسة المحددة ، وعليه ابلاغ المحال للمحاكمة بها قبل موعدها بثانية أيام على الأقل .

مادة ٣٣ — تعقد محكمة القيم جلساتها بدار القضاء العالى بالقاهرة أو فى مقر أية محكمة استئنافية أخرى يصدر بتحديد قرار من رئيسها .

ويقوم بأعمال قلم كتاب المحكمة من يتدبون لهذا الغرض من قلم كتاب محكمة النقض .

الفصل الثاني

اختصاصات محكمة القيم

مادة ٣٤ — تختص محكمة القيم دون غيرها بما يأتي :

(أولا) الفصل في جميع الدعاوى التي يقيمها المدعى العام الاشتراكي طبقا للمادة ١٦ من هذا القانون .

(ثانيا) كافة اختصاصات المحكمة المنصوص عليها في القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب والمقررة بالقانون المذكور .

(ثالثا) الفصل في الأوامر والتظلمات التي ترفع طبقا لأحكام هذا القانون .

(رابعا) الفصل في الحالات المشار اليها في الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بتصفية الحراسات .

الفصل الثالث

في الاجراءات أمام محكمة القيم

مادة ٣٥ — لا يجوز الادعاء المدنى أمام محكمة القيم .

مادة ٣٦ — يجب أن يحضر مع من يحال الى محكمة القيم محام للدفاع عنه من المقبولين للمرافعة أمام محكمة النقض ، وإذا لم يتم المتهم بتوكيل محام وجب على المحكمة أن تندب له محاميا ، وتطبق في هذا الشأن الأحكام الواردة في المادتين ٣٧٥ و ٣٧٦ من قانون الاجراءات الجنائية .

مادة ٣٧ — اذا لم يحضر من أحيل الى محكمة القيم بعد تكليفه بالحضور جاز للمحكمة أن تقضى في الدعوى في غيبته بحكم غير قابل للمعارضة .
وتفصل المحكمة في هذه الحالة بعد سماع أقوال المدعى العام الاشتراكي والشهود .

مادة ٣٨ — تتبع في المحاكمة أمام محكمة القيم القواعد والاجراءات المبينة في هذا القانون ومالا يتعارض معها من القواعد والاجراءات المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية وقانون الاثبات وقانون الاجراءات الجنائية ويكون لها الاختصاصات المقررة قانونا لسلطات التحقيق .

الفصل الرابع في الطعن في الأحكام

مادة ٣٩ — تختص المحكمة العليا للقيم دون غيرها بالنظر في الطعون في الأحكام الصادرة من محكمة القيم .

ويحصل الطعن من المحكوم عليه أو المدعى العام الاشتراكي أو من ينييه من معاونيه بدرجة مستشار أو ماهرادها على الأقل ، بتقرير في قلم كتاب محكمة القيم خلال ثلاثين يوما من تاريخ الحكم الحضورى .

ويترتب على الطعن في الحكم الصادر في الموضوع في الأحكام التحضيرية أو التمهيدية أو الصادرة في المسائل الفرعية ، ومع ذلك فجميع الأحكام الصادرة في الاختصاص ، يجوز للطعن فيها استقلالا .

مادة ٤٠ — لا يجوز قبل الفصل في موضوع الدعوى الطعن في الأحكام التحضيرية أو التمهيدية الصادرة في المسائل الفرعية .

والأحكام الصادرة في غية المحكوم عليه يبدأ ميعاد الطعن فيها بالنسبة له من تاريخ اعلانه بها .

مادة ٤١ — يترتب على الطعن إعادة نظر الدعوى بالنسبة للطاعن أمام محكمة العليا للقيم .

مادة ٤٢ — يحدد قلم كتاب محكمة القيم للطاعن في تقرير الطعن تاريخ الجلسة التي ينظر فيها الطعن ، ولا يكون هذا التاريخ قبل مضي خمسة عشر يوما كاملة .

وعلى قلم الكتاب اعلان باقى الخصوم بالحضور في الجلسة التي -تددت وعليه ارسال ملف القضية موضوع الطعن الى المحكمة العليا للقيم قبل تاريخ الجلسة .

مادة ٤٣ — اذا قدم الطعن بعد الميعاد تحكم المحكمة العليا للقيم بعدم قبول الطعن من تلقاء نفسها .

مادة ٤٤ — تسرى على الطعن القواعد المقررة أمام محكمة القيم سواء فيما يتعلق بالاجراءات أو الأحكام .

مادة ٤٥ — يضع أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الطعن تقريراً موقفاً عليه منه ويجب أن يشمل هذا التقرير ملخص وقائع الدعوى وظروفها وأدلة الثبوت والنفي وجميع المسائل الفرعية التي وقعت والاجراءات التي تمت .

وبعد تلاوة هذا التقرير — قبل ابداء رأى في الدعوى من واضح التقرير أو بقية الأعضاء — تسمع أقوال الطاعن والأوجه المستند اليها في طعنه ثم يتكلم بعد ذلك ممثل الادعاء ، ويكون المحكوم عليه آخر من يتكلم ثم تصدر المحكمة حكمها بعد اطلاعها على الأوراق .

مادة ٤٦ — تسمع المحكمة العليا للقيم — بنفسها أو بواسطة أحد الأعضاء تنديه لذلك — الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة القيم وتستوى كل نقص آخر في اجراءات التحقيق .

وبسوغ لها في كل الأحوال أن تأمر بما ترى لزومه من استيفاء وتحقيق أو سماع شهود .

ولا يجوز تكليف أى شاهد بالحضور الا اذا أمرت المحكمة بذلك .

مادة ٤٧ — اذا كان الطعن مرفوعاً من المدعى العام الاشتراكي فللمحكمة أن تؤيد الحكم أو تلغيه أو تعدله سواء ضد المحكوم عليه أو لمصلحته . ولا يجوز تشديد التذير المحكوم به ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة باجماع آراء هيئة المحكمة .

أما اذا كان الطعن مرفوعاً من المحكوم عليه فليس للمحكمة الا أن تؤيد الحكم أو تلغيه أو تعدله لمصلحة الطاعن .

مادة ٤٨ — اذا حكمت محكمة القيم في الموضوع ورأت المحكمة العليا للقيم أن هناك بطلانا في الاجراءات أو في الحكم تصحح البطلان وتحكم في الدعوى .

أما اذا حكمت بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعى يترتب عليه منع السير في الدعوى . وحكمت المحكمة العليا للقيم بالغاء الحكم وباختصاص المحكمة أو برفض الدفع الفرعى وينظر الدعوى ، يجب عليها أن تعيد القضية لمحكمة القيم للحكم في موضوعها .

مادة ٤٩ — لا يترتب على الطعن وقف تنفيذ الحكم ، ومع ذلك يجوز للمحكمة العليا للقيم أن تأمر بوقف تنفيذ الحكم مؤقتا متى طلب منها ذلك ، وكان يخشى من التنفيذ وقوع ضرر جسيم يتعذر تداركه .

مادة ٥٠ — يكون الحكم الصادر من المحكمة العليا للقيم نهائيا ولا يجوز الطعن فيه بأي وجه من وجوه الطعن عدا اعادة النظر

الفصل الخامس

في طلب إعادة النظر

مادة ٥١ - يجوز طلب إعادة النظر في الأحكام النهائية الصادرة بالادانة من محكمة القيم في الأحوال الآتية :

١ - اذا صدر حكم من محكمة القيم على شخص من أجل واقعة ثم صدر حكم منها على شخص آخر من أجل الواقعة عنها وكان بين الحكمين تناقض بحيث يستتج منه براءة أحد المحكوم عليهما .

٢ - اذا حكم على أحد الشهود أو الخبراء بمقوبة من المحكمة الجنائية المختصة لشهادة الزور وفقا لأحكام الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون العقوبات أو اذا حكم بتزوير ورقة قدمت أثناء نظر الدعوى ، وكان للشهادة أو تقرير الخبير أو الورقة تأثير في الحكم الصادر من محكمة القيم .

٣ - اذا حدثت أو ظهرت بعد الحكم وقائع أو اذا قدمت أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة ، وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق ثبوت براءة المحكوم عليه .

مادة ٥٢ - يكون لكل من المدعى العام الاشتراكي والمحكوم عليه أو من مثله قانونا اذا كان عديم الأهلية أو مفقودا أو لأقاربه أو زوجه بعد موته حق طلب إعادة النظر .

واذا كان الطالب غير المدعى العام الاشتراكي فعليه تقديم الطلب الى المدعى العام الاشتراكي بمرهضة يبين فيها الحكم المطلوب إعادة النظر فيه والوجه الذي يستند اليه ويشفعه بالمستندات المؤيدة له .

ويرفع المدعى العام الاشتراكي الطلب سواء كان مقدما منه أو من غيره مع التحقيقات التي يكون قد رأى اجراءها الى المحكمة المختصة التي أصدرت الحكم

بتقرير يبين فيه رأيه والأسباب التي يستند عليها ، ويجب أن يرفع الطلب الى المحكمة في الستين يوما التالية لتقديمه .

مادة ٥٣ — يعلن المدعى العام الاشتراكي الخصوم للجلسة التي تحدد لنظر الطلب أمام المحكمة المختصة قبل انعقادها بثلاثة أيام كاملة على الأقل .

مادة ٥٤ — تفصل المحكمة المختصة في الطلب بعد سماع أقوال المدعى العام الاشتراكي والخصوم ، وبعد اجراء ماتراه لازما من التحقيق بنفسها أو بواسطة من تنده من أعضائها لذلك ، وذلك بقبول الطلب والفصل في الموضوع .

مادة ٥٥ — لا يترتب على طلب إعادة النظر ايقاف تنفيذ الحكم .

الفصل السادس

العفو عن الجزاء

مادة ٥٦ — لرئيس الجمهورية النظر في العفو عن الجزاء أو تخفيفه .

الفصل السابع

في حجية الأحكام

مادة ٥٧ — اذا صدر حكم بات بالبراءة من المحكمة الجنائية المختصة لعدم صحة الواقعة أو لعدم الجناية بالنسبة لأحد الأفعال المنصوص عليها في المادة الثالثة من هذا القانون تعين على المدعى العام الاشتراكي وقف السير في اجراءات التحقيقات التي يباشرها عن ذات الفعل .

ويكون لهذا الحكم قوة الشيء المحكوم به امام محكمة القيم اذا لم يكن قد صدر منها حكم بات عن ذات الفعل .

مادة ٥٨ — اذا صدر حكم بات بالادانة من محكمة القيم وتلاوه صدور حكم بات بالبراءة من المحكمة الجنائية المختصة في ذات الفعل لعدم الصحة أو لعدم الجناية جاز للمحكوم عليه التظلم من الحكم الى رئيس الجمهورية للنظر في العفو عن التدبير المحكوم به .

الباب الرابع أحكام عامة انتقالية

الفصل الأول أحكام عامة

مادة ٥٩ — تنقضى دعوى المسؤولية بمضى خمس سنوات من يوم وقوع الأفعال المنصوص عليها في المادة الثالثة .

مادة ٦٠ — يتولى المدعى العام الاشتراكى تنفيذ الأحكام والأوامر والقرارات الصادرة من محكمة القيم ، ويصدر أمره في هذا الشأن على النموذج المعد لذلك .

مادة ٦١ — يعاقب بالحبس كل من امتنع عمدا عن تنفيذ حكم أو أمر صادر من محكمة القيم بعد مضى ثمانية أيام من تاريخ أنذاره على يد محضر إذا كان تنفيذ الحكم أو الأمر داخلا في اختصاصه .

ويعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في الفقرة السابقة كل محكوم عليه يخالف الحكم الصادر من محكمة القيم بتدبير مما نص عليه في المادة الرابعة من هذا القانون .

مادة ٦٢ — على الجهات المختصة أن تستجيب الى ما تطلبه محكمة القيم والمدعى العام الاشتراكى من بيانات وأن تضع تحت تصرفهما ما يحددانه من أوراق ووثائق ومستندات بما في ذلك الجهات التى تعتبر البيانات التى تتداولها سرية ، ولكل منهما أن يأمر بالحفظ على أية أوراق أو وثائق أو مستندات تكون لها أهمية في التحقيقات التى يجرىها .

وإذا لم تستجب الجهة للطلب بغير مبرر قانونى كان للمحكمة أو للمدعى العام الاشتراكى على حسب الأحوال أن يبلغ الأمر الى الوزير أو السلطة الرقابية المختصة .

مادة ٦٣ - تعفى جميع الدعاوى والتظلمات والاجراءات والشكاوى والطلبات المتعلقة بتطبيق هذا القانون من كافة الرسوم والمصاريف القضائية .

الفصل الثاني أحكام انتقالية

مادة ٦٤ - تحال جميع الدعاوى والتظلمات المقدمة الى محكمة الحراسة طبقاً لأحكام القانونين رقمى ٣٤ لسنة ١٩٧١ و ٥٣ لسنة ١٩٧٢ المشار اليهما ، الى محكمة القيم وذلك بالحالة التى عليها يهدون رسوم .

مادة ٦٥ - تبقى قائمة وناظلة الأحكام الصادرة بفرض الحراسة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ المشار اليه والأحكام الصادرة باستمرار فرض الحراسة فى الحالات الخاضعة لأحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ، ويجوز التظلم منها طبقاً لأحكام هذا القانون بعد مضى ستة أشهر من تاريخ العمل به أو بعد مضى المدة التى كانت باقية على التظلم منها وفقاً لأحكام القانون سالف الذكر أيهما أقل .

ولا يجوز أن تتعد مدة هذه الأحكام على خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون أو السنة الباقية لاتمام خمس سنوات من تاريخ صدورهما أيهما أقل إلا اذا كان المدعى العام الاشتراكى قد طلب من المحكمة أن تصدر لصالح الشعب كل أو بعض الأموال المفروضة عليها الحراسة فيستمر تنفيذ الحكم بالنسبة لهذه الأموال حتى تفصل المحكمة فى طلب المصادرة .

ملذكة إيضاحية

لمشروع القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠

شملت ارادة الشعب أن تكون الديمقراطية نظاما وأسلوبا للحكم مقررًا في الدستور الصادر في ١١ من سبتمبر ١٩٧١ . ومنذ ذلك التاريخ تلتزم الدولة بواجب ملاحقة النظام الديمقراطي بالتأكد والتعميق والحماية . ومن هذا المنطلق صدرت عدة قوانين منها القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية والقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بتنظيم الأحزاب السياسية والقانون رقم ٣٣ سنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي . غير أن الواقع العلمي لممارسة الديمقراطية أثبت أن الحماية الحالية لم تبلغ حد الكفاية اللازمة للتوازن بين حماية حقوق الأفراد وحماية أمن المجتمع مما يسيء إلى الديمقراطية وينال من عائلها الطبيعي في خلق مجتمع الانفع والكرم والاسمي . ولذلك بات من اللازم أن يتدخل الشارع لإقامة هذا التوازن سعيا بالنظام الديمقراطي نحو الكمال ، وعلى سند من الاتجاه الاجتماعي السائد في العصر الحديث للديمقراطيات العالمية العريقة والذي أدى إلى تطور التزام الدولة بقبل الحقوق الفردية من السية أى الإيجابية بحيث أصبح يتحمم عليها أن تتدخل بالنقلر المناسب لكفالة هذه الحقوق بما يمكن الديمقراطية أن تثبت جنورها وتوثق ثمارها ويجنبها أسباب القوضى وما قد يعصف بها وسط مجتمع عالمى تتصارع فيه مذاهب وأنظمة متنوعة يدعى بعضها بالاستبدادية والالحد .

وتحقيقا لذلك أعد مشروع القانون المرافق في شأن حماية القيم من الميب ويتكون المشروع من أربعة أبواب بين الالقاءعد المسئولية عن الميب في الماده من ١ إلى ٤ ، ويتعلق الثاني بالتحقيق والدعاء في المواد من ٥ إلى ٣٠ ، ويخص الباب الثالث بمحكمة القيم في المواد من ٢٧ إلى ٥٨ ، أما الباب الرابع فقد خصص

للأحكام العامة والانتقالية من ٥٩ إلى ٦٥ ، وفيما يلي بيان لأهم أحكام المشروع .

الحالة الخطيئة لمن صدر منه العيب ، فنص على حجية الحكم البت الصادر بالبراءة من المحكمة الجنائية المختصة لعدم صحة الواقعة أو لعدم الجنائية « المادة ٥٧ » فإذا صدر حكم بأت بالأدانة من محكمة القيم وتلاه حكم بأت بالبراءة من المحكمة الجنائية المختصة عن ذات الفعل لعدم الصحة أو لعدم الجنائية جاز للمحكوم عليه التظلم من الحكم إلى رئيس الجمهورية للنظر في العفو من التدبير المحكوم به .

أما الباب الرابع من المشروع فقد أشتتل على أحكام عامة وانتقالية . فالفصل الأول منه « أحكام عامة » حدد مدة تقادم دعوى المسؤولية بمضى خمس سنوات من يوم وقوع الأفعال المنصوص عليها في المادة الثالثة « المادة ٥٩ » وجعل سلطة تنفيذ الأحكام والأوامر والقرارات الصادرة من محكمة القيم للمدعى العام الاشتراكي « المادة ٦٠ » . ونص المشروع على العقاب في حالة الامتناع عمدا عن تنفيذ الحكم أو المر الصادر من محكمة القيم « المادة ٦١ » وأوجب على الجهات المختصة أن تستجيب إلى ما تطلبه محكمة القيم والمدعى العام الاشتراكي من بيانات وأوراق ووثائق . وعلى أن لكل منها أن يأمر بالتحفظ على أية أوراق أو وثائق أو مستندات تكون لها أهمية في التحقيقات التي يجريها « المادة ٦٢ » وتعفى جميع الدعاوى والتظلمات والاجراءات والشكاوى والعمليات المتعلقة بتطبيق هذا القانون من الرسوم والمصاريف القضائية « المادة ٦٢ » .

وفي الفصل الثاني من هذا الباب نص المشروع على الأحكام الانتقالية المترتبة على تنفيذ هذا القانون المادتان ٦٤ ، ٦٥ .

وبعد أن استعرضت اللجنة كل تلك المبادئ والاسس التي قام عليها قررت باجماع الموافقة عليه عدا السيد العضو ممتاز نصار الذي أعلن رفضه للمشروع بحجة أنه يخالف بعض أحكام الدستور وأنه لا يتفق مع مبدأ الفصل بين السلطات وأن نص المادة ١٧٠ من الدستور لا يسمح بأن يجلس الشعب القضاء

فضلا عن أن القوانين القائمة ما يكفل معاقبة كل منحرف وأن المشروع خلق
ازدواجاً في الاختصاص .

وقد وافق السيد العضو محمود أو وافية على المشروع من حيث المبدأ واحتفظ
لنفسه بالحق في مناقشة بعض المواد أمام المجلس إذا وجد بعد مراجعتها ما يتعارض
مع الديمقراطية .

واللجنة إذ توافق على المشروع ترجو المجلس الموقر الموافقة عليه بالصيغة
المرفقة .

رئيس اللجنة .

حافظ بدوي

الباب الأول

قواعد المسؤولية عن العيب

تقوم فلسفة المشروع على استحداث مسؤولية متميزة عن المسؤولية الجنائية والإدارية . وذلك على سند من الشرعية التي قامت عليها هاتان المسؤوليتان . والمسؤولية عن العيب المستحدثة بالمشروع هي مسؤولية سياسية الغرض منها كفالة درء أخطر السياسى الذى يشكله المسفل بها على المجتمع . وهذه المسؤولية لا تخل بأحكام المسؤوليتين الجنائية والإدارية حيث يكون لكل من هذه المسؤوليات مدارها الخاص .

وعلى ضوء هذا المفهوم تضمنات المادة ١ من المشروع النص على واجب كل مواطن فى حماية القيم الأساسية للمجتمع وواجب جميع مؤسسات الدولة والتنظيمات السياسية والنقابة والاجتماعية وغيرها من التنظيمات فى صيانة هذه القيم ودعمها . وعلى سند من المواد ٩ ، ١٠ ، ١٢ من الدستور عرفت المادة ٢ من المشروع القيم الأساسية المراد حمايتها بأحكام المشروع بأنها هى المبادئ المقررة فى الدستور والقانون بهدف الحفاظ على حقوق الشعب وقيمة الديمقراطية ومقوماته السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

كما عنى المشروع بتحديد الأفعال التى ترتب المسؤولية عن العيب تحديدا دقيقا مثل الدعوة إلى ما ينطوى على انكار للشرائع السملوية أو يتنافى مع أحكامها اذا تم ذلك باحدى طرق العلانية المنصوص عليها فى المادة ١٧١ من قانون العقوبات .

كذلك من الأفعال المؤتممة فى المشروع تلك التى تجرمها بعض القوانين القائمة مثل القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية . ويخص المشروع المسؤولية عن العيب بمجرعات تتمثل فى تدابير تتناسب مع طبيعة المسؤولية والغرض منها مثل الحرمان المؤقت من الترشيح لعضوية المجالس الشعبية والمحلية من تأسيس الأحزاب السياسية أو الاشتراك فى ادارتها أو عضويتها بالمادتان ٣ ، ٤ .

الباب الثاني

التحقيق والادعاء

أورد المشروع في هذا الباب الأحكام المتعلقة بنظام المدعى العام الاشتراكي من حيث تشكيله واختصاصاته وتبعيته لمجلس الشعب ومساءلته أمام هذا المجلس وذلك مما يتفق ونص المادة ١٧٩ من الدستور بأن « يكون المدعى العام الاشتراكي مسؤولا عن اتخاذ الاجراءات التي تكفل تأمين حقوق الشعب وسلامة المجتمع ونظامه السياسي . والحفاظ على المكاسب الاشتراكية والتزام السلوك الاشتراكي . ويحدد القانون اختصاصاته الاخرى ، ويكون خاضعا لرقابة مجلس الشعب ، وذلك كله على الوجه المبين في القانون » .

ومن بين أهم الأحكام في هذا الشأن أن استوجب المشروع اختيار المدعى العام الاشتراكي وثلاثة من رجال القانون الذين اكتسبوا الخبرة الطويلة في العمل بالهيئات القضائية أو بتدريس القانون في الجامعات أو بالهاماة وذلك ضمانا لقرارته في مباشرة مهامه واختصاصاته . كما أوجب المشروع اختيار جميع مساعدي المدعى الاشتراكي من بين أعضاء الهيئات القضائية بطريق الندب ، حتى ينعكس ما يوفوه لهم الدستور والقانون من حصانة وحيدة واستقلال على ما يبرشونه من عمل المادتان ٧ ، ١٠ .

ومن الأصول المقررة أن النيابة العامة تباشر مهام التحقيق والادعاء في أطار المسؤولية الجنائية ، وتتولى النيابة الادارية هذا المهام في حدود المسؤولية الادارية .

ولما كان المدعى العام الاشتراكي مسؤولا عن اتخاذ الاجراءات التي تكفل تأمين حقوق الشعب وسلامة المجتمع ونظامه السياسي طبقا لحكم المادة ١٧٩ من الدستور فإن مقتضى هذا الحكم أن ينتهى المشروع إلى التقرير باسناد التحقيق والادعاء في المسؤولية السياسية إلى المدعى العام الاشتراكي دون غيـو مع استمرار توليه كافة الاختصاصات المقررة للمدعى العام في القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١

بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب وذلك فضلا عن الاختصاصات التي تقررها له القوانين الأخرى ، بالقيود الواردة في هذا القانون المادتان ١٦ ، ١٩ وذلك التزاما بأحكام الدستور ، ومن ثم نص المشروع بأنه اذا اقتضت ضرورة التحقيق الذى يجره المدعى العام الاشتراكى ضبط واحضار أحد الأشخاص أو تفتيشه أو تفتيش منزله أو منعه من مغادرة البلاد أو اتخاذ أى من الاجراءات المنصوص عليها فى قانون الاجراءات الجنائية المشار إليها فى المادة ١٩ من المشروع وجب الحصول مقدما على أمر بذلك من المستشار المنتدب من المحكمة المختصة المادتان ١٩ ، ٢٣ .

وحرصا على الفصل بين مهام واختصاصات المدعى العام الاشتراكى وبين اختصاصات الهيئة القضائية فى المشروع فإنه اذا تبين للمدعى العام الاشتراكى وجود دلائل على وقوع جريمة جنائية أو مخالفة تأديبية فله أن يخطر أو يحيل الامر إلى النيابة العامة أو النيابة الادارية أو السلطة المختصة على حسب الاحوال لمجراء شئونها فيه المادة ٢٦ / ١ .

الباب الثالث

محكمة القيم

يقضى الدستور فى المادة ١٦٥ بأن « السلطة القضائية مستقلة ، وتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ... وينص فى المادة ١٧٣ على أن يختص مجلس الدولة بالفصل فى المنازعات الادارية وفى الدعاوى الادارية وفى الدعاوى التأديبية .. » وفى المادة ١٦٧ على « أن تحدد القانون الهيئات القضائية واختصاصاتها وينظم طريقة تشكيلها ، ويبين شروط واجراءات تعيين أعضائها » .

ومفاد هذه النصوص أن الدستور لم يعل يد الشارع عن أسناد الفصل فى بعض القضايا إلى الهيئات قضائية ينشئها ويحدد اختصاصاتها وينظم طريقة تشكيلها متى اقتضت تلك اعتبارات الصالح العام وفقا لاحكام المادة ١٦٧ من الدستور المشار إليها . والمناطق فى اعتبار الهيئة القضائية ذات الاختصاص الخاص قضاء طبيعيا متمتع بالضمانات الاساسية التى كفلها الدستور للقضاء العام أن يكون انشاء الهيئة القضائية بموجب القانون ، وأن تتميز بالدوام ويغلب على تشكيلها العنصر القضاى المتخصص وهو ما أخذت به فرنسا فى القانون الصادر فى سنة ١٩٦٣ بإنشاء محكمة أمن الدولة الدائمة التى تختص بالفصل فى جميع الدعاوى المتعلقة بأمن الدولة .

وتأسيسا على ما تقدم واستنادا إلى أحكام الدستور فقد عقد المشروع الاختصاص بالفصل فى دعاوى المسؤولية عن العيب لمحكمة القيم التى تشكل من سبعة أعضاء برئاسة أحد نواب رئيس محكمة النقض وعضوية ثلاثة من المستشارين بمحكمة النقض أو بمحاکم الاستئناف وثلاثة من الشخصيات العام المشهود لهم بالكفاءة وحسن السمعة كفل المشروع لهم ما يتمتع به رجال القضاء من حصانة وضمانات المواد ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ كما عهد المشروع إلى هذه المحكمة بكافة اختصاصات المحكمة المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٤ سنة ١٩٧١ بتنظيم فرض

الحراسة وتأمين سلامة الشعب المادة ٣٤ .

وكفالة لمحاكمة عادلة عن المسؤولية عن العيب حرص المشروع على توفير كافة الضمانات اللازمة لذلك مثل وجوب أن يكون لكل من يحال إلى محكمة القيم محام يدافع عنه المادة ٣٦ ، وأجازه الطعن في أحكام المحكمة أمام المحكمة العليا للقيم التي يغلب عليها العنصر القضائي المتخصص أيضا . ويصدر بتشكيلها وتشكيل محكمة الدرجة الأولى في بداية كل عام قضائي قرار من وزير العدل بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية المادتان ٢٧ ، ٢٩ ، كما أجاز المشروع طلب إعادة النظر في الأحكام النهائية الصادرة بالأدانة من محكمة القيم المواد ٥١ إلى ٥٥ .

وتوافيرا لضمانة هامة من ضمانات العدالة في المشروع بتقرير مدى حجية الحكم الجنائي أمام جهة المسؤولية عن العيب ومحكمة القيم وذلك بالنص على أنه اذا صدر حكم بات بالبراءة من المحكمة الجنائية المختصة لعلم الجناية بالنسبة لاحد الافعال المنصوص عليها في البند (رابعا) من المادة الثالثة من قانون حماية القيم من العيب تعين على المدعي العلم الأشتراكى وقف السير في اجراءات التحقيقات التي تباشرها عن ذات الفعل ويكون لهذا الحكم قوة الشيء المحكوم به أمام محكمة القيم اذا لم يكن قد صدر منها حكم بات عما ذات الفعل فإذا كان هذا الحكم قد صدر يكون للمحكوم عليه حق التظلم منه إلى رئيس الجمهورية للنظر في العفو عن التدبير المحكوم به المادتان ٥٧ ، ٥٨ .

الباب الرابع

الأحكام العامة والانتقالية

من الأحكام البارزة من هذا الباب نص المشروع على انقضاء دعوى المسؤولية بمضى خمس سنوات من يوم وقوع الأفعال المنصوص عليها في المادة الثالثة المادة . ٥٩

وتمشيا مع التيسير المالى فى مجال التقاضى أعفى المشروع جميع الدعاوى والتظلمات والأجراءات والشكاوى والطلبات المتعلقة بتطبيق قانون حماية القيم من كافة الرسوم المصاريف القضائية المادة ٦٣ .

وترتبطا على نص المشروع بأن تختص محكمة القيم دون غيرها بكافة اختصاصات محكمة الحراسة المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب والمقررة بالقانون المذكور غالج المشروع فى المادتين ٦٤ و ٦٥ الأحكام المتعلقة بإحالة الدعوى والتظلمات المقدمة إلى محكمة الحراسة إلى محكمة القيم ، وتنفيذ الأحكام الصادرة بفرض الحراسة بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ المشار إليه والأحكام الصادرة باستمرار فرض الحراسة فى الحالات الخاضعة لاحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٢ ، والقانون الجديد بما يحقق المصلحة العامة ويرعى العدالة .

وتتشرف بعرض مشروع القانون ، بعد أن تمت مراجعته بقسم التشريع بمجلس الدولة وبعد أن أقره مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٦ من أبريل ١٩٨٠ .
برجاء التفضل - فى حالة الموافقة - باعتياده تمهيدا لتقديعه إلى مجلس الشعب .

رئيس مجلس الوزراء :

دكتور / مصطفى خليل

تقرير لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية

عن مشروع القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠

أحال المجلس بجلسته المعقودة في ١٤ من أبريل سنة ١٩٨٠ إلى اللجنة مشروع قانون حماية القيم من العبث ، فنظرته في أجمعها بتاريخ ٢١ من أبريل سنة ١٩٨٠ ، وقد حضر اجتماعها السيد المستشار أنور أبو سحلي وزير العدل والسيدة الدكتور أمال عثمان وزيرة الشؤون والتأمينات والاجتماعية والسيد المستشار حلمي عبد الاخر وزير الدولة لشؤون مجلس الشعب .

نظرت اللجنة المشروع وملكرته الايضاحية واستعرضت أحكام الدستور واستعادت نظر قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ والقانون المدعي الصادر بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ ، وقانون الاجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ والقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية ، والقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة ، وقانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ، والقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦١ بشأن المجلس الاعلى للهيئات القضائية ، والقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب ، والقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية ، وقانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وقانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٢ بتصفية الحراسات السابقة ، والقرار بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ والقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الاحزاب السياسية ، والقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي ، وقانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ .

فبان لها أنه بتاريخ ١٠ يونية سنة ١٩٧١ صدر القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ في شأن تنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب وكان سبب اصداره مواجهة مرحلة تاريخية معينة عانى فيها المواطنون ضروها من الآلام نمردها اطراح سيادة القانون

بالنسبة للحاكمين والمحكومين على سواء مما نرجو عنه نعتذر حرية المواطن وامت
وأمانة سواء في حرية الشخصية أو حرمة أمواله ولذلك نيط بالمدعى العلم وفقا
للقانون سالف الذكر أن يكون له وحده - دون أية جهة تنفيذية مهما كان
موضوعها بين سلطات الدولة - اتخاذ الإجراءات الوقتية بالنسبة للأموال أو
الأشخاص في حالات محددة على سبيل الحصر يكون القول الفصل فيها لمحكمة
الحراسة وتأمين سلامة الشعب ، مشكلة من أربعة من المستشارين يكون أحدهم
نائباً لرئيس محكمة النقض ، وكذلك ثلاثة من المواطنين يختارون بالطريقة التي
حددها القانون . وقد كان هذا القانون أول تشريع في مصر ينشئ منصب
المدعى العام .

وتاريخ ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ صدر دستور جمهورية مصر العربية ونص في
المادة ١٧٩ منه على أن : يكون المدعى العام الاشتراكي مسئولا عن اتخاذ
الإجراءات التي تكفل تأمين حقوق الشعب وسلامة المجتمع ونظامه السياسي ،
والحفاظ على المكاسب الاشتراكية والتزيم السلوك الاشتراكي . ويحدد القانون
اختصاصاته الأخرى ، ويكون خاضعا لرقابة مجلس الشعب ، وذلك كله على
الوجه المبين في القانون .

ومن هنا فإن القانون الخاص بالمدعى العام الاشتراكي يعتبر من القوانين
المكملة للدستور وأن تأخر صدوره قوابة تسع سنوات .

وتود اللجنة بدىء ذى بدء أن تشير إلى أن هناك نماذج مختلفة في شأن المدعى
العام منها نظام الامبودسمان : المفوض اليلاني ، ونظام المدعى العام في البلاد
الاشتراكية ونظام الحسبة في الاسلام .

ولما كان نظام الامبودسمان قد قام منذ البداية في بلاد ذات نظام رأسمالى
حيث يقل تدخل الدولة ويضامان شأن القطاع العام فإنه يصبح محدود الفاعلية في
بلادنا التي يقوم نظامها الاقتصادى على مبدأ الاشتراكية الديمقراطية . وكذلك المر
بأنسبة لنظام المدعى العام في البلاد الاشتراكية التي لا تعرف مبدأ الفصل بين
السلطات حيث هو المهيمن على الدعوى الجنائية في كل المجالات وبالنسبة لكافة

الجرائم ، ولذلك فإن النيابة العامة تابعة له وكذلك الادعاء العسكري في القوات المسلحة ، كما أن اختصاصاته لا تقتصر على الافراد ، بل تمتد إلى الموظفين في شأن تطبيق القانون في جميع الوزارات والمؤسسات التابعة لها واختصاصه في هذا المجال لا يقتصر على الناحية الجنائية بل يمتد إلى المسؤولية الادارية للموظفين .

أما نظام الحسبة كما عرفه الاسلام فكان المحتسب هو الرقيب العام في الحياة اليومية للمواطنين ، وكان اختصاصه يشمل كل أمر بالمعروف وكل نهي عن المنكر . والمعروف كل قول أو فعل أو قصد حسنه الشارع وأمر به . والمنكر كل قول أو فعل أو قصد قبحه الشارع ونهى عنه . فكان عليه أن يسهر على إصلاح المرافق الحيوية التي يترتب عليها أعمال مبدأ سيادة الامة ورد الحقوق إلى أصحابها ، كما يسهر على إزالة كل منكر سواء في المعاملات التجارية أو في السلوك العام .

وقد اختار المشرع الدستوري المصري في الدستور من تلك النظم : نظام المدعى العام الاشتراكي بنص المادة ١٧٩ سالفه الذكر التي أشارت إلى اختصاصات الرئيسية تاركة للقانون اختصاصاته الاخرى التي يرى المشرع اناطته بها ، وقد صدرت منذ ذلك التاريخ عدة قوانين متفرقة بسبب ما طرأ على مسار الحياة السياسية من تغير جذري لتثبيت دعائم النظام الديمقراطي الاشتراكي ، من بينها :

١ - القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية .

٢ - القرار بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ الذي صدر عقب أحداث ١٨ ، ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ .

٣ - القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بتنظيم الاحزاب السياسية المعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ .

٤ - القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي .

وقد اناطت تلك التشريعات بالمدعى العام الاشتراكي سلطة اتخاذ الاجراءات

المختصين علماً بالتنسبة للأفعال المجردة فيها .

وواضح من نص المادة ١٧٩ من الدستور المشار إليها أن المسمى العام الاشتراكي هو المسئول عن اتخاذ الإجراءات في الحالات الميئة بها ، ومن أجل ذلك كله رأى اصدار تشريع متكامل يحقق ما قصد إليه الدستور من تأمين حقوق الشعب وسلامة المجتمع ونظامه السياسى والحفاظ على المكاسب الاشتراكية والتزام السلوك الشراكى .

لذلك على المشروع بأن يكون في صدر مواده أن حماية القيم الاساسية للمجتمع واجب على الحاكمين والمحكومين أفرادا كانوا أو مؤسسات وتنظيمات سياسية أو نقابية أو اجتماعية وغيرها وأن تلتزم جميعها هذه القيم ودعمها .

كما عني في المادة الثانية منه بتحديد المقصود بالقيم الاساسية في مجال تطبيقه فأوضحت أنها هي المبادئ المقررة في الدستور والقانون ويكون الهدف منها الحفاظ على حقوق الشعب وقيمة الدينية ، أى الأركان والاحكام الرئيسية في الشرائع السماوية التى يدين بها المواطنون على والأخلاقية والحفاظ على الطابع الاصيل للأسرة المصرية وما يمثل فيه من قيم وتقالييد وحماية الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى وهى المقومات التى أوردها الدستور في بيانه الأول والثانى .

ولما كانت حماية حقوق وحرقات المواطنين لا يمكن أن تنفصل عن حماية المجتمع وكلاهما أمر لا غنى عنه في تحقيق الهدف من القانون في نظامنا الاشتراكى اديمقراطى كان لابد من وضع الضوابط السياسية التى تكفل عدم الانحراف في مباشرة هذه الحقوق بما يضر بالمجتمع ، فحق المواطن في الاشتراك في الحياة العامة داخل المجتمع يتطلب في الوقت ذاته الالتزام بحماية القيم الاساسية لهذا المجتمع فهذه القيم هي الاطار السياسى الذى يمارس المواطن حقه في الحياة العامة بداخله ، وهى قيم اجتماعية تتعلق بالمجتمع بأسره ولا تنصرف إلى سلوك فردى معين . والمساس بهذه القيم يشكل خطورة على المجتمع ويعوق مسيرته نحو التقدم ويضر بوحدته الوطنية وبالسلام الاجتماعى . لذلك رأى المشروع أن يفرض التزاما سياسيا على كل مواطن باحترام القيم الاساسية للمجتمع ، وأن الاخلال بهذا

الالتزام يمثل عيبا في سلوكه الاجتماعي يستوجب المساءلة بتدابير تواجه خطورة فعله على المجتمع ، وقد نظم المشروع هذه المسؤولية في اطار الضمانات التي كفلها الدستور لحماية الحريات ، ويقوم هذا المشروع أساسا على المبادئ الآتية :

أولا : المسؤولية السياسية للمواطن بسبب ارتكابه فعلا يمس القيم الأساسية للمجتمع ومناطق هذه المسؤولية هو الخطورة التي تنجم عن ارتكاب هذا الفعل والذي يعتبر عيبا في سلوكه الاجتماعي .

ثانيا : فرض تدابير تواجه خطورة مرتكب العيب .

ثالثا : تنظيم اختيار المدعى العام الاشتراكي ونائبه وتشكيل جهازه وتحديد اختصاصاته الدستورية في كل اجراء يمس الحرية الشخصية .

رابعا : تشكيل محكمة القيم على نحو يحقق الغلبة للقضاء أعضاء السلطة القضائية ويكفل استقلال وحياد العنصر الشعبي الذي تمثله الشخصيات العامة .

خامسا : كفالة حق الطعن في أحكام محكمة القيم أمام محكمة عليا تتوافر في تشكيلها واجراءاتها كل الضمانات .

سادسا : احترام حقية الاحكام الصادرة بالبراءة لعدم صحة الواقعة أو عدم الجناية ، وطبقا لهذه المبادئ جاء المشروع من أربعة أبواب :

باب أولى في قواعد المسؤولية عن العيب ، وباب ثان في التحقيق الادعاء ، وباب ثالث في محكمة القيم ، وباب رابع في أحكام عامة وانتقالية . وقد تناول المشروع قواعد المسؤولية عن العيب في فصلين حصص الأول منهما لاحوال المسؤولية وجعل الثاني لبيان الجزاءات .

ومن هنا رُفِيَ أن يتضمن مشروع القانون - فضلا عن الاختصاصات المنوطة بالمدعى العام الاشتراكي سائلة البيان وفقا للقوانين المشار إليها - تجريم بعض الأفعال التي تمس المقومات الأساسية المنوه عنها فأعتبر اثباتها منظوبا على المساس بالقيم الأساسية للمجتمع وهي تلك التي حددتها المادة الثالثة من المشروع .

وأنه ولئن رتب المشروع المسؤولية الساسية على اثبات الأفعال المحظورة وفقا

لاحكامه الا أنه حرص على تحقيق المبادئ الآتية :

١ - أن يخص المدعى العام الاشتراكي بإجراء التحقيق السياسي عند مخالفة أحد النصوص سالفة البيان مع كفالة كافة الضمانات المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية في شأن إجراءات التحقيق ، وفي إطار نص المادة ٤١ من الدستور التي تقضى بأن « الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس ، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيود أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، وبصدر هذا الأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة . وذلك وفقا لاحكام القانون .

ويحدد القانون مدة الحبس الاحتياطي .

لذلك فإنه لا اختصاص للمدعى العام الاشتراكي - باعتباره يتبع مجلس الشعب - في اتخاذ أية إجراءات ماسة بحريات الأفراد وحرمة مساكنهم ، بل حرص المشروع على أن يجعل الاختصاص بذلك كله لأحد مستشاري محكمة القيم وهم من أعضاء الهيئة القضائية ، كما حرص المشروع كل الحرص على عدم المساس بما تضمنه الدستور في باب الثالث من نصوص بشأن الحريات والقواعد والواجبات العامة .

٢ - عدم المساس بما نص عليه أن دستور من استقلال القضاء وما هو دستور للهيئات القضائية من اختصاصات منصوص عليها في القوانين وكذلك حق المواطن في اللجوء إلى قاضيه الطبيعي ، ولذلك فقد على المشروع بتلافي أي ازدواج أو تعارض بين اختصاص تلك الهيئات وما ناطبه المدعى العام الاشتراكي من اختصاصات .

وقد عرض المشروع على المجلس الأعلى للهيئات القضائية فأقره كما وافق عليه أيضا مجلس الدولة .

٣ - حرص المشروع على أن يكون الاختصاص بتوقيع التدابير بسبب ارتكاب أحد الأفعال التي تنطوي على مساس يقيم المجتمع لمحكمة قضائية ذات

تشكيل مخطط تكون الاغلبية فيها لمستشارين من رجال القضاء العالى ومنهم عدد أقل من الشخصيات العامة اعمالا لنص المادة ١٧٠ من الدستور التى تقضى بأن « يسهم الشعب فى إقامة العدالة على الوجه وفى الحدود المبينة فى القانون » .

ولا جدال فى أن هذا النص الدستورى صريح واضح ، ومن القواعد الاصولية أنه لا مساغ للاجتهاد مع النص الصريح الواضح ، فللمساهمة لغة هى المشاركة ، وإقامة العدالة تعنى تحقيق العدالة ، وتحقيق العدالة لا يكون الا بحصول المتقاضى على حقه ، والمتقاضى لا يحصل على حقه الا بحكم ، إذن فمساهمة الشعب فى إقامة العدالة لا تتأتى الا بمشاركة فى تشكيل المحكمة وفى اصدار الحكم .

يؤكد ذلك ويؤكد أنه نص الدستور على مساهمة الشعب فى إقامة العدالة جاء عاما ومطلقا ، ومن الأصول المسلم بها أن العام يؤخذ على عموميه ما لم يوجد ما يخصه والمطلق يجرى على اطلاقه ما لم يرد ما يقيد .

وفضلا عن وضوح هذا النص وصراحته فإنه بالرجوع إلى الاعمال التحضيرية لنص المادة ١٧٠ المذكورة نجد أن النص فى صورته الأولى فى لجنة اعداد مسودة الدستور كان يقضى بأن يسهم الشعب فى إقامة العدالة عن طريق المحلفين ، ثم عدل إلى صيغة أخرى مقتضاها أن يسهم الشعب فى تحقيق العدالة على أن يصدر الحكم فى جميع الاحوال من القضاء المتخصصين ، ولم تحظ هذه الصيغة هى الاخرى بالموافقة فحذفت منها العبارة الاخيرة وأصبح نصها : يسهم الشعب فى إقامة العدالة على الوجه وفى الحدود المبينة فى القانون .

ومن ذلك يبين أن المشرع الدستورى انما قصد بهذا النص أن تكون المساهمة الشعبية فى إقامة العدالة مطلقة فى التشكيل وفى اصدار الحكم كما أسلفنا .

وليس فى هذا النهج سلكه المشروع فى تشكيل المحكمة أى أخلال بحكم المادة ١٦٥ من الدستور ، فقد جاء بأسباب القرار التفسيرى رقم ١٥ لسنة ٨ قضائية الصادر من المحكمة العليا بملسة ١ / ٤ / ١٩٧٨ « أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن الدستور إذ نص فى المادة ١٦٥ على أن السلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وفى المادة ١٧٢ منه على أن

يختص مجلس الدولة بالفصل في المنازعات الادارية وفي الدعوى التأديبية ، فإنه لا
يعنى غل يد الشارع عن اسناد الفصل في بعض القضايا إلى جهات أخرى يتطلع
عليها ولاية القضاء في هذه القضايا على أن ذلك على سبيل الاستثناء من الصل
العام المقرر بهذين النصين متى اقتضت ذلك اعتبارات الصالح العام . وعلى هذا
النحو يعمل الشارع التفويض الذي خوله الدستور أياه في المادة ١٦٧ بشأن
تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها وتنظيم طريقة تشكيلها .

كما أن هذا النهج يتفق تماما مع ما قرره الدستور في المادة ٦٨ التي تقضى بأن
« ... ولكل مواطن حق اللجوء إلى قاضيه الطبيعي » .

ولا جدال في أن فكرة القضاء الطبيعي تقوم على فكرتي استقلال القضاء
وحمايه ، ومن هذا المنطلق أجمع فقهاء القانون في مصر على أن القضاء الطبيعي
يقوم على عناصر ثلاثة هي :

(أ) إنشاء المحكمة وتحديد اختصاصها بقانون ، فالقانون هو المصدر
لقواعد الإجراءات ومنها قواعد التنظيم القضائي وقواعد الاختصاص ، فلا بد أن
تكون المحكمة المختصة بنظر الدعوى قد أنشئت وتحدد اختصاصها طبقا للقانون
فالجهة التي تنشئها السلطة التنفيذية للفصل في بعض الدعاوى يمكن اعتبارها من
المحاكم ولا تعتبر بالتالي قضاء طبيعيا للمواطنين .

(ب) إنشاء المحكمة وتحديد اختصاصها قبل وقوع الجريمة ، يجب أن
يعرف سلفا كل مواطن من هو قاضيه ، فلا يجوز مثلا بعد وقوع جريمة ما انتزاع
المنهم من قاضيه الطبيعي إلى محكمة أخرى أقل ضمانا أنشئت خصيصا
لمحاكمته .

(ج) أن تكون المحكمة دائمة : ويقصد بها المحكمة العادية التي أنشأها
القانون لنظر الدعوى الدعى دون قيد زمني معين .

ولا جدال في أن هذه العناصر الثلاثة متوافرة في محكمة القيم بلرجتها ،
فال مشروع بعد اقراره واصداره سيكون هو القانون المنشئ تلك المحكمة وهذا
القانون لن يسرى الا على الافعال التي ستقع بعد صدوره وبدء نبريانه ، كما أن

محكمة القيم دائمة غير موقوفة بزمان محدد ولا بظروف طارئة .

وقد راعى المشروع كذلك أن ناط المسؤولية السياسية للمواطن بسبب ارتكابه فعلا يمس القيم الأساسية للمجتمع هو الخطورة التي تنجم من ارتكابه هذا الفعل والذي يعتبر عيبا في سلوكه الجناعى ، ولذلك فقد فرض تدابير لمواجهة مرتكب العيب ، كما عنى المشروع بكفالة حق الطعن في أحكام محكمة القيم أمام محكمة عليا يتوافر في تشكيلها واجراءاتها كل الضمانات وكذلك احترام حجية الاحكام الصادرة بالبرائة اعتمادا على عدم صحة الواقعة أو عدم الجنائية .

ويتضمن المشروع كما أسلفنا أربعة أبواب ، الأول منها خصصه لقواعد المسؤولية عن العيب ، والثاني للتحقيق والادعاء ، الثالث لمحكمة القيم ، والرابع والآخر للاحكام العامة والانتقالية .

كما قسم المشروع الباب الأول إلى فصلين : أولهما حدد فيه أحوال المسؤولية ، وثانيهما خصصه لبيان الجزاءات التي تقضى بها محكمة القيم على من تثبتت مسؤوليته عن أى من الأفعال المبينة بالفصل الأول .

ويلاحظ أن الفصل الأول من الباب الأول بشأن أحوال المسؤولية يقوم على ثلاث دعائم .

(الأولى) : هى فرض التزم سياسى بحماية القيم الأساسية للمجتمع على كل مواطن وعلى جميع مؤسسات الدولة والتنظيمات السياسية والنقابية والاجتماعية وغيرها من التنظيمات . وقد اعتبر المشروع الخروج على هذا الالتزام عيبا يرتب المسؤولية السياسية (المادة الأولى) وفكرة العيب هنا تتصرف أساسا إلى الخطورة السياسية التي تتوافر لدى مرتكب هذا العيب . وهى فكرة متميزة عن الجريمة المترتبة على ارتكاب بعض الافعال المخلة بهذا الالتزام لأن الجريمة تتصرف أساسا إلى الفعل ملحوظا فيه ما يترتب عليه من ضرر وخطر ، بينما العيب يتحدد أساسا بالنظر إلى الحالة الخطرة لمركبه بسبب انحرافه الخلقى عن القيم الأساسية للمجتمع .

(الثانية) : تحديد القيم الأساسية للمجتمع في تطبيق أحكام هذا المشروع

وهي المبادئ المقررة في الدستور والقانون التي تبتغي الحفاظ على حقوق الشعب وقيمه الدينية والمقومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاخلاقية والحفاظ على الطابع الاصيل للأسرة المصرية وما يتمثل فيه من قيم وتقاليد وحماية الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي (المادة الثانية) ،

(الثالثة) : تحديد الافعال التي تعتبر اخلاقا بالالتزام السياسي بحماية القيم الاساسية للمجتمع ويقوم هذا التجديد على أربعة أنواع من الأفعال هي :

١ - الدعوة العلنية إلى ما ينطوي على انكار للشرائع السماوية أو ما يتناقض مع أحكامها ومثال ذلك الدعوة إلى الشيوعية اذ تقوم على عناصر أساسية منها التفسير المادي للتاريخ والنظرية الاقتصادية التي ترمي إلى القضاء على النظام الرأسمالي بمختلف صوره ، والمادية الجدلية ، بهذا تنكر وجود اله خالق للكون ، بل تؤمن بأن الأشياء هي الحقائق النهائية وهي القوى المحركة في تاريخ البشرى وأن حاول دعايتها في بعض المناطق التي لا تقبل هذا الاتجاه الزعم بأنهم يدينون بالشرائع السماوية ذرا للرماد في العيون .

٢ - التحريض العلني للنشء والشباب على الانحراف بالدعوة إلى التحلل من القيم الدينية أو من الولاء للوطن .

وتلاحظ أن المشروع بهذا الفعل يحاول حماية النشء والشباب مما يتعرض له من تضليل من بعض ذوى النفوس المريضة والذين يرمون إلى تدمير النشء والشباب وهو عنة المستقبل وبناء الغد .

٣ - نشر أو اذاعة أخبار أو بيانات أو اشاعات كاذبة أو مغرضة أو دعايات مثوة في الخارج بطريقة علنية متى كان من شأن ذلك الاضرار بمصلحة قومية للبلاد .

وكان النص الوارد من الحكومة يجري على النحو التالي :

« النشر أو الاذاعة في الخارج اذا تم ذلك بطريقة علنية متى كان من شأن ذلك الاضرار بمصلحة قومية للبلاد » فأوردت اللجنة أن يكون الفعل أكثر تحديدا

حتى لا يثور عند تطبيق النص جليل يذهب بالفرض منه فحددت النشر أو
الاذاعة بأن تكون لأخبار أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مفرضة أو دعايات
مثيرة مع بقاء الشرطين الأساسيين وهما العلانية وأن يكون من شأن ذلك الأضرار
بمصلحة قومية البلاد .

٤ - الأفعال التي تجرمها أربعة قوانين تبتنى حماية الجبهة الداخلية والديمقراطية
والسلام الاجتماعى وهى : القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة
الوطنية ، وقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ والقانون رقم ٤٠ لسنة
١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية معللا بالقرار بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩
والقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى .

أما الفصل الثانى بشأن الجزاءات فقد راعى المشروع مواجهة خطيرة من تثبت
مسؤوليته عن العيب بوضع تدابير تواجه هذه الخطورة ، ونظرا للطابع السياسى
لهذه الخطورة الاجتماعية كان لابد لهذه التدابير التى نص عليها المشروع أن تتسم
بهذا الطابع فتعمل على منع صاحبها من ارتكاب أفعال تهدد القيم الأساسية
للمجتمع عن طريق ابعاده مؤقتا عن المجال الذى يمكنه أن يباشر فيه هذا
التهديد . فهذه التدابير منمعة لا عقابية ترمى أساسا إلى الحيلولة دون عودة المسئول
عن العيب إلى الانحراف السياسى فى مجال معين لمواجهة خطورته على المجتمع فى
هذا المجال ، هذا بخلاف العقوبات التقليدية فانها ترمى أساسا إلى معاقبة المتهم
عن الأفعال التى صدرت منه فى الماضى .

ونظرا للطابع المنعنى لهذه المسؤولية السياسية والذى يختلف عن الطابع العقابى
للمسؤولية الجنائية والإدارية فقد نص المشروع على أن الحكم بهذه التدابير لا يخل
بأحكام المسؤولية الجنائية والإدارية .

أما الباب الثانى فيتعلق بالتحقيق والادعاء ، ويتكون هذا الباب من فصلين
أولهما عن المدعى العام الاشتراكى وثانيهما عن اختصاصاته . وهذا الباب يرمته
جاء تطبيقا للمادة ١٧٩ من الدستور سائلة الذكر ، وكما سبق القول فإن القانون
رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب قد أنشأ نظام

المدعى العام بقصد توفير الضمانات عند انعقاد اجراء الحراسة بعد أن أصبح استخدامه قبل ثورة مايو ١٩٧١ ، وأصبح من وسائل البطش السياسى . وقد تمثلت هذه الضمانات فى شخص المدعى العام وفى الصفة القضائية للمحكمة التى تأمر بفرض الحراسة ، والهدف من نظم المدعى العام الاشتراكى هو تأمين حقوق الشعب وسلامة المجتمع ونظامه السياسى فى أطار سياسى بحت . ومن هنا حرص المشروع على أن يكون المدعى العام الاشتراكى محاميا للمجتمع وأفرادة يختاره مجلس الشعب ويراقب تصرفاته .

وفى الفصل الأول تحت عنوان المدعى العام الاشتراكى عالج المشروع فى المواد من ٥ إلى ١٥ شروط واجراءات اختياره وتحديد الجهة التابع لها وضممان حيده ووسائل رقابة تصرفاته واختيار نائبة وتشكيل مكتبه ، وأهم أحكام هذا الفصل ما على :

١ - يختار مجلس الشعب المدعى العام الاشتراكى بناء على ترشيح رئيس الجمهورية (المادة ٥) ولذلك فهو يتبع مجلس الشعب ويكون مسؤولا أمامه المادة ١/٦ . وقد اقتضى ارتباط المدعى العام الاشتراكى بمجلس الشعب أن تنسب مدته بانتهاء الفصل التشريعى لمجلس الشعب أو حله المادة ٢/٦ وأن يحق لمجلس الشعب بناء على اقتراح عشر أعضائه اعفاؤه من منصبه المادة ٣/٦ .

ونص المشروع على أن يكون المدعى العام الاشتراكى بدرجة وزير على الأقل ، على أن يحدد رئيس الجمهورية بقرار منه المعاملة المالية له المادة ١/٦ .

٢ - حدد المشروع الشروط الواجب توافرها فيمن يعين مدعيا عاما اشتراكيا بحيث تتفق مع الشروط الواجب توافرها فيمن يعين مستشارا بالمحكمة الدستورية العليا فى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ « المادة ٧ من المشروع » ولوجب المشروع أن يؤدى المدعى العام الاشتراكى اليمين أمام مجلس الشعب قبل مباشرته مهامه المادة ٨ .

٣ - وضمائنا لحيدة المدعى العام الاشتراكى نص المشروع على عدم جواز الجمع بين منصب المدعى العام الاشتراكى وأى منصب أو وظيفة أخرى « المادة

١/١ « وعلى عدم جواز موليته لهنة حرة أو على تجارى أو مالى أو صناعى أو أن يشتري أو يستأجر شيئا من أموال الدولة أو أن يبيعها من أمواله أو يقايضها عليه » المادة ٢/٩ .

٤ - نص المشروع على أن يكون للمدعى العام الاشتراكى نائب تكون معاملته المالية من حيث المرتب والبدلات والمعاش معاملة عضو المحكمة الدستورية العليا ، وأن يتم اختياره بنفس الطريقة التى يختار بها المدعى العام الاشتراكى وأن تتوافر فيه نفس الشروط التى يجب أن تتوافر فى المدعى الاشتراكى وأن يؤدى نفس القسم الذى يؤديه المدعى العام أمام مجلس الشعب ، ويحظر عليه ما يحظر على المدعى العام الاشتراكى .

وكان المشروع الوارد من الحكومة يجعل معاملته المالية بدرجة وكيل أول وزارة على الأقل من حيث المرتب وبدل التمثيل فرأت اللجنة أن تكون معاملته المالية من حيث المرتب والبدلات والمعاش معاملة عضو المحكمة الدستورية العليا وقد وافقت الحكومة على ذلك .

٥ - نص المشروع على تشكيل أمانة عامة للشئون الادارية والمالية والفنية » المادة ١١ « وعلى لجنة شئون العاملين بمكتب المدعى العام » المادة ١٢ « وعلى جواز استعانتة بالخبراء أثناء ممارسته وظيفته وكيفية نذب هؤلاء الخبراء » المادة ١٣ .

٦ - نص المشروع على أن يكون لجهاز المدعى العام الاشتراكى موازنة مستقلة وتدرج رقما واحدا فى الموازنة العامة للدولة ، ويكون للمدعى العام الاشتراكى فى شأنها السلطات المقررة للوزير المختص ولوزير المالية » المادة ١٤ .

٧ - نص المشروع على أن يقدم المدعى العام الاشتراكى إلى رئيس الجمهورية ومجلس الشعب تقريرا سنويا فى موعد لا يجاوز نهاية شهر مارس من كل عام ، عما يكون قد مارسه من أعمال وما أجراه من تحقيقات وما اتخذ من اجراءات » المادة ١٥ .

وفى الفصل الثانى تحت عنوان اختصاصات المدعى العام الاشتراكى نظم

المشروع هلم الاختصاصات على النحو التالى :

١ - التحقيق السياسى والادعاء السياسى أمام محكمة القيم بالنسبة للأفعال المنصوص عليها فى هذا المشروع « المادة ١٦ / ١ » وأوضحت المادة ١٨ من المشروع اجراءات التحقيق التى يملك مباشرتها .

٢ - فحص وتحقيق الموضوعات التى تمس مصلحة عامة للمواطنين بناء على تكليف من رئيس الجمهورية أو مجلس الشعب أو بناء على طلب من رئيس مجلس الوزراء ، « المادتان ١٧ ، ٢٤ من المشروع » وذلك تطبيقا لمبدأ « أنه هو محامى الشعب » وذلك علاوة على سلطته فى تحقيق ما يوصل إلى علمه أو بناء على بلاغ من أهل المواطنين أو احد مأمورى الضبط القضائى .

وكل ذلك بالإضافة إلى الاختصاصات المقررة للمدعى العام فى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ سالف الذكر وفضلا عن الاختصاصات التى تقررها له قوانين أخرى « المادة ١٦ / ١ » .

٣ - حق الاعتراض على الترشيح لعضوية المجالس الشعبية المحلية أو لرئاسة أو عضوية مجالس إدارة التنظيمات النقابية أو الاتحادات أو الأندية أو الهيئات أو الشركات العامة أو المؤسسات الصحفية أو الجمعيات بجميع صورها بما فيها الجمعيات التعاونية والروابط وتنظيم حق التظلم من هذا الاعتراض أمام محكمة القيم . وحرصا على مصالح من اعترض على ترشيحه وتظلم من هذا الاعتراض استوجب المشروع أن تفصل المحكمة فى التظلم على وجه السرعة ، وأن تصدر حكمها فى شأنه قبل الموعد المحدد لاجراء الانتخابات بأسبوع على الأقل والا اعتبر الاعتراض كأن لم يكن ، وذلك حتى لا تضيق فرصة الترشيح على من اعترض المدعى العام الاشتراكى على ترشيحه « المادة ٢١ » .

٤ - ويلاحظ أن المادة ٢١ من المشروع قد نسخت حكم المادة ٣ من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الناعلية والسلام الاجتماعى فيما عدا ما جاء بها من اجراءات وأحوال تحيز للمدعى العام الاشتراكى حق الاعتراض على المرشح .

٥ - الحق في طلب وقف من تقتضي مصلحة التحقيق وقفه عن العمل احتياطيا أو نقله إلى عمل آخر بصفة مؤقتة « المادة ٢٢ » .

وقد حرص المشروع على ضمان احترام الحرية الشخصية كما كفلها الدستور في التحقيق الذي يجره المدعى العام الاشتراكي بالنص على ما يأتي :

(أ) إذا اقتضت ضرورة التحقيق ضبط واحضار أحد الأشخاص تفتيشه أو تفتيشه أو تفتيش منزله أو اتخاذ أى إجراء من الإجراءات المنصوص عليها في المواد ٩١ ، ٩٤ ، ١٢٦ ، ١٣٤ ، ٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية . وجب للحصول مقدما على أمر بذلك من أحد مستشاري محكمة القيم المنصوص عليها في المادة ٢٧ تندبه المحكمة لهذا الغرض في بداية تشكيلها على أن يكون الأمر مسببا بالنسبة لتفتيش المساكن ومسببا ومحدد المدة بالنسبة لضبط ومراقبة وسائل الاتصال ، وذلك كله وفقا للضوابط المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية « المادة ١٩ من المشروع » .

(ب) يختص المستشار المنتدب وفقا لحكم المادة ١٩ من المشروع باصدار الأمر بمنع الشخص من مغادرة البلاد بناء على طلب المدعى العام الاشتراكي اذا اقتضت ذلك ظروف التحقيق . وعلى المدعى العام الاشتراكي أن يعرض هذا الأمر والاسباب التي بنى عليها خلال ثلاثين يوما من تاريخ اصداره على محكمة القيم والا اعتبر الأمر كأن لم يكن . وعلى المحكمة أن تنظر في هذا الأمر خلال خمسة عشر يوما من تاريخ عرضه عليها . وتصدر المحكمة قرارها أما بالغاء أو بتعديله أو باستمراره « المادة ٣٣ من المشروع » .

وضمائنا للحد من ازدواج المسؤولية السياسية المترتبة على الأفعال التي نص عليها المشروع « المادة ٣ » ، والمسؤولية الجنائية التي قد تترتب عليها ، فقد نص المشروع على عدم جواز رفع الدعوى الجنائية عن أى من هذه الأفعال الا بناء على طلب المدعى العام الاشتراكي المادة ١٦ / ٣ . وقد روعى في ذلك أن المدعى العام الاشتراكي طبقا للدستور هو المسئول عن الحفاظ على المصلحة المعتدى عليها بازتكاب هذه الأفعال ومن حقه أن يقلر مدى الحاجة إلى رفع الدعوى الجنائية

عنها ، فإذا طلب من النيابة العامة اتخاذ هذا الاجراء فان مؤدى ذلك أنه قدر حسب واقع الحال عدم الحاجة إلى رفع الدعوى إلى محكمة القيم ، والعكس بالعكس . الامر متروك لتقديره في ضوء ظروف الواقعة وخطورة العيب المنسوب إلى المتهم .

وغنى عن البيان أن اشتراط تقديم الطلب من المدعى العام الاشتراكي قبل رفع الدعوى الجنائية إلى المحكمة لا يغل يد النيابة العامة في اتخاذ ما تراه من اجراءات التحقيق الابتدائي قبل صدور هذا الطلب .

وقد نص المشروع على اختصاصات المدعى العام الاشتراكي في التصرف في التحقيق السياسي الذي يجريه وذلك أما في حفظ التحقيق « المادة ٢٥ » أو إحالة الدعوى إلى محكمة القيم « المادة ٢/٢٥ » .

وإذا كانت الدعوى الجنائية تنصرف أساسا الى التكليف القانوني للافعال المنصوص عليها في هذا المشروع ، بينا دعوى المسؤولية السياسية تنصرف أساسا إلى الحالة الخطوة لمن صدر عنه العيب الموجب للمسؤولية فقد نص المشروع على أنه لا يترتب على اقامة الدعوى الجنائية أثر على مباشرة المدعى العام الاشتراكي للتحقيق واقامة الدعوى أمام محكمة القيم « المادة ٤/٢٦ » .

وقد نص الباب الثالث من المشروع على محكمة القيم في سبعة فصول :

الاول : في تشكيل المحكمة وتحديد أدوار انعقادها ، والثاني ، في اختصاصات المحكمة ، والثالث في الاجراءات أمام محكمة القيم ، والرابع في الطعن في الاحكام ، والخامس في طلب اعادة النظر ، والسادس في العفو عن الجراء ، والسابع في حجية الاحكام .

وتعتبر محكمة القيم نوعا من القضاء السياسي . ولذا فإن تشكيلها واجراءات المحاكمة أمامها والطعن في أحكامها يعكس بوجه خاص الافكار الاساسية للعلاقة بين الفرد والدولة في نظامنا السياسي ، وقد قيل في هذا الصدد أن القضاء السياسي هو القطاع القانوني الذي يعبر بروحه ونصه عن التوجيه العميق للنظام السياسي بأسره ، وأن الدراسة التاريخية وملاحظة ما يجري في المجتمعات المعاصرة

يوضح أن تشكيل ووظيفة القضاء السياسي يخضع لعوامل مختلفة منها مستوى التنمية وشكل النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والتقاليد الوظيفية .

وفي إطار الضمانات الدستورية التي كفلها دستور مصر لسنة ١٩٧١ نص المشروع في المواد الخاصة بمحكمة القيم على الضمانات الكفيلة باحترام الحرية الشخصية « المواد ٢٧ - ٣٣ » .

وهنا يجدر أن تشير في شأن تشكيل المحكمة إلى أنه توجد ثلاثة نظم أساسية للقضاء السياسي الذي يختص بمحاكمة الأفراد العادين . النظام الأول منها يجعل هذا القضاء بيد محكمة خاصة استثنائية تتميز عن المحاكم القضائية العادية ، وقد عرف هذا النظام في روما ثم في القانون الجرماني ، كما عرفه القانون الفرنسي القديم ، وظل مطبقا في العهد المظلمة للملكية الفرنسية والقطاع الفرنسي حتى القرن الثالث عشر . وقد التجأت أئمة الفرنسية إلى هذا النظام للتكامل بخصوصها السياسيين ، فأنشأت محاكم استثنائية تعمل باسم السلطة ومن أجلها .

أما النظام الثاني فإنه يجعل هذا القضاء بيد محكمة لها تشكيل مختلط من العنصر القضائي والعنصر العسكري . وقد عرفت فرنسا هذا النظام فاصدرت قانونا بإنشاء محكمة أمن دولة تختص بنظر الجرائم السياسية التي حددها هذا القانون . وتشكل هذه المحكمة من ثلاثة مستشارين وأثنين من الضباط العظام . وقد أخذت مصر بهذا النظام ، فقد صدر القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء محكمة للغدر تختص بنظر بعض الجرائم السياسية وكانت هذه المحكمة من ثلاثة مستشارين وأربعة ضباط عظام .

وهناك نظام يجعل هذا القضاء بيد محكمة مشكلة تشكيلا عسكريا بحتا ، مثال ذلك تشكيل محكمة الثورة في مصر بموجب الامر الصادر من مجلس قيادة الثورة في سبتمبر سنة ١٩٥٣ والتي أعيد انشاؤها بالقرار بقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٧ ، فقد كانت هذه المحكمة تختص بنظر بعض الجرائم السياسية .

وقد جاء المشروع حريصا على أن تكون جهة القضاء السياسي المختصة نظر

الافعال الموجبة للمسئولية السياسية بيد محكمة يتوافر فيها العنصر القضائي بصفة
غالبية . واستجابة لما نص عليه الدستور في باب السلطة القضائية من أن الشعب
يسهم في اقامة العدالة على الوجه المبين في القانون « المادة ١٧٠ من الدستور »
راعى المشروع أن يتضمن تشكيل المحكمة عنصرا شعبيا يتمثل في عدد من
الشخصيات العامة لكي تتوافر لديهم الخبرة في تقدير العنصر السياسى في
الدعوى . وعلى هذا النحو فإن تكوين المحكمة أصبح يتفق مع الطابع السياسى
للمسئولية المعروضة عليها بحكم تشكيلها المختلط . ويلاحظ هنا أن الشخصيات
العامة يعتبرون أعضاء في المحكمة ويسهرون مع العنصر القضائى فيما تصدره من
أحكام ، وليسوا مجرد خبراء لهم رأى استشارى وذلك على التفصيل الذى سلف
بيانه .

وتتميز محكمة القيم بأنها جهة قضاء سياسى منعى لا عقائى فالمسئولية
السياسية التى تنظرها المحكمة تقوم على خطورة المسئول سياسيا والتدابير التى
تتخذ بها المحكمة ذات طابع منعى يمتد للحيلولة دون استفحال هذه الخطورة .
وفى هذا الصدد يتميز تشكيل محكمة القيم من غيره من النظم القانونية التى تنظم
الاطار الاجرائى للتدابير المانعة . لقد اتجهت بعض التشريعات إلى اسناد
الاختصاص بفرضها إلى جهة الادارة ، بينما اتجه فريق آخر إلى اسناده إلى جهة
القضاء . وقد أخذ المشرع المصرى بهذا الاتجاه الثانى منذ أصدر القانون رقم ٣٤
لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب ، فقد جعل فرض الحراسة
- وهى مجرد تدبير مانع يواجه خطورة الاشخاص - بيد محكمة ذات تشكيل
قضائى مختلط . وجاء المشروع الحالى فاعتنق الاتجاه ذاته ولذلك أسند مهمة فرض
التدابير المانعة التى تترتب على المسئولية السياسية للأفراد إلى محكمة القيم .

أما القضاء السياسى العقائى الذى يحاكم الافراد ، فإنه بحكم الدستور يجب أن
تنهض به محاكم أمن الدولة المادة ١٧١ .

ولهذا فقد نص المشروع في شأن تشكيل المحكمة وتحديد أدوار انعقادها على
أن :

تشكل مختصة القيم من سبعة أعضاء برئاسة أحد نواب رئيس محكمة النقض وعضوية ثلاثة من مستشاري محكمة النقض أو محكم الاستئناف وثلاثة من الشخصيات العامة ، وتشكل المحكمة العليا للقيم من تسعة أعضاء برئاسة أحد نواب رئيس محكمة النقض وعضوية أربعة من مستشاري محكمة النقض أو محكم الاستئناف وربعة من الشخصيات العامة المادة ٢٧ / ١ و ٢ .

وهكذا كفّل المشروع الأغلبية للعنصر القضائي ، كما أنه في ذات الوقت عني بكفالة استقلال وحيدة الشخصيات العامة أعضاء المحكمة ، ولذلك فقد نص على عدم قابليتهم للغزل بالنسبة لعملهم القضائي ، والا تزيد مدة تعيينهم على سنتين وأن تكون مساءلتهم عن عملهم وفقا للإجراءات المنصوص عليها في قانون السلطة القضائية المادة ٢١ .

ونص المشروع على أن يكون تشكيل المحكمة بقرار من وزير العدل بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية المادة ٢٧ ، وأن تسري في شأن عدم صلاحية عضو المحكمة وتنحيته ودره وغصاصته الأحكام المقررة بالنسبة لمستشاري محكمة النقض المادة ٣١ .
وغنى عن البيان أن هذه الأحكام تسري على المستشارين والشخصيات العامة سواء نسواء .

وتضمن الفصل الثاني من هذا الباب من المشروع في المادة ٤ اختصاصات محكمة القيم وهي :

١ - الفصل في جميع الدعاوى التي يقيمها المدعى العام الاشتراكي طبقا للمادة ١٦ من هذا المشروع .

٢ - كافة اختصاصات محكمة الحراسة المنصوص عليها في القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ .

٣ - الفصل في الأوامر والتظلمات التي ترفع طبقا لاحكام هذا القانون

٤ - الفصل في الحالات المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٢ .

وتضمن الفصل الثالث من المشروع الاجراءات التى يتعين اتباعها أمام محكمة القيم المواد من ٣٥ إلى ٣٨ وحاصلها .

١ - علم جواز الادعاء الملقى أمام محكمة القيم المادة ٣٥ .

٢ - وجوب الاستعانة بمحام أمام محكمة القيم المادة ٣٦ .

٣ - علم جواز المعارضة فى الاحكام الغائية الصادرة من محكمة القيم المادة ٣٧ .

٤ - تتبع فى المحاكمة أمام محكمة القيم القواعد والاجراءات المبينة فى هذا المشروع وما لا يتعارض معها من القواعد والاجراءات المقررة فى قانون المرافعات وقانون الاثبات وقانون الاجراءات الجنائية وتكون لها الاختصاصات المقررة قانونا لسلطات التحقيق .

وفى الفصل الرابع نص المشروع على حق الطعن فى الاحكام الصادرة من محكمة القيم المواد من ٣٩ إلى ٥٠ وذلك على النحو التالى :

١ - كفالة حق الطعن فى أحكام محكمة القيم سواء من المحكوم عليه أو المدعى العام الاشتراكى أو من ينبيه من معاونيه بدرجة مستشار أو ما يعادلها .
وتختص المحكمة العليا للقيم دون غيرها بالنظر فى هذا الطعن المادة ٣٩ .

٢ - يترتب على الطعن إعادة نظر الدعوى بالنسبة للطاعن أمام المحكمة العليا للقيم المادة ٤١ ويجرى التحقيق وفقا للقواعد والاجراءات المنصوص عليها فى المواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٨ من هذا المشروع .

٣ - لا يجوز للمحكمة العليا للقيم أن تشدد التدبير المحكوم به ولا الغاء الحكم الصادر بالبراءة الا بإجماع آراء هيئة المحكمة . وإذا كان الطعن مرفوعا من المحكوم عليه فليس للمحكمة الا أن تؤيد الحكم أو تلغيه أو تعديله لمصلحة الطاعن المادة ٤٧ .

٤ - يكون الحكم الصادر من المحكمة العليا للقيم نهائيا ولا يجوز الطعن فيه بأي وجه من وجوه الطعن عندا طلب إعادة النظر .

وفي الفصل الخامس كفل المشروع طلب إعادة النظر في الأحكام النهائية الصادرة بالأدانة من محكمة القيم المواد من ٥١ إلى ٥٩ .
ونص في الفصل السادس المادة ٥٦ على حق رئيس الجمهورية في العفو عن الجزاء أو تخفيفه .

والفصل السابع في شأن حجية الأحكام ، راعى المشروع احترام حجية الأحكام واضعا في اعتباره أن المسؤولية السياسية تنصرف أساسا إلى الحالة الخطيرة لمن صدر منه العيب ، فنص على حجية الحكم البات الصادر بالبراءة من المحكمة الجنائية المختصة لعدم صحة الواقعة أو لعدم الجناية المادة ٥٧ ، فإذا صدر حكم بات بالأدانة من محكمة القيم وتلاه حكم بات بالبراءة من المحكمة الجنائية المختصة عن ذات الفعل لعدم الصحة أو لعدم الجناية جاز للمحكوم عليه التظلم من الحكم إلى رئيس الجمهورية للنظر في العفو من التدبير المحكوم به .

أما الباب الرابع من المشروع فقد اشتمل على أحكام عامة وانتقالية ، فالفصل الأول منه (أحكام عامة) حدد مدة تقادم دعوى المسؤولية بمضى خمس سنوات من يوم وقوع الأفعال المنصوص عليها في المادة الثالثة .

المادة ٥٩ - وجعل سلطة تنفيذ الأحكام والأوامر والقرارات الصادرة من محكمة القيم للمدعي العام الاشتراكي - المادة ٦٠ - ونص المشروع على العقاب في حالة الامتناع عمدا عن تنفيذ الحكم أو الأمر الصادر من محكمة القيم - المادة ٦١ - وأوجب على الجهات المختصة أن تستجيب إلى ما تطلبه محكمة القيم والمدعي العام الاشتراكي من بيانات وأوراق ووثائق . وعلى أن لكل منهما أن يأمر بالتحفظ على أية أوراق أو وثائق أو مستندات تكون لها أهمية في التحقيقات التي يجريها - المادة ٦٢ - وتعفى جميع الدعاوى والتظلمات والاجراءات والشكاوى والمعاملات المتعلقة بتطبيق هذا القانون من الرسم والمصاريف القضائية - المادة ٦٣ .

وفي الفصل الثاني من هذا الباب نص المشروع على الأحكام الانتقالية المترتبة على تنفيذ هذا القانون المادتان ٦٤ و ٦٥ .

وبعد أن استعرضت اللجنة كل تلك المبادئ والاسس التي قام عليها

المشروع قررت باجماع الآراء الموافقة عليه عبد السيد العضو ممتاز نصار الذى أعلن رفضه للمشروع بحجة أنه يخالف بعض أحكام الدستور وأنه لا يتفق مع مبدأ الفصل بين السلطات وأن نص المادة ١٧٠ من الدستور لا يسمح بأن يجلس الشعب مجلس القضاء فصلا عن أن فى القوانين القائمة ما يكفل معاقبة كل منحرف وأن المشروع فى أزدواجاً فى الاختصاص .

وقد وافق السيد العضو محمود أبو وافية على المشروع من حيث المبدأ احتفظ لنفسه بالحق فى مناقشة بعض المواد بالمجلس اذا وجد بعد مراجعتها ما يتعارض مع الديمقراطية .

واللجنة اذ توافق على المشروع ترجو المجلس الموقر الموافقة عليه بالصيغة المرفقة .

رئيس اللجنة .

حافظ بلوى :

نصوص

القانون ٥٣ لسنة ١٩٧٢

الصادر بتصفية الحراسات السابقة

على القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١

مادة ١ :

تمال إلى المدعى العام الاشتراكي حالات الاشخاص الذين لازالوا خاضعين للحراسة بالتطبيق لاحكام القانون ١١٩ لسنة ١٩٦٤ .

مادة ٢ :

يتولى المدعى العام الاشتراكي فحص الحالات المشار إليها في المادة السابعة ، وبالنسبة للحالات التي يرى أنه لم يكن هناك أسباب موضوعية لفرض الحراسة . فيلغى قرار الحراسة والآثار المترتبة عليه . أما بالنسبة لباقي الحالات التي يرى أنه كانت هناك أسباب موضوعية لفرض الحراسة ، فيحيلها إلى محكمة الحراسة المشكلة طبقا لاحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ المشار إليه وتصدر المحكمة حكمها بما تراه في هذه الحالات .

تعليق : ١ - للمدعى العام تقدير الحالات التي يرى الغاء قرار فرض الحراسة وفقا لاحكام القانون ١١٩ لسنة ١٩٦٤ .

٢ - حلت محكمة القيم محل محكمة الحراسة في تنفيذ هذا القانون .

القانون ٦٩ لسنة ١٩٧٤

بتسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة

نظم هذا القانون الاجراءات التي يجب اتخاذها نتيجة لانتفاء التناير المتعلقة بالحراسة الصادرة بقرارات جمهورية استنادا إلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ من حيث رد الأموال عينا إليهم أو التعويض عنها .

القانون ١٤١ لسنة ١٩٨١

بتصفية الأضرار الناشئة عن فرض الحراسة

صدر هذا القانون قاضيا باعتبار الأوامر الصادرة بفرض الحراسة على الأشخاص الطبيعيين وعائلاتهم وفقا لقانون الطوارئ كأن لم تكن ونظم أسلوب إعادة الأموال والتعويض عنها .

ونص في المادة السادسة على اختصاص محكمة القيم دون غيرها بنظر المنازعات المتعلقة بتحديد الأموال وقيمة التعويضات المنصوص عليها فيه والأخرى المتعلقة بالحراسات التي فرضت قبل العمل بالقانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ . ونص على إحالة جميع المنازعات المطروحة فيها على المحاكم الأخرى إليها ما لم يكن قد أفل فيها باب المرافعة .

تعليق :

١ - الاحالة هنا إلى محكمة القيم خاصة بالمنازعات الواردة بالقانون ١٤١ لسنة ١٩٨١ وكذلك المتعلقة بالحراسات التي فرضت قبل سريان القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ . ولا تشمل المنازعات بعد سريان القانون الأخير . وهذا يؤكد ما قلناه في التعليق بالنسبة لوقف الدعاوى والمطالبات المنصوص عليها في المادة ٢٠ من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ اذ لم يستعمل المشرع العبارات الواضحة كما ورد في المادة السادسة من القانون ١٤١ لسنة ١٩٨١ صالفة الذكر والتي استعمل فيها تعبير المنازعات والاحالة قبل أفعال باب المرافعة .

٢ - جميع الدعاوى المتعلقة بالقوانين السابقة كانت تنظر أمام القضاء المدني رغم أنها كانت تفرض بادعاء تعلقها بالصالح العام . فالعبرة بنوع الجراء لا بما تمثله الدعوى من صلة بالصالح العام .

القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧
الخاص بنظام الاحزاب السياسية

ملحوظة :

سنأخذ من نصوص هذا القانون ما يتعلق بالقانون ٩٥ لسنة ١٩٨٠ باعتبار
أنها التي أحال إليها في صدد أعتبارها تشكل عيبا يعاقب بمقتضاه وفقا لاحكام
القانون الاخير . ونصوص العقاب في ملاد القانون ٤٠ لسنة ١٩٧٧ هي المواد
٢٢ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ وهي الواردة بالباب الثانى كما سيلي :

الباب الثاني

العقوبات

مادة ٢٢ - يعاقب بالسجن كل من أنشأ أو أسس أو نظم أو أدار أو مول على أية صورة على خلاف أحكام هذا القانون تنظيماً حزبياً غير مشروع ولو كان مستتراً تحت أى ستار ديني أو في وصف جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة أياً كانت التسمية أو الوصف الذي يطلق عليه .

تكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة إذا كان التنظيم الحزبي ، غير المشروع معادياً لنظام المجتمع أو ذا طابع عسكري أو شبه عسكري أو أخذ طابع التهديدات العنيفة التي تهدف إلى الاعداد القتلى ، أو إذا ارتكبت الجريمة بناء على تخاير مع دولة أجنبية .

وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة إذا ارتكبت الجريمة بناء على تخاير مع دولة معادية .

وتقضى المحكمة في جميع الاحوال عند الحكم بالادانة محل التنظيمات المذكورة وأغلاق امكنتها ومصادرة الاموال والامتعة والاوراق الخاصة بها أو المعدة لاستعمالها .

مادة ٢٣ - يعاقب بالحبس كل من انضم إلى تنظيم حزبي غير مشروع ولو كان مستتراً تحت ستار ديني أو في جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة أياً كانت التسمية أو الوصف الذي يطلق على هذا التنظيم .

وتكون العقوبة السجن إذا كان التنظيم المذكور في الفقرة السابقة معادياً لنظام المجتمع أو ذا طابع عسكري أو شبه عسكري أو أخذ طابع التهديدات العنيفة التي تهدف إلى الاعداد القتلى ، أو إذا كان التنظيم قد نشأ بالتخاير مع الدولة معادية وكان الجاني يعلم بذلك .

وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة إذا كان التنظيم المذكور قد نشأ بالتخابر مع دولة أجنبية وكان الجاني يعلم بذلك .

مادة ٢٤ - يعفى من العقوبة كل من بادر بإبلاغ السلطة المختصة عن وجود أى من التنظيمات المشار إليها في المادتين السابقتين وذلك إذا تم الإبلاغ قبل بدء التحقيق .

ويجوز للمحكمة الاعفاء من العقوبة إذا تم الإبلاغ بعد التحقيق وساعد في الكشف عن مرتكبي الجريمة الآخرين .

مادة ٢٥ - يعاقب بالحبس كل مسئول في حزب سياسى أو أى من أعضائه أو من العاملين به قبل أو تسلم مباشرة أو بالوساطة مالا أو حصل على ميزة أو منفعة بغير وجه حق من شخص اعتبارى مصرى لممارسة أى نشاط يتعلق بالحزب .

وتكون العقوبة السجن إذا كان المال أو الميزة أو المنفعة من أجنبى أو من أية جهة أجنبية .

وتقتضى المحكمة في جميع الأحوال بمصادرة كل مال يكون متحصلا من الجريمة .

مادة ٢٦ - يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه وبأحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام المادة ٤ أو الفقرة الثانية من المادة ٩ أو الفقرة الأولى أو الثانية من المادة ١٢ أو الفقرة الثانية من المادة ٢١ من هذا القانون .

مادة ٢٧ - لا تغل أحكام هذا القانون بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر .

نصوص التجريم

في

القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨

مادة ٥ - يسرى الحظر المنصوص عليها في المادة السابقة على الفئات الآتية :

(أ) من حكم بإدائته من محكمة الثورة في الجناية رقم ١ لسنة ١٩٧١ مكتتب المدعى العام الخاصة بمن شكلوا مراكز قوى بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

(ب) من حكم بإدائته في إحدى الجرائم المتعلقة بالمساس بالحريات الشخصية للمواطنين والتعدي على حياتهم الخاصة أو ليلائهم بدنيا أو معنويا ، المنصوص عليها بالباب السادس من الكتاب الثاني من قانون العقوبات وفي المادتين ٣٢٩ مكررا و٣٠٩ مكررا (أ) من القانون المذكور .

(جـ) من حكم بإدائته في إحدى جرائم الاخلال بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي الميينة في المادة ٨٠ (د) وفي المواد من ٩٨ (أ) إلى ٩٨ (د) وفي المواد: من ١٧١ إلى ١٧٨ من قانون العقوبات ، وفي المواد ٦ و ٧ و ٨ ، من القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن حماية أمن الوطن والمواطن وفي المواد ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٦ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الاحزاب السياسية .

(د) من حكم بإدائته في إحدى الجرائم المنصوص عليها في البابين الأول والثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات .

وذلك كله . ما لم يمكن المحكوم عليه قد رد إليه اعتباه .

مادة ٦ - يجوز للجنة المنصوص عليها في المادة الثامنة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ أن تصدر قرارا بجرمان أى شخص من الانتماء إلى الاحزاب السياسية أو ممارسة أى حق أو نشاط سياسى ، اذا ثبت لها من التحقيق الذى يجريه المدعى العام الاشتراكى وفقا لاحكام هذا القانون أنه اتى أفعالا من شأنها افساد الحياة السياسية في البلاد أو تعريض الوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعى للخطر ،

أوقام بالدعوة أو الاشتراك في الدعوى إلى مذاهب تنطوى على انكار للنشائع السماوية أو تتنافى مع أحكامها ، سواء كان ذلك بصورة فردية أو من خلال تنظيم حزى أو تنظيم معاد لنظام المجتمع .

ويعد من قبيل افساد الحياة السياسية وتعريض الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى للخطر نشر أو كتابة أو اذاعة مقالات أو أشاعات كاذبة أو مفرضة في داخل البلاد أو خارجها يكون من شأنها المساس بالمصالح القومية للدولة أو أشاعة روح الهزيمة أو التحريض على ما يمس السلام الاجتماعى والوحدة الوطنية .

وإذا كان الامر متعلقا بأحد أعضاء مجلس الشعب قام المدعى العام الاشتراكى بإبلاغ المجلس بما هو منسوب إلى العضو ، ولا يجوز له اتخاذ أية اجراءات ضد العضو قبل أن يأذن له المجلس بذلك ..

مادة ٩٥ - للجنة المنصوص عليها في المادة ٨ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الاحزاب السياسية اذا ما ثبت لها من تقرير المدعى العام الاشتراكى بناء على التحقيق الذى يجريه خروج أحد الاحزاب أو بعض قياداته على مبادئ النظام الاشتراكى الديمقراطى أو قيم المجتمع الروحية والدينية ، وإرتكابه أو بعض قياداته أفعالا تهدد السلام الاجتماعى أو الوحدة الوطنية أو اذا قبل في عضويته أى شخص على خلاف أحكام المواد الرابعة والخامسة والسادسة من هذا القانون ، أن توقف لمقتضيات المصلحة القومية العليا أى قرار أو نشاط لائى حزب من الاحزاب السياسية .

ويعلن قرار الإيقاف إلى رئيس الحزب بكتاب موصى عليه يعلم الوصول في مقر الحزب الرئيسى خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدوره .

تم بحمد الله وتوفيقه

« قائمة المراجع »

- ١ - الحراسة القضائية . للاستاذ الدكتور عبد الحكيم فراج - طبعة ١٩٤٤
- ٢ - قضاء الأمور المستعجلة للاستاذ محمد علي راتب ، فاروق راتب ، نصر الدين كامل . ط ١٩٨٥ .
- ٣ - القضاء المستعجل للمستشار محمد عبد اللطيف - الطبعة الرابعة
- ٤ - قاضي الأمور المستعجلة للاستاذ محمد علي رشدي - ٢ ١٩٥٢
- ٥ - الموسوعة في قضاء الأمور المستعجلة للاستاذين صلاح الدين بيومي ، اسكندر مسعد زغلول ط ١٩٧١
- ٦ - الجديد في القضاء المستعجل للمستشار / مجدى هرجة ط ١٩٨٢
- ٧ - الوسيط في قضاء الأمور المستعجلة للاستاذ / معوض عبد التواب ط منشأة المعارف
- ٨ - الوسيط في مشروع القانون المدني - للاستاذ الدكتور عبد الرزاق السنهوري ط ٦٤ - ص ٧
- ٩ - شرح القانون المدني - للاستاذ الدكتور محمد علي عرفه
- ١٠ - أحكام وآراء في القضاء المستعجل للأستاذ المستشار / مجدى هرجة ط ١٩٨٦ .
- ١١ - صيغ الدعاوى المستعجلة للاستاذ الدكتور علي حسن عوض ط ١٩٨٦
- ١٢ - موسوعة أسباب الحراسة في قانون المدعى العام الاشتراكي - للمبتشار مصطفى الشاذلي .

٢١٩	الفصل السابع : انتهاء الحراسة
٢٢٢	الأحكام
٢٢٦	صيف دعاوى قانونية
٢٢٩	الفصل الثامن : المسؤولية المدنية الناشئة عن الحراسة القضائية
٢٣٠	١ - طبيعة مسؤولية الحارس القضائي
٢٣٠	٢ - أركان مسؤولية الحارس القضائي
٢٣٢	٣ - إثبات مسؤولية الحارس القضائي
٢٣٣	٤ - مسؤولية الحارس القضائي عن خطأ مساعديه
٢٣٤	٥ - مسؤولية من يترب عنهم الحارس القضائي عن أعماله
٢٣٥	الأحكام
٢٣٧	مسائل متنوعة من الأحكام
	القسم الثاني : الحراسة القضائية في قانون الحراسات وجهاز المدعي
٢٥٣	العلم الاشتراكي
٢٥٥	الفصل الأول : فرض الحراسة بحكم من محكمة القيم
٢٥٦	المبحث الأول : حالات فرض الحراسة
٢٥٧	المبحث الثاني : الأدعاء
٢٦١	المبحث الثالث : المحاكمة
٢٧١	المبحث الرابع : إدارة الأموال
٢٧٣	أحكام ومبادئ محاكم الحراسة والقيم العليا
٣٦٩	الفصل الثاني : التشريعات
	١ - قانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين
٣٧٠	سلامة الشعب
٣٨٠	الملكوكة الأيضاحية لمشروع القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١
	٢ - قانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون حماية القيم من
٣٩٠	العيب

٣٩٢	الباب الأول : قواعد المسؤولية عن العيب
٣٩٢	الفصل الأول : أحوال المسؤولية
٣٩٤	الفصل الثاني : الجزاءات
٣٩٦	الباب الثاني : التحقيق والأدعاء
٣٩٦	الفصل الأول : المدعى العام الأشتراكي
٤٠٠	الفصل الثاني : اختصاصات المدعى العام الأشتراكي
٤٠٤	الباب الثالث : محكمة القيم
٤٠٤	الفصل الأول : في تشكول المحكمة وتحديد أدوار أتعقادها
٤٠٦	الفصل الثاني : اختصاصات محكمة القيم
٤٠٨	الفصل الثالث : في الاجراءات أمام محكمة القيم
٤١٠	الفصل الرابع : في الطعن في الأحكام
٤١٤	الفصل الخامس : في طلب إعادة النظر
٤١٥	الفصل السادس : العفو عن الجزاء
٤١٥	الفصل السابع : في حجية الأحكام
٤١٦	الباب الرابع : أحكام عامة أنتقالية
٤١٦	الفصل الأول : أحكام عامة
٤١٨	الفصل الثاني : أحكام أنتقالية
٤٢٠	مذكرة إيضاحية لمشروع القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠
٤٢٣	الباب الأول : قواعد المسؤولية عن العيب
٤٢٤	الباب الثاني : التحقيق والأدعاء
٤٢٦	الباب الثالث : محكمة القيم
٤٢٨	الباب الرابع : الأحكام العامة والانتقالية
	تقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية عن مشروع القانون رقم
٤٢٩	٩٥ لسنة ١٩٨٠

صفحة

- نصوص القانون ٥٣ لسنة ١٩٧٢ الصادر بتصفية الحراسات
السابقة ٤٥١
- القانون ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بتسوية الأوضاع الناشئة عن فرض
الحراسة ٤٥١
- القانون ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض
الحراسة ٤٥٢
- القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الاحزاب السياسية ٤٥٣
- الهـب الثاني : العقوبات ٤٥٤
- نصوص التجريم في القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ ٤٥٦

تقاليد القضاء

طبيعة القاضى طبيعة حيادية نقية فمطلوب منه أن يكون حصيف اللفظ سليم التعبير قوى النطق غير صارخ فى القول أو ذمى فى الأسلوب أو حاقد النظرة أو مصطنع البسمة ، بل هو هادئ الوجه ذلك الهدوء النابع من سلام القلب وتقواة السرية ، اذ ذلك كله مصدره أنه رجل حق فى المقام الأول ، إذا جلس إلى منصة الحكم جعل حق الله أمام وجهه ، لانه وقيل كل شيء لا يحكم انما هو قلم يكتب ويسطر به الله الأحكام فهو وحده القاضى ووحده العادل :

فلا يجوز للقاضى أن يعنف المتهم أو يرهقه أو يخفى كلامه إليه توعدا والا صار له خصيما ، كما لا يجوز له أن يلاطفه أو يستميله إلى اتجاه ما ، كما لا يستطيع أن يجعل من نفسه سببا للرغبة ، فليست الرغبة هى رغبة القاضى بل هى رغبة وقدسية منصة الحكم فلا يمكن أن تكون الرغبة صادرة من شخص القاضى والا صار معوقا لسير العدالة معطلا للحقيقة ولا يجوز للقاضى أن يكون كاشفا عن مقصده قبل قراره أو حكمه ومثال أن يبدى قولاً أو عبارة تتم عن قصده أو رغبته استرضاء لجمهرة الناس من حوله فى قاعة الجلسة مستقطبا. تقدير العامة له عن غير استحقاق ، كما لا يجوز له أن يكشف فى تصرفه ومناقشته للخصم عن مبررات تنفعه فيما بعد كسبا وتأريضا لحكمه .

ولا يجوز للقاضى أثناء ممارسته اجراءات المحاكمة أن يتبادى فى سماع خصم أو شهوده بصورة غير مماثلة للخصم الأخر حتى ولو كان ذلك فى سلطته التقديرية فى جدوى الاستماع من عدمه لأنه فى ذلك يكون قد انحرف بأداب المحاكمة وهى متمثلة فى عدل ظاهر يراقبه الناس وعدل باطن يراقبه الله .

ولا يجوز للقاضى أن يتشدد بعطفه على الخصم سواء أكان الخصم غنيا أو فقيرا صالحا أم طالحا مؤثما أو غير مؤمن فى ذمة أغلبية الناس ميلا له أو أقليتهم رجالا كانوا أم نساء لأن فى ذلك هدم للحيدار النقى الذى يتصف به القاضى وخروجا به

عن المؤلف في طبيعته السوية التي تترفع عن صورة القساوة أو صورة التعاطف أو التفضل .

ولا يجوز للقاضي أن يخرج بعباراته المعلنة في قاعة الجلسة كقرار أو حكم عن مضمون ما ظهر من الأوراق التي أمامه مهما أضفت عليه صفة القضاء من حرية وقوة وهيمنة وسلطة في إجراءات المحاكمة كلها ، فلا عصبية أو زجرا أو مهادنة بأى عبارة تتعدى ما انتهى إليه في حكمه أو قراره سواء قبل النطق به أو بعده ، لأن في هذا خروجا عن الصفة القضائية للقاضي المحكومة بالدعوى إلى الصفة الذاتية لشخصه وعملجاته النفسية .

ولا يجوز للقاضي أن يتباهى برحمته على أحد فالرحمة ليست نابعة منه بل هي رحمة الله وحده ، وإن كان القاضي يستعمل المواد التي تحيز أخذ المتهم بالرفقة والنزول بالعقوبة إلى قدرها الأقل فهي أمور مملوكة بالحس القضائي المرفه والمتزن الذي تحكمه ظروف الدعوى ومبرراتها ولا يمكن أن تكون منحة من القاضي أو فيه منة على أحد ، أنها آداب يجب مراعاتها هي آداب المحاكمة .

ولا يجوز للقاضي أن يسترسل في عبارات وأسباب حكمه مستخدما فكوه الذاتي الذي دونه في الأوراق ليجعل من أفكاره الخاصة مبادئ وقيما من المرجح أساءة فهمها فلا يكون قد عالج المجتمع بحكمة بل يكون قد طرحه بعيدا عن التبصر الصحيح .

رقم الايداع ٩٣/٤٧١٩

التزقيم الدولي I.S.B.N.

977-03-0135-3

